



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية وآدابها

فقه اللغة العربية بين الأصالة والتغريب
(صباحي الصالح ومحمد المبارك وكمال بشر ومحمد الأنطاكي)
أنموذجات مختارة للدراسة

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية

إعداد

عمر المقداد

إشراف

أ. د. سكيينة موعد

1444 هـ - 2023 م

شكر وتقدير

أشكر أستاذتي الدكتورة سكينه موعد على تفضلها بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ومتابعتها أدق تفاصيلها، وتوجيه الباحث إلى ما فيه صلاحها وصلاحه، ولا أنسى شكر أستاذي الدكتور محمد موعد (صاحب فكرة هذا البحث) على سعة صدره، ونبل أخلاقه، وكرمه كلما حزني أمرٌ وضائق عليّ سبيل من سبل البحث العلمي أو من سبل الحياة؛ فجزاهما الله عني وعن العربية خير الجزاء.

وأشكر أساتذة قسم اللغة العربية في جامعة دمشق على ما أكرموني به في أثناء سنوات دراستي؛ إذ لم ييخلوا عليّ بعلم، ولم يتوانوا في تقديم نصيح، أو تقويم اعوجاج وكأنتني أخ لهم؛ فجزاهم الله عنا وعن العربية خير الجزاء.

وأشكر أسرتي الغالية على ما قدّمت لي من عونٍ في أثناء سنوات دراستي في ظل الظروف القاسية التي تمر فيها البلاد؛ فَرَعُوا البحثَ وصاحبَه بمالهم، وقَدَّرُوا انشغالي عنهم، وغفروا تقصيري في النهوض بواجباتي تجاههم.

وأخص بالشكر القائمين على كلية الآداب الساعين إلى النهوض بها، ولا سيما النائبين؛ الإداري: د. منيرة فاعور، والعلمي: د. عيسى العسافين، ورئيس قسم اللغة العربية: د. محمد هيثم غرة على ما بذلوه من جهد لتيسير إنجاز هذه الأطروحة؛ فجزاهم الله عني وعن العربية خير الجزاء.

والشكر موصولٌ لكل من ساهم في إتمام إنجاز هذه الأطروحة من أساتذة جامعات سورية ومعاهدها العالية؛ فجزاهم الله عني وعن العربية خير الجزاء.

مسرد المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	مسرد المحتويات
د	الملخص باللغة العربية
هـ	الإطار المنهجي:
ز	المقدمة:
ح	- مشكلة البحث.
ح	- تساؤلات البحث.
ح	- مسلّمات البحث.
ح	- هدف البحث.
ح	- أهمية البحث.
ط	- مسوغات البحث.
ط	- مصطلحات البحث.
ي	- حدود البحث.
ي	- الدراسات السابقة.
ل	- منهج البحث.
م	- أدوات البحث.
ن	- محتويات البحث وتقسيماته.
1	التمهيد.
1	فقه اللغة أم علم اللغة.
5	أقسام فقه اللغة ومهمة اللغوي المعاصر.
6	مفهوما الأصالة والتغريب.
8	ظواهر اللغة وضوابطها.
9	الفصل الأول: أصوات اللغة العربية بين الأصالة والتغريب.

9	الحروف العربية: أصنافها ومخارجها وصفاتها بين القدماء والمحدثين.
55	دلالات أصوات العربية في حالتَي الأفراد والتركيب بين القدماء والمحدثين.
65	علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربية (الفنولوجيا أنموذجًا).
84	الفصل الثاني: منهج البحث اللغوي بين الأصالة والتغريب.
84	خصائص اللغة العربية بين مناهج دراسة اللغة.
96	المادة اللغوية المدروسة (موضوع الدراسات اللغوية) بين القدماء والمحدثين.
121	اشتقاقية اللغة العربية بين القدماء والمحدثين.
128	مغالطات المحدثين في أصول منهج التحليل اللغوي عند علماء العربية الأولين.
150	نماذج من اقتراحات المحدثين في البديل عن منهج السلف في التحليل اللغوي.
159	الفصل الثالث: اللغة العربية وأخواتها الساميات بين الأصالة والتغريب.
159	الساميون ولغاتهم.
164	السامية الأم وأصولها.
166	العربية والعبرية والسريانية -أوجه التلاقي والاختلاف بينها-
192	الفصل الرابع: دراسة العاميات وأثرها في اللغة العربية.
192	مستويات اللغة العربية بين القدماء والمحدثين.
203	الدعوة إلى دراسة العاميات.
209	الدعوة إلى إحلال الخط اللاتيني محلّ الخط العربي.
214	تسرّب العاميات إلى الدراسات اللغوية العربية (دراسات كمال بشر اللغوية أنموذجًا).
222	الخاتمة.
226	قائمة المصادر والمراجع.
I-238	الملخص باللغة الإنجليزية.

الملخص

يتناول البحث موضوع فقه اللغة العربية بين الأصالة والتغريب، ويتألف من مقدمة وتمهيد وأربعة فصول؛ عُرِضت في المقدمة مسوّغات البحث، ومنهجه، وأهدافه، وذكر في التمهيد بعض الأساسيات التي لا بُدَّ منها في فهم هذا الموضوع الذي ذهب اللغويون فيه مذاهب شتى.

عُني الفصل الأول بأصوات اللغة العربية، وتحدّث عن أصنافها ومخارجها وصفاتها، وعرض نبذة من آراء المُحدثين في بعض ما ورد عن السلف في هذا المجال، ومدى الاتفاق والاختلاف بين الفريقين. وعُني الفصل الثاني بمنهج البحث اللغوي بين القدماء والمُحدثين؛ فذكر أهم ميزات منهج علمائنا الأولين المنطلق من طبيعة اللغة العربيّة نفسها، وأظهر عيوب منهج المُحدثين الذي أرادوا فرضه على اللغة العربيّة.

أما الفصل الثالث فقد تناول اللغة العربيّة ضمن مجموعة اللغات الساميّة، وتحدّث عن أصل تسمية هذه المجموعة باللغات الساميّة، والغرض منها، وبيّن الخلاف بين العربيّة والعبريّة والسريانيّة، وأصالة اللغة العربيّة، ونفى بعض الادّعاءات التي وُجّهت إليها من مثل تأثرها بغيرها من اللغات الساميّة، وعقدَ مقارنات بين العربية وما ادّعي أنّه من أخواتها، وأثبت بطلان ادّعاءات بعض المستشرقين ومن تبعهم من المُحدثين.

وأفرد الفصل الرابع للحديث عن العاميّات وأثرها في اللغة العربيّة، وبيّن خطر الدعوة إليها وأصلها، وذكر نموذجًا تطبيقيًا يبيّن تسرّب العاميّات إلى حقول الدراسات اللغويّة.

وخلّص البحث إلى نتائج ومقترحات تفيد الدراسات اللاحقة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحيّة: فقه اللغة، علم اللغة، الأصالة، التغريب، المنهج، القدماء، المُحدثون.

الإطار المنهجي:

المقدمة.

كثرت انتقادات بعض المُحدثين العرب لجهود السلف اللغوية، وحاولوا من خلال انتقاداتهم تبيانَ ضعف منهج علمائنا الأولين في دراسة القضايا اللغوية؛ فإذا تناولوا أصوات اللغة العربية بالدراسة ركّزوا جهودهم في القضايا الخلافية، وحاولوا إظهار غياب الدقة عن دراسات السلف الصوتية، وهم في انتقاداتهم هذه متّبِعون لا مبدعون؛ فما رآه المستشرقون صوابًا عند السلف أقرّوا به، وما رآه المستشرقون خطأ في دراسات السلف عابوه. ولا شكّ في أنّ الدّراسات الصوتية عمومًا تعتمد على طبيعة اللغات المدروسة؛ فما يناسب اللغات الإلصاقية ذات الاشتقاق الأفقي (إضافة سوابق ولواحق إلى أصل الكلمة) يختلف عمّا يناسب اللغات ذات الاشتقاق الأفقي والعمودي في وقت واحد مثل اللغة العربية؛ ففروع علم الفونولوجيا (علم وظائف الأصوات) عظيمة النفع في دراسة اللغات الإلصاقية، لكنّ نفعها يقل عند تطبيقها على اللغة العربية؛ لخصوصية العربية واختلاف طبيعتها عن اللغات الإلصاقية¹، وما فعله المحدثون العرب متأثرين بالغربيين أنّهم حاولوا فرض مناهج البحث الصوتية الغربية على أصوات اللغة العربية، فتوصّلوا إلى نتائج اختلفت كثيرًا أو قليلًا عن نتائج دراسات السلف الصوتية، فاتّهموا دراسات علمائنا الأولين بغياب الدقة عنها في بعض المواضع.

ثم انتقل بعض المحدثين إلى منهج دراسات علمائنا الأولين في دراسة اللغة العربية بمفرداتها وتراكيبها؛ فاتهموه بدعوى دخول المنطق الأرسطي عليه، فكان في نظر أولئك المحدثين منهجًا معياريًا يقوم على فرض القواعد لا على وصف الحقائق اللغوية، فاقترحوا مناهج جديدة لدراسة العربية مستمدة من المناهج الغربية، ولا سيّما المنهج الوصفي الذي طبع الدراسات اللغوية في النصف الأول من القرن الماضي بطابعه، فكان لا بُدّ من مهاجمة أدوات التحليل اللغوي عند علمائنا الأولين وعلى رأسها العامل والقياس لإسباغ الشرعية على منهجهم الجديد، ثم تابعوا بعض المستشرقين في دعوتهم إلى دراسة اللغات السامية مدّعين إهمال لغويّنا الأولين هذه النقطة وذلك

¹ سوف يُتوسّع في نقاش هذا الحكم على امتداد فصل الأصوات، ولا سيّما مبحث: علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربية (الفونولوجيا أنموذجًا).

حرم لغتنا العربية نفعًا كثيرًا، إلى أن وصلوا إلى الدعوة إلى دراسة العاميات، وإحلال الخط اللاتيني محل الخط العربي، فكان منهج المحدثين يستهدف جميع أصول منهج السلف في الدراسات اللغوية بالنقد والقدح؛ لتسويغ تطبيق منهج الغربيين الأحدث والأنسب لدراسة اللغات في نظرهم.

ودراسات السلف اللغوية مبررة من هذه النظم، ويشهد لها المنصفون من علمائنا المحدثين؛ إذ إنها دراسات انطلقت من طبيعة العربية الاشتقاقية، وقد تمكنت من صون العربية الفصحى، وتبيان وجهها المشرق على امتداد القرون الماضية من لدن الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأظهرت خصائصها المميزة، وضبطت أبنيتها ضبطًا مُحكمًا، وكشفت عن طبيعة النظام اللغوي المستعمل فيها؛ والسبب انطلاقها من طبيعة اللغة العربية نفسها لا مما يُحاول فرضه عليها من دراساتٍ لا تتناسب طبيعتها.

أمام هذه الاتهامات ومحاولات النيل من جهود علمائنا الأولين اللغوية انتدبت إلى دراسة هذا الموضوع؛ لعليّ آتي بما يدفع هذه التهم، ويوضح أن الخلل في تطبيق مناهج مستوردة على لغتنا، لا في مناهج السلف اللغوية، مع التنبيه على أن أكثر هذه الاتهامات مبني على جملة من المغالطات؛ والمغالطات: "تلك الأنماط من الحُجج الباطلة التي تتخذ مظهر الحجج الصحيحة"² على ما هو شائع عند أهل المنطق، راجيًا أن يكون هذا البحث حلقة متينة في سلسلة الأبحاث والمقالات التي أنصفت العربية وعلماءها.

ومن الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث كثرة المؤلفات اللغوية المتأثرة بالغرب ودراساته، وطبعها الدراسات اللغوية في القرن الأخير بطابعها، وامتزاج النية الحسنة بالعمل الفاسد أحيانًا، وغياب الحدود في علوم اللغة العربية؛ فالنحو والصرف والمعاني والتجويد والدلالة متمازجة على نحو يصعب فيه فصل أحدها عن الآخر، ولا يخفى أن من أهم الصعوبات التي واجهتني وتواجه الباحث السوري في سورية عمومًا قلة المصادر والمراجع الحديثة المهمة منذ أكثر من عشرين عامًا، واعتماد الباحث على جهده الشخصي في تحصيل بعضها وتعدُّر الحصول على بعضها الآخر.

² مصطفى (2007)، ص: 17.

ثم إنَّ الباحث يصطدم بالتناظر في المعلومات التاريخية؛ فبعضها يذهب إلى إثبات حَدَثٍ تاريخيٍّ ما معتمداً على نقشٍ ما أو أحد مصادر التأريخ، وبعضها يذهب إلى إثبات حَدَثٍ تاريخيٍّ ينفي الحدَثَ الأولَ معتمداً أيضاً على نقشٍ ما أو وثيقة تثبت صحَّة رأيه.

أما الاقتباسات في هذه الأطروحة؛ فلم يملك الباحث الجرأة على العبث فيها أو تغيير ما حوته قدر الإمكان انطلاقاً من أمرين؛ أولهما: النصُّ المُقتبس أمانةٌ فلا ينبغي للباحث أن ينقلها إلّا كاملةً؛ وإنْ حوت بعض الأخطاء اللغوية، وثانيهما: قد يجوز أحد مجامع اللغة العربيَّة على امتداد الوطن العربيِّ ما ظُنَّ أنَّه خطأ شائعٌ بسماعٍ ما أو قياسٍ جارٍ على قوانين اللغة العربيَّة، ومعاذ الله أنْ نخطئ صواباً أو أنْ نتخذ من رأي لغويٍّ من لغويِّنا مسرَّحاً لإظهار قدرتنا اللغويَّة بإظهار ضعف لغته من دون حُجَّة دامغة؛ إنَّما التصويب فيما أخرج التركيبَ عن نظام العربيَّة -أو ما ظُنَّ فيه ذلك- أو فيما عُذَّ من الخطأ الشائع المشهور؛ ولا سيَّما أننا لسنا بمعزلٍ عن الوقوع في مثل هذه الأخطاء، وإنَّما نحن بشرٌ نصيب ونخطئ؛ لذلك اكتفى الباحثُ بالإشارة إلى هذا الخطأ في حواشي الأطروحة، وتجنَّب تكرار ما سبق الحديث عنه من هذه الأخطاء ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

مشكلة البحث: طغت الدِّراسات التي أُلِّفت في القرن الماضي معتمدةً المنهج الوصفي في دراسة اللغة على بقيَّة المناهج اللغويَّة، ومع أنَّ المنهج الوصفي المتَّبِع في دراسة اللغة فيه الصالح وفيه الفاسد³ إلّا أنَّ دراسات منتقديه قليلةٌ؛ وهي إمَّا أن تتَّجه بكليَّتها شطر نياتٍ متَّبِعيه وتتهمهم بالفساد والإفساد، فيُظنُّ أنَّ الانتقاد نابعٌ من تعصُّبٍ أعمى وحميَّةٍ جاهليَّة، وإمَّا أن تتَّجه إلى ردِّ بعض هذه الانتقادات من خلال إظهار الخلل فيها، لا من خلال الرجوع إلى مؤلَّفات علمائنا الأوَّلين، وتتَّبِع ما جاء فيها بصيرٍ وأناة لإزالة التُّهم الموجَّهة إليها، والخروج بنتائج تُحقِّق الحق وتدفع الباطل، ومع ذلك لم نعدم رجوعَ بعض علمائنا الثقات من المُحدثين إلى مؤلَّفات السَّلَف لاستظهار الحق وإزالة الوهم إلّا أن جهودهم رُكِّزت في جوانب متفرِّقة، ولم تتبَع منهجاً يكشف معظم الأسس التي قام عليها منهج المُحدثين الوصفي.

³ سوف يظهر ذلك في عدة مواضع من الأطروحة ولا سيَّما في الفصل الثالث منها (اللغة العربيَّة وأخواتها الساميَّات بين الأصالة والتغريب).

تساؤلات البحث: سعت من وراء عملي إلى الإجابة عن تساؤلات عديدة:

- هل وُفّق المنهج الوصفي ومتّبِعوه في إبراز خصائص اللغة العربيّة؟

- ما الأسُس التي قامت عليها انتقادات أتباع المنهج الوصفي؟

- هل وقع الخلل حقيقةً في دراسات السلف اللغويّة؟

- ما أصلُ الدعوات التي سعت إلى النّيل من جهود السلف اللغويّة؟

- ما غاية الدعوات التي انتقدت دراسات السلف اللغويّة؟

مسلّمات البحث: من المُسلّم به وقوع الخلاف بين دراسات علمائنا الأوّلين اللغوية ودراسات المُحدثين من

مُتّبِعي دراسات الغرب اللغويّة، ومن المُسلّم به سيطرة المنهج الوصفي على الدراسات اللغويّة في الغرب على يد

اللغوي الشهير فرديناند دي سوسير في النصف الأوّل من القرن العشرين، واتّباع أكثر اللغويين العرب ممن درس

في الغرب في ذلك الوقت هذا المنهج في دراساتهم اللغويّة.

هدف البحث: سعت الدراسة إلى تبيان حقيقة منهج علمائنا الأوّلين في دراساتهم اللغويّة، ومدى مناسبتة

للتطبيق على اللغة العربيّة، وإظهار أنّ العيوب التي يدّعيها بعض المحدثين ناتجةً عن عدم فهمهم حقيقة منهج

السلف، وعدم تعمّقهم في القضايا التي تناولوها في مؤلّفاتهم، وإنّما هي عيوب مُفترضة ناتجةً عن تطبيق منهج

الدراسات اللغويّة الوصفيّ الذي ساد في النصف الأوّل من القرن العشرين، هذا المنهج الذي اتّخذ آراء دي سوسير

وفيرث وغيرهما من علماء اللغة الغربيين أدواتٍ استُعْمِلت في تحليل اللغة العربيّة من دون التنبّه على الفرق بين

طبيعة اللغة العربيّة وطبيعة اللغات الغربيّة.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من محاولته سد بعض الثغرات في المكتبة العربيّة بما يخص فقه

اللغة العربيّة، وهو بحثٌ لا بُدَّ من الاطلاع عليه قبل البدء بصوغ أيّ مشروع عربيّ لتحديد موضوعات فقه اللغة

والمنهج المُتّبَع في درّسها؛ لأنّ ثمة تخبُّطاً واضطراباً عند مختلف اللغويين في هذا المجال، فأتباع منهج علمائنا

الأولين يضربون بكل ما جاء به المُحدثون عرض الحائط، والمُحدثون ينظرون إلى دراسات علمائنا الأولين نظرة الجديد إلى القديم البالي؛ من أجل ذلك اتَّخذ البحث موقفاً وسطاً بين الفريقين، ولم يتبنَّ أيَّ فكرةٍ من دون دليلٍ، ولم يتَّخذ قول السلف في بعض القضايا اللغوية حجةً، وكذلك فعل مع المُحدثين، إنّما الحكمُ بين الفريقين هو الاستقراء والتحليل والمقارنة على أسس علمية ثابتة.

مسوّغات البحث: مع كثرة الدراسات التي تناولت فقه اللغة العربية في القرن الأخير إلا أنّ معظمها يقوم على الاتّباع لا الإبداع؛ فالمحدثون العرب ممن تبعوا مناهج الغربيين في دراسة اللغة نادراً ما يخرجون عن مناهج أساتذتهم الغربيين، ويسعون إلى تطبيق هذه المناهج في دراسة اللغة العربية وكأنّها مسلمات لا تقبل الرد، ومن عارضهم يدلّف إلى نيات بعض الغربيين وأوائل من اتّبعتهم من اللغويين العرب وناقشها، ثم يذكر أثر ذلك في تلاميذهم وصولاً إلى يومنا هذا، ولكن من دون مسح شامل لما جاؤوا به ونقاشٍ علميٍّ لنظريّاتهم وأصولها وكشف مساوئها من داخلها تطبيقياً، ويُستثنى منهم عبد الرحمن الحاج صالح.

مصطلحات البحث:

- **فقه اللغة:** عرّفه محمد محمد حسين في مقالاته بقوله: "الفقه هو العلم بالشيء والفهم له، ولكنّه ينصرف عند إطلاقه إلى العلم بأحكام الدين، وعرّفه الراغب في المفردات بأنّه التوصل إلى علمٍ غائب بعلمٍ شاهد، وقال إنّّه أخص من العلم، واللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"⁴ وعن المعاني القائمة في نفوسهم، فإذا أضفنا الفقه إلى اللغة كان المقصود بفقه اللغة معرفتها، واستنباط الأحكام الغائبة الكامنة فيما هو مشاهدٌ محسوس من واقعها في خصائصها التي تجري عليها في صياغة الكلمات مفردةً ومركبةً"⁵.

- **الأصالة:** قال العسكري في (الفروق اللغوية): "الأصل اسم مشترك يُقال: أصل الحائط، وأصل الجبل، وأصل الإنسان، وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا، والأصل في المسألة كذا، وهو في ذلك مجاز، وفي الجبل والحائط

⁴ من المعروف أنّ تعريف اللغة هذا مذكور في خصائص ابن جني، يُنظر: ابن جني (د.ت)، 33/1.

⁵ حسين (1988)، ص: 56.

حقيقة، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده، ومن ثم سُمِّيَ العقل أصالة؛ لأنَّ معتمد صاحبه عليه، ورجلٌ أصيل؛ أي: عاقل، وحقيقة أصل الشيء عندي ما بُدئ منه⁶، فعند إطلاق مصطلح الأصالة لا يُفهم منه (القديم)، ولم تُعرض آراء علمائنا الأولين في هذا البحث على أنَّها قديمة بل على أنَّها أصيلة يُعتمد عليها في البحث اللغوي، وليست نسخة عن غيرها، ومنه يظهر أنَّ ما ذكره عبد الرحمن الحاج صالح في شرح هذا المفهوم شرحٌ دقيق؛ إذ قال: "إنَّ الأصالة تُقابل في الحقيقة التقليد أيَّا كان المقادِّ المحتذى به سواءً أكان العلماء العرب القدامى أم العلماء الغربيين؛ إذ الأصل هو الذي لا يكون نسخةً لغيره... فالأصيل في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيءٍ جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي يعيش فيه"⁷.

- **التغريب:** الحق أنَّ المعنيين اللغوي والاصطلاحي للتغريب يكادان يتطابقان؛ فجاء في جمهرة اللغة: "ويُقال: غرَّبَ الرجلُ تغريبًا، إذا بُعد، ومنه قولهم: اغرب عني؛ أي: ابعد"⁸. ومفهوم التغريب في عُرف المُحدثين من اللغويين: الابتعاد بالدراسات التي تتناول اللغة العربيَّة غربًا شطر دراسات الغربيين، وتقليدهم في تطبيق مناهجهم اللغويَّة على اللغة العربيَّة.

حدود البحث:

- **حدود زمانية:** من سنة 2019 إلى سنة 2023.

- **حدود جغرافية:** جامعة دمشق.

- **حدود موضوعية:** تناول البحث نماذج من دراسات المُحدثين التي تناولت اللغة العربيَّة ومنهج درسها، وصنَّفها في فصول الرسالة التي تلمَّ شعنها، وتفسَّر ما فيها.

الدراسات السابقة: عكفت كثيرٌ من الدِّراسات اللغويَّة على تناول الخلاف بين القدماء والمُحدثين في بعض القضايا اللغويَّة، وإنَّ أريدت الإحاطة بالدراسات التي تناولت الأبحاث اللغوية بالنقد؛ فيمكن عدُّ جميع كتب اللغة عند

⁶ العسكري (د.ت)، ص: 162.

⁷ الحاج صالح (2012 -أ)، ص: 11.

⁸ ابن دريد (1987)، 321/1.

المُحدثين دراسات سابقة، فلا يخلو كتابٌ لغويّ من ذكر بعض القضايا اللغوية المُختلف فيها، والوقوف إلى جانب القدماء أو التزام صفّ المُحدثين المتأثرين بالدراسات اللغوية الغربيّة، أمّا الدّراسات اللغويّة النقديّة التي تقترب من موضوع بحثي فتناولت في الأعم الأغلب لغويّاً مُحدثاً وعرضت أفكاره في القضايا اللغويّة مع نقدٍ طفيف أحياناً أو مع الاكتفاء بنقل آراء مَنْ نقدوه، واختلاف هذه الأطروحة عن تلك الدّراسات يظهرُ في أن تلك الدّراسات اتّخذت لغويّاً مُحدثاً موضوعاً للدراسة، وتتبع الظواهر التي تناولها، أمّا هذا البحث فتناول القضايا التي اختلف فيها ثم تتبّع آراء جملةٍ من المُحدثين ونقدتها متتبّعاً هذه القضايا في كتب علمائنا الأوّلين المشهورة؛ أي: إنّ الدّراسات السابقة تختلف عن دراستي في أنّها تناولت فقه اللغة أفقيّاً عند لغويّ من اللغويين، في حين تناول هذا البحث دراسة فقه اللغة عمودياً متتبّعاً القضية المُختلف فيها من أقدم مصادرها اللغويّة إلى زماننا الحاضر، أمّا ما خالف الأعم الأغلب من تلك الدّراسات واقترب من هذا البحث وأفكاره فلم يتمتّع بالتوسع الكافي في مثل هذه الأبحاث، وقد يكون للفت نظر الباحثين إلى هذه القضايا، وتزويدهم بأفكارٍ عن طبيعة الخلاف بين دراسات علمائنا الأوّلين ودراسات المُحدثين المتأثرين بدراسات الغربيين، ومن تلك الدراسات:

- أبو المعالي، معالي هاشم علي (2014) الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة -الدكتور

عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربيّة، كليّة التربية للبنات، جامعة بغداد، ص:

419.

تذكر الأطروحة بعض أفكار الحاج صالح في دراسات المُحدثين اللغويّة ولكنّها لم تتناولها بالعمق الكافي؛ فحبذا لو ذكرت الباحثة القضايا اللغويّة التي تناولها المُحدثون ثم عيّنت بردود الحاج صالح عليها؛ لأنّ الحاج صالح عندما يتحدث عن القضايا الصوتيّة والمنهجية التي أثارها المُحدثون وانتقدوا فيها السلف إنّما يردّ عليهم، ويوضّح سوء فهمهم لما أبدعه علماؤنا الأوّلون، ولكنّ الباحثة اتّجهت شطر الجانب النظريّ البحث، واقتربت من التّأصيل اللسانيّ أكثر من النقد اللغويّ ولعلّ طبيعة بحثها فرضت عليها هذا الأمر. ويضاف إلى ما ذكر عدم تتبّع أقوال الحاج صالح وآرائه الدقيقة في المسألة، واجتزاء بعضها من سياقه بما يُخفي حقيقة رأيه في القضية مثل مبحث (المقطع الصوتي) عندها، ومن مساوئ هذه الأطروحة: كثرة الأخطاء اللغويّة، وركاكة أسلوب الكتابة فيها.

- مصرع، أسمهان (2016)، آليات تفسير الدرس اللغويّ العربيّ في فكر تمام حسان، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، الجزائر، جامعة الحاج خضر (باتنة1)، ص: 537.

حاولت الباحثة في بحثها تقصي جميع آراء تمام حسان في مختلف الفروع اللغوية، وناقشتها مبيّنةً الخلط والاضطراب في بعض عباراته، ولها بعض الآراء الجيدة في تعقيباتها على آراء تمام حسان (مثل التعقيب على تقسيم تمام حسان السباعي للكلم)، ولكن يؤخذُ عليها قلة اعتمادها على أفكار عبد الرحمن الحاج صالح في مناقشة أفكار تمام حسان -والحاج صالح ابنُ بيئتها وأشهر لغويّ الجزائر-، ولا سيّما عند الحديث عن فروع علم التشكيل الصوتي عنده (الفنولوجيا أو علم وظائف الأصوات عند غيره) من مقطع ونبر؛ وللحاج صالح آراء جليّة في هذا الميدان لم تذكرها الباحثة -بل لم تقترب منها- في مناقشة آراء تمام حسان مع ما لها من عمق وتبيان لأثر تطبيق هذه المناهج على اللغة العربية، ومن سلبيات الأطروحة أيضًا كثرة الأخطاء اللغوية فيها.

- العودات، نزيه (2019) الجهود اللغوية عند تمام حسان -دراسة تأصيليّة نقدية-، أطروحة دكتوراه، شعبة الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، دمشق، سورية، جامعة دمشق، ص: 254.

تناولت هذه الأطروحة جهود تمام حسان اللغوية، وحاولت الإحاطة بأرائه، وذكرت آراء بعض تلامذته ولا سيّما تلميذه (فاضل الساقى).

- شهاب الدين، سناء (2019) الجهود اللغوية عند إبراهيم أنيس -دراسة تأصيليّة نقدية-، أطروحة دكتوراه، شعبة الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، دمشق، سورية، جامعة دمشق، ص: 375.

تناولت الباحثة آراء إبراهيم أنيس اللغوية التي اتّسمت بالتأثر الشديد بالفكر اللغوي الغربي، ومحاولاته تطبيق هذا الفكر على اللغة العربية، وقد استندت الباحثة في نقدها إلى أفكار محمد محمد حسين وعباراته أحيانًا، إضافة إلى آراء بعض منتقدي آراء المُحدثين من علمائنا الثقات، ومن المآخذ على الأطروحة قلة اعتماد الباحثة على أقواس الاقتباس في الكلام الذي اقتبسته، ومن حسناتها تسليط الضوء على أفكار إبراهيم أنيس اللغوية وتبيان مخاطرها متوسّعةً في أفكار محمد محمد حسين.

منهج البحث: اقتضت طبيعة البحث اتّباع المنهج الاستقرائي؛ لأنه يُعنى بالانتقال من الحكم على الجزئيات إلى الحكم على الكليات، فلا يمكن اتّباع آراء جميع المتأثرين بالمنهج الوصفي الغربي في الدراسات اللغوية

فردًا فردًا، ولكن يمكن أخذ عيّنات ودراستها من جميع جوانبها ثم تعميمها، إضافةً إلى الاستفادة من المنهج التاريخي والمقارن في تتبع بعض القضايا اللغوية التاريخية (ولا سيّما في فصل اللغة العربية وأخواتها الساميات بين الأصالة والتغريب)؛ فطبيعة القضية المدروسة هي التي تفرض المنهج المتّبع في بحثها، لذلك تنوّعت المناهج المتّبعة في هذه الأطروحة بما يحقق الاستفادة منها بالقدر الأكبر.

أدوات البحث: من الأدوات التي أعانت الباحث على إنجاز البحث الأفكار التي زوّده بها محمد حسين، وعبد الرحمن الحاج صالح في مؤلفاتهم، فيُنظر مثلاً:

- حسين، محمد محمد (1988)، مقالات في الأدب واللغة، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 151.

وفي هذا الكتاب مقالة بعنوان (فقه اللغة العربية بين الأصالة والتغريب)، شكّلت هذه المقالة نواة البحث عندي بما فيها من أفكار قيّمة، وتتّبّع لحقيقة نوايا المستشرقين ومن تبعهم من اللغويين العرب الذين تتلمذوا على أيديهم، وهذه المقالة تزيل القناع عن كثيرٍ من الدعوات المتأثرة بمناهج الغربيين اللغوية، ولكنها موجزةٌ أو إشاراتٌ كانت تنتظر من يجعل منها نواةً لبحث أكبر يتعمّق في مناهج المتأثرين بالغرب وأفكارهم، وهذا ما سعى البحث إلى تطبيقه.

- جميع مؤلفات عبد الرحمن الحاج صالح تُعدّ أدوات للبحث، وإن كان يكتفي في الكتاب الواحد بتتبع قضية خلافة آثارها المُحدثون، فيناقشها ويبين فساد رأي بعض المُحدثين عن طريق استقصاء ما في كتب التراث اللغوي العربي من حديث عن هذه القضية، إضافةً إلى فهمه العميق لمناهج الغربيين اللغوية؛ إذ نال الدكتوراه في اللسانيات من فرنسا. وكتبه التي أفاد البحث منها:

- (2012 -أ)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجزائر، موفم للنشر، مجلدان.
- (2016)، البنى النحوية العربية، الجزائر، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، ص: 333.
- (2012 -ب)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص: 450.
- (2012 -ج)، منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص: 397.

وذكرت أبو المعالي أن معظم مؤلفات الحاج صالح أُخرجت أول مرة عام 2007 م⁹.

محتويات البحث، وتقسيماته: اقتضت مادة بحثي أن يُورَّع على أربعة فصول رئيسة، خلا المقدمة والتمهيد والخاتمة؛ فمهدت له بحديثٍ عن طبيعة الخلاف بين أنصار جهود السلف اللغوية وأنصار المُحدثين من الغربيين ومتبعيهم من العرب بدءًا بالخلاف في التسمية (فقه أم علم؟) مرورًا بتبيان المراد من لفظتي الأصالة والتغريب، وانتهاءً بحديثٍ موجز عن الفرق بين ظواهر اللغة وضوابطها لما في هذا الفرق من أهمية في تحديد المنهج المتبع في الدراسات اللغوية.

وتناولت في الفصل الأول الأصوات اللغوية العربية والخلاف بين المُحدثين والقدماء فيها، فتحدّثتُ عن أصناف الحروف العربية وبيّنت دقة علماء العربية الأولين في تصنيفها، ومغالطات المُحدثين في هذا التصنيف ونقص تتبّع بعضهم آراء السلف اللغوية في هذا الموضوع، ثم انتقلتُ إلى الحديث عن مخارج الحروف العربية، وصنعتُ ما صنعتُ في المبحث السابق من توضيح آراء علمائنا الأولين وإزالة الشبهات التي حاول المُحدثون إثارتها، وصولاً إلى الحديث عن صفات حروف اللغة العربية التي أثبتتها السلف وخلاف المُحدثين معهم في بعضها، ثم تحدّثتُ عن دلالات أصوات اللغة العربية في حالتي الأفراد والتركيب بين القدماء والمُحدثين، وتطرّقتُ إلى بعض النظريات التي أبدعها السلف ولا سيما ابن جنّي في هذا الموضوع، ثم تحدّثتُ عن علم الأصوات الحديث ومدى ملاءمته للتطبيق على اللغة العربية، وأنهيتُ الفصل ببعض النتائج التي توصّلتُ إليها فيه.

وتناولت في الفصل الثاني منهج البحث اللغوي بين الأصالة والتغريب؛ فعرضتُ أهم المناهج التي حاولت استخراج خصائص العربية، ومدى صلاحيتها في إظهار هذه الخصائص، ثم تحدّثتُ في المبحث الثاني من هذا الفصل عن المادة اللغوية المدروسة (موضوع الدراسات اللغوية) بين القدماء والمُحدثين فبيّنت أن منهج السلف في جمع المادة اللغوية منهجٌ علميٌ يوافقه أحدث المناهج اللسانية، وأظهرتُ الأغاليط التي وقع فيها بعض المُحدثين بسبب عدم فهمهم منهج السلف في جمع المادة اللغوية، وعرضتُ في المبحث الثالث أهم ميزة من ميزات اللغة العربية؛ فذكرتُ طبيعتها الاشتقاقية، وتحدّثتُ عن الاشتقاق بين القدماء والمُحدثين والآراء المختلفة فيه، ثم انتقلتُ

⁹ يُنظر: أبو المعالي (2014)، ص: 7.

إلى الحديث عن مغالطات المُحدثين في أصول منهج التحليل اللغوي عند علماء العربية الأولين، ثم ذكرت نماذج من اقتراحات المُحدثين في البديل عن منهج السلف في التحليل اللغوي، وختمت الفصل بأهم النتائج التي توصلت إليها.

وتناولت في الفصل الثالث اللغة العربية بين أخواتها الساميات، فتحدّثت في المبحث الأول عن الساميين ولغاتهم، وذكرت أصل هذه التسمية، وبيّنت الغاية منها، وبيّنت الخلط والاضطراب في تقسيمات المستشرقين ومن تبعهم من العرب لهذه اللغات السامية، وتحدّثت في المبحث الثاني عن السامية الأم وأصولها، وبيّنت أنّ هذه السامية الأم ما هي إلا افتراض افترضه المستشرقون ولا دليل عندهم يثبت وجودها، وحلّلت في المبحث الثالث بعض المقارنات التي أجراها المستشرقون بين العربية والعبرية والسريانية، وختمت الفصل بالنتائج التي توصل إليها البحث فيه.

وتحدّثت في الفصل الرابع عن الدّراسات التي تناولت العاميات العربية؛ فبيّنت مستويات اللغة العربية في المبحث الأول، وحاولت إزالة الأوهام التي امتدت إلى أفكار معظم اللغويين في هذه المستويات، أمّا المبحث الثاني فتناول الحديث عن تاريخ الدعوة إلى العاميات، ثم تحدّثت في المبحث الثالث عن محاولة بعض المُحدثين إحلال الخط اللاتيني محل الخط العربي، وما أثير حول هذه القضية من انتقادات من أكثر المُحدثين العرب، وتحدّثت في المبحث الرابع عن تسرّب العاميات إلى حقول الدّراسات اللغوية، واتّخذت من مؤلفات كمال بشر أنموذجاً أظهر من خلالها خطر هذا التسرّب، وختمت الفصل بأبرز النتائج التي انتهى إليها البحث فيه.

وبعد؛ فإنني أحمد الله أن وفقني إلى إتمام عملي هذا، وإنما أنا بشر أخطئ وأصيب، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فحسبي أنني بذلت ما في وسعي، وأخلصت النية لله في عملي.

ولا أنسى شكر لجنة الحكم على هذه الأطروحة التي أدرك أنّ أعضاءها -حفظهم الله ونفعنا بعلمهم وعملهم- قد تولّوها بالرعاية، وسعوا بكل ما أوثروا من علم وخبرة في الدراسات اللغوية إلى إظهار ما فيها من محاسن ومساوئ في ظل الظروف الصعبة التي تمر فيها البلاد؛ فجزاهم الله عنّي وعن العربية خير الجزاء.

التَّمهيد

لا بُدَّ قبل البدء بتتبُّع أهم القضايا اللغوية التي اختلفَ فيها بين القدماء والمُحدثين من الحديث عن بعض الأساسيات التي لا غنى عنها لمن أراد إدراك حقيقة هذا الخلاف في ميدان فقه اللغة العربيّة، ويبدأ هذا الخلاف بالتسمية؛ فهل نسمي العلم الذي يدرس الموضوعات التي تطرّق إليها السلف والمُحدثون في ميدان اللغة بخصائصها وظواهرها وقوانينها فقهاً أم علماً؟

لا يكاد يخلو كتابٌ لغويّ من كتب المُحدثين من الحديث عن الخلاف حول تسمية الموضوعات التي أُدرجت تحت عنوان فقه اللغة؛ فيتخذُ بعضهم التسمية القديمة لها لأصالتها، ويتخذ بعضهم التسمية الحديثة لها؛ أي: (علم اللغة) لحداثتها، وفريقٌ ثالثٌ يسميها (اللسانيات) أو (علوم اللسان) أو... .

ولكي ندرك شدة هذا الخلاف يكفي أن نقرأ ما كتبه الأستاذ محمد الأنطاكي في مطلع كتابه (الوجيز) عن هذه القضية؛ فقال: "أما عندنا فالفوضى لا تزال تضرب أطنابها، والعلماء لا يزالون يختلفون في أمر التسمية الصالحة للمباحث اللغوية التي يسميها الغربيون باللانغويستيك: فجرجي زيدان أطلق عليها اسم (الفلسفة اللغوية)... أما الأب مرمجي الدومينيكي فيطلق عليها اسم (الألسنية). ويسميها عبد الرحمن الحاج صالح باللسانيات. لكن أشهر التسميات وأكثرها شيوعاً اثنتان: علم اللغة، وفقه اللغة. ولكل منهما متعصبون لا يرضون عن تسميتهم بديلاً...¹⁰".

ويظهر الخلاف بين المُحدثين أنفسهم في ترجمتهم المصطلحات الغربية الحديثة التي لما تستقر عندهم، فالخلاف مصدره غربيٌّ، استورده لغويونا المحدثون؛ لذلك وقف بعض اللغويين موقفاً وسطاً ولم يفرّقوا بين التسميتين؛ إذ قال الأنطاكي: "وهناك باحثون آخرون لا يجدون فرقاً بين التسميتين، منهم محمد المبارك وعلي عبد الواحد وافي الذي ألّف كتابين سمّى أولهما (علم اللغة)، والآخر (فقه اللغة)، وخصّص الأول بدراسة اللغة عامّة، والثاني بدراسة اللسان العربيّ وحده"¹¹.

¹⁰ الأنطاكي (د.ت)، ص: 8.

¹¹ السابق، ص: 10. وإن كان يظهر من تسمية وافي كتابه المخصص لدراسة العربية بـ (فقه اللغة) والثاني بـ (علم اللغة) تفريقه بين التسميتين.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنَّ تسمية (اللسانيّات) على هذه الموضوعات هي التي طغت في وقتنا الحالي، وإنَّ كانت تملك روحاً حديثة في مقابل (فقه اللغة) التي اتخذت طابع الأصالة.

أمَّا الأنطاكي فاتخذ سبيل المحدثين الذين لم يفرّقوا بين التسميتين، وإن صرّح بأنّه أثر تسمية (فقه اللغة)؛ فقال: "وأما نحنُ فأثرنا المصطلح (فقه اللغة) جرياً مع الجامعات السوريّة"¹². ويظهر موقفه المعتدل في النتائج التي توصّل إليها بعد مناقشة التسميات المختلفة لـ (فقه اللغة)؛ فقال: "وهكذا، يمكننا أن ننتهي إلى النتيجة الآتية:

1- فقه اللغة أو علم اللغة، هو: العلم الذي يجعل من اللغة موضوعاً له، فيدرسها في ذاتها، ولذاتها.

2- إنَّ (فقه اللغة) أو (علم اللغة) هو المقابل للمصطلح الغربي (La linguistique).

3- غاية فقه اللغة هي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر اللغويّة"¹³.

ويجد البحث بناءً على ما ذكر أنّه لا مشكلة في التسمية؛ فسواءً اختارنا تسمية (فقه اللغة) أم (علم اللغة) أم (اللسانيّات) ما دامت الموضوعات التي تُدرج تحتها واحدة، وعلى الباحثين أن يدركوا هذا الأمر فليست (اللسانيّات) أو (علم اللغة) أكثر حداثةً من (فقه اللغة)، ويمكن التدليل على التساوي بين التسميات من جهةٍ أخرى؛ وهي: وظيفة المشتغل فيها؛ فما دامت وظيفة الفقيه اللغوي وعالم اللغة واللسانيّ واحدة؛ وهي: البحث في الموضوعات التي أُدرجت تحت فقه اللغة، والكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر اللغويّة، فلا ضيرَ في تسمية الباحث فيها فقيهاً لغوياً أو عالماً لغوياً أو لسانياً.

والخلاف بين اللسانيّات (علم اللغة) وفقه اللغة غريب المنشأ استورده محدثونا مع ما استوردوا من الغرب على غير هدى فمصطلح (philology) يقابل (linguistics) عندهم؛ فترجم بعض المحدثين (philology) إلى فقه اللغة و (linguistics) إلى اللسانيّات أو علم اللغة، وفقه اللغة بالمفهوم الغربي مصطلح "يُعنى أساساً بدراسة النصوص والوثائق القديمة؛ لتفسيرها وبيان محتواها اللغوي والأدبي والحضاري"¹⁴ والحادثة التي أكسبت العلوم اللغوية في الغرب صبغةً (العلميّة) والتخلص من المنطق "ليست مؤثرةً في الموضوع؛ وإنّما تأثيرها في المناهج وطرائق تناول

¹² السابق، ص: 10.

¹³ السابق، ص: 10.

¹⁴ البركاوي (د.ت)، ص: 9.

والتساع وضيق¹⁵ الآفاق المدروسة؛ ولهذا فإن ما اعتدنا أن نعتبره¹⁶ مقابلًا لكلمة الفيلولوجيا عندهم ليس كذلك؛ فالفيلولوجيا هي التاريخ والأدب واللغة والماضي الثقافي عمومًا، والفيلولوجي هو رجل يهتم بالأدب القديمة¹⁷ ومما يُؤسف له أن ينقل محدثونا الفروق بين علم اللغة وفقه اللغة عند الغربيين من دون أن يتنبهوا على أن فقه اللغة عند العرب يكاد يحيط بجميع ما انتهى إليه الغربيون في أحدث دراساتهم اللغوية¹⁸؛ لذلك فقه اللغة العربي يعادل (اللسانيات) الغربية. ونظرة في كتاب سيبويه وكتابي ابن جنّي (سر صناعة الإعراب والخصائص) وكتاب ابن فارس (الصاحبي في فقه اللغة)، والقضايا التي طُرحت فيها، والموضوعات التي تُحدث عنها، والأدوات التي استُنبطت بها القوانين فيها تكافئ أحدث ما انتهى إليه الغربيون من تطبيق نظرياتهم اللغوية¹⁹؛ أي: توليدية تشومسكي مع تحديثاتها²⁰ التي أظهرت عيوب الوصفية التي كانت قبلها وما زال محدثونا العرب يدورون في فلكها، فلم يقف لغويونا الأولون عند الترادف والمشارك ... على ما ذكر محمود السعران؛ إذ قال: "إنّ هذه الدراسة²¹ في البلاد الناطقة بالعربية لا تزال غريبة على جمهور المتخصصين في المسائل اللغوية، المنقطعين لها، المنصرفين إليها. فهم قد يفهمون من دراسة اللغة دراسة النحو والصرف أو الاشتقاق ومعرفة الشوارد النادرة وحوشي الكلام وتمييز الفصح من غير الفصح، ومعرفة معاني الكلمات، وتمييز الدخيل من الأصل، أو الاشتغال بتأليف المعجمات أو غير ذلك مما لا تدعو حاجة إلى استقصائه"²² وانتهى السعران إلى أن "علم اللغة من حيث هو علم

¹⁵ خطأ بعض اللغويين العطف على المضاف قبل استكمال الإضافة؛ فالصواب عندهم في هذا الموضع: اتساع الآفاق المدروسة وضيقها.

¹⁶ نعدّه.

¹⁷ حليم (1986)، ص: 243.

¹⁸ ابتداءً بمحمود السعران في كتابه (علم اللغة مقدمة للقارئ العربي) وصولاً إلى الدكتور أحمد قدور في (مبادئ اللسانيات) الذي لم يمض وقت طويل على نشره. ومن المعروف أن كتاب السعران ليس أكثر من ترجمة لأفكار مؤسسي المدرسة الوصفية وأتباعهم (دي سوسير وفيرث وبلومفيلد وغيرهم وجميع هذه الأسماء تملأ حواشي كتاب الدكتور السعران). يُنظر: السعران (د.ت)، ص: 21 وما بعدها. ويُنظر: قدور (2008)، ص: 16، ومع تحديد الدكتور أحمد قدور أن هذه الفروق بين اللسانيات وعلوم اللغة عند الغربيين قبل القرن التاسع عشر، لكن يُؤخذ عليه عدم مناقشته هذه الفروق، وتبيان موقع الدراسات العربية منها ولا سيما أن كتابه موجّه إلى العرب، لكنّه أشار إشارة سريعة في موضع آخر من كتابه إلى الخطأ في ترجمة (philology) بفقه اللغة، يُنظر: ص: 56 من المصدر السابق.

¹⁹ يرجو البحث ألا يعجل القارئ الكريم بالحكم عليه وعلى صاحبه بالتعصب الشديد لدراسات السلف قبل أن يقرأ قدرًا صالحًا منه؛ مقارنةً آراء المُحدثين في بعض قضايا اللغة المعروضة بآراء السلف.

²⁰ يُنظر: طليمات (2000)، ص: 115.

²¹ يريد علم اللغة بالمفهوم الغربي.

²² السعران (د.ت)، ص: 21.

يرشدنا إلى مناهج سليمة لدرس أي ظاهرة لغوية، وهو يهدينا إلى مجموعة من المبادئ والأصول المتكاملة المترابطة عن اللغة وحقيقتها ينبغي أن تكون في ذهن الباحث اللغوي على الدوام²³ ولو اطلع السعمران على ما كتبه لغويونا في هذا المجال لما قال ما قال، ويكتفي البحث باقتباس قول ابن فارس عن علم العربية؛ إذ قال: "إنَّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أمَّا الفرعُ فمعرفةُ الأسماء والصفات كقولنا (رجلٌ) و(فرس) و(طويل) و(قصير). وهذا الذي يُبدأ به عند التعلُّم. وأمَّا الأصلُ فالقولُ على موضوع اللغة ... ثم على رسوم العرب في مخاطباتها... والناسُ رجالان: رجلٌ شغل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخرُ جمع الأمرين معاً، وهذه هي الرتبةُ العليا..."²⁴. وابنُ فارس هنا يتحدَّث عن النظام اللغوي ويجعل دراسته الأصلَ، أمَّا الموضوعات التي تحدَّث عنها السعمران وجعلها غايةً ما عرفه العرب فهي الفرع. وعلمائنا الأوَّلون تناولوا القضايا التي أراد السعمران لفت النظر إليها بما نقله عن الغربيين، فتناولوا الأصوات كما في (سر صناعة الإعراب) مثلاً، ومقاييس العربية والسماع والقياس وما يرتبط به من أحكام، وعلل العربية، وصلة العربية بغيرها من العلوم، وجميع هذه الموضوعات من صميم علم اللغة في العصر الحديث، وفي كتاب سيبويه من الحديث عن نظام العربية وقوانينها وأصواتها ما لو تُؤمَّل واستنبط منه نظرية لغوية عربية لبرزت أكثر نظريات الغرب حداثةً منزلتها²⁵، وسوف يعرض البحثُ بعض ما جاء به السلف من هذه الأمور في ثنايا هذه الأطروحة. والناظر في فروقهم التي فرَّقوا بها بين علم اللغة وفقهها لا تصدق على فقه اللغة العربي؛ فدراسات سيبويه وطبقته لم تفضِّل لهجةً عربيةً على أخرى، ودعوى المنطق الأرسطي التي ألصقت بالدراسات العربية القديمة دعوى باطلة على ما سيأتي في ثنايا هذا البحث، وقد اطلع علمائنا الأوَّلون على لغات جاورت العربية وقارنوها بها في بعض المواضع. ووافقَ أحدثُ ما انتهى إليه الغربيون في الأصوات دراساتِ علمائنا الصوتية. والأسسُ التي استنبطت من خلالها القوانين العامة للغة العربية أسسٌ منبثقة من صميم النظام اللغوي المتَّبَع في العربية، كل أولئك يدلُّ على أنَّ فقه اللغة العربي لا يشبه فقه اللغة الغربي الذي تحدَّث المُحدثون عنه؛ فدراسة اللغة عند علماء العربية الأوَّلين لم تنقف عند ظواهر اللغة بل تجاوزتها إلى ضوابطها على ما سيأتي في ختام هذا التمهيد. ولا ينكر

²³ السابق، ص: 21.

²⁴ ابن فارس (1997)، ص: 11.

²⁵ ممن أدركوا هذا الأمر العلامة عبد الرحمن الحاج صالح، وعرض بعضه في مؤلفاته وسوف يأتي البحث على ذكر جزء منها.

البحث أن كل علم من العلوم يسير في خطّه الطبيعي من التطور؛ لذلك لا شك في أن علم اللغة بالمفهوم الغربي توسّع بعد الثورة الصناعية والتقنية مما عُرف عند العرب، لكن الأصل الذي انطلق منه في علم اللغة (بالمفهوم الغربي الحديث) وفقه اللغة (بالمفهوم العربي الأصيل) أصل واحد.

أقسام فقه اللغة، ومهمة اللغوي المعاصر:

أما الأقسام التي تدور فيها موضوعات فقه اللغة (أو علم اللغة)، فهي على ما بيّن محمد المبارك في كتابه (فقه اللغة وخصائص العربية):

1- الأصوات التي تتألف منها الألفاظ.

2- الألفاظ المفردة أو الكلمات.

3- التراكيب²⁶.

أما الحديث عن أصوات اللغة وألفاظها المفردة فإدراجها تحت (فقه اللغة) واضح لا لبس فيه، لكن الحديث عن التراكيب قد يُظنّ منه تداخل فقه اللغة بعلم النحو والمعاني، وقد فسّر محمد المبارك هذه المسألة، وأزال اللبس؛ فقال: "وأما التراكيب فيبحث علم اللغة في تراكيب اللغات ونظم الكلام، وتركيب أجزائه، وفيه طريقة ربط الكلام، والأدوات الرابطة، ووظائف الكلمة في التركيب وأحوال إعرابها، وتعليل ذلك كلّ وصلته بنفسية المتكلم، وعقلية الشعب، وتطور التراكيب خلال العصور وأسبابه. وهو بحث كما يرى القارئ أوسع أفقاً من علم النحو ومن علم المعاني الذي هو عند العرب أحد علوم البلاغة الثلاثة، وإن كان علم اللغة في هذه المباحث يستفيد من هذين العلمين ولكن ليخرج إلى أفق أوسع"²⁷. أما النحو والصرف والبلاغة والمعجم... فهي ميادين يفيد منها فقه اللغة لا موضوعات له، فكل فرع منها ميدان له حدوده التي تميزه من غيره مما يحيط به.

أما اللغوي فمن عمله -مثلاً- بناءً على الموضوعات التي ذكرت: أن يبحث في التراكيب وطريقة ربط الكلام، وهذه الطريقة التي يُربط بها الكلام في العربية اتفق السلف على تسميتها بالعامل؛ فالعامل بمفهومه وطريقة عمله، ومدى صلاحيته للتطبيق على التراكيب اللغوية من اختصاص اللغوي البتّ فيه، لا من اختصاص النحوي، ووظيفة النحوي

²⁶ يُنظر: المبارك (1964)، ص: 21.

²⁷ السابق، ص: 23.

تطبيق هذه النظرية وتقديم النتائج للغوي، ليُقرَّها أو ليستبدلها، فوظيفة اللغوي عامّة؛ أي أنّه ينظر من أعلى إلى علوم العربية التي اتخذ كل فرع منها ميداناً للعمل فيه، وعليه فإنّ عمل النحويّ أو البلاغيّ أو العروضيّ عملٌ ميدانيّ، ولا شكّ في أنّه كلّما ارتفع الإنسان زادت الرقعة التي يقع عليها بصره اتّساعاً، فيتمكّن حينئذٍ من تقديم رؤية شاملة للموضوع الذي يبحث فيه، ولا يتأتّى ذلك لمن يعمل في الميدان وجهاً لوجه مع الموضوعات التي يتناولها. هذا ولم يكن من الممكن الفصل بين عمل اللغوي وعمل النحوي والبلاغي و... عند علمائنا الأوّلين، وكتب سيبويه وابن جنّي وعبد القاهر الجرجاني شاهدةً على ذلك، ولكن اليوم بعد التوجّه إلى التخصص الدقيق في العلوم أمكن الفصل بينها مع احتياج كل فرع منها إلى الآخر بين الفينة والأخرى.

إنّ البحث في المنهج الأفضل لكل فرع من فروع العربية هو من عمل اللغوي، ولا يجوز له أن يهمل عمله هذا مفرّقاً جهوده في الجزئيات، وهذا النهج انتهجه لغويو الغرب منذ دي سوسير الذي أحلّ المنهج الوصفي محلّ المنهج التاريخيّ الذي كان سائداً في أوروبا في القرن التاسع عشر على ما بيّن كمال بشر في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد)²⁸، ثم جاء تشومسكي فأثبت قصور المنهج الوصفي في دراسة اللغة في كتابه الشهير (البنى النحويّة) المنشور سنة 1957 م²⁹.

لذلك كان نقد المُحدثين من اللغويين العرب لمنهج السلف اللغوي نقداً مشروعاً، ولكنّ الابتعاد عن الموضوعيّة في النقد، وعدم فهم آراء السلف اللغويّة هو ما عابه البحث على المُحدثين؛ لذلك قلّما كان البحث يتناول نيّة صاحب النقد ويزجّ به في قصص الاتهام، إنّما كان يتناول النقد نفسه، ويحاول إظهار ما فيه من خلط أو اضطراب إن وُجد. ثانياً؛ مفهوم الأصالة والتغريب: قد يُظنُّ أنّ البحث عندما يصف دراسات السلف اللغوية بالأصالة يقصد قدمها زمنياً، وليس المقصود ذلك على ما بيّن عبد الرحمن الحاج صالح؛ إذ قال: "فأما الأصالة فإنّنا لا نشاطر نظرة الكثير من المثقفين عندما يقابلون هذا المفهوم بالحدثاثة أو المعاصرة؛ فإنّ الأصالة تقابل في الحقيقة التقليد أيّاً كان المقدّم المُحتذى به سواء أكان العلماء العرب القدامى أم العلماء الغربيين؛ إذ الأصيل هو الذي لا يكون نسخة لغيره. فكأنّ هؤلاء المثقفين بجعلهم الأصالة في مقابل المعاصرة لا يتصورون هذه الأصالة إلّا بالرجوع إلى القديم.

²⁸ يُنظر: بشر (2005)، ص: 109. ويُنظر: حسان (1990)، مناهج البحث في اللغة، ص: 28.

²⁹ يُنظر: تشومسكي (1987)، ص: 5. و: خرما (1978)، ص: 45.

فالأصيلُ في الواقع هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه مهما كان الزمان الذي عاش فيه³⁰ ولكن البحث يضيف إلى معنى الأصيل الذي ذكره الحاج صالح في ختام الاقتباس السابق: "فالأصيل هو المبدع الذي يأتي بشيء جديد لم يُسبق إليه" الانطلاق من المكان المناسب لما يُبحث فيه، وملاءمته للموضوع ملائمةً تامةً؛ فعلى سبيل المثال: عندما درس علماءنا الأولون المباحث اللغوية وضعوا قواعدهم منطلقين من طبيعة اللغة العربية الاشتقاقية، وخصائصها المميزة لها؛ فكان منهجهم في درس التراكيب العربية منهجاً أصيلاً؛ لأنه منطلق من المكان الذي يجب الانطلاق منه مراعيًا طبيعة اللغة العربية؛ فالنسق الحرّ للعربية الذي تحدّث عنه الدكتور سعد مصلوح اقتضى نظريّة لغويّة قادرةً على إدراكه والخروج بنتائج تفيد الدارسين في معرفة آلية الربط بين عناصر هذا النسق في نظام العربية³¹. أمّا التقليد -وهو: المقابل لمفهوم الأصالة- فقال الحاج صالح فيه: "والأصالة في زماننا هذا وعلى هذا الأساس؛ هي: الامتناع من تقليد الغربيين خاصة. هذا ولا أقصد من لفظ التقليد أكثر مما قصده علماءنا قديماً، فهو اتباع الإنسان لغيره فيما يقول أو يفعل معتقداً الحقيقة فيه من غير نظرٍ وتأمّل في الدليل... أو بعبارة أخرى هو اتخاذ أقوال غيره كحقائق لا تقبل الجدل، وعدم الإتيان بأي ابتكار"³².

لقد وضع الحاج صالح يده على المشكلة، ووصفها وصفاً دقيقاً؛ فما كتبه بعض كبار المحدثين في كتبهم اللغوية ليس إلّا تقليداً للغربيين، بل إنّ بعضهم صرّح بأنّ ما كتبه لا يتجاوز كونه تطبيقاً لما أنتجه الغربيون؛ فقال تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة): "ولكنني لا أستطيع أن أعط حق النظرية التي بنيت عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب؛ فهيكلا غربي، وتطبيقها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"³³.

قرّ إذاً في أذهان كثير من المحدثين أنّ حداثة مناهج الغربيين اللغوية منحتها فضلاً على مناهج علمائنا الأولين اللغوية؛ لأنها أحدثت زمناً، وهذا ما أدى إلى كثير من الخلط والاضطراب فيها؛ إذ إنّ هذه المناهج الغربية طُبِّقت بكلّ ما فيها على اللغة العربية من دون مراعاة لاختلاف طبيعة العربية عن طبيعة اللغات الأوروبية.

³⁰ الحاج صالح (2012- أ)، 1/ 11.

³¹ يُنظر: مصلوح، وعبد العظيم (2016)، ص: 10.

³² الحاج صالح (2012- أ)، ص: 11.

³³ حسان (1990)، ص: 5.

ثالثاً؛ ظواهر اللغة وضوابطها:

إنَّ كل لغةٍ من اللغات تحوي ظواهر يلمحها الباحث فيها؛ فيجمع هذه الظواهر ثم يدرسها ويقدم وصفاً لها؛ وعليه فإنَّ ظواهر اللغة مستنبطة من الجانب الاستعمالي للغة؛ لذلك يجدُّ الباحث أنَّ أول ما تنطرق إليه الأبحاث اللغوية هو الجانب الصوتي للغة، فنُدرس أصوات اللغة مفردةً ومركبةً، ثم يُتطرقُ إلى بعض الظواهر اللغوية الأخرى؛ مثل: الترادف والمشتراك وتقارب المعنيين في اللفظين لتقارب أصواتهما، وقد تنبّه علمائنا الأولون على هذه الظواهر وغيرها في اللغة، ودرسوها وبيّنوا آراءهم فيها، وهذا القسم من اللغة يصح أن يُدرس دراسة وصفية، ولكنَّ اللغة ليست مجموعة من الظواهر فحسب، ومن الانتقادات الموجهة إلى بعض المشتغلين في فقه اللغة قصرهم أبحاثهم على هذه الظواهر، وإهمالهم الحديث عن النظام الذي تتبعه اللغة، وقارئ ما كتبه أكثر المُحدثين من متبّعي الغربيين يجدهم لم يقفوا عند هذه الظواهر؛ إنّما كانت انتقاداتهم موجهةً إلى الأسس التي تضبط النظام اللغوي، مثل القياس والعامل، وقد بيّن الحاج صالح الفرق بين الظواهر والضوابط في اللغة؛ فقال في كتابه (البنى النحوية العربية): "النظر في اللغة كظواهر"³⁴؛ أي: الظواهر اللغوية، وهي ههنا كلام العرب كما سمع ونطقوا به من الجانب الاستعمالي والاجتماعي، ومن حيث هو أصوات ذات مخارج ولغاتٍ متنوعة (تنوّعات لغوية) وبين النظر فيما يلزم من العمليات لصوغ (أو لتوليد) الوحدات اللغوية فيما سمّوه بالحدود، وهي ضوابط العربية. إنَّ هذين الجانبين من الدراسة العلمية للغة انفرد بالجمع بينهما العلماء العرب المتقدّمون، ولم يستطع أيُّ جيلٍ من العلماء غير العرب إلى غاية الآن أن يجمعوا بينهما؛ أي: بين النظر في اللغة كظواهر والنظر إليها كنظام ضوابط"³⁵.

وأغلب انتقادات المُحدثين لمنهج علمائنا الأولين ناشئ عن عدم إدراكهم الفرق بين ظواهر اللغة، وضوابط النظام اللغوي، وذلك نتيجةً حتميةً لاتباعهم المنهج الوصفي الغربي.

وفي ختام هذا التمهيد يرجو البحث أن يكون قد أفاد من اللسانيات المعاصرة في زيادة علمنا بترائنا اللغوي، وإنزاله منزلته التي تليق به بين الدراسات اللغوية المعاصرة.

³⁴ خطأً بعض اللغويين مجيء الكاف في هذا الموضوع، ومُرَاد الحاج صالح: من حيث هي ظواهر، أو بصفتها ظواهر، وهذا ظاهر.

³⁵ الحاج صالح (2016)، ص: 4.

الفصل الأول: أصوات اللغة العربية بين الأصالة والتغريب.

المبحث الأول: الحروف العربية: أصنافها ومخارجها وصفاتها بين القدماء والمحدثين.

تشكّل الحروف الأساس الذي تقوم عليه المفردات التي تنهض ببنیان اللغة؛ لذلك أحيطت بالكثير من الدراسات التي تناولت أصواتها وأسماءها وخصائصها وحدودها منذ نضجت الدراسات اللغوية العربية، ولا سيما في كتاب سيبويه³⁶ مروراً بأشهر مؤلف عربي في علم أصوات اللغة عند العرب وهو (سر صناعة الإعراب)³⁷ لأبي الفتح عثمان بن جني، وصولاً إلى ابن سينا، ذلك العالم الفذ الذي درس أعضاء النطق دراسة تشريحية مبيّناً طبيعة ما يصدر عنها من أصوات، محيطاً بظروف تشكّل الصوت فيزيائياً في رسالته (أسباب حدوث الحروف)³⁸؛ فكان حديثه "أشبه بحديث علماء وظائف الأعضاء؛ فلا نكاد نلمح في رسالته أنه تأثر كغيره بكتاب سيبويه؛ فله مصطلحاته، وله وصفه الأصيل لكل صوت"³⁹.

وأكثر الدراسات التي تناولت أصوات اللغة عند العرب قديماً وحديثاً دارت في فلك هذه المؤلفات، وكان لعلماء التجويد فضل التوسّع في هذا النمط من الدراسات، ومناقشة ما جاء به علماء اللغة العرب؛ وكانت لهم آراء مهمة في هذا المجال⁴⁰.

أطلق لغويو العرب اسم الحرف على حرف الهجاء وعلى الأداة التي تربط تراكيب العربية بعضها ببعض، جاء في (لسان العرب): "حرف: الحرف من حروف الهجاء: معروف واحد حروف التهجّي. والحرف: الأداة التي تُسمى الرابطة؛ لأنّها تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل ك (عن) و (على) ونحوهما، قال الأزهري: كل كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل: حتى وهل وبل ولعلّ...

³⁶ يُنظر: قدور، (2020)، ص: 25. ويُنظر: كائنيتو (1966)، ص: 11، حيث قال في (دروس في علم أصوات العربية): "لقد كان قدماء النحاة العرب أول علماء الأصوات في لغتهم. فنحن نجد في كتاب سيبويه ترتيباً صحيحاً للحروف حسب مخارجها، وملاحظات هامة حول صفات الحروف، وبحثاً غزيراً في إدغام الحروف، ومعلومات صحيحة تتعلّق بمدى الحركات وبعثلات جروسها، وإشارات إلى مختلف الألسن الدارجة وخصائصها الصوتية. وقد كانت هذه الدراسات الصوتية عند النحاة العرب دراسات وصفية صرفاً".

³⁷ يُنظر: المبارك (د.ت)، ص: 29.

³⁸ يُنظر: ابن سينا (د.ت)، أسباب حدوث الحروف، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

³⁹ عيد التواب (1997)، ص: 17.

⁴⁰ يُنظر: الحمد، (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد).

والحرفُ في الأصل: الطرفُ والجانبُ، وبه سُمِّيَ الحرفُ من حروف الهجاء... وحرفا الرأس: شِقَّاه. وحرفُ السفينة والجبل: جانبيهما، والجمعُ أحرفٌ وحروفٌ وحِرْفَةٌ... وحرفُ الشيء: ناحيته...⁴¹.

يظهر من معاني الحرف اللغوية والاصطلاحية كما جاء في (اللسان) شيئان؛ أولهما: معنى الحرف اللغوي، وهو: الطرف والجانب، وكأنَّ الحرف يحيط بالصوت اللغوي ويحدِّده، وثانيهما: معنى الحرف الاصطلاحي، ويتضمَّن: الوظيفة التمييزية للحرف، سواءً أكان حرفاً مفرداً أم كان مبنياً على أكثر من حرف، ويضمُّ الأداة، أو حرف المعنى.

وربط ابنُ جنِّي معنى الحرف اللغوي بمعناه الاصطلاحي؛ فقال: "وأما الحرفُ بالقول فيه وفيما كان من لفظه: أن: (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يُراد بها حدُّ الشيء وحدِّته... ومن هنا سُمِّيت حروف المعجم حروفاً؛ وذلك أنَّ الحرف حدُّ مُنْقَطِعِ الصَّوْتِ وغايته وطرفه، كحرف الجبل ونحوه. ويجوز أن تكون سُمِّيت حروفاً؛ لأنَّها جهات للكلم ونَوَاحٍ كحروف الشَّيء وجهاته المحدقة به... ومن هذا سَمِيَ أهلُ العربية أدوات المعاني حروفاً، نحو: مَنْ وقد وفي وهل ويل؛ وذلك لأنَّها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له"⁴².

ويظهر من تعريف ابن جنِّي السابق أنَّ الحرف بمعناه الاصطلاحي يمثِّل الحدود التي تحيط بالصوت وتُظهِره كما تحيط حروف الجبل به وتبيِّن حدوده؛ فيتشكَّل بذلك حرف المعجم، ثم يعلَّل سبب تسمية أهل العربية أدوات المعاني حروفاً؛ وذلك لأنَّها تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له.

والحق أنَّ حروف المعنى بمعناها الاصطلاحية درست دراسةً لم يُترك بعدها لقائل مقالاً في كتابين شهيرين؛ هما: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) و(الجنى الداني في حروف المعاني)؛ إذ أطلق ابنُ هشام اسمَ (المفردات)

⁴¹ ابن منظور (1999)، 127/3-128.

⁴² ابن جنِّي (1993)، 13/1-15.

عليها، وأفرد لها باباً مستقلاً سماه: (في تفسير المفردات وأحكامها)، وكتب تحته: "وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف"⁴³.

فحرف المعنى بمعناه الاصطلاحي عند هذين العالمين ليس هو المقصود في هذا الباب الذي وقف على أصوات العربية المعروفة التي تمثلها حروف الهجاء، إنما المقصود الحرف الذي أنشأ ابن جني كتابه (سر صناعة الإعراب) لدراسته وتبيان طبيعته، وضبط حدوده؛ فقال فيه: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً"⁴⁴.

ويتضح من تعريف الحرف عند ابن جني أن المراد به القالب الذي يُصب الصوت فيه ويحدّه؛ أي أنه ليس الصوت بعينه إنما هو ما يميزه ويحدّه، ووظيفة الحرف التمييزية تحدت عنها ابن سينا أيضاً في رسالته (أسباب حدوث الحروف)؛ إذ قال: "والحرف هيئة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة والثقل تميزاً في المسموع"⁴⁵.

ولعل وصف ابن سينا الحرف بهيئة الصوت يعزّز الطرح السابق في أن الحرف هو القالب الذي يُصب الصوت فيه، وحديثه عن وظيفة الحرف التمييزية يدل على ثبات هذا المعنى للحرف واستقراره في أذهان السلف، ومدار حديثهم في الحروف وأصواتها يدل على تمييزهم بين دراسة الصوت اللغوي ودراسة الصوت العام، أما إذا أردنا أن نعرّف الحرف بناءً على ما تقدّم وعلى ما جاء في كتب علمائنا، فهو:

القالب الذي يضم الصوت الصادر من جهاز النطق عند الإنسان نتيجة اعتراض الهواء في أحد مواضع هذا الجهاز، ويستخدم في اللغة، له خصائصه التي تميزه من غيره من الحروف.

⁴³ الأتصاري (2000)، 65/1. ويُنظر: المرادي (1992)، ص: 20.

⁴⁴ ابن جني (1993)، 6/1.

⁴⁵ ابن سينا (د.ت)، ص: 60.

والواقع أننا لا نستطيع فصل القالب عما يضمّ من الصوت؛ لأنّه أصبح مع ما ضمّه من صوت كياناً واحداً، هذا الكيان أطلق عليه اسم الحرف، ونجد عند السلف ذكرهم ما يتفرّع عن الحروف الأصول من أحرف، ونستطيع أن نعد فرع الحرف الأصلي تنوعاً في الحرف ناتجاً عن عَرَضٍ ما كأنّ تتغير صفة من صفاته، أو ينتقل مخرجه إلى مخرج صوت مجاور له؛ ولذلك عَرَفَ غانم الحمد الحرف الفرعي بـ "الصوت الأصلي الذي تتغير صفة من صفاته الصوتية، أو ينتقل مخرجه إلى مخرج صوت مجاور له"⁴⁶.

والقول بأنّه يصدر من جهاز النطق عند الإنسان نتيجة اعتراض الهواء في أحد مواضع هذا الجهاز؛ فلتمييزه من غيره من الأصوات الفيزيائية التي لا تخص اللغة البشرية. وذكر الخصائص لتبيين طبيعة الحرف ووظيفته التمييزية. إن قدرتنا على نقل أفكارنا بتعابير لا محدودة بعدد محدود من الأحرف عدّ أعظم اختراع بشري على حدّ ما نقل تشومسكي عن غاليليو؛ إذ قال: "هذه الخاصية أسرت اهتمام غاليليو الذي عدّ اكتشاف وسيلة لتوصيل أفكارنا الأكثر سرية إلى أي شخص آخر بعدد قليل قدره 24 حرفاً أعظم الاختراعات البشرية قاطبةً. إن الاختراع ينجح؛ لأنّه يعكس اللانهاية المتفردة للغة التي تستعمل هذه الحروف لتمثيلها"⁴⁷.

فإذا كانت للحروف هذه الأهمية كان لا بُدّ من توقّف جميع اللغويين عندها والبحث فيها، وهذا ما أدركه علماءنا الأولون منذ عصر الخليل بن أحمد الذي أسبغت دراساته صفة المنهجية العلمية الرصينة على البحث في هذه الموضوعات.

عدد حروف اللغة العربية وأصنافها عند القدماء:

نلمح عند علماء اللغة العرب القدماء اتفاقاً على عدد حروف اللغة العربية وأسمائها؛ فذكر ابن جني أنّها تسعة وعشرون حرفاً؛ فقال: "اعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً، فأولها الألف، وآخرها الياء، على المشهور من ترتيب حروف المعجم، إلّا أبا العباس (المبرد) فإنّه كان يعدّها ثمانية وعشرين حرفاً، ويجعل

⁴⁶ الحمد (2007)، ص: 149.

⁴⁷ تشومسكي (2009)، ص: 35.

أولها الباء، ويدعُ الألف من أولها، ويقول: هي همزة لا تثبت على صورة واحدة، وليست لها صورة مستقلة، فلا أعتدّها مع الحروف التي أشكالها محفوظة معروفة⁴⁸.

وذكر غانم الحمد أنّ استدلال ابن جنّي بنص المبرد على جعله الحروف العربية ثمانية وعشرين حرفاً استدلالاً ناقص؛ فقال: "والنّص الوارد في كتاب (المقتضب) للمبرد لا يتّضح منه بشكل قاطع أنّ المبرد لا يعدّ الهمزة من حروف العربية الأصلية، فهو يقول: «اعلم أنّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور» لكنّه يقول بعد ذلك مباشرة: «فمنها للحلق ثلاثة مخارج: فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف، ويلبها في البعد مخرج الهاء، والألف الهاوية هناك». فغاية ما يمكن قوله هنا أنّ المبرد لاحظ أنّ صور الحروف العربية ثمانية وعشرون، وهو يريد الرموز المكتوبة، والهمزة من بين أصوات العربية لم يكن لها رمز محدد لأسباب لغوية تاريخية، أمّا أنّها أحد أصوات العربية لديه فيكفي في تقرير ذلك كلامه عن مخارج حروف الحلق الذي نقلنا جزءاً منه هنا⁴⁹.

ونص المبرد كما جاء في (المقتضب): "اعلم أنّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً، منها ثمانية وعشرون لها صور، والحروف السبعة جارية على الألسن، مستدلّ عليها في الخط بالعلامات. فأما في المشافهة فموجودة"⁵⁰ ثم يذكر المبرد الحروف الثمانية والعشرين ومخارجها إلى أن يقول: "وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفاً بعد ذكرنا: الهمزة بين بين...⁵¹ فجليّ أن الحرف السّابع الموجود في المشافهة هو الهمزة.

يظهر مما سبق أنّ لغويي العرب المتقدّمين متفقون على عدد حروف اللغة العربية، ولكنّ المبرد لم يعتدّ الهمزة من الحروف ذات الرسم الثابت أو الصورة الثابتة؛ لأنّها تأتي على صور متغيرة في الخط ولكنّه لم يخرجها من الحروف العربية.

والألف المذكورة في أوّل حروف المعجم التي عدّها ابن جنّي في نصّه السابق هي الهمزة، أمّا الألف اللينة فتذكر مسبقةً باللام مقرونة بها؛ إذ قال ابن جنّي: "واعلم أنّ واضع حروف الهجاء لمّا لم يمكنه أن ينطق بالألف التي

⁴⁸ ابن جنّي (1993)، 41/1.

⁴⁹ الحمد (2007)، ص: 148.

⁵⁰ المبرد (1994)، 328/1.

⁵¹ المصدر السابق، 330/1.

هي مدّة ساكنة؛ لأنّ السّاكن لا يمكن الابتداء به، دَعَمَها باللام قبلها متحركةً ليتمكن الابتداء بها، فقال: هـ، و، لا، ي. فقولُه (لا) بِزِنة (ما)، ولا تقل كما يقول المعلمون: (لام ألف)؛ وذلك أنّ واضع الخط لم يُرد أن يُرينا كيف أحوال هذه الحروف إذا تركّب بعضها مع بعض، ولو أراد ذلك لعرفنا أيضًا كيف تتركّب الطاء مع الجيم، والسين مع الدّال...⁵².

وقد ألحق ابنُ جنّي بالحروف التسعة والعشرين ستّة أحرفٍ حسنة تتفرّع عنها ليصبح عدد الحروف: خمسةً وثلاثين حرفاً؛ وهي: النون الخفيفة، ويُقال: الخفّة، والهمزة المخففة، وألف التفخيم، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصّاد التي كالزاي. ثم ألحق بها ثمانية أحرفٍ غير مستحسنة لا يؤخذ بها في القرآن ولا في الشّعْر⁵³. والملاحظ أنّ السلف لم يعدّوا الواو والياء المدّيتين من الحروف الأصول في حين أدخلهما فيها بعض اللغويين المُحدثين.

عدد حروف العربية وأصنافها عند المُحدثين:

أشير في ختام الفقرة السابقة إلى أنّ بعض المُحدثين أدخلوا الواو والياء المدّيتين في حروف المعجم الأصول ودرسوها معها؛ فصار عدد الحروف العربيّة عندهم (31) حرفاً؛ لذلك نرى في توزيع صبحي الصالح الحروف العربيّة على مخارجها في جهاز النطق ابتداءً بمجموعة (الأحرف الجوفية الهوائية): وهي أحرف المد الثلاثة التي تُسمى أحرف اللين؛ وهي: الألف، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، فذكر الحروف الأصول وما يتفرّع عنها؛ وهي: حروف اللين، والنّون الساكنة، والنون المشدّدة، والميم المشدّدة⁵⁴.

وكذلك الأمرُ عند محمد المبارك؛ فقد ذكر حروف المد، وقسمها إلى ثلاثة مدود طويلة هي الـ (ا-و-ي) وثلاثة قصيرة هي الـ (، ،) ثم ذكر مخارج الحروف التي ينحبس الهواء عند النطق بها، ثم عرّج على ذكر الحروف

⁵² ابن جنّي (1993)، 43/1. وانظر: سيبويه (1988)، 431/4.

⁵³ يُنظر: ابن جنّي (1993)، 46/1.

⁵⁴ يُنظر: الصالح (2009)، ص: 278-279-280.

المنفردة عن الحروف الأصول عند ابن جنّي، وأحال إلى القراءات القرآنية التي حفظت كثيرًا من الحروف والحركات المندثرة⁵⁵.

أما إبراهيم أنيس فقسم الحروف من حيث طبيعتها إلى أصوات ساكنة وأصوات لين⁵⁶، وقسمها رمضان عبد التّوّاب إلى صامتة ومتحركة⁵⁷، وقسمها تَمّام حسان إلى: الصّاح والعلل⁵⁸، وسمّى أحمد مختار عمر أصوات العربية بالفونيمات التركيبية، وقسمها في العربية الفصحى إلى سبعةٍ وعشرين فونيمًا للسواكن؛ وأزال من هذه المجموعة الواو والياء، وسمّاهما أنصاف العلل، وجعل اللام فيها لامين: لامًا مرقّقة ولامًا مفخّمة، وسمّى حروف المد: العلل الطويلة، والحركات: العلل القصيرة⁵⁹.

وقسم كمال بشر الأصوات العربية إلى صامتة وحركات طويلة (أو مصوتة في بعض المواضع)⁶⁰، أمّا محمد الأنطاكي فأطلق على الحروف الأصول اسم (الأصوات الحبيسة)، وأصوات المدّ وما يتفرّع عنها اسم (الطليقة)⁶¹.

وانتقد الأنطاكي تسميات اللغويين المتعددة لهذين الصنفين من الأصوات، فهو يرى أنّ جميع تسميات المُحدثين "لا يفي بالمراد لعدم تضمّنه الإشارة إلى طبيعة الخلاف بين الصنفين؛ فالدكتور تَمّام حسان يسميهما بالصّاح والعلل، والدكتور محمود السعران يدعوهما بالصوائت والصوامت، والأستاذان الدواخلي والقصاص مترجما كتاب فنندريس يسميانهما بالسواكن والحركات، أمّا الدكتور إبراهيم أنيس فيسميهما بالسواكن وأصوات اللين"⁶² ثمّ يعلّل سبب فساد هذه التسميات بقوله: "قامًا تسمية الدكتور حسان فتصلح في مقام الصرف لا في مقام الأصوات لما فيها من الإشارة إلى ثبات بعض الأصوات عند التصريف، واختلال بعضها الآخر بالحذف والتغيير، وأمّا تسمية

⁵⁵ يُنظر: المبارك (د.ت)، ص 33-34.

⁵⁶ يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 27.

⁵⁷ يُنظر: عبد التّوّاب (1997)، ص: 42.

⁵⁸ يُنظر: حسان (1999)، ص: 113.

⁵⁹ يُنظر: عمر (1997)، ص: 313.

⁶⁰ يُنظر: بشر (1998)، ص: 25-26 "الحواشي"، و: 33-34. ويُنظر: بشر (2000)، ص: 18.

⁶¹ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 130.

⁶² المصدر السابق، حاشية الصفحة: 130.

الدكتور السعران ففيها شيء من الغرابة والتناقض؛ إذ كيف يسمى الصوت صامتًا! وأمّا اصطلاح الدواخلي والقصاص ففيه التباس بين الساكن الذي لا تتلوه الحركة والساكن بمعنى (consonne). ومثل هذا يُقال في اصطلاح الدكتور إبراهيم أنيس⁶³.

وانتقاد الأستاذ الأنطاكي تسميات زملائه من المُحدثين لا يمنع من انتقاد تسميته أيضًا؛ فتسميته الصوت الذي يُعترض مجراه في الحلق والفم حبيسًا مشعرًا بانحباس الهواء في مخرج ذلك الصوت، وذلك صحيح في الأصوات الشديدة، أمّا في الأصوات الرخوة (عند المُحدثين؛ لأنّهم جعلوا الرخو احتكاكيًا متّبعين الغربيين في ذلك، والرخو عندنا: ما مدّ فيه الصوت) فلا ينحبس الهواء، ولا يحصل في موضع النطق بهذه الأصوات انسداد سواء أكان كليًا أم كان جزئيًا إنّما يضيق المجرى وقت نطقها، وضيق المجرى لا يُقصد به انسداد⁶⁴.

والناظر إلى اختلاف التسميات عند هذه الطائفة من المُحدثين يجد أن أصل الخلاف يعود إلى ترجمة مصطلحي (consonants) و (vowels) الإنجليزيين أو (voyelles) و (consonnes) الفرنسيين، والمقصود بهما واحد في اللغتين، ولو رجعت هذه الطائفة من المُحدثين إلى كتب السلف لوجدوا فيها مع قليل من التأمل ضالّتهم؛ فتسمية حروف العربية التسعة والعشرين بحروف العربية الأصول تسمية دقيقة مستمدة من كتاب سيبويه نفسه؛ إذ قال في مطلع باب (الإدغام): "أصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا"⁶⁵ وكذلك سمّاها ابنُ جني؛ إذ قال: "اعلم أنّ أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفًا"⁶⁶ فحروف العربية أو حروف المعجم اصطلاح عام يُطلق على جميع حروف العربية وما تفرّع عنها، واصطلاح الحروف الأصول اصطلاح خاصّ يقابل الحروف المتفرّعة، ثم إنّه لا يوقعنا في خلافات المُحدثين، وللواو والياء والألف (حروف المد) معاملة خاصّة عند علماء العربية على ما سيأتي⁶⁷.

⁶³ المصدر السابق.

⁶⁴ يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 27.

⁶⁵ سيبويه (1988)، 4/431.

⁶⁶ ابن جني (1993)، 1/41.

⁶⁷ يُنظر: المبحث التالي لهذه الفقرة.

ولحفني ناصف رأيي يحلُّ هذا الخلاف، ويرجِّح تسمية أصول حروف المعجم بالحروف الأصول أو الأصلية؛ إذ قال: "الحروف الأصلية أحدٌ وثلاثون حرفاً وتُسمَّى حروف المعجم وحروف الهجاء وألف باء... والجمهور على عدم ذكر (لام ألف) في الحروف اكتفاءً ببيان أنَّ الألف والواو والياء تكون أحرف مدٍّ وتكون أحرفاً أصليةً كما بيَّنا، فأسماء الحروف الأصلية 28 ومسمياتها 31؛ لأنَّ ثلاثةً من الأسماء تدلُّ على ستَّةٍ من المسميات، وهذه الثلاثة هي كما سبق: الألف والواو والياء؛ إذ كل واحدٍ منها يكون مدًّا أو غير مدٍّ"⁶⁸.

وبالنظر إلى تمييز الأستاذ حفني ناصف حروف المد من غيرها يتوصَّل إلى أنَّه يجوز أن نفردها عنها، ونُبقي على تسميتها كما وردت عن السلف (حروف المد)؛ ولا سيَّما إنَّ علمنا أنَّ التسميات الجديدة ليس لها أثرٌ في مضمون هذا التقسيم، إنَّما هي ترجمات للمصطلحات الغربية، أمَّا تسمية حرف المد بالمتحرك ففيها لبس واضح؛ إذ كيف أجعل الحركة أو مظهرها على صورة حرف مد متحركة! إنَّ هذه التسمية مُشعرةٌ بأنَّه يمكن أن يكون لها أصلٌ ساكنٌ حُرَّك فأصبحت متحركة أو أنَّها حرفٌ تحمل حركةً من الحركات في نظام العربية! فالأفضل والأسلم أن نتَّبِع سَنَةَ الأجداد وما اصطَلَحوا عليه؛ فالحروف الأصول تسمية منطقية تصح أن تقابل حروف المد، ولكل قسم خصائصه وصفاته، وقد قال صبحي الصالح في مجال هذه الفوضى في التسميات: "وما برح علماء الأصوات العصريون يبحثون الأحرف المُستعملة في كل لغة بحثاً مردِّداً بين أفقيين: أحدهما حركي عضوي، والآخر تنفسي صوتي، فلا يخرجون في كلا الأفقيين عن المنهج الثنائي الذي رسمه علماء التجويد... لا شيء يمنعنا إذن من التمسك باصطلاحات علمائنا المتقدمين... ولا شيء يدعونا إلى تفضيل التسميات الحديثة، أو الأخذ بالتقسيمات العصرية التي يعمد إليها بعض العلماء اليوم، ولا سيَّما إذا اتَّضح لنا أن تغيير المصطلحات القديمة يوقعنا في لبس شديد لدى فهم ظواهر الاشتقاق قلباً وإبدالاً، ومدلولات الحروف العربية تعبيراً وبياناً"⁶⁹.

⁶⁸ ناصف (2002)، ص: 14 وما بعدها. ويُنظر: بشر (1998)، ص: 48.

⁶⁹ الصالح (2009)، ص: 277.

ولمنزلة حروف المد الخاصة كما أُشير من قبل، وعدم إدخالها ضمن الحروف الأصول عند السلف، أو جعلها قسيماً للحروف الأصول كان لا بُدَّ من إفرادها بمبحث مستقل لكثرة النقاش فيها عند المُحدثين؛ ولا سيّما عند إبراهيم أنيس في كتابه (الأصوات اللغوية)، وكمال بشر في كتابه (دراسات في علم اللغة).

(ا - و - ي) بين اللغويين القدماء والمُحدثين:

أفرد بعض المُحدثين حروف المدّ بدراسة مستقلة ومنهم إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ المتقدّمين من علماء العربية لم يُعنوا بها "فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية، لا على أنّها من بنية الكلمات، بل كعرضٍ يعرض لها، ولا يكون إلّا شطراً فرعياً"⁷⁰ ثم يناقض نفسه في دراسته مستشهداً بكلام ابن جني على تبيان طبيعة هذه الأصوات، منتهياً إلى تقسيمين للواو والياء؛ أحدهما: إدراجهما ضمن الحروف الأصول (السواكن) كما أثبتت التجارب الحديثة، والثاني: تسميتهما أصوات اللين وجعلهما حركتين طويلتين كما ذكر ابن جني⁷¹؛ فلا خلاف يُذكر حقيقةً بين دراسات القدامى و إبراهيم أنيس إلّا ذكره عدم اعتناء السلف بهذه الحروف، وناقض نفسه باستناده إلى بعض آراء ابن جني. أمّا كمال بشر فقد أفرد بحثاً في كتابه (دراسات في علم اللغة) لدراسة حروف المد (الواو والياء والألف) محاولاً استيعاب ما ذكره علماء اللغة فيها سواء من السلف أم من المُحدثين، مُتَّبِعاً منهج الوصف في دراسته. والمتأمل طرح كمال بشر في دراسته هذه الحروف الثلاثة يجد أنّها إرساء لأصول المنهج الوصفي في دراسة الظواهر اللغوية أكثر من أن تكون دراسةً عميقةً لحروف المد عند العرب؛ فعرض في دراسته عدّة قضايا منها:

- مسألة أهمية الدراسات الصوتية في تناول القضايا اللغوية مشيراً إلى أن السلف قد أهملوا هذه الناحية التي كشفت الدراسات اللغوية الحديثة عن أهميتها، ومشيراً إلى فشل أي دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ بالحسبان الجانب الصوتي للظاهرة المدروسة⁷².

⁷⁰ أنيس (د.ت)، ص: 38.

⁷¹ يُنظر: المصدر السابق، ص: 40.

⁷² يُنظر: بشر (1998)، ص: 15.

- خلط علماء العربية بين الصوت والرمز الكتابي، وخلطهم بين قيم حروف المد الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية⁷³.
- عدم تمثيل الرمز الكتابي للصوت المنطوق تمثيلاً صادقاً، مستشهداً بأمثلة من الإنجليزية مثل (night)، ويتّضح عنده أنّ هذا الأمر كثيرٌ في اللغات الأجنبية⁷⁴.
- النظر إلى تخفيف الهمزة على أنّه صورة نطقية لها، ويجب أن تدرس في بيئتها منفصلةً عن الأصل، وكذلك الحال مع بقية الظواهر اللغوية⁷⁵.
- دراسة الظواهر اللغوية كما هي؛ لأنّ منهج الوصف يُعنى بما هو موجود، أو بما هو كائن لا بما كان⁷⁶.
- الدعوة إلى رفض الاشتقاق، ومبدأ الأصول والفروع على ما يقرّر منهج الوصف⁷⁷.
- دراسة حروف المد دراسة تاريخية قبل استقرارها على الصورة المعروفة عند متقدمي اللغويين العرب كالخليل⁷⁸.
- تصنيف كمال بشر الواو والياء ضمن أنصاف الحركات، وعدّهما على رغم هذه التسمية صوتين صامتين، وعدّهما حركتين وسماهما "الضمة والكسرة الطويلتين"⁷⁹.
- من الثابت عند كمال بشر أنّ نطق صوتي الواو والياء الصامتتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حدٍّ ما⁸⁰.
- يرى كمال بشر أنّ المحقّقين من الدارسين قرّروا أنّ التفريق بين حالتي الواو والياء إنّما ينبغي أن يكون على أساس الوظيفة التي تقوم بها هذه الأصوات في التركيب الصوتي للغة، لا على أساس النطق الصرف⁸¹.
- استشهد كمال بشر برأي إبراهيم أنيس في أنّ المتقدمين من علماء العربية لم يُعنوا بأصوات اللين، ثم يقرّر بناءً على هذا الافتراض أنّ أخوات العربية الساميات شاركنها إهمال دراسة أصوات اللين⁸².
- الفرق بين حركتي الرفع والجر وحرفي المد إنّما هو في الكم لا في الكيف⁸³.
- عرض قضية الهمزة في أثناء مناقشته حروف المد⁸⁴، وانتهى إلى أنّ وصف علماء العربية وصفٌ علميٌّ يتمشّى مع ما أثبتته النظر الحديث⁸⁵.

⁷³ يُنظر: المصدر السابق، ص: 16.

⁷⁴ يُنظر: المصدر السابق، ص: 18.

⁷⁵ يُنظر: المصدر السابق، ص: 22.

⁷⁶ يُنظر: المصدر السابق، ص: 26.

⁷⁷ يُنظر: المصدر السابق، ص: 27.

⁷⁸ يُنظر: المصدر السابق، ص: 28.

⁷⁹ يُنظر: المصدر السابق، ص: 33.

⁸⁰ يُنظر: المصدر السابق، ص: 36.

⁸¹ يُنظر: المصدر السابق، ص: 37.

⁸² يُنظر: المصدر السابق، ص: 37.

⁸³ يُنظر: المصدر السابق، ص: 50.

⁸⁴ يُنظر: المصدر السابق، ص: 57.

⁸⁵ يُنظر: المصدر السابق، ص: 62. و: ص: 80، وما بعدها.

- دراسة حروف المدّ من جانبين: جانب نُطْقِي وجانب وظيفي، واعتماده تعريف الحركات عن الغربيين⁸⁶.
 - اعتماده على مبدأ تبادل المواقع في المنهج الوصفي عند دراسته الحركات⁸⁷.
 - اعتماده على معيار الوظيفة، وأثرها في البناء اللغوي الواقعي للتفريق بين حالتي الواو والياء⁸⁸.
- وانتهى كمال بشر إلى أنّ:
- 1- الواو والياء حركتان خالصتان في نحو: (أدعو - أرمي) لوقوعهما موقع الحركات، واستحالة ضمّهما إلى الأصوات الصامتة؛ لامتناع تحريكهما في هذين المثالين ونحوهما بحركات.
 - 2- الواو والياء صوتان صامتان خالصان في نحو: (وعد - يعد)؛ لوقوعهما موقع الأصوات الصامتة، وجواز التبادل معهما في كل موقعهما⁸⁹. وقد وضع بعض المعايير للتفريق بينهما؛ وهي:
- 1- الواو والياء صوتان صامتان وظيفيًا إذا وقعتا في أول الكلمة؛ إذ من المُحال عدّهما حركتين، لامتناع بدء الكلمة العربية بالحركات.
 - 2- هما صوتان صامتان إذا أتبعوا بحركات؛ إذ لا يمكن اجتماع حركتين متتاليتين في كلمة واحدة.
 - 3- الواو والياء صوتان صامتان إذا أصابها التضعيف، نحو: (قَوّام - مَيّال)، وقد أشار ابنُ جنّي إلى هذه السمة ذاتها؛ فقال: «إنّهما ضارعتا (أو ماثلتا أو شابهتا) الحروف الصاح».
 - 4- الواو والياء صوتان صامتان وظيفيًا في نحو: (حَوْض، بَيْت)؛ أي: إذا وقعتا ساكنتين مسبوقتين بفتحة، والدليل: ظهورهما في تصرّفات الكلمة كما في نحو: (أحواض - أبيات)⁹⁰.
- وختم كمال بشر مبحثه بالحديث عن فساد قول اللغويين إنّ حرف المدّ حُذِف في حالة الجزم، والصحيح أنّ حركته قد قصرت على ما قرّر⁹¹.

ومن المُحدثين الذين اتّبعوا منهج الغربيين أيضًا: محمّد الأنطاكي؛ فقد اعتمد في درسه حروف المد والحركات أو ما سمّاه (الطليقات) على دراسات الغربيين اعتمادًا شبه كامل، ومن ذلك حديثه عن الحركات المُركّبة، وأنصاف

⁸⁶ يُنظر: السابق، ص: 87، وما بعدها.

⁸⁷ يُنظر: السابق، ص: 89.

⁸⁸ يُنظر: السابق، ص: 96.

⁸⁹ يُنظر: السابق، ص: 96-97.

⁹⁰ يُنظر: المصدر السابق، ص: 97-98.

⁹¹ يُنظر: السابق، ص: 99.

الحركات (الواو والياء الأصليتين) وطرق النطق بها، ودرجة الانفتاح، وطول الحركة، وغير ذلك مما تناوله الغربيون في دراساتهم الصوتية⁹².

وكذلك اتبع السعران الغربيين في تسمياتهم ومنهج دراستهم؛ وذلك أمرٌ منطقيٌّ إذ غايته تعريف القارئ العربي بما توصّل إليه الغربيون في ميدان علم اللغة⁹³.

أما بالعودة إلى دراسة كمال بشر أصوات المد فإنّ ما يميزها أنّها دراسة نقدية تنتقص من جهد السلف، وتحاول إظهار ضعف منهجهم في تناول هذه الحروف؛ إذ افتتح دراسته بمحاولة إظهار الخلط والاضطراب في فهم علماء العربية هذه الأصوات الثلاثة بما يُشعر أنّ السلف لم يفهموا هذه الحروف فهمًا دقيقًا، ولم يميزوا بين صورتَي الواو والياء، ولو تتبّعنا ما كتبه سيبويه في هذه الحروف لرأينا أنّه فهم هذه الحروف فهمًا دقيقًا، وعالج قضاياها من الجانبين النطقي والوظيفي؛ ففي حديثه عن مخارج الحروف العربية تحدّث عن مخرجَي الياء والواو بصفتيها صوتين أصليين، فمخرج الياء عنده "من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى"⁹⁴ ومخرج الواو عنده "مما بين الشفتين"⁹⁵، ثمّ إنّه ذكر حروف المد واللين في كثير من المواضع من كتابه بما يُظهر أنّ الموضوع كان واضحًا في ذهنه وذهن المتقدمين من اللغويين؛ فقال في باب (وجوه القوافي في الإنشاد): "أما إذا ترنّموا فإنّهم يُلحِقون الألفَ والياءَ والواو ما ينوّن وما لا ينوّن؛ لأنّهم أرادوا مدّ الصوت، وذلك قولهم -وهو لامرئ القيس:

«فقا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلي». وقال في النصب -ليزيد بن الطثرية:

فَبِتْنَا تَحِيدُ الْوَحْشَ عَنَّا كَأَنَّا قَتِيلَانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرَعًا

⁹² قارن ما ورد عند الأنطاكي في كتابه (دراسات في فقه اللغة -المعروف الوجيز) من الصفحة: 178 إلى الصفحة 194، بما ورد عند كانتينو في كتابه (دروس في علم أصوات العربية) من الصفحة: 143 إلى الصفحة 166. وقارنهما بما كتبه فندريس في كتابه (اللغة) من الصفحة: 43 إلى الصفحة 61.

⁹³ يُنظر: السعران (د.ت)، ص: 179، وما بعدها.

⁹⁴ سيبويه (1988)، 433/4.

⁹⁵ المصدر السابق، 433/4.

وقال في الرفع -لأعشى: «هُريرة ودَّعها وإنَّ لَامَ لائِمُو»⁹⁶.

في قول سيبويه "لأنَّهم أرادوا مدَّ الحرف" يظهر أنَّ المدَّ صفةٌ في الحرف، والحرف الممدود -إنَّ جازت التسمية- حرفٌ فيه مد، وهذا المدُّ يأتي على صورة حركةٍ مطولة تكون على صورة واو أو ياء أو ألف؛ لذلك كان السيرافي على طريق مستقيمة عندما وصف هذا المد أو حرف المد بـ (المدَّة)⁹⁷؛ فالمدَّ صفة الحرف الساكن أو الأصلي لا صفة الواو والياء والألف، وربما أطلقوا اسم حرف المد عليه؛ لأنَّه يشارك الواو والياء الأصليتين في طريقة النطق، وهذا أمرٌ أقرَّ به كمال بشر حين ذكر أنَّه: "من الثابت أنَّ نطق صوتي الواو والياء الصامتتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حدٍّ ما"⁹⁸.

وفي هذا الباب يتحدَّث سيبويه عن أثر حرف المد في القوافي وطبيعته في أكثر من موضع، ومن ذلك حديثه عن أنَّ القوافي المجزومة والساكنة تقع في القوافي، ولكنَّهم توسَّعوا في ذلك فحرَّكوه إنَّ اقتضت القافية والوزن ذلك؛ فقال: "واعلم أنَّ الساكن والمجزوم يقعان في القوافي، ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم، ولكنَّهم توسَّعوا بذلك، فإذا وقع واحدٌ منها في القافية حرَّك، وليس إلحاقهم إيَّاه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه، ولا يلزمه في الكلام. ولو لم يقفوا إلَّا بكل حرفٍ فيه حرف مدَّ لضاق عليهم، ولكنَّهم توسَّعوا بذلك، فإذا حرَّكوا واحداً منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المد، فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان إلَّا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا إلى حركتها، كما أنَّهم إذا اضطروا إلى تحريكها في النقاء الساكنين كسروا، فكذا جعلوها في المجرورة حيث احتاجوا إليها، كما أنَّ أصلها في النقاء الساكنين الكسر، نحو (انزل اليوم)، وقال امرؤ القيس:

أَغْرَكَ مِنِّي أَنَّ حَبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ⁹⁹.

⁹⁶ المصدر السابق، 204/4-205.

⁹⁷ يُنظر: السيرافي (2008)، 76/5.

⁹⁸ بشر (1998)، ص: 36.

⁹⁹ سيبويه (1988)، 214/4-215.

يُفهم من كلام سيبويه السابق أنّ الحركة ومطلها على صورة حرف من جنسها (وظهر من النقاش السابق أنّ حرف المدّ هو المد عينه؛ أي: الحركة المُشبعة) يقعان في موقع واحد حين قال: "ليس إلحاقهم إيّاه الحركة بأشد من إلحاق حرف المد ما ليس هو فيه ولا يلزم في الكلام" ويعني فيه سيبويه أنّ القافية أو حرف الروي يأتي مجزوماً كما في "مهما تأمري القلب يفعل" ف (يفعل) جواب شرط مجزوم ، ولكنّ القافية مجرورة في هذه القصيدة¹⁰⁰؛ فحرك اللام من (يفعل) بالجر (والجر ليس أصلاً فيه ولا لزوم له في الكلام طبقاً لقواعد العربية)؛ أي أنّه ألحق الجر بها ومدّ الجرّ بحرف المد (الياء) (أو المدّة على وصف السيرافي)، وذلك يظهر من عبارته: "فإذا حرّكوا واحداً منهما صار بمنزلة ما لم تزل فيه الحركة، فإذا كان كذلك ألحقوه حرف المدّ" فحرف المدّ إشباعٌ للحركة كما ظهر من الاقتباس السابق، ويزيد ذلك وضوحاً قوله: "ولو لم يقفوا إلّا بكل حرفٍ فيه حرف مدّ لضاق عليهم" فكيف يكون الحرف في الحرف؟ وهذا دليلٌ آخر على أنّ حرف المدّ ما هو إلا حركةٌ أُشبعَتْ؛ ولذلك يقع موقعها بالنسبة إلى الحروف الأصول، وعبر السيرافي عن هذه المدّة بقوله: "وإنّما ألحقوا هذه المدّة في حروف الروي؛ لأنّ الشعر وضع للغناء والترنم، فألحقوا كل حرفٍ الذي حركته منه"¹⁰¹.

فمدّ الحركة (المدّة في قول السيرافي) هي حرف المد، وظاهرٌ أنّ الحركة جزء من حرف المد أو حرف المد إشباعٌ للحركة ومدّ كما ظهر. وكذلك فهم ابن جنّي طبيعة حرف المد وسمّاه (مدّة) عند مناقشته أبا العباس في إخراج الهمزة من الحروف الأصول؛ فقال: "وأما الألف (المدّة) التي في نحو سار وقام ..."¹⁰².

وفي باب (الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع، والحركة كما هي) يذكر سيبويه أنّ إشباع الحركة تمطيظها، وعلامة هذا الإشباع الواو والياء؛ إذ قال: "فأما الذين يُشبعون فيمطّطون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تُحكّمه لك المشافهة"¹⁰³ وفي هذا دليلٌ على أنّ حرف المد إشباعٌ للحركة أو مدّة، وقد لا تظهر في الكتابة، ولكنّ الضابط المشافهة؛ فإنّ مططت الحركة زادت كمّيّتها، فإن زادت صارت حرف مدّ (نطقاً) وإن لم تُكتب حرف مد، وفي هذا

¹⁰⁰ يُنظر القصيدة في ديوان امرئ القيس، ص: 7، وما بعدها.

¹⁰¹ السيرافي (2008)، 76/5.

¹⁰² ابن جنّي (1993)، 42/1.

¹⁰³ سيبويه (1988)، 202/4.

دليلٌ على أنَّ مفهوم حرف المدّ واضحٌ تمامًا في أذهان السلف، ولم تختلط الرموز الكتابية بالأصوات في أذهانهم، وحديث المُحدثين عن أنَّ الفرق بين حرف المد والحركة إنّما هو في الكم لا في الكيف -على حدّ وصف بشر السابق- فرقٌ معلوم عند السلف، وطبقوه في أبحاثهم من لدن سيبويه، ثم إنَّ سيبويه ذكر أثر حروف المد واللين في مد الصوت المهموس الذي يجري النَّفس معه حين قال: "وأما المهموس فحرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النَّفس معه، وأنت تعرفُ ذلك إذا اعتبرتَ فرددتَ الحرف مع جري النفس. ولو أردتَ إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمد"¹⁰⁴.

نفهم من كلام سيبويه أنَّ وظيفة حرف المد إجراء الحرف مع جري النَّفس؛ أي: مطله ومدّه. ويعزُّزُ هذا الفهم لدى سيبويه حديثه في باب الإدغام عن أنَّ حرفَ المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام؛ فقال: "وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحرّكين، وقبل الأوّل حرفٌ مدّ، فإنّ الإدغام حسنٌ؛ لأنّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام. ألا تراه في غير الانفصال قالوا: رادّ، وتُموّد الثوب. وذلك قولك: إنّ المال لك، وهم يظلموني، وهما يظلماني، وأنت تظلميني"¹⁰⁵ فهل قصد سيبويه بحرف المد هنا: الواو والياء والألف أم قصد الحركة المُشبعة التي تُحرّك حرفها الأصلي؟

يظهر أنَّ مراد سيبويه بحرف المد هنا هو الحركة المُشبعة؛ فدخل المد على الحرف بمنزلة دخول حركةٍ لكتّها حركةً طويلة أو ممطولة؛ إذ لو كان حرف المد حرفاً أصلياً ساكناً لما جاز الإدغام؛ لالتقاء ساكنين، وهما في (رادّ) مثلاً: الألف وسكون أول الدالين؛ إذ الإدغام سكونٌ فحركة، وكذلك في تُموّد فأصلها: تُموّد، فحين تُدغم الدال الأولى في الثانية تُسكّنها؛ ليصح إدغامها في أختها الدال، فيلتقي ساكنان وهذا لا يصح؛ ولذلك وصف سيبويه الحرف الذي دخله المد بالمتحرك، وعليه كان المدّ حركةً طويلةً كما شُرح.

¹⁰⁴ المصدر السابق، 4/434.¹⁰⁵ السابق، 4/437-438.

وحرف المد (المدة) ليست حرفاً أصلياً؛ لأنها لا تقبل الحركات بما فيها السكون، إذ لو قبلتها لما جَوَزَ سيبويه الإدغام في (رأد) و(ثمود)، وثمة دليل آخر في هذا الموضع نفسه على عدّ سيبويه المدّ إشباعاً للحركة؛ هو قوله: "ومما يدلّك على أنّ حرف المد بمنزلة متحرّك أنّهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف (إذا حُذِفَ الآخر) إلّا حرف مدّ ولين، كأنّه يعوّض ذلك؛ لأنّه حرفٌ ممطول" ¹⁰⁶ فمدّ الحرف أو مطله في هذا القول يعوّض عن الحرف المحذوف؛ أي: إدخال المد على الحرف يعوّض ما حُذِفَ فلا يختل وزن الشعر.

ويؤكّد سيبويه أنّ المد (حرف المد في الاصطلاح) ليس حرفاً له ما للحروف الأصول بامتناع مجيء الإدغام في الحرفين المتماثلين إنّ سبقاً بحرف ساكن؛ فقال: "وإذا كان قبل الحرف المتحرّك الذي بعده حرفٌ مثله حرفٌ ساكن لم يجز أن يُسَكَّنَ" ¹⁰⁷ ويضرب لذلك مثالين لم يجز فيهما الإدغام هما: ابنُ نُوح، واسمُ موسى، في حين لم يمنع ذلك في الحرفين المتحرّكين المسبوقين بمدّة (حرف مد).

وسيبويه يفرّق بين الواو والياء بصفتيهما مدّين أو حرفي مدّ و(الواو والياء) الأصليتين تفریقاً واضحاً؛ إذ قال في مبحث الإدغام: "وإذا كانت الواو قبلها ضمةً والياء قبلها كسرةً، فإنّ واحدةً منهما لا تُدغم إذا كان مثلها بعدها. وذلك قولك: ظلموا وأقذاً، وظلمي ياسراً، ويغزو وأقذاً، وهذا قاضي ياسر، لا تُدغم" ¹⁰⁸ وامتناع الإدغام هنا أمرٌ منطقيٌّ؛ إذ إنّ حرف المدّ يشابه نطقاً الحرف المأخوذ منه، ولكنّه يختلف عنه طبيعةً كما بيّنا فكيف أُدغم حركةً في حرف أصلي! في حين يجوّز سيبويه إدغام الياءين أو الواوين المتعاقبتين؛ لأنّهما من طبيعة واحدة؛ فقال: "وإذا قلتَ وأنت تأمرُ: أخشي ياسراً، وأخشوا وأقداً أدغمت؛ لأنّهما ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنّما هما بمنزلة قولك: أحمداً داود، واذهب بنا. فهذا لا تصلُ فيه إلّا إلى الإدغام؛ لأنّك ترفع لسانك من موضعٍ هما فيه سواءً، وليس بينهما حاجز" ¹⁰⁹.

¹⁰⁶ السابق، 438/4.

¹⁰⁷ السابق، 438/4.

¹⁰⁸ السابق، 442/4.

¹⁰⁹ السابق، 442/4.

وذكر غانم الحمد أنّ سيبويه يذهب إلى تقسيم الألف والواو والياء إلى حيّة وميتة؛ فقال: "ويذهب سيبويه إلى تقسيم الألف والياء إلى حيّة وميتة. وهو يريد بالحيّة (المتحركة)، وبالميتة (الساكنة)"¹¹⁰ فحروف المد هي (الميتة) والحروف الأصلية هي: (المتحركة)¹¹¹.

ظهر ما سبق أنّ المتقدّمين من اللغويين العرب فهموا المدّ وحروفه فهمًا صحيحًا بل لم يكتفوا بذلك؛ إذ تناولوه من جانبين: جانب طبيعته، وجانب وظيفته وأثره في التركيب بما لا يتركُ لقائلٍ مقالًا في دقّة فهمهم وحُسن معالجتهم هذه القضايا اللغوية، وكان محمد المبارك من المُحدثين الذين أدركوا الفرق بين المد والحرف الأصلي؛ لذلك ذكر حروف المد على أنّها مدود حين تحدّث عن تصنيف الأصوات العربيّة وقسمها إلى مدود طويلة (ا - و - ي) ومدود قصيرة هي الحركات، ولكنّه ذكر أنّ ابن جنّي رأى أنّ حروف المد والحركات في العربيّة من جنس واحد ولكنها تختلف في مقدار مد الصوت¹¹² وهذا صحيح، ولكن كلامه مُشعرٌ أنّ ابن جنّي أوّل من فهم حروف المد فهمًا دقيقًا، وهذا أمرٌ غير دقيق؛ فقد فهم المتقدّمون من النحاة (سيبويه وطبقته) المدّ فهمًا صحيحًا دقيقًا، وطبّقوا ذلك في دراساتهم الصوتية كما ظهر في الصفحات السابقة.

وفي (سر صناعة الإعراب) لابن جنّي حديثٌ عن هذه الحروف وطبيعتها، ولو أنّه انطلق فيه من أنّ حروف المدّ إشباعٌ للحركات ومطلٌّ لها عوضًا عن انطلاقه من أنّ الحركات أبعاض حروف المد لكان ذلك أقرب إلى فهم سيبويه، وطريقة معالجته حروف المد¹¹³، مع ذلك يسوّغ صنيعة اتّفاقُ طبيعة حرف المد والحركة التي تنشأ منها، وقد ذكّر في مواضع أخرى -مستدلًا على أنّ الحركة بعض حرف المد- أنّ حرف المدّ منتشئٌ منها؛ فقال: "وبذلك على أنّ الحركات أبعاض لهذه الحروف، أنّك متى أشبعت واحدةً منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه"¹¹⁴.

¹¹⁰ الحمد (2007)، ص: 323-324.

¹¹¹ يُنظر: سيبويه (1988)، 356/4.

¹¹² يُنظر: المبارك (د.ت)، ص: 31، الحاشية.

¹¹³ يُنظر: ابن جنّي (1993)، 17/1.

¹¹⁴ السابق، 18/1.

وما يهمننا في حديث ابن جنّي عن هذه الحروف أنّه يميز حروف المد من الحروف الأصلية تمييزاً واضحاً؛ فقال في تبيان عدم قلب الياء واوًا بعد الضمة والواو ياءً بعد الكسرة في مثل (الغُر والطُول): " إنّما جاز ذلك من قبل أنّ الياء والواو لما تحرّكتا قويتا بالحركة، فلحقنا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما"¹¹⁵.

ويظهر من تفريق ابن جنّي هذا بين صورتَي الواو والياء أنّ معايير كمال بشر التي وضعها للتفريق بين الصورتين إنّما هي مأخوذة من السلف وراسخة في أذهانهم، ولا بُدّ من باب الإنصاف أن يشيد البحث بتفريق كمال بشر بين صفات المد واللين ودرجة صحّة إطلاق هذه التسميات على حروف (ا - و - ي) في كتابه (علم الأصوات)، واعتماده في كثير من أقواله على أقوال السلف في توضيحها، ولكن مع ذلك لم تخلُ دراسته هناك من محاولة إظهار الخلط والاضطراب عند القدماء¹¹⁶؛ فأين الخلط والاضطراب وغير ذلك مما تحدّث عنه كمال بشر وغيره من المُحدثين في دراسات السلف وقد سوّدت دقّة نظراتهم بياض الصفحات السابقة! ألم يكن الأولى أن يرجع أولئك الدارسون المُحدثون إلى كتب علمائنا القدماء، ويحاولوا استيعاب ما حوت تلك الكتب من كنوز لغويّة، قبل اتّهام تلك الدّراسات بالقصور والنقص!

مخارج الحروف العربيّة عند القدماء:

بعد إحصاء الحروف العربيّة وتبيان أبرز الخلافات بين القدماء والمُحدثين في تصنيفها، وبين المُحدثين أنفسهم أيضاً اقتضى البحث أن يُنظر في مخارج حروف العربيّة، وهذا ما جرى عليه السلف في دراساتهم الصوتيّة، ولا يخلو كتابُ تناول جانب اللغة عند العرب من الحديث عن المخارج، وقد كان لكتب التجويد فضلٌ تطوّر هذه الدّراسات والنهوض بها؛ لذلك لا نستطيع أن نفصل فصلاً تامّاً بين دراسات علماء اللغة ودراسات علماء التجويد في هذا المجال، ولا سيّما أنّ أكثرهم أطلّع على كتاب سيبويه أو آرائه قبل حديثه في هذا الموضوع؛ فقال محمد

¹¹⁵ السابق، 20/1.

¹¹⁶ يُنظر: بشر (2000)، ص: 430، وما بعدها.

المبارك: "إنَّ بحث الحروف التي تتركب منها الكلمات في كل لغة من الناحية الصوتية يؤلف البحث الأول من مباحث فقه اللغة. وقد أُفرد هذا الباب بمؤلفات ومؤسسات خاصة حتى غدا علماً قائماً بذاته. والعرب هم أول من أفرد هذا الموضوع بالبحث وذلك لضبط القرآن¹¹⁷؛ ولذلك أطلقوا عليه اسم: تجويد القرآن أو علم التجويد، كما أنَّهم تطرَّقوا إلى بحثه في بعض مباحث اللغة والصرف في تحليل بعض الصيغ والألفاظ كإدغام تاء الافتعال..."¹¹⁸.

ويبدو أنَّ الخلاف ظهر بين القدماء والمُحدثين في بعض المواضع من عدم فهم بعض المُحدثين معنى المخرج كما فهمه أجدادنا؛ فبعضهم ينظر إلى معناه اللغوي ويرى أنَّه الموضع الذي يخرج منه الحرف، وبعضهم فهم منه أنَّه مكان تكوُّنه، وبين هذين المعنيين يمكن تفسير عدد من القضايا التي تناولت المخرج.

المخرج؛ مخرج الحرف: هو المكان الذي ينشأ منه¹¹⁹، وهو عند الخليل موضع ابتداء الحرف؛ إذ قال: "قالعين والحاء والحاء والغين حلقية؛ لأنَّ مبدأها من الحلق، والقاف والكاف لهويتان؛ لأنَّ مبدأهما من اللهاة...."¹²⁰، وعرفه الاسترلابادي في شرحه على الشافية بأنَّه: "موضع تكوُّنه في اللسان والحلق والسن والنَّطع والشفة"¹²¹ أمَّا الداني في كتابه (التَّحديد في الإتقان والتَّجويد) فقد عرَّف مخرج الحرف بأنَّه: "الموضع الذي ينشأ منه الحرف"¹²². وقال القسطلاني في تعريفه: "فاعلم أنَّ المخرج جمع مخرج: اسمٌ للموضع الذي ينشأ منه الحرف، وهو عبارة عن الحيِّز المولَّد له"¹²³.

¹¹⁷ ربما أراد نضوج هذا العلم على أيدي العرب؛ لأنَّ أكثر الغربيين والمُحدثين يُرجع أصول هذا العلم إلى بانيني في درسه اللغة السنسكريتية، وتقديمه وصفاً لها. يُنظر: السعمران (د.ت)، ص: 87، وما بعدها ففيه لمحة تاريخية عن الدراسات الصوتية عموماً. ويُنظر: تشومسكي (2009)، ص: 33. ويُنظر: بشر (2005)، ص: 27. وذكر الأستاذ شاده هذا الأمر أيضاً؛ فقال: "ولم يكن هناك في الشعوب القديمة إلاَّ شعبان قد بحثا عن كيفية الأصوات وإنتاجها بحثاً فاق بحث اليونان دقَّةً وعمقاً؛ وهما: الهند والعرب، وبما أنَّ الهند سبقوا العرب في وصف الأصوات بألف سنة أو أكثر، زعم بعض المستشرقين أنَّ العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند، ولكنَّ مذهب العرب في دراسة الأصوات يخالف مذهب الهند في نُقطة مهمة، فترجَّح أنَّ العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بأنفسهم، ولم يقتبسوه من أيِّ شعب غيرهم، يُنظر: التميمي، صبيح (علم الأصوات عند سيبويه للمستشرق الألماني شاده)، ص: 17، حسب ترقيم ملف الـ (pdf)، لأنَّ الصفحات غير مرقَّمة في هذا البحث المنتزَع من مجلة آداب الرفادين- العدد: 58، عام: 2010م.

¹¹⁸ المبارك (د.ت)، ص: 29.

¹¹⁹ يُنظر: أبو عمشة (1990)، ص: 525.

¹²⁰ الفراهيدي (2003)، 41/1.

¹²¹ الاسترلابادي (1982)، 251/3.

¹²² الداني (2000)، ص: 102.

¹²³ القسطلاني (د.ت)، 382/2. وانظر: الحمد (2007)، ص: 107، فقد تحدَّث بإسهاب عن هذه التعريفات وغيرها مما كتبه علماء التجويد.

واضحٌ من التعريفات السابقة أنَّ علماء اللغة وعلماء التجويد استخدموا لفظة **مخرج** لمكان نشوء الحرف كما وجدنا عند الاستراباذي أو موضع أو حيز عند غيره؛ فنجد الخليل استخدم إلى جانب لفظة (مخرج) لفظي **حيز**¹²⁴ و**مُدرَج**¹²⁵، وكذلك استخدم سيبويه لفظة (حيز) للدلالة على المخرج¹²⁶ إضافة إلى استخدامه لفظة (موضع)¹²⁷. ولا يكاد يخرج عن هذه التسميات أحدٌ من علماء اللغة المحدثين سواء أكانوا من أنصار دراسات السلف أم كانوا من مُتبعي الدراسات الغربية إلا الأستاذ محمد الأنطاكي الذي رأى أنَّ تسميتها **مَحْبَسٌ** أقرب إلى الصواب¹²⁸، ولا حاجة إلى هذه التسمية؛ لأنَّ جميع الباحثين اصطَلَحُوا على أنَّ معنى المخرج - كما هو ظاهر من التعريفات التي سَقَّتها آنفًا -: هو مكان نشوء الحروف وبدء تكوُّنه وخروجه إلى آلة السَّمْع، أمَّا الأستاذ الأنطاكي فقد نظر إلى المعنى اللغوي وأصل اشتقاق كلمة المخرج؛ واستدلَّ بأنَّ نقطة الانسداد مع الميم هي الشَّقَّتَانِ ومخرج صوت الميم من الأنف، وغاب عنه أنَّ امتداد صوت الميم يصل إلى الأنف لا أنَّ مكان نشوئه في الأنف، ولا أظنَّ أنَّ هذه التسمية إلا من باب إكثار التسميات على مسمى واحد معروف لدى كلِّ باحث في اللغة فلا حاجة إليه؛ إذ لا تتعقد فائدة على ذكره.

أمَّا عدد المخارج فنستطيع أنْ نحصر الآراء فيه في فئات ثلاثة:

الفئة الأولى: ترى أنَّ المخارج أربعة عشر مخرجاً؛ وهم: قطرب، والجرمي، والفراء، وابن دريد. وجعل هؤلاء اللام والنون والراء من مخرج واحد¹²⁹.

¹²⁴ يُنظر: الفراهيدي (2003)، 41/1.

¹²⁵ يُنظر: المصدر السابق 41/1.

¹²⁶ يُنظر: سيبويه (1988)، 464/4.

¹²⁷ يُنظر: المصدر السابق 461/4.

¹²⁸ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 131.

¹²⁹ يُنظر: الأندلسي، أبو حيان (1998)، 5/1.

الفئة الثانية: ترى أنَّ المخارج سبعة عشر مخرجًا "أمَّا اعتبار مخارج حروف العربية سبعة عشر مخرجًا فهو ما ذهب إليه جماعة من علماء التجويد، الذين أفردوا الألف والواو والياء المدية بمخرج مستقل سمّاه أكثرهم (الجوف) تأثرًا بما ذهب إليه الخليل بن أحمد من اعتباره¹³⁰ هذه الحروف الثلاثة هوائيّة تخرج من الجوف"¹³¹.

الفئة الثالثة: ترى أنَّ المخارج ستة عشر مخرجًا؛ وهو ما ذهب إليه سيبويه وتابعه عليه أكثر علماء العربية¹³². والخلاف بين الفئتين الأولى والثالثة في مخرج اللام والنون والراء؛ فقد عدّها من جعل المخارج أربعة عشر مخرجًا من مخرج واحد، في حين جعلها سيبويه ومن تابعه من مخارج ثلاثة؛ فقال أبو حيان: "ومحل الخلاف هو: مخرج اللام، والنون، والراء: فمذهب هؤلاء أنّه مخرج واحد، ومذهب الجمهور أنّها ثلاثة مخارج، وهو الصحيح لتباينها عند الاختبار"¹³³.

أمّا جعل الجوف مخرجًا لحروف المد؛ فهو مذهب "الخليل بن أحمد ومكي بن أبي طالب وأبي القاسم الهذلي وأبي الحسن شريح وغيرهم"¹³⁴ على ما ذكر ابن الجزري وأيده، وبُسط الحديث عن هذه الحروف الثلاثة في المبحث السابق بما يُغني عن ذكره هنا، وانتهى إلى ما يرجّح مذهب سيبويه ومن تابعه.

ويبدو أنَّ سيبويه في عرضه مخارج الحروف قدّم خلاصة آراء متفقٍ عليها في زمانه في رأي أحمد قدور؛ فقال: "وليس لدى سيبويه هنا ذكرٌ لأيّ شيخٍ من شيوخه؛ إذ لم يذكر أحدًا ممّن تقدّمه، ولا سيّما شيخه الخليل الذي تكاد

¹³⁰ عدّه.

¹³¹ الحمد (2007)، ص: 155.

¹³² يُنظر: سيبويه (1988)، 433/4. و: ابن جني (1993)، 46/1، و: الأندلسي، أبو حيان (1998)، 5/1.

¹³³ جاء في (ارتشاف الضرب) 11/1: "واختبار المخرج وتحققه يكون بابتداء همزة الوصل جائيًا بعدها بالحرف ساكنًا، ملحوظًا به صفة ذلك الحرف". ولاختبار هذه الحروف الثلاثة التي دار الخلاف حولها نستطيع أن نقف أمام المرأة ونحاول أن ننطق هذه الحروف الثلاثة ابتداءً باللام فالنون فالراء وسيظهر اختلاف هذه الحروف في المخرج شريطة أن يتم النطق بنفس واحد. انظر: الحمد (2007)، ص: 160، ففيه بسط لهذا الموضوع.

¹³⁴ ابن الجزري (د.ت)، 198/1.

لا تخلو صفحة من الكتاب من ذكره. وربما كان وراء ذلك أن سيبويه يقدم خلاصة لآراء متفقٍ عليها، فلم يجد داعياً إلى عرض أوسع مما تقدّم¹³⁵.

هذه أبرز الآراء في عدد مخارج الحروف عند علمائنا القدماء والخلاف بينهم¹³⁶، أما المُحدثون فكانت لهم بعض الانتقادات على تقسيم المخارج عند السلف، وتردّدت هذه الانتقادات بين اتّهام السلف بالخطأ وبين تبيان حقيقة آراء السلف في هذا التقسيم.

مخارج الحروف عند المحدثين:

بدأ السلف ترتيب مخارج الحروف العربيّة من الحلق، وعلى هذا المذهب سار بعض المُحدثين؛ منهم: محمد المبارك¹³⁷ علي عبد الواحد وافي¹³⁸ وصبحي الصالح¹³⁹ وغازي مختار طليمات¹⁴⁰، في حين اتّبع بعضهم الآخر الغربيّين في ترتيب المخارج؛ إذ بدؤوا من الشفتين وصولاً إلى الحلق؛ ومنهم: إبراهيم أنيس¹⁴¹ وأحمد مختار عمر¹⁴² وتَمّام حسان¹⁴³ ومحمد الأنطاكي¹⁴⁴ ومحمود السعران¹⁴⁵ ورمضان عبد التّوّاب¹⁴⁶ وكمال بشر¹⁴⁷ و"ترتيب القدماء لمخارج الأصوات العربيّة من الحلق إلى الشفتين أكثر علميّة من ترتيب المُحدثين الذي ينطلق مما يكون

¹³⁵ قدور (2022)، ص: 28.

¹³⁶ للمستزيد من آراء علمائنا القدماء والجدل حولها، يُنظر: الحمد (2007) من الصفحة: 153 إلى الصفحة 158. و: قدور (2022) من الصفحة: 27 إلى الصفحة: 34.

¹³⁷ يُنظر: المبارك (د.ت)، ص: 32.

¹³⁸ يُنظر: وافي، علي عبد الواحد (2004)، ص: 129.

¹³⁹ يُنظر: الصالح (2009)، ص: 278.

¹⁴⁰ يُنظر: طليمات (2000)، ص: 140.

¹⁴¹ يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 7، وما بعدها.

¹⁴² يُنظر: عمر (1997)، ص: 315.

¹⁴³ يُنظر: حسان (1990)، ص: 84.

¹⁴⁴ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 131.

¹⁴⁵ يُنظر: السعران (د.ت)، ص: 182. وقد ذكر السعران أن هذه مواضع النطق في لغات العالم فلم يقصرها على العربيّة.

¹⁴⁶ يُنظر: عبد التّوّاب (1997)، ص: 30.

¹⁴⁷ يُنظر: بشر (2000)، ص: 247. وقد ذكرت الدكتورة منى طعمة أن ترتيب المخارج بدءاً من مقدم الفم والشفَتين أمرٌ يكاد يكون مطّرداً عند المُحدثين، يُنظر: طعمة (2021)، ص: 44.

أسهل في الرؤية؛ فأساسُ الترتيب القديم صوتيٌّ وثيق الصلة بطريقة إنتاج الصوت اللغوي الذي يرتبط بالهواء الزفيرى الخارج من الرئتين ماراً بالحلق، وصولاً إلى الشفتين¹⁴⁸.

أما عدد المخارج عند المُستشرقين ومن تبعهم من المُحدثين فتردّت بين تسعة مخارج وخمسة عشر مخرجاً¹⁴⁹، فعدها جان كانتينو تسعة مخارج¹⁵⁰ ولم يتّبع ضابط العلماء العرب في تحديد مخرج الحرف الدقيق؛ فتراه يذكر مخرج الحرف في حالة وجود الحركات، مثل قوله: "الحروف الأدنى حنكية؛ أي: التي تقرر بوضع اللسان على أدنى الحَنَك مثل الكاف والقاف (g) إذا كانتا قبل حركتي (الكسرة) أو (الفتحة الممالة إمالة شديدة)..."¹⁵¹ لذلك قد نرى عنده للحرف الواحد مخرجين اثنين، وقد تتبّه علماء العربية القدامى على هذه النقطة؛ فقال ابن جَنِّي: "وسبيلك إذا أردت اعتبار صدّى الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحرّكاً؛ لأنّ الحركة تُقلّق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجذبّه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه، ثم تُدخِلُ عليه همزة الوصل مكسورة قبله؛ لأنّ الساكن لا يُمكن الابتداء به، فتقول: إك. إق. إج. وكذلك سائر الحروف"¹⁵².

عدا عن اختلاط الفصحى عنده بالعاميات وبغيرها من اللغات عند تحديد المخارج¹⁵³، وذكر أحمد قدور أنّ من جعل المخارج عشرة من المُحدثين أكثر من غيرهم، وذكر أنّ فئةً جعلت المخارج أحد عشر مخرجاً، وانفرد هنري فليش من المُحدثين بجعلها خمسة عشر مخرجاً¹⁵⁴.

والحق أنّ عدد المخارج لا يهمننا بقدر ما يهمننا الخلاف في تحديد مخارج بعض الحروف بين القدماء والمُحدثين¹⁵⁵، وكثيراً ما كان ينتهي الخلاف إلى تسويغ رأي القدماء، وهذا ما نجده كثيراً عند كمال بشر الذي ذكر عند حديثه عن

¹⁴⁸ مصرع (2016)، ص: 118.

¹⁴⁹ يُنظر: قدور (2022)، ص: 35.

¹⁵⁰ يُنظر: كانتينو (1966)، ص: 23.

¹⁵¹ المصدر السابق، ص: 23.

¹⁵² ابن جَنِّي (1993)، 6/1.

¹⁵³ يُنظر: كانتينو (1966)، ص: 22-23.

¹⁵⁴ يُنظر: قدور (2022)، ص: 35-36.

¹⁵⁵ إذ لا يخلو كتابُ لغوي تناول الأصوات من ذكرها.

مخارج الأصوات ووصفها بعد مقارنته ما جاء به بما جاء به ابن جني: "مجال الاتفاق بيننا وبينه أوسع من مجال الخلاف، وكثير من نقاط الخلاف يمكن أن نغض النظر عنها وأن نهملها؛ وذلك لشدة التقارب والتداخل بين مخارج النطق، فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلاً تاماً بين بعض هذه المخارج، ومن ثم كان من الجائز أن تتسبب مجموعة من الأصوات إلى مخرج معين، وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريب منه، أو ربما يرجع الخلاف بيننا وبينه (أو بين غيره) إلى الملاحظة الذاتية والخبرة الشخصية"¹⁵⁶ لكن ما يُوقف عنده هو تخطئة بعض المُحدثين علماء العرب الأولين في مخارج بعض الحروف العربية؛ ومن ذلك:

مخرج حرفي الغين والخاء.

كان عند السلف شبه اتفاق في دراساتهم الصوتية من لدن الخليل مروراً بسيبويه وابن جني وصولاً إلى أبي حيّان الأندلسي ومن اتبعهم من علمائنا المحدثين على أنّ مخرج حرفي الغين والخاء من أدنى الحلق إلى الفم¹⁵⁷، في حين وقع خلاف يسير بينهم في ترتيب الحرفين ضمن المخرج¹⁵⁸. ويرى كثير من مخالفيهم أنّ هذا خطأ وقع فيه القدماء؛ إذ قال الأنطاكي في مخرج حرف الغين: "صوت طبقي رخو مجهور منفتح، عدّه القدماء من أصوات الحلق خطأ"¹⁵⁹، ومن الغريب أن يتابعهم في هذا الخطأ عالم جليل كالـدكتور إبراهيم أنيس، وكل لغوي حديث لا يشتبه في كون محبس الغين من الطباق لا من الحلق¹⁶⁰. وكذلك جعلها رمضان عبد التّوّاب وأحمد مختار عمر طبقية لا حلقية¹⁶¹.

ولا شك في أنّ التداخل كبير بين مخرجي (الغين والخاء) و(القاف)، ويدلّ على ذلك إبدال أهل كثير من المناطق الرّيفية في المحافظات الشرقيّة في سورية الغين قافاً والقاف غيناً؛ فيقولون: القُرْفَة وهم يريدون العُرْفَة، والقَارَ وهم يريدون العَارَ.

¹⁵⁶ بشر (2000)، ص: 191.

¹⁵⁷ يُنظر: سيبويه (1988)، 4/433، و: ابن جني (1993)، 1/47، و: الأندلسي، أبو حيّان (1998)، 1/7.

¹⁵⁸ يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان (1998)، 1/7-8.

¹⁵⁹ عبارة الأنطاكي مُلبسة؛ ويقصد: أخطأ القدماء حين عدّوا الغين من أصوات الحلق.

¹⁶⁰ الأنطاكي (د.ت)، ص: 155.

¹⁶¹ يُنظر: عبد التّوّاب (1997)، ص: 31، و: عمر (1997)، ص: 318.

وقد تناول غانم الحمد هذه المسألة، مستنداً إلى علم التجويد في تأييد مذهب السلف؛ إذ قال: "يترجح لديّ أنّ الغين والخاء أعمق من القاف، وأنّ مخرجهما يحاذي التّجويّف الحلقّي، بينما¹⁶² يحاذي مخرج القاف أقصى الحنك الأعلى، ولنا في موقف القراء من إخفاء النّون قبل هذه الحروف الثلاثة دليلٌ على ما نحن بصددّه، فأكثر القراء يُظهرون النّون قبل الغين والخاء، ولم يُخفها معهما إلّا نَفَرٌ قليلٌ جدّاً من القراء. بينما لم يُخْتَلَف في وجوب إخفاء النّون قبل القاف. وهو أمرٌ قد يدلُّ على أنّ القاف أقرب إلى الفم من الغين والخاء. وقديماً قال السيرافي (فصار الغين والخاء حيّاً مفرداً من حروف الحلق وحروف الفم.. وأتّهما حيّاً لا يختلط بحروف الحلق ولا حروف الفم في الإدغام)"¹⁶³.

وقد حاول كمال بشر تفسير هذا الأمر بأنّ اللغويين العرب أطلقوا الحلق على منطقة أوسع من المنطقة المعروفة اليوم بيولوجياً بالحلق¹⁶⁴.

وفي مبحث الإدغام بيّن سيبويه تطبيقاً شَدّة قرب مخرج الغين والخاء من اللسان (أدنى الفم باتجاه الحلق)؛ إذ قال: "ألا ترى أنّه يقول بعض العرب: مُنْخَلٌ وَمُنْعَلٌ فيخفي النون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم؛ لقرب هذا المخرج من اللسان، وذلك قولك في "اسلُخْ عَنَمَكَ": اسلُغْنَمَكَ..."¹⁶⁵ وقال في موضع آخر: "والخاء والغين بمنزلة القاف، وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقربهما من الفم كقرب القاف من الحلق..."¹⁶⁶.

كلّ ما سبق يدل على التداخل الكبير في مخارج الحروف الأربعة: (الغين والخاء والقاف والكاف)، من النواحي الصوتية والعلمية (التشريحية) والتطبيقية، وكذلك يدل على أنّ مخرج الغين والخاء أعمق باتجاه الحلق أو أدنى الفم باتجاه الحلق، وتكاد تكون من المنطقة نفسها التي يخرج منها حرف القاف، وربما لذلك تراجع تمام حسان عن عدّ

¹⁶² خطأ بعض اللغويين استعمال (بينما) في وسط الجملة ورأوا أنّ الأفصح إحلال (في حين) محلّها، وجوّزت بعض المجامع هذا الاستعمال.

¹⁶³ الحمد (2007)، ص: 171.

¹⁶⁴ يُنظر: بشر (2000)، ص: 306.

¹⁶⁵ سيبويه (1988)، 4/451.

¹⁶⁶ السابق 4/480.

صوتي الغين والحاء طبقين¹⁶⁷، ووضعهما في المخرج الحلقومي (اللهوي) مع حرف القاف في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)¹⁶⁸.

أما الأحرف الشجرية فقد سماها المحدثون الغارية، ولا خلاف يُذكر بين المحدثين والقدماء في هذه الأحرف الثلاثة. والأحرف الذلقية: وهي (اللام والتون والزاء) فقد سماها المحدثون اللثوية وحدوثها عند اتصال طرف اللسان بالثة¹⁶⁹، ونجد تفصيلاً دقيقاً لمخارجها عند ابن جنّي¹⁷⁰.

وكذلك لا نجد خلافاً يُذكر بين القدماء والمحدثين في تحديد مخارج الأحرف النطعية إلا في التسمية، ومعنى النطع: ما ظهر من الغار الأعلى، وهي الجلدة الملتصقة بعظم الخلقاء، وفيها آثارٌ كالتحزيز¹⁷¹، وجعل المحدثون هذه الأحرف الثلاثة ضمن الأحرف الأسنانية اللثوية¹⁷².

والأحرف الأسلية: سُميت أسلية؛ لأنَّ مبدأها من أسلة اللسان وهي مُستدق طرف اللسان¹⁷³، وثمة خلاف يسير في هذه الأحرف الثلاثة (الصّاد والسّين والزّاي)؛ ويكمن الخلاف بين القدماء أنفسهم من جانب وبين المحدثين وسيبويه من جانب آخر في تحديد المخرج الدقيق لهذه الأحرف؛ فعبارة سيبويه: "ومما بين طرف اللسان وفوق الثنايا مخرج الزّاي، والسّين، والصّاد"¹⁷⁴.

في حين حدّد ابنُ جنّي مخرجها مما بين الثنايا وطرف اللسان لا فوق الثنايا¹⁷⁵، وقال أبو حيّان في (ارتشاف الضرب): "المخرج الثاني عشر: وهو للزّاي والسّين والصّاد، وثلاثتها ما بين طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى"¹⁷⁶ وظاهرٌ أنّ ما فوق الثنايا السفلى عند أبي حيّان هو ما بين الثنايا عند ابن جنّي؛ فالخلاف إذاً في عدم تحديد سيبويه للثنايا هل هي العليا أم السفلى؟ ولكن كلام ابن جنّي وأبي حيّان يشرح ما قصده سيبويه، وثمة دليل

¹⁶⁷ يُنظر: حسان (1990)، ص: 101 - 102.

¹⁶⁸ يُنظر: حسان (1994)، ص: 79. وقدّور (2022)، ص: 44.

¹⁶⁹ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 132. و: عبد التّواب (1997)، ص: 31، و: عمر، أحمد مختار (دراسة الصوت اللغوي)، ص: 316.

¹⁷⁰ يُنظر: ابن جنّي (1993)، ص: 47.

¹⁷¹ يُنظر: الفراهيدي (2003)، 236/4.

¹⁷² يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 132، و: عبد التّواب (1997)، ص: 31، و: عمر (1997)، ص: 316.

¹⁷³ يُنظر: الفراهيدي (2003)، 42/1.

¹⁷⁴ سيبويه (1988)، 431/4.

¹⁷⁵ يُنظر: ابن جنّي (1993)، 47/1.

¹⁷⁶ الأنطلسي، أبو حيّان (1998)، 8/1.

آخر على أنَّ المقصود بالثنائيا: الثنايا السُّفلى وهو كلمة فُويق؛ فلو كانت فويق الثنايا العليا لما تحقق مخرج السَّين والزَّاي والصاد بالحرية نفسها التي يتحقق فيها نطق هذه الأحرف من فويق الثنايا السُّفلى؛ إذ يُصبح الحيز ضيقاً، ونستطيع استشعار ذلك عن طريق الملاحظة الذاتية عند نطق كلمة (يَسْتَغْفِر) مثلاً مع الوقوف لحظات عند حرف السَّين فنلاحظ كيف يكاد يلتصق طرف اللسان بالثنائيا السُّفلى، ولو حاولنا نُطق السَّين مما بين طرف اللسان وبين فويق الثنايا العليا لاختلَّ نطق الكلمة.

في حين قال الأنطاكي في هذه الأحرف: "محبس الأسنان واللثة: وفيه يعتمد طرف اللسان على باطن الثنايا العليا، ومقدمه على اللثة، فإذا كان هذا الاعتماد قوياً وكان الالتحام تاماً حدثت أصوات الضاد والدال والطاء والتاء، وإذا كان الاعتماد ناقصاً وكانت هناك فُرجة حدثت أصوات الزاي والسَّين والصاد"¹⁷⁷.

وكذلك تحدّث كمال بشر في هذه المسألة وجعل نطق هذه الأحرف مما بين طرف اللسان وخلف الأسنان العليا؛ فقال: "والملاحظة في نطقنا الحالي (للزاي والسَّين والصاد) هو وضع طرف اللسان خلف الأسنان العليا مع التقاء مقدم اللسان باللثة النقاء خفيفاً من شأنه أن يحدث الاحتكاك الذي نسمعه عند نطقها، ومعنى هذا أنَّ هذه الأصوات (سنيّة) لو نظرنا إلى الوضع الأول، ولكنها لِثَوِيّة بالنسبة إلى الوضع الثاني، ومعناه أيضاً صحّة تسميتها أصواتاً أسنانية-لثوية بالاعتبارين معاً"¹⁷⁸.

والمعيار الذي اعتمده كمال بشر في هذا الطرح لمخرج هذه الأحرف غير واضح، لكنّ اعتماده على عبارات مثل: (فنشعر) و(نحس) و(الملاحظة في نطقنا الحالي) تدلُّ على عدم تيقُّنه من افتراضاته، والآراء الظنيّة لا يؤخذ بها في البحث العلميّ، ولا سيّما إن كان عندنا خلاف في المسائل المعروضة، ثم هو نفسه قال عند حديثه عن حدود الاتفاق والاختلاف بينه وبين القدماء في قضايا مخارج الأحرف "أو ربما يرجع الخلاف بيننا وبينه"¹⁷⁹ (أو بين غيره) إلى الملاحظة الذاتية والخبرة الشخصيّة؛ فقد تتطوّر صوتاً ما من مخرج معين، وينطق شخص آخر هذا

¹⁷⁷ الأنطاكي (د.ت)، ص: 132.

¹⁷⁸ بشر (2000)، ص: 193.

¹⁷⁹ يقصد ابن جني.

الصوت نفسه من موضع قريب منه؛ وذلك بسبب الاختلافات الفردية في الخبرة الصوتية (واللغوية بوجه عام) بين المتكلمين¹⁸⁰.

وظهر في أثناء مناقشة مخرج هذه الأحرف أنه لا خلل في حديث القدماء، بل ربما يقع الخلل في طريقة نطق المحدثين لها وبنائهم آراءهم على هذا النطق.

أما الأحرف اللثوية فتمتة خلاف بين القدماء والمحدثين في التسمية؛ فهم يرون أنه لا دخل للثة في مخرج هذه الأحرف فأسموها (الأسنانية)¹⁸¹، ويحمل قول الخليل في مخرج هذه الأحرف على المسامحة؛ إذ اللثة هي منبت الأسنان، ولا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من علماء العربية مثل سيبويه وابن جني وأبي حيّان الأندلسي لم يجمعوا مخرج هذه الحروف تحت ألقاب محددة، وفي ذلك دليل على عدم تسليمهم المطلق بتسميات الخليل لها. وحرّياً بنا أن نذكر أنه قرّ في أذهان علمائنا القدامى أن الكلام في المخرج إنما هو على حسب استقامة الطبع لا على التكلف¹⁸².

وأما الأصوات الشفوية؛ فلا خلاف يذكر بين القدماء والمحدثين من علماء العربية في مخرج أحرف (الفاء والباء والميم) إلا أن بعض المحدثين عدّ مخرج الواو من الشفتين غير دقيق¹⁸³.

أما مخرج الضاد، والخلاف بين القدامى والمحدثين فيه؛ فخلافتهم في صفاته أكبر من خلافتهم في مخرجه، ومع ذلك سيتناول البحث الحديث عنه كاملاً عند الحديث عن صفات الحروف بين القدامى والمحدثين.

وليس الحديث عن المخرج ومحاولة دراستها على أسس ثابتة رفضاً لكل ما هو حديث، وقد نُوقِشت أغلب الآراء وأكثرها خروجاً عن سمت الأجداد سواء في التسميات أم في تحديد موضع المخرج الدقيق، ولكن ذلك لإزالة اللبس في الأساس الذي تقوم عليه لغتنا العربية، وبيان أن الآراء الجديدة ما هي إلا محاولة للإتيان بجديد لم تسمح

¹⁸⁰ السابق، ص: 191.

¹⁸¹ يُنظر: عبد التّوّاب (1997)، ص: 31، و: الأنطاكي (د.ت)، ص: 132، و: عمر (1997)، ص: 315، و: طليمات (2000)، ص:

144.

¹⁸² يُنظر: ابن الحاجب (د.ت)، 481/2.

¹⁸³ يُنظر: بشر (2000)، ص: 192.

دراسات الأجداد العميقة به، مع الاعتراف بفضل هذه الدراسات؛ إذ أثبتت الريادة لدراسات الأجداد في هذا الميدان، وكشفت عن الأساس الصحيح الذي انطلق منه علماؤنا القدماء لدراسة لغتنا العربية.

ولدقة ما جاء به السلف في هذا الميدان شهد لهم المستشرقون ممن درسوا العربية بالفضل؛ فقال المستشرق (شاده) واصفاً دقة ما انتهى إليه سيبويه في الخارج: "عينَ مخارج الحروف تعييناً يعسر علينا إصلاحه"¹⁸⁴ كذلك أدرك جان كانتينو دقة ما جاء به علماء العربية في مخارج الحروف؛ فقال: "ونظرية مخارج الحروف عند النحاة العرب نظرية أحكموا ضبطها بعناية"¹⁸⁵.

فمن الواضح إذاً أنّ معظم ما عدّه المحدثون من الخطأ في دراسات السلف "لا يُعدُّ من الخطأ المحض... فالمسائل المثارة حديثاً يُعوزها الإجماع وتقديم الدليل القاطع"¹⁸⁶ على حد تعبير أحمد قدور.

صفات الحروف:

لكل حرفٍ من حروف العربية صفاتٌ تميزه من غيره، يُعرف بها جوهره، ويُزال بها التباسه بغيره من الحروف ولا سيما بالأحرف التي تشاركه المخرج نفسه، وفي ذلك قال ابنُ جنّي: "اعلم أنّ للحروف في اختلاف أجناسها انقسامات نذكرها: فمن ذلك انقسامها في الجهر والهمس..."¹⁸⁷.

وفائدة الصفات كما ذكر القسطلاني: "تمييزُ الحروف المتشاركة في المخرج؛ إذ لولاهُ لا تُحدث، فالمخرجُ يبيّنُ كمية الحرف كالميزان، والصفةُ تبيّنُ كيفيته كالناقد"¹⁸⁸.

أما غاية وصف الحروف عند سيبويه؛ فهي: "لتعرف ما يحسُن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه، وما تُبدله استتقلاً كما تُدغم، وما تُخفيه وهو بزنة المتحرك"¹⁸⁹ هذا من جانب، ولتمييز الحروف

¹⁸⁴ التميمي (2010)، ص: 23.

¹⁸⁵ كانتينو (1966)، ص: 31.

¹⁸⁶ قدور (2022)، ص: 45.

¹⁸⁷ ابن جنّي (1993)، 1/60.

¹⁸⁸ القسطلاني (د.ت)، 1/405.

¹⁸⁹ سيبويه (1988)، 4/436.

المشتركة في المخرج بعضها من بعض كما سبق من جانب آخر؛ إذ قال سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الصاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من موضعها غيرها"¹⁹⁰.

وبعد معرفة المقصود من صفات الحروف نعود إلى كلام ابن جني فيها؛ فقد قسم صفات الحروف إلى الآتي: "1- الجهر والهمس. 2- الشدة والرخاوة والتوسط بينهما. 3- الإطباق والانفتاح. 4- الاستعلاء والانخفاض. 5- الصحة والاعتلال والحرف الهاوي"¹⁹¹. 6- السكون والحركة. 7- الأصل والزيادة والبدل في غير إدغام. 8- الانحراف. 9- التكرير. 10- القلقة. 11- حصر الصوت. 12- الهت¹⁹². 13- الذلاقة والإصمات"¹⁹³.

ولا شك في أن عدد هذه الصفات وأجناسها مختلف في بين العلماء، ولا سيما علماء التجويد الذين نضج على أيديهم علم الأصوات المؤسس على دراسات سيبويه وابن جني الصوتية؛ فقد بلغ عدد هذه الصفات عند بعضهم أربعاً وأربعين صفة¹⁹⁴، وسيكتفي البحث بذكر ما اتفق عليه أكثر العلماء والقراء في هذه الصفات كما ذكر صبحي الصالح؛ وهي¹⁹⁵:

1- الجهر. 2- الهمس. 3- الشدة. 4- الرخاوة. 5- التوسط بين الشدة والرخاوة. 6- الاستعلاء. 7- الاستفال. 8- الإطباق. 9- الاستفتاح. 10- الصفير. 11- القلقة. 12- الانحراف. 13- التكرار. 14- الاستطالة. 15- التفتيش. 16- اللين. 17- الغنة.

نلاحظ مما ذكر في هذه الصفات غياب صفتي الصفير والتفتيش عند ابن جني وسيبويه في معرض حديثهما عن صفات الحروف عموماً، وقد نفى غانم الحمد ذكر صفة الصفير عند سيبويه وابن جني؛ إذ قال: "لم يذكر سيبويه هذه الصفة، وكذلك فعل ابن جني في (سر صناعة الإعراب)، وأقدم من ذكرها، مما أطلعت عليه من المصادر، هو المبرد..."¹⁹⁶، ولكن ابن جني ذكرهما في (سر صناعة الإعراب) في أثناء حديثه عن صفات كل حرف على

¹⁹⁰ المصدر السابق.

¹⁹¹ سمى سيبويه هذه القسمين: (اللينة) وأما الحرف الهاوي (الألف) فهو نفسه عند الرجلين. يُنظر: سيبويه (1988) 435/4.

¹⁹² الهت: شبه العَصْر للصوت، يُنظر: الفراهيدي (2003)، 289/4.

¹⁹³ ابن جني (1993)، 60/1.

¹⁹⁴ يُنظر: الحمد (2007)، ص: 196.

¹⁹⁵ يُنظر: الصالح (2009)، ص: 280.

¹⁹⁶ الحمد (2007)، ص: 268.

جدة وما يعتريه من تغيرات؛ فمثلاً قال في معرض حديثه عن قلب تاء (افتعل) طاءً إذا كانت فاؤه: صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً: "... وأما الضاد فلأن فيها طولًا وتفشيًا، فلو أدغمت في الطاء لذهب ما فيها من التفشي، فلم يجز ذلك، كما لم يجز إدغام حروف الصّفير في الطاء ولا أختيها، ولا في الظاء ولا أختيها؛ لئلا يسلبهن الإدغام ما فيهن من الصّفير"¹⁹⁷.

وكذلك ذكر سيبويه صفة التفشي عند حديثه عن امتناع إدغام الشين في الجيم؛ فقال: "والشّين لا تُدغم في الجيم؛ لأنّ الشّين استطال مخرجها لرخاوتها حتّى اتّصل بمخرج الطّاء، فصارت منزلتها منها نحوًا من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع هذا فيها والتّفشّي"¹⁹⁸.

وما يهمنا بعد توضيح مفهوم صفات الحروف؛ هو توضيح الخلاف بين القدماء والمحدثين في بعض هذه الصفات. وأكثر القضايا التي دار الخلاف حولها تقع في صفات الجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما.

1- الجهر والهمس: عرّف سيبويه الحرف المجهور بأنه: "حرفٌ أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النَّفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصّوت. فهذه حال المجهورة في الحلق والفم، إلّا أنّ النّون والميم قد يُعتمدُ لهما في الفم والخياشيم فتصيرُ فيهما غنةً..¹⁹⁹. وتابع ابنُ جنّي سيبويه في هذا التعريف²⁰⁰. وأما الحرف المهموس فهو عند سيبويه: "حرفٌ أضعف الاعتماد في موضعه حتّى جرى النَّفسُ معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرتَ فرددتَ الحرف مع جزي النَّفس. ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه"²⁰¹. وعبارة ابن جنّي في شرح تعريف المهموس: "وأنت تعتبر ذلك بأنّه قد يمكنك تكرير الحرف مع جزي الصّوت نحو: سَسَسَسَ كَكَكَ هَهَهَه، ولو تكلفتَ مثل ذلك في المجهور لما أمكنك"²⁰².

¹⁹⁷ ابن جنّي (1993)، 218/1.

¹⁹⁸ سيبويه (1988)، 448/4.

¹⁹⁹ المصدر السابق 434/4.

²⁰⁰ يُنظر: ابن جنّي (1993)، 60/1.

²⁰¹ سيبويه (1988)، 434/4.

²⁰² ابن جنّي (1993)، 60/1.

وذكر ابنُ منظور معنى المجهور؛ فقال: "ومعنى المجهور منها أنه لزم موضعه إلى انقضاء حروفه، وحبس النَّفس أن يجري معه؛ فصار مجهورًا؛ لأنه لم يخالطه شيءٌ يغيّره، وهو تسعة عشر حرفًا... ومعنى المهموس منها: أنه حرفٌ لأنَّ مخرجه دون المجهور، وجرى معه النَّفس، وكان دون المجهور في رفع الصّوت، وهو عشرة أحرف..."²⁰³.

وشرح ابنُ الجزري معنى الحرف المهموس والمجهور بقوله: "ومعنى الحرف المهموس أنه حرفٌ جرى معه النَّفس عند النّطق به؛ لضعفه وضعف الاعتماد عليه عند خروجه، فهو أضعف من المجهور، وبعض الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصّاد والحاء أقوى من غيرهما؛ لأنَّ في الصّاد إطباقًا وصفيرًا واستعلاءً، وهنَّ من صفات القوة، والحاء فيه استعلاء. وإنّما لُقِّبَت هذه الحروف بالمهموسة؛ لأنَّ الهمس الحس الخفيّ الضعيف، فلما كانت ضعيفة لُقِّبَت بذلك.... الثاني المجهورة وهي أقوى من المهموسة، وبعضها أقوى من بعض، على قدر الصفات القويّة، وهي ما عدا المهموسة. ومعنى الحرف المجهور أنه حرفٌ قويّ، منع النَّفس أن يجري معه عند النطق به لقوّته وقوة الاعتماد عليه في موضع خروجه. وإنّما لُقِّبَت بالجهر؛ لأنَّ الجهر الصّوت الشّدِيد القويّ، فلما كانت في خروجها كذلك لُقِّبَت به؛ لأنَّ الصّوت يُجهر بها"²⁰⁴.

وفي شرح ابن الجزري معنى المجهور والمهموس تبيانٌ لتردّد صفتي الجهر والهمس بين القوة والضعف في الحروف التي تنتمي إلى أحد القبيلين (المجهور أو المهموس).

وقد جمعوا الحروف المهموسة في عدة عبارات أشهرها: (حثة شخص فسكت) أو (سكت فحثة شخص) والحروف المتبقية هي المجهورة.

²⁰³ ابن منظور (1999)، 25/1.

²⁰⁴ ابن الجزري (2001)، ص: 97.

الضَّابُّطُ إذاً في معرفة المجهور من المهموس عندهم؛ هو: انحباس الهواء انحباساً تاماً عند نطق الحرف المجهور، أما المهموس فيسمح للهواء بالمرور عند النطق به، هذا من حيث الكيفية أما من حيث معنى الجهر فمعناه راجع إلى القوة والقدرة على رفع الصوت في النطق به.

أما حد الحرف المهموس والمجهور عند المحدثين فهو:

الحرف المجهور: هو ما تحرّك معه الوتران الصوتيان، والمهموس: هو ما لم يتحرك معه الوتران²⁰⁵.

ولا شك في أنّ اختلاف ضابط الجهر والهمس بين القدماء والمحدثين أدّى إلى ظهور بعض الخلاف بينهم في تحديد صفة الجهر أو الهمس لبعض الأصوات؛ وهي: الهمزة، والطاء، والقاف.

مسألة الهمزة والطاء والقاف.

عدّ المحدثون (الهمزة والطاء والقاف) من الحروف المهموسة²⁰⁶، في حين أخذت هذه الأحرف صفة الجهر عند القدماء؛ فقد ذكر إبراهيم أنيس الحروف المهموسة، وجعل بينها حرفي (الطاء والقاف) ولم يذكر الهمزة لا في المجهورة ولا في المهموسة²⁰⁷، وكذلك أدخل كمال بشر (الطاء والقاف) في المهموسات، ولكنّه صرح بكون همزة القطع العربية صوتاً لا بالمجهور ولا بالمهموس²⁰⁸؛ فقال في هذه المسألة: "... وعلى الرغم من كل هذا الذي صنعوا في تحديد مفهومي الجهر والهمس، نراهم حين انتقلوا إلى حصر المجهور والمهموس من الأصوات، قد اتفقوا مع ما قررنا سابقاً من الحكم على مجهور أصوات العربية ومهموسها، باستثناء ثلاثة أصوات هي: الهمزة

²⁰⁵ يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 21. و: عمر (1997)، ص: 127. و: الأنطاكي (د.ت)، ص: 128، بشر (2000)، ص: 174.

²⁰⁶ يُنظر: حسان (1994)، ص: 97. ويُنظر: طعمة (2021)، ص: 51. ويُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 159، وفيه ذكر لإجماع المعاصرين على همس هذه الأحرف.

²⁰⁷ يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 22.

²⁰⁸ يُنظر: بشر (2000)، ص: 174-175.

والقاف والطّاء، حيث حسبوها مجهورة. أمّا الذي نعرفه ونخبره اليوم في نطقنا الحالي للعربية فهو أنّ الهمزة صوتٌ لا بالمجهور ولا بالمهموس، وأنّ القاف والطّاء صوتان مهموسان²⁰⁹.

وقد اعتذر كمال بشر لهم بصعوبة نُطق الهمزة من دون حركة، والحركة مجهورة بلا خلاف؛ فلعلّ جهر الحركة أثر في حكمهم عليها²¹⁰، وأمّا القاف فعلاً وصفها بالجهر بأنّها جاءت على أكثر من صورة نُطقية، فهي إمّا أن تكون لهويّة وقفة انفجارية مهموسة، كما هي في نطق مجيدي القراء، وإمّا قصيّة وقفة انفجارية مجهورة، كما تُنطق في كثير من العاميّات العربية، ووجود الصّورة الثانية في القديم أدّى إلى وصفهم لها بأنّها مجهورة²¹¹، وأمّا قصيّة الطّاء فلم يصل فيها إلى حل، لكنّه جعلها "النظير المفخّم للنّاء (لا للدّال) وهو مهموس، وأنّ الضّاد هو النظير المفخّم للدّال (وهو مجهور)"²¹².

ولا شكّ في أنّ هذه الحيرة التي وقع فيها كمال بشر ترجع إلى التّكلف في تطبيق ضابط المُحدثين على وصف القدماء للأصوات - وإنّ كان ما يقصده إيجاد صلة قرابة بين فهم القدماء للجهر والهمس والفهم الحديث لهما- أمّا لو طبّقنا منهج القدماء كاملاً لما وقعنا في هذا اللّبس، وبدلً على جهر الطّاء عند القدماء جعلها النظير المفخّم للدّال²¹³ لا للنّاء كما ادّعى كمال بشر، وبالتالي: نجد كمال بشر قد طبّق ضابط المُحدثين على وصف القدماء ثم غيّر في النتائج التي توصّل إليها القدماء لتوافق ما وصل إليه المُحدثون.

أمّا قضية القاف وتعدّد صور نُطقها، فقد أتى أبو حيّان على ذكرها بما لا يترك مجالاً للشك في أنّ قصد اللغويين القدامى هو وصف القاف التي نسمعها من مُجيدي القراء (القاف الفصيحة)؛ فقال: "وأمّا القاف المعقودة فقال السيرافي: (رأينا من يتكلم بالقاف بينها وبين الكاف) انتهى، وهي الآن غالباً على لسان من يوجد في البوادي

²⁰⁹ المصدر السابق، ص: 179.

²¹⁰ تابع كمال بشر في رأيه هذا الأستاذ شاده، يُنظر: التميمي (2010)، ص: 37.

²¹¹ يُنظر: بشر (2000)، ص: 180.

²¹² يُنظر: بشر (2000)، ص: 180.

²¹³ يُنظر: سيبويه (1988)، 4/436.

من العرب، حتّى لا يكاد عربيّ ينطق إلّا بالقاف المعقودة، لا بالقاف الخالصة الموصوفة في كتب النحويين، والمنقولة عن وصفها الخالص على ألسنة أهل الأداء من أهل القرآن²¹⁴.

وواضح مما سبق أنّ نطق القاف بين القاف والكاف سمّاه أبو حيّان: القاف المعقودة، في حين أطلق صفة: القاف الخالصة على القاف التي تأتي في فصيح الكلام.

وقد بسط الأستاذ محمد الأنطاكي الكلام في هذه المسألة، وجعله يدور حول أسئلةٍ ثلاثٍ حاول الإجابة عنها²¹⁵، لكن مع تسليمه بهمس هذه الأحرف؛ وذلك أمرٌ طبيعيّ ما دام معيار الجهر والهمس غريباً فلا بُدَّ أن يكون هو المعيار الأدق - في ظنّه - لتمييز مجهور الحروف من مهموسها.

إنّ النتيجة التي توصّل إليها المُحدثون في همس هذه الأحرف ما هي إلّا: وصفٌ بالمعيار الحديث للنطق القديم نفسه، فصوت الحرف ثابت لكنّ معيار وصفه هو الذي تغيّر.

ويترجّح مما قدّمْتُ به من حديثٍ عن معنى الجهر والهمس عند القدماء أنّهم لم يفهموا الجهر والهمس كفهم المحدثين له اليوم، إنّما كان ضابطهم واضحاً لا لبس فيه، فالأحرف الثلاثة تُطقها ثابت، لكنّها مهموسة حسب معيار المُحدثين، مجهورة حسب معيار القدماء، فلا هذا خطأ ولا ذاك، أمّا إذا كان كلا الفريقين على صواب، فبأيّ الرأيين نأخذ؟

نأخذ برأي القدماء لكمال منهجهم في دراسة الأصوات؛ لأنّ انطلاقتهم كان انطلاقةً صحيحةً في فهم الصوت اللغوي ومخرجه وآلية إنتاجه، والنّفس كان الركيزة الأساسية من ركائز إنتاج الصوت فجعل معيار الجهر والهمس مرتبطاً به أساساً منطقي واضح يبيّن طبيعة الصوت المنطوق، وبزيل الالتباس في فهم طبيعته من جانبٍ، وتداخله بغيره من جانبٍ آخر.

²¹⁴ الأندلسي، أبو حيان (1998)، 16/1. و: القسطلاني (د.ت)، 387/2.

²¹⁵ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص 159. وقد استغرق الحديث عن حكاية هذه الأحرف 13 صحيفة من الكتاب.

الشدة والرخاوة والتوسط بينهما.

ذكر سيبويه أنَّ الحرف الشديد: "هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه؛ وهو: الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والتاء والذال والباء. وذلك أنك لو قلت: الحج ثم مددت صوتك لم يجر ذلك. ومنها الرخوة: وهي: الهاء والحاء والغين والحاء والشين والصاد والصاد والزاي والسين والطاء والتاء والذال والفاء. وذلك إذا قلت: الطس وانقض، وأشبه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت. وأما العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء. ومنها (المنحرف)؛ وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصوت. وليس كالرخوة؛ لأنَّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مُستدق اللسان فويق ذلك. ومنها حرف شديد يجري معه الصوت (لأنَّ ذلك الصوت غنة) من الأنف، فإنما تُخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف؛ لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم" ²¹⁶

ثم ذكر سيبويه من الحروف الشديدة التي يجري فيها الصوت: الحرف المكرر (الراء) والحروف اللينة (الياء والواو) والحرف الهاوي (الألف) وذكر علة كل حرفٍ منها ²¹⁷. وفي هذا الكلام تأكيدٌ لقول ابن الجزري السابق أنَّ الحروف ضمن الصفات العامة التي توصف بها متباينة القوة والضعف في هذه الصفات.

وتابع ابن جني سيبويه في وصفه الشديد والرخو، وزاد بأن جمع الحروف الشديدة في عبارة: (أجدت طبقك) و(أجذك طبقت)، وجمع الحروف التي بين الشديدة والرخوة (الحروف الشديدة التي يجري فيها الصوت) بعبارة: (لم

²¹⁶ سيبويه (1988) 434-435.

²¹⁷ يفهم من كلام سيبويه: "ومنها الحرف الشديد الذي يجري فيه الصوت"؛ أي: توسطه بين الشدة والرخاوة، وكلمة منها بعد ذكره حرف (العين) يفهم أنه يدخل في هذا الفئة. وقد يفهم من كلام الدكتور غانم الحمد في كتابه (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) ص: 220، عند حديثه عن هذه الأحرف أنَّ سيبويه لم يرد بالبينية إلَّا العين؛ إذ قال: "وسار علماء العربية على نهج سيبويه في تصنيف الحروف إلى شديدة ورخوة، وعدوا كل ما عداها قسمًا ثالثًا، سموه الحروف التي بين الشدة والرخاوة، وهو ما سُمي في وقت متأخر بالحروف البينية والمتوسطة، وإن كان سيبويه لم يصرح بالبينية إلَّا في صوت العين".

يروّ عنا) أو (لم يروّ عنا) أو (لم يروّنا)، وجعل الحروف الرخوة ما سوى الحروف الشديدة والحروف التي بين الشدة والرخاوة²¹⁸.

أما المحدثون من لغويّنا الذين تابعوا دراسات الغربيّين في هذا المجال فقد اختلفت عندهم التسميات، وتابع بعضهم تقسيمات (جان كانتينو) مؤلف كتاب (دروس في علم أصوات العربيّة)²¹⁹ الذي كان مرجعاً لأكثر الدّراسات الصوتية للمحدثين العرب مع اختلاف يسير في بعض الحروف؛ فسمّى الأستاذ الأنطاكي هذه التصنيف²²⁰:
التصنيف بحسب²²¹ درجة الانسداد؛ فقال: "ويمكن أن نعكس العبارة فنقول درجة الانفتاح"²²² وأخذ يسوق أقسام هذه التصنيفات ويشرحها معتمداً على آراء الغربيّين وأقوالهم ولا سيّما فندريس صاحب كتاب (اللغة)²²³.

أكثر المحدثون من تفريغ تسميات القدماء في تسميات جديدة، لو تمعنا فيها قليلاً لأدركنا أنّها لم تأت بجديد سوى شرح مشروح، وتفسير مُفسّر لكن بمصطلحات جديدة أدّى تطبيقها إلى بعض الاختلاف عن القدماء؛ فأول ما نراه تسمية الشدید بالانفجاري كما أثبتته الأستاذ الأنطاكي لكنّه شرح المصطلح ثم ذكره؛ فبدأ بوضعية أعضاء النطق وقت حدوث الحرف، وخلط ما بين الجهر والشدة عند القدماء؛ إذ ضابط القدماء يعتمد على النّفس في جهر الحروف وهمسها، وعلى الصوت وامتداده من عدمه في شدة الحروف ورخاوتها، وما وصفه الأنطاكي بالاحتكاكي وجعله مقابلاً للأصوات الرخوة عند القدماء يقال فيه ما قيل في الانفجاري، ولا وجود لصفة التراخي؛ لأنّ صوت (الجيم) الذي وصفه الأنطاكي وكثير من المحدثين يختلف عن الجيم الفصيحة على ما سيأتي، وتحويل مجرى الهواء هو نفسه (الغنة) وفيها حرفا النون والميم على ما ذكر سيبويه، والمنحرف؛ وهو (اللام) عند سيبويه وقد وصفه وصفاً دقيقاً في باب الشدة والرخاوة، والمكرر وهو (الراء) وكلاهما من الحروف الشديدة التي يجري فيها الصوت؛ وهي عند الأنطاكي ضمن قسم (الانفتاح الواسع) فما الحاجة إلى التسميات الجديدة التي لم تستقر عند

²¹⁸ يُنظر: ابن جني (1993)، 61/1.

²¹⁹ يُنظر: كانتينو (1966)، ص: 24.

²²⁰ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 133.

²²¹ يرى بعض اللغويين أنّ الصواب إحلال لفظة (وفقاً لـ أو تبّعاً لـ) أو ما في معنييهما محل (بحسب).

²²² السابق، ص: 133.

²²³ يُنظر: السابق، ص: 134.

المُحدثين أصلاً، وقد أثبت كمال بشر خطأ بعضها فاستبدل بها تسمياتٍ أخرى؛ إذ قال: "من اللافت للنظر أنَّ جُلَّ الدَّارسين العرب المحدثين (إن لم يكونوا جميعاً) يفسرون مصطلح سيبويه (شديد) بالانفجاري و(الشَّدة) بالانفجار فقط، ومن ثم واجهتهم صعوبة في هذا المجال تتمثل في تفسير وضع سيبويه للجيم ضمن المجموعة الشديدة (الانفجارية في رأيهم)؛ إذ من الثَّابت لدينا جميعاً أنَّ الجيم الفصيحة صوت مركب؛ أي مركب من عنصرين متصلين يحدثان في موقع نطقي واحد، مكونين معاً وحدةً متكاملة. هذه الوحدة المتكاملة تتمثل في وقفة متلوة باحتكاك في ذات الموقع، وهي ما أشرنا إليه سابقاً بالوقفة الاحتكاكية. وصورناها بالرمز (dj) وهذا الصوت المركب هو الذي نسمعه من مجيدي قراءة القرآن في مصر العربيَّة، وهو ما اصطلح على تسميته حديثاً بالجيم الفصيحة، للتفريق بينه وبين الصور النطقية الأخرى للجيم في الألسن العربيَّة قديماً وحديثاً²²⁴...²²⁵.

ثم تابع حديثه عن الجيم القاهريَّة، ووصل إلى النتيجة الآتية: "الصحيح في نظرنا تفسير (الشَّدة) في كلام سيبويه (بالوقفة)، ونعني بذلك وقوف الهواء وقفةً ما عند النطق بالصوت المعين. وهذا يصدق على الجيم الفصيحة (dj) بصورة جزئية؛ إذ يبدأ نطق هذا الصَّوت بوقفة منتهية باحتكاك مباشر فيأتي الصوت مركباً. فكأنَّ سيبويه أحسَّ بهذا الجزء من النطق (وهو الوقفة) ولم يلتفت إلى الاحتكاك المتَّم لنطق الصوت، أو لعله لم يدركه²²⁶.

يُستنتج من كلام كمال بشر الآتي:

أراد كمال بشر تفسير مصطلح سيبويه تفسيراً صحيحاً بعد إثبات خطأ تسمية الشَّديد (بالانفجاري) فأتى على قضية الجيم والصَّوت المركب فيها، وافترض أنَّ الثابت عند جميع اللغويين أنَّ الجيم صوت مركب، وهذا افتراضٌ غير دقيق، فلا أعلم إن كان مجيدو القراءات القرآنية في مصر زمن إبراهيم أنيس مختلفين عن القراء في مصر زمن كمال بشر والرجلان متعاصران؛ فقد ذكر أنيس أنَّ الجيم التي ينطق بها مجيدو القراءات "هي أقرب

²²⁴ عدها الأنطاكي صوتاً متراخياً، وجعلها محتفظةً بتراخيتها في بعض العاميَّات كعاميَّات حلب والعراق ونجد والحجاز.. ولكنها في عاميَّات أخرى صارت رخوةً تماماً (شديدة التعطيش) كما في لبنان ودمشق، وتعطيشها في لبنان أكثر منه في دمشق. وفي لهجات أخرى فقدت كل أثر للرخاوة (التعطيش) وتحولت إلى كاف مجهورة كشأنها في لهجتَي القاهرة وعدن، يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 154. وعدَّ إبراهيم أنيس الجيم الفصيحة صوتاً يختلط فيه صوتها الانفجاري بنوعٍ من الحفيف يقلل من شدَّتها، يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 25.

²²⁵ بشر (2000)، ص: 210.

²²⁶ السابق.

الجميع إلى الجيم الأصلية، إن لم تكن هي نفسها. والجيم التي نسمعها الآن من المجيدين القراءة صوتٌ شديد مجهور²²⁷.

ويُظهر أحمد مختار عمر في أحد تفسيراته لحقيقة صوت (الجيم) قصور نظرة كثير من المحدثين عن إدراك المواضيع اللغوية من جميع جوانبها، وعدم اتباعها منهجاً متكاملًا؛ فقال: "إن جميع الآراء التي طُرحت بالنسبة²²⁸ لشكل الجيم الفصحى القديمة، على فرض أنها انفجارية حصرت مخرجها إمّا في مخرج الدال أو في مخرج الكاف. ولكن هناك احتمالاً قوياً لطريقة نطق هذه الجيم، وهو احتمال لا يكاد يوجد أي اعتراض عليه. إن الجيم عند القدماء تنتج من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك بتعبير بعضهم. أو من شجر الفم بتعبير بعض آخر، وهو يرادف تعبیر المحدثين: الغار أو الطبق الصلب أو الحنك الصلب، وهي عندهم تشترك مع الشين في المخرج، أو في نقطة الإنتاج. ثم هي أخيراً انفجارية ومجهورة. فببساطة²²⁹ حين نريد أن نتصور نطق صوت كهذا سنتصوره المقابل للانفجاري المجهور لصوت الشين، وأنت إذا حاولت أن تنتج صوتاً انفجارياً من منطقة الغار سواء²³⁰ كان مهموساً أو مجهوراً ستسمع صُويئاً آخر يسبقه مما يجعلك تسمع الصوت مركباً - والتركيب هنا ليس مقصوداً، وإنما ينتج بصورة آلية حين يحاول المرء قفل المجرى بإحكام في هذه المنطقة ثم تفجيره²³¹.

يلحظ قارئ تفسير أحمد مختار عمر أنّ المحدثين الذين جعلوا صوت الجيم رخوًا (احتكاكياً عندهم) أو (متراخياً) حدّوا مخرجها إمّا من مخرج الدال وإمّا من مخرج الكاف، وهذا يختلف عن مخرج الجيم الفصيحة التي وصفها السلف بأنها شجرية، ثم بنوا نظريتهم عنها على هذا الأساس، والحل في رأيه بإخراجها من مخرجها الموصوف في كتب القدماء وإثبات صفة الجهر والشدة لها، وما من جديد جاء به إلا أنه وضّح الخلاف الدائر بين المحدثين والقائم أصلاً على أساس فاسد؛ إمّا باعتمادهم على نطق العاميات وإمّا بعدم دقتهم في استظهار مخارج الحروف عند القراءة استظهاراً دقيقاً - كما وجدنا عند كمال بشر - ولكن بقي أن أشير في هذه المسألة إلى

²²⁷ أنيس (د.ت)، ص: 70.

²²⁸ يرى بعض اللغويين أنّ الصواب تعدّي (بالنسبة) بـ (إلى) لا بـ (اللام).

²²⁹ خطأً بعض اللغويين استعمال لفظ (بساطة) بمعنى (اليُسْر والسهولة).

²³⁰ خطأً بعض اللغويين استعمال سواء بهذه الطريقة، ويرى أنّ يكون التركيب: سواءً أكان مهموساً أم مجهوراً.

²³¹ عمر (1997)، ص: 338.

قولهم: (سماع صويّت يسبق الجيم) إلى أنّ الذي يناسب التّحديد الذي قدّمه علماء الأصوات للجيم حين قالوا بأنّها صوت مركب -في رأي غانم الحمد-: "هو أن تستبدل كلمة (يسبقه) و(يسبق) الواردة في النص بكلمة (يتبعه) و(يتبع). ففي حدود الكلام عن الجيم العربيّة الفصيحة نجد أنّ الصُّويّت الاحتكاكيّ الذي يحدث في أثناء نطق الجيم يتبع الانفجار وليس يسبقه"²³².

وربما ذهب سمعُ المُحدثين إلى الصويّت الذي يخرج مع حروف القلقة وقد ذكره سيبويه وعَلَّه؛ إذ قال: "واعلم أنّ من الحروف حروفاً مُشربة ضُغِطَتْ من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صُويّت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقة، وسُتُبِيْنُ أيضاً في باب الإدغام إن شاء الله. وذلك القاف، والجيم والطاء، والدال، والباء. والدليل على ذلك أنك تقول: الحِذْقُ، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصُّويّت، لشدّة ضغط الحرف. وبعضُ العرب أشدُّ صوتاً، كأَتهم الذين يرومون الحركة"²³³.

ومع كل كلام المحدثين عن الجيم وخطهم بين الجيم الفصيحة والجيم الشامية (المُعَطَّشة) والجيم القاهرية (مثل الـg في كلمة get كما مثل لها كمال بشر²³⁴) إلا أنّ الجيم الفصيحة كما وصفها القدماء موجودة في بعض العاميّات اليوم؛ فينطقها أهل حوران صوتاً شديداً (انفجارياً) وكذلك أهل العراق على ما بيّن حسام النعيمي؛ إذ قال: "والجيم كما يصفه القدماء وكما ننطقه اليوم في العراق داخل في الحروف الشديدة أو الانفجارية؛ لأنّه إذا وقف عليه لا يجري النّفس به نحو: الحجّ، وقد نصّ على أنّه انفجاري في لغة العراقيين وفي الفصحح الدكتور أيوب الذي عاش في العراق مدة من الزمن"²³⁵.

واضحٌ مما سبق أنّ منهج السّلف في تحديد هذه السمات للحروف كان منهجاً قوياً مبنياً على أسس صحيحة ثابتة وافقه أكثر ما انتهى إليه المحدثون، بل إنّ ما جاء به المحدثون أثبت صحة دراسات الأجداد ودقّتها ابتداءً بسيبويه ومن تلاه، وقد أدرك هذه الحقيقة المستشرقُ جان كانتينو؛ إذ قال: "وقائمة الحروف الشديدة التي

²³² الحمد (2007)، ص: 242.

²³³ سيبويه (1988)، 174/4.

²³⁴ ناقش غانم الحمد آراء كمال بشر حول (الجيم) مناقشة طويلة مفيدة وأظهر ما فيها من لبسٍ وتخليط. يُنظر: الحمد (2007)، ص: 243-

244.

²³⁵ النعيمي (1980)، ص: 316.

نجدها عند سيبويه وعند ابن يعيش مطابقةً لنظريتنا الحديثة تمام المطابقة.... فلا يبقى مجالٌ للشك في صحة هذا الترتيب إلا فيما يتعلق بحرف العين. وما عدا ذلك فإنَّ الترتيب مطابق لترتيب علماء الأصوات العصريين²³⁶.
وأما حرف العين -وفقاً لنطقنا- فيبدأ شديداً (انفجارياً) ثم نتمكن من مد الصوت فيه؛ فبالنظر إلى بداية تكوّنه نجد فيه صفة الشدة، ولقدرتنا على مد الصوت فيه فيما بعد أصبح بين الشدید والرخو، وقد حاول حسام النعيمي تقريب المسألة بذكر ثلاثة أمثلة؛ وهي: (ارجع) و(أرجئ) و(أرجح) فجريان الصوت مع العين في (ارجع) ممكنٌ لكن بمشقة وكلفة، وتتضح المشقة في مقابل سهولة جريان الصوت في الحاء من (أرجح)، وامتتاع جريانه في الهمزة من (أرجئ)²³⁷.

الضاد العربية مخرجها وصفاتها بين القدماء والمحدثين.

أُفرد الحديث عن الضاد بمبحثٍ مستقل؛ لكثرة ما دار حولها من خلاف بين القدماء والمحدثين، ولكثرة الآراء التي قيلت فيها، لعلَّ البحث يتمكن من مقارنة وصف القدماء لها، وإدراك سبب إطلاق هذا الصوت على العربية وتخصيصها به؛ فسميت (لسان الضاد).

مخرج الضاد: ذكر سيبويه أنَّ مخرج الضاد من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس²³⁸، وحدّد ابن جني مخرج الضاد "من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، إلا أنك إن شئت تكلفتها من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر"²³⁹.

وتكلفها من الجانب الأيسر أو من الجانب الأيمن هو وصف سيبويه لمخرج الضاد الضعيفة التي عدّها من الحروف غير المستحسنة؛ إذ قال: "وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته، ولا تُستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة... وهذه الحروف التي تمّمها اثنين وأربعين جيدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون، لا

²³⁶ كانتينو (1966)، ص: 35.

²³⁷ يُنظر: النعيمي (1980)، ص: 317.

²³⁸ يُنظر: سيبويه (1988)، 4/433.

²³⁹ ابن جني (1993)، 1/47.

تُنبئُ إلّا بالمشافهة، إلّا أنّ الضّاد الضعيفة تُكَلِّفُ من الجانب الأيمن، وإنْ شئتَ تكَلَّفَتْها من الجانب الأيسر وهو أخف؛ لأنّها من حافة اللسان مُطبقة؛ لأنّك جمعت في الضّاد تكَلَّفُ الإطباق مع إزالته عن موضعه . وإنّما جاز هذا فيها لأنّك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف؛ لأنّها من حافة اللسان وأنّها تُخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تُخالط حروف اللسان، فسهل تحولها إلى الأيسر؛ لأنّها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسلّ من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن²⁴⁰.

وضمّ الخليل (الضّاد) إلى الحروف الشجرية؛ فقال: "والجيم والشين والضاد شجرية؛ لأنّ مبدأها من شجر الفم، أي: مفرج الفم..²⁴¹

نستطيع أن نلخص آراء القدماء في مخرج الضّاد بالآتي:

- الخليل: جعلها شجرية من مفرج الفم وضمّها إلى مخرج الشين والجيم.
 - سيبويه: جعل مخرجها من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس.
 - ابن جنّي: من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، ويمكن تكلفها من الجانب الأيمن أو الأيسر.
- أمّا مخرج الضّاد عن المحدثين: فقد جعلها إبراهيم أنيس متّحدة المخرج مع (الدال والتاء والطاء)، وصرّح بأنّه وصف الضّاد التي يُنطق بها في مصر، وأنّها لا تختلف عن الدال في شيء سوى أنّ الضّاد أحد أصوات الإطباق²⁴².

- وهي (الضّاد الحديثة) عند الأستاذ محمد الأنطاكي: صوتٌ أسنانيٌّ لثوي، وهو النّظير المطبق للدال²⁴³.
- وكذلك جعلها كمال بشر من مخرج (الطاء والدال والتاء) وجعلها النّظير المطبق للدال والمجهور للطاء²⁴⁴.

²⁴⁰ سيبويه (1988)، 4/432.

²⁴¹ الفراهيدي (2003)، 1/41.

²⁴² يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 51.

²⁴³ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 148.

²⁴⁴ يُنظر: بشر (2000)، ص: 253.

إذاً هناك شبه إجماع من المُحدثين على عدّ مخرج الضّاد من مخرج (الطاء والذّال والتّاء) نفسه، مع تنبيههم على أنّ الضاد التي ينطقها الناس اليوم مختلفة عن الضّاد التي وصفها القدماء في كتبهم.

صفات الضّاد: من الصّفات التي وجدتْها عند سيبويه: (الجهر والرخاوة والاستطالة²⁴⁵ والإطباق) وعند ابن جنّي زيادةً على سيبويه: (الاستعلاء والتّثني²⁴⁶).

فصفات الضاد وفقاً لوصف القدماء: الجهر والرخاوة والإطباق والاستطالة والاستعلاء.

أمّا صفاتها عند المحدثين فهي: الشدّة والجهر والإطباق²⁴⁷.

وعليه فنستطيع أن نذكر جملةً من الفروق بين الضادين؛ إذ الضّاد الفصيحة رخوة والضّاد الحديثة شديدة، والضّاد الحديثة هي التّظير المُطبق للدال، وإذا أزيلَ الإطباق عنها خرجت من الكلام عند القدماء؛ إذ قال سيبويه: "ولولا الإطباق لصارت الطّاء دالاً، والصّاد سيناً، والظّاء ذالاً، ولخرجت الضّاد من الكلام؛ لأنّه ليس شيءٌ من موضعها غيرُها"²⁴⁸.

لا شكّ في أنّ نطق الضاد اليوم في العاميّات مخالفٌ ما عليه وصف القدماء لها، فهي تُنطق قريبةً من الظّاء أو ظاءً في كثيرٍ من العاميّات العربيّة، وتُنطق دالاً مُفخّمةً في عاميّات أخرى، وتحدّث كثيرٌ من علماء التجويد عن الضّاد، وصنّف بعضهم رسائل أو أبواباً في مصنفاتهم في التّفريق بينها وبين الظّاء من جانبٍ أو بينها وبين الطّاء من جانبٍ آخر؛ فقال ابنُ الجزري في حرف الضّاد: "واعلم أنّ هذا الحرف ليس من الحروف حرفٌ يعسر على اللسان غيره، والناس يتفاضلون في النّطق به، فمنهم من يجعله ظاءً مُطلقاً؛ لأنّه يشارك الظّاء في صفاتها كلها، ويزيد عليها بالاستطالة، فلولا الاستطالة واختلاف المخرجين لكانت ظاءً، وهم أكثر الشاميّين وبعض أهل المشرق... ومنهم من لا يوصلها إلى مخرجها بل يُخرجها دونه ممزوجةً بالطاء المهملة، لا يقدرّون على غير ذلك، وهم أكثر المصريّين وبعض أهل المغرب، ومنهم من يخرجها لاماً مُفخّمة، وهم الزّيالعي ومن ضاهاهم"²⁴⁹ ثم

²⁴⁵ يُنظر: سيبويه (1988)، 4/457.

²⁴⁶ ابن جنّي (1993)، 1/218.

²⁴⁷ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 148، و: أنيس (د.ت)، ص: 51، و: بشر (2000)، ص: 253.

²⁴⁸ سيبويه (1988)، 4/436.

²⁴⁹ ابن الجزري (2001)، ص: 140.

أشار إلى صعوبة نطق هذا الحرف بالصفات التي أسبغها عليه القدماء: "واعلم أنّ هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص على إخراجها من مخرجه بطبعه، لا يقدر عليه بكلفة ولا تعليم"²⁵⁰.

وقد بسط غانم الحمد في كتابه (الدراسات الصوتية عند علماء التجويد) القول في حديث علماء التجويد عنه بما يغني عن تكراره هنا²⁵¹.

والمأمل كلام الخليل وجعله الضاد شجرية مع الجيم والشين ثم في ترتيب مخرجها بعد الحروف الشجرية وقبل اللام والنون عند سيبويه وابن جنّي مع إعطائها استطالة وامتداداً (لقول سيبويه): "إنّ الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتّصلت بمخرج اللام"²⁵²، وقوله: "وقد تُدغم الطاء والتاء والدال في الضاد؛ لأنّها اتّصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها؛ لأنّك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين، وهي مع ذا مطبقة، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها"²⁵³ يجد في الوصف الدقيق لمخرج الضاد عند سيبويه، وإثباته التقارب بين الضاد والطاء والدال والتاء تفسيراً لما اعترأها من لبس على ألسنة الناس، ووصولها إلى ما هي عليه اليوم، وقد تنبّه متقنو القراءات على رخاوة الضاد، وسمّعوها من فم مجاز في القراءات رخوة وكان متنبّهاً على ما في خاطري؛ فقال هي رخوة لا شديدة، ونطقها صوتاً مفرداً ومركباً في بعض الكلمات ومدّ الصوت بها، بعد أن شرح لي أوضاعها كما تعلّمها من مشايخه²⁵⁴، والمشكلة في وصف الضاد وصفاً دقيقاً تطبيقهم مفهوم (الانفجاري) على الشديد، و(الاحتكاكي) على الرخو، مع أنّ وصف الرخو عند علمائنا هو ما أمكنك مدّ الصوت فيه، وتكمن المشكلة في أنّ من يحاول نطق الضاد -من غير تدريب على يد متقن للقراءات- يحدث انفجاراً بعدها، هذا الانفجار يحدث صوتياً يقرّبها -في نطقهم- من حروف القلقة ولا سيما (الطاء) أو (الدال)، وذلك إن قدّموا مخرجها باتجاه الحلق ليقترّب من مخرج الطاء والدال، ومن حاول مد اللسان بالضاد حتى أخرجه عن الأضراس نطقها طاءً ظناً منه أنّه يحقق مخرجها، فالرخو ما أمكن مد الصوت

²⁵⁰ السابق، ص: 141.

²⁵¹ يُنظر: الحمد (2007)، ص: 227.

²⁵² سيبويه (1988)، 4/457.

²⁵³ السابق، 4/465.

²⁵⁴ هو فضيلة الشيخ المجاز خالد الحمد من بصرى الشام، وأجازه -في قراءة عاصم من طريق الشاطبية براوييه حفص وشعبة، وقراءة حفص بطرقها الإحدى والعشرين من طريق طيبة النشر- فضيلة الشيخ أيهم الخوالدة بسنده المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فيه، وهذا المد يأتي الضاد العربية من الاستطالة لأنها مطبقة، لا من النَّفس مثل الحروف التي تتصف بصفتي الهمس والرخاوة مثل (السين)، هذه الاستطالة جعلها الاستراباذي فضيلةً للضاد²⁵⁵، وقيل في معناها: "الاستطالة؛ اصطلاحاً: امتداد الصوت من أول إحدى حافتي اللسان إلى آخرها. وحرف الاستطالة: هو الضاد. وسُميت الضاد مستطيلة لاستطالة مخرجها حتى تتصل بمخرج اللام، والحرف المستطيل يمتد الصوت به ولكن لم يبلغ قدر الحرف الممدود، وذلك لأنَّ المستطيل يجري في مخرجه، والممدود يجري في ذاته... والفرق بينهما: أنَّ الحرف المستطيل يجري الصوت في مخرجه بقدر طوله ولم يتجاوزه؛ حيث إنَّ الحرف لا يتجاوز مخرجه المحقق"²⁵⁶ وزاد مفهوم استطالة الضاد توضيحاً أيمن سويد في شرحه (منظومة المقدمة فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه لابن الجزري)؛ إذ عرّف الاستطالة بـ "اندفاع اللسان - عند نطق الضاد - من مؤخرة الفم إلى مقدّمته حتى يلامس رأس اللسان أصول الثنيتين العلئيين، وذلك تحت تأثير الهواء الضاغظ خلف اللسان"²⁵⁷.

إنَّ اختلاط المجهور بالشديد والرخو بالهموس (لأنَّ أكثر الحروف المهموسة رخوة؛ فحرف: فتحه شخص والسين معها كلها ينطبق عليها صفتا الهمس والرخاوة) أوقع الناس في لبس من جانبٍ، وتسمية الشديد بالانفجاري والرخو بالاحتكاكي بالمفاهيم الغربية أوقعهم في مشكلة أكبر من جانبٍ آخر، والحق أنَّ مخرج الضاد وصفاتها محققة عند مجيدي القراءات القرآنية الذين تعلموها من شيوخ هذا العلم لا من الكتب أو من الأعاجم الذين لم يتمرن جهاز النطق عندهم على نطق الحروف العربية نطقاً دقيقاً، فلا شكَّ إذاً في أنَّ العربية على وصف القدماء لحرف الضاد، وطريقة نطق مجيدي القراءات القرآنية لها تستحق صفة: لسان الضاد.

ولعلَّ فيما تقدّم من دراسة الأصوات العربية مفردةً، وتبيان أبرز مواضع الخلاف بين القدماء والمُحدثين تأكيداً على حقيقة لغوية ثابتة ولكنها خاصّة باللغة العربية؛ وهي: ثبات أصوات العربية الفصحى²⁵⁸، وعلى أنَّ "دراسة علمائنا للأصوات العربية لا يضاهيها في العمق والدقة والاستقصاء جميع الدراسات التي يقوم بها اللغويون

²⁵⁵ يُنظر: الاستراباذي (1982)، 270/3.

²⁵⁶ نصر (1994)، ص: 148.

²⁵⁷ سويد (2019)، 159/1.

²⁵⁸ كتب صبحي الصالح عن ثبات الأصوات في العربية، يُنظر: الصالح (2009)، ص: 285.

الآن فيما يسمونه (علم الأصوات اللغوية)²⁵⁹، وأرجو أن يكون في هذه الدراسة ردُّ على آراء الأنطاكي في عدم ثبات أصوات العربية الفصحى²⁶⁰؛ إذ انحاز إلى ما كتبه فندريس من حتمية التغيير الصوتي، وسمّاها قوانين صوتية (مثل قانون جريم) تحت فصل (النظام الصوتي وتغييراته)²⁶¹.

وكمال بشر نفسه اعترف ببراعة سيبويه وفَضَّلَ دراساته العميقة للأصوات العربية في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد)؛ إذ قال: "هذه النقاط الموجزة تُظهر لنا براعة سيبويه في دراسة الأصوات، وتوضَّح لنا عمقه في تحليلها. والحق أنَّ هذا الرجل يعد الرائد الحقيقي في الدراسات الصوتية العربية، وأنَّ أعماله في هذا المجال هي الأساس لكل الأعمال الصوتية من بعده. جزاه الله عن العربية خير الجزاء"²⁶².

وقد أقرَّ كمال بشر بدقَّة منهج العرب في دراساتهم الصوتية؛ فقال: "وهكذا نهج العرب نهجًا يظنه بعضهم من صنع الفكر الحديث، ويخالونه خاصة من خواص البحث العلمي الموضوعي في الوقت الحاضر، على حين تَقَرَّر الحقائق أنَّ العرب سبقوا كثيرًا من الأمم في معرفته وتطبيقه للوصول به إلى نتائج قيِّمة"²⁶³.

المبحث الثاني: دلالات أصوات العربية في حالتَي الإفراد والتركيب بين القدماء والمحدثين.

لا يستطيع الباحث في مخارج الحروف وصفاتها ودلالاتها أن يمضي في بحثه من دون أن يمر بنظرية كان لها صدَى واضح في دراسة اللغة، وهي نظرية الأحادية اللغوية؛ وتقوم على أنَّ لكلَّ حرفٍ من حروف العربية دلالةً ثابتةً، ومعنىً محدَّدًا يؤدِّيه منفردًا عن بقية أصوات اللغة، وممن قال بها: عبد الله العلايلي في كتابه: (مقدمة لدرس لغة العرب)؛ إذ قال: "وجملة القول أنَّ الدَّور الفطري في غايته أدَّى إلى هذه الحروف بأصواتها لتدلَّ دلالاتٍ ثابتة تختلف باختلاف الصوت مع الحرف"²⁶⁴، ثم استدلَّ بحديث أبي حيان الأندلسي في كتابه (الإدراك للسان

²⁵⁹ الصالح (2009)، ص: 276.

²⁶⁰ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 224.

²⁶¹ يُنظر: فندريس (د.ت)، ص: 62. و: أنيس (د.ت)، ص: 135. وقد ردَّ محمد المبارك بعض أفكار فندريس حول حتمية التبدلات الصوتية، يُنظر: المبارك (1964)، ص: 251.

²⁶² بشر (2005)، ص: 401. وكتاب (التفكير اللغوي بين القديم والجديد) من أواخر الكتب التي ألفها كمال بشر في اللغة (نشره عام 2005م)، ويلحظ القارئ فيه تخفيفًا من حدَّة الهجمة على التراث اللغوي العربي، ومحاولةً لإظهار الجانب المشرق من دراسات السلف اللغوية.

²⁶³ السابق، ص: 401-402.

²⁶⁴ العلايلي (د.ت)، ص: 129.

(الأتراك) على وجود الأحادي، وكونه الأساس الذي انبثق عنه الثنائي والثلاثي والرابعي والخماسي، ثم قال: "ونحن لا على شك في أنّ اللغات كانت على حالة من ذلك. وأنّ هذا الأحادي هو أساس اللغات، وهو يتمثل في حروف الهجاء بأصواته المختلفة ذات الدلالة المختلفة، وبالجملّة فإنّنا نجد في التركيّة التي يحكي عنها أبو حيان تحقيقاً لما نظنّ في النشوء اللغوي، وأتّه خضع لمبدأ التركيب حتى بلغ مبلغه من الثلاثية والرابعة وهكذا، ومن الممكن جداً تعيين دلالات هذه الحروف بأصواتها حين كانت لغةً على شيء من الافتراض المتقارب...²⁶⁵، ثم ضرب عدة أمثلة على نظريته؛ منها: "وكلمة (جمل) التي تُحلّ إلى (ج) ومعناه الارتفاع و(م) ومعناه المياه و(ل) ومعناه الملاصقة أو المساس والمعنى المؤلف (مرتفع يلامس السحاب) وهو تصوير لوضع الجمل تماماً...²⁶⁶، وينتهي وفقاً لنظريته هذه إلى إلغاء (النحت) في الثلاثي والرابعي؛ لأنها إنّما نشأت بزيادة الحرف²⁶⁷.

وقد ذكر أحمد فارس الشدياق قبل العليّ هذه الفكرة ونبّه عليها في كتابه (الساق على الساق فيما هو الفاريق)؛ فقال: "... ومنه إيراد ألفاظ كثيرة متقاربة اللفظ والمعنى من حرف واحد من حروف المعجم، نحو: الغطش²⁶⁸ والغمش والبهز والبز²⁶⁹... تنبيهاً على أن كل حرف يختصّ بمعنى من المعاني دون غيره، وهو من أسرار اللغة العربيّة التي قلّ من تتبّه لها، ولقد وضعتُ لهذا كتاباً مخصوصاً سميته (منتهى العجب في خصائص لغة العرب)²⁷⁰؛ فمن خصائص حرف الحاء : السّعة والانبساط نحو: الابتاح والبداح والبراح والأبطح...²⁷¹.

لا شكّ في أنّ لهذه النظرية متعةً حين ندرس باستعمالها بعضَ ألفاظ اللغة، ولكن عليها من المآخذ أكثر مما لها من الحسنات؛ لذلك أسقطها أكثر العلماء من اعتبارهم، بل حتى ابنُ جنّي الذي احتضنَ نظرية (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) أقرّ بأنّها قد لا تصدق على جميع ألفاظ اللغة ثم أوجد -كعادته- المسوّغات لها؛ فقال: "فأما

²⁶⁵ السابق، ص: 129.

²⁶⁶ السابق، ص: 130.

²⁶⁷ يُنظر: السابق، ص: 131.

²⁶⁸ الغطش في العين: شبه الغمش..والغطش: الضعف في البصر، يُنظر: ابن منظور (1999)، 86/10. الغمش: سوء البصر، يُنظر: السابق،

122/10.

²⁶⁹ بحزه: وكزه، يُنظر: الزبيدي (1975)، 18/15. والبهز: الضرب والدفع، يُنظر: السابق، 37/15.

²⁷⁰ أُلّفه الحريق قبل أن يُطبع، يُنظر: شيخو (1991)، ص: 213.

²⁷¹ الشدياق (د.ت)، ذنب الكتاب: ص 21-22.

مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فَبَابٌ عظيم واسع، ونهَجٌ مُتْلِبٌ عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبر عنها، فيعدلونها ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدّره، وأضعاف ما نستشعره²⁷²، ثم قال: "فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه، ولا يتابعك على ما أوردناه؛ فأحد أمرين: إما أن تكون لم تتعم النظر فيه فيقع بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصّر أسبابها دوننا، كما قال سيبويه: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر"²⁷³.

ولكن المتأمل في شواهد ابن جني على هذا الباب يجد أنه ابتدأها بالصيغ الصرفية ودلالاتها، فالصيغة المضعفة تتضمن المعنى الأقوى؛ فقال: "ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وفتح، وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنوفة بهما؛ فصارا كأنهما سياج لها، ومبدولان للعوارض دونها"²⁷⁴، ثم أخذ يذكر الألفاظ المتقاربة اللفظ، ويظهر ما بينها من دقة في اختيار كل حرف على سمت المعنى الموضوع له، ومن ذلك: "قولهم: خَضِم، وقَضِم، فالخَضِم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب، والقَضِم للصلب اليابس، نحو: قضمت الدابة شعيرها، ونحو ذلك. وفي الخبر "قد يدرك الخضم بالقضم"؛ أي: قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشطف..."²⁷⁵، ثم يسوق ابن جني مجموعة من الأمثلة على نمط (الثنائيات المتقاربة الأصوات) ليثبت دلالة الأصوات في التعبير عن المعاني الموضوعات لها مثل: (نَضَح-نَضَحَ) و(القَدّ-الْقَطّ) و(فرث-فرد) و(الوسيلة-الوصيلة) و(صعد-سعد) وغيرها من الأمثلة إلى أن يصل إلى ما اقترب العلابي منه بأخرة؛ إذ قال: "ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف، وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يُضاهي أول الحدث، وتأخير ما يُضاهي آخره، وتوسيط ما يُضاهي أوسطه، سَوَاقاً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض

²⁷² ابن جني (د.ت)، 157/2.

²⁷³ السابق، 164/2.

²⁷⁴ السابق، 155/2.

²⁷⁵ السابق، 157/2.

المطلوب...²⁷⁶، ثم ضرب عدّة أمثلة منها "جرّ الشيء يجرّه؛ قدّموا الجيم؛ لأنّها حرفٌ شديد، وأوّل الجرّ بمشقة على الجارّ والمجرور جميعاً، ثم عقّبوا ذلك بالرّاء، وهو حرفٌ مكرّر، وكزّروها مع ذلك في نفسها؛ وذلك لأنّ الشيء إذا جرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها، واضطرب صاعداً عنها، ونازلاً إليها، وتكرّر ذلك منه على ما فيه من التّعتّعة والقلق، فكانت الرّاء - لما فيها من التّكرير، ولأنّها أيضاً قد كرّرت في نفسها في (جرّ) و(جررت) - أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف غيرها. هذا هو محجّة هذا ومذهبه...²⁷⁷.

إنّ المقارن بين طرحي ابن جنّي والعليلي لا بُدّ من أن يلمح عدّة أمور:

أولها: إنّ نظرية ابن جنّي تقوم على تفسير الحرف ضمن الكلمة بعد معرفة المعنى العام للفظ، وقد بدأها بالصيغ الصّرفية، ثم انتقل إلى الثّنائيات المتقاربة الألفاظ إلى أن انتهى إلى بحث دلالات الحروف، كل حرف على حدة مبيّناً حكمة واضع اللغة من ترتيب الحروف في الكلمات ترتيباً معيّناً، في حين وضع العليلي لكل حرفٍ من الحروف معنى مُسبقاً ثم طبّق نظريته على بضع كلمات.

ثانيها: كان توجّه ابن جنّي منطلقاً من صفات الحروف الثابتة لها المُجمع عليها مثل (الرخاوة والشدة والتكرير) فأحسن توظيفها فيما فسّره من معانٍ، ولم يلتفت العليلي إلى هذه الميزة.

ثالثها: طبّق ابن جنّي نظريته على الأفعال في مختلف صيغها وعلى الأسماء، وقصر العليلي نظريته على بضعة أسماء، فكانت نظرية ابن جنّي أشمل وأقرب إلى منطق اللغة.

ولو جئنا إلى أحد أمثلة العليلي ونظرنا في المعنى الذي ساقه له بتقاليبه المختلفة، فالواجب أن يتفق المعنى في هذه التقاليد وألا يختلف؛ لأنّ دلالات الأحرف ثابتة، لكن الواقع يخالف ذلك، وجميع تقاليد (ج م ل) مستعملات بمعانٍ مختلفة²⁷⁸.

²⁷⁶ السابق، 162/2.

²⁷⁷ السابق، 164/2.

²⁷⁸ يُنظر: ابن فارس (1979)، 481/1. ويُنظر: الفراهيدي (د.ت)، 138/6.

ويُنَاقِضُ العَلَايِلِي نفسه؛ إذ أقرَّ بوجود التَّرادِف في اللغة²⁷⁹، فكيف يُفسَّر اختلاف أحرف اللفظين مع دلالتهما على المعنى نفسه وفقاً لنظريته.

مما سبق يظهر قصور نظرية العَلَايِلِي وعدم نضجها وشموليتها للتطبيق على سائر مفردات اللغة وإن ظهر له ببعض التكلُّف جواز تطبيقها على بعض مفردات اللغة.

أما بالعودة إلى نظرية ابن جَنِّي الشائقة (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) فقد انقسم العلماء منها إلى قسمين: مؤيِّد لها، متقبِّل لتطبيقها، مستأنس بها في دراسة اللغة، وقسم رافضٍ لها. وقد ظهرت إرهافات هذه النظرية عند الخليل وسيبويه قبل ابن جَنِّي²⁸⁰؛ إذ قال ابنُ جَنِّي في مطلع هذا الباب: "اعلم أنَّ هذا موضعٌ شريفٌ لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقّته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحّته، قال الخليل: كأنّهم توهّموا في صوت الجُنْدَب استطالةً ومداً فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر، وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنّها تأتي للاضطراب والحركة، نحو: النّزوان، والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال"²⁸¹.

ويبدو أنّ هذه النظرية تصدق على بعض المفردات، ولكنّ تطبيقها على مفردات أخرى فيه تكلف ظاهر وتمحُّل شديد، ومع إعجاب صبحي الصّالح بها إلّا أنّه أعاد ذكر شواهد ابن جَنِّي نفسها المتعلقة بها²⁸²، بل احتسّر في ختام حديثه عن هذا الباب، وكأنّه يحدّد الموضع التي تصلح لتطبيق هذه النظرية؛ فقال: "ولا ريب أنّ في مراعاة اللين أو القوة، والخفة أو الشدّة، والهمس أو الجهر، في التعبير عن هذه الطائفة من المعاني التي سبقت الإشارة إليها، دليلاً واضحاً على المحاكاة الإنشائية المقصودة لأصوات الظاهرات المُعبّر عنها. ونحن لا نحتاج إلى كبير عناء حتى نلمح العلاقة الطّبيعيّة بين الألفاظ الموضوعية لمحاكاة الأصوات التي تصدر من الحيوانات، فالعصفور يزقزق... وقل مثل ذلك في هزيم الرعد، وحسيس النار، وخريير الماء، في حكاية أصوات الطبيعة، وفي

²⁷⁹ يُنظر رأيه في كتابه: مقدّمة لدرس لغة العرب: 226-227.

²⁸⁰ تتبّع الأستاذ محمد الأنطاكي هذه المسألة عند الأقوام التي سبقت العرب أيضاً، يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 290.

²⁸¹ ابن جَنِّي (د.ت)، 152/2.

²⁸² وكذلك أيّد محمد المبارك هذه الفكرة في كتابه (فقه اللغة) ص: 151؛ إذ قال: "إنّ استخراج هذه المعاني الكلّية التي تفيدها الحروف بحاجة إلى إحصاء شامل، واستقصاء طويل ينتظر من يقوم به حتى الآن لإثبات هذه النظرية أو تعديلها أو رفضها. ومثال ذلك ما يدل عليه حرف النون من معنى الظهور في أول كثير من الألفاظ مثل نبع ونبأ ونشأ ونجم ونطق...".

شهيق الباكي... في حكاية الأصوات المعبرة عن الانفعالات الإنسانية المختلفة، وفي قد القميص، وقط القلم...

وفرع الرأس في حكاية الأصوات الصادرة عن إحداث القطع²⁸³.

وكأنّ صبحي الصالح حدّد المواضع التي تصدق هذه النظرية عليها بـ:

1- محاكاة الأصوات التي تصدر عن الحيوانات والطبيعة.

2- حكاية الأصوات المعبرة عن الانفعالات الإنسانية.

3- حكاية الأصوات الصادرة عن أحداث الحركة مثل (القطع).

وكم وددت أن يخرج صبحي الصالح عن الأمثلة التي ذكرها ابن جنّي ويطبق هذه الفكرة على أمثلة جديدة في ميادين جديدة من المعاني لكنّه اكتفى بما ذكر.

ومنع ابن فارس جعل الأصوات في الحكايات أصولاً يُقاس عليها²⁸⁴، واستبعد الجرجاني فكرة ترتيب الحروف بما يتوافق مع الأحداث فيقدمون ما يضاهي أوله ويؤخرون ما يضاهي آخره؛ بقوله: "وذلك ما يؤدي إلى فساد... ذلك أنّ نظم الحروف هو تواليها في النطق، وليس نظمها بمقتضى عن معنى، ولا الناظم لها بمقتضى في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحرّاه؛ فلو أنّ واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى إفساد..²⁸⁵، وذكر التفتازاني صاحب (المطوّل على التلخيص) إجماع العلماء على بطلان القول بالمناسبة بين اللفظ والمعنى؛ فقال: "وذهب بعضهم إلى أنّ المخصص هو ذات الكلمة يعني: أنّ بين اللفظ والمعنى مناسبةً طبيعيةً تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى، واتفق الجمهور على أنّ هذا القول فاسد²⁸⁶".

²⁸³ الصالح (2009)، ص: 152.

²⁸⁴ يُنظر: ابن فارس (1979)، 33/1.

²⁸⁵ الجرجاني (2004)، ص: 49.

²⁸⁶ التفتازاني (2013)، ص: 571.

وكذلك نقل السيوطي مذهب عبّاد بن سليمان الصيمريّ في هذه المسألة وذهابه إلى المناسبة الطّبيعيّة بين اللفظ ومدلوله ثم نقل إنكار الجمهور لها وناقش هذا القول²⁸⁷.

كلّ ما سبق من نقاش علماء العربيّة الأولين هذه القضية يدلّ على أنّ ما أقرّوه ثم طبّقوه من مناهج وآراء في حقول الدراسات اللغويّة صادر عن منهج لغويّ أصيل لا يسلم بكل ما يسمع وإن كان صادرًا عن لغويّ بمنزلة ابن جنّي.

وعقد ابن جنّي في خصائصه بابًا سمّاه (في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)؛ للدلالة على تقارب اللفظين وتداניהما لتقارب المعنيين، وقد ذكره قبل باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) لكن أرجى الحديث عنه؛ لأنّ الحديث عن اللفظ المفرد ودلالات أحرفه أسبق منطقيًا من الحديث عمّا بين اللفظين المتقاربين، ومعنى صقّب: أي قرّب ودنا، جاء في (تاج العروس): "تقول: (أصقبتُه) فصقبتُ أي قرّبتُه فقرّب. و(أصقبتُ دارُهم) وصقبتُ بالكسر، وأصقبتُ بالسين (دنتُ) وقرّبتُ...²⁸⁸"، جاء في (الخصائص): "هذا غور من العربيّة لا يُنتصف منه، ولا يكاد يُحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلاً مسهواً عنه. وهو على ضرب: منها اقتراب الأصلين الثلاثين، كضيّاط وضيطار²⁸⁹... ومنها اقتراب الأصلين، ثلاثيًا أحدهما، ورباعيًا صاحبه، أو رباعيًا أحدهما، وخماسيًا صاحبه، كدميت ودمتر... ومنها التّقديم والتّأخير على ما قلناه نحو: (ك ل م) و(م ك ل) ونحو ذلك. وهذا كله والحروف واحدة غير متجاوزة، لكن من وراء هذا ضربٌ غيره؛ وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني. وهذا بابٌ واسع... ومنه (العسفُ والأسفُ) والعين أخت الهمزة، كما أن الأسف يعسف النّفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنّ أسف النّفس أغلظ من التّردّد بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين، واستعملوا تركيب (ج ب ل) و(ج ب ن) و(ج ب ر) لتقاربها في موضع واحد، وهو الالتئام والتماسك. منه الجبل لشدّته وقوّته، وجبن إذا استمسك وتوقّف وتجمّع، ومنه جبرث العظم ونحوه؛ أي: قوّيته... وقد تقع المضارعة في الأصل

²⁸⁷ يُنظر: السيوطي (د.ت)، 47/1.

²⁸⁸ الرّبيدي (1987)، 198/3.

²⁸⁹ فسّر ابن جنّي في موضع سابق؛ إذ قال: ومن ذلك قولهم: رجلٌ ضيّاط، وضيطار، فقد ترى تشابه الحروف، والمعنى مع ذلك واحد، فهو أشدّ لإلباسه. وإنّما (ضيّاط) من تركيب (ض ي ط)، وضيطار من تركيب (ض ط ر) يُنظر: ابن جنّي (د.ت)، 45/2.

الواحد بالحرفين، نحو قولهم... (جَلَفَ وَجَرَمَ) فهذا للْقَشْر، وهذا للْقَطْع، وهما متقاربان معنًى، متقاربان لفظاً؛ لأنّ ذاك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م)... نعم، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة: الفاء والعين واللام؛ فقالوا: ... السلبُ والصرف، وإذا سُلِبَ الشيءُ فقد صُرِفَ عن وجهه، فذاك من (س ل ب) وهذا من (ص ر ف) والسين أخت الصاد، واللام أخت الراء، والباء أخت الفاء²⁹⁰.

تقوم نظرية ابن جنّي في هذا الموضع على: التّقديم والتّأخير في الأصل الواحد، وتقارب الأصلين، فقد يقترب الأصلان الثلاثيّان من بعضهما بعضاً أو الثّلاثيّ والرّباعيّ أو الرّباعيّ والخماسيّ، وكلُّ أولئك نتيجة تقارب المعاني فيها، وقد يتفق أصلاً اللفظين ويختلفان بحرف واحد، لكنّ هذا الحرف من مخرجٍ مقابلٍ نفسه وبالتالي سيكون معنيهما متقارباً، مثل (عسف أسف)، وقد يتفق أصلاً اللفظين بحرف واحدٍ ويختلفان بحرفين لكنّ كل حرفٍ منهما من مخرجٍ مقابلٍ، وبالتالي سيكون معنيهما متقارباً (سهيل سحيل)، وقد تختلف أصول اللفظين كليهما لكن كل حرفٍ منهما من مخرجٍ مقابلٍ نفسه، وبالتالي سوف يكون معنيهما متقارباً (سَلَبَ صَرَفَ).

والحق أنّ جعل ابن جنّي التّقديم والتّأخير في الأصل الواحد (الاشتقاق الأكبر) من باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني فيه نظر؛ وقد ذُكر -عند نقاش الأستاذ العلايلي- هذا الأمر، فأحيلَ إلى تقاليب كلمة (جمل) ومعانيها المختلفة التي لا يجمعها جامع إلّا بتكلف شديد يخرجنا عن وضوح دلالات ألفاظ اللغة، وقد ذكر ابنُ عصفور هذا الأمر وأشار إلى أنّه لم يقلّ به أحدٌ من العلماء إلّا ابنُ جنّي²⁹¹.

وقد دعا حسام النعيمي إلى إخراج (الاشتقاق الأكبر) من باب التصاقب، وأوجد لما وجده ابنُ جنّي تعليلاً؛ فقال: "نرى أن الأولى إخراج ما أطلق عليه الاشتقاق الأكبر من باب التصاقب، ويمكن أن يُقال إنّ ما يرى من معنى جامع أحياناً في الأصول المتّفقة في الحروف المختلفة في النظم بعضه آتٍ من نوع من الاشتقاق كان قد استُعمل نتيجة قرب المعنى ثم بعد شيئاً فشيئاً، حيث دخله تقديم وتأخير في الحروف، وبعضه آتٍ من الموافقة

²⁹⁰ ابن جنّي (د.ت)، 2/145-149.

²⁹¹ يُنظر: الإشبيلي (1996)، ص: 39. ويُنظر: النعيمي (1980)، ص: 279-280.

المحضة، ولا نرى أنه يمكن الآن أن يُحكم على أي لفظة بأنها جاءت بسبب التقديم والتأخير في الاشتقاق، أو بأنها جاءت من الموافقة بل كلاهما ممكن فيما يعرض في هذا الباب. والذي نسعى إليه عدم إعطاء اليد في أن الاشتقاق الأكبر داخل في باب النَّصَاقِب²⁹².

وقد أحسن فايز الداية عندما فرّق بين (الدلالة المعجمية) و(الدلالة الفنية، والسياقية العامة)؛ إذ قال: "لا بدّ لنا في هذا المقام أن نميّز بين حالتين لا يستوي الأمر فيهما. وقد تغيبُ الفروق (بينهما) عن بعض الدارسين وهما:

- 1- الدلالة اللغوية بحسب²⁹³ العرف اللغوي مع كل التطورات التي تطرأ عليها في السياقات المتعددة. وهذه مرصودة في المعجم وفي الاستعمال، ولا ينطبق عليها أي حديث عن صلة طبيعية بين الدال والمدلول.
- 2- الدلالة الفنية، والسياقية عامة، وههنا نجد أن كثرة استعمال كلمات بأعيانها في مجال اجتماعي أو علمي أو فني تورث انطباعاً يربط بين هذه الأجواء والرمز اللغوي توهُماً أن هذا الصوت من الأصوات في الكلمة له صلة طبيعية بالحدث أو بالصفة أو الشيء من الأشياء. ومردُّ الأمر كما نرى إلى الاعتياد لا إلى حقيقة طبيعية كانت الدافع إلى تشكيل الكلمة وتأليفها، واستعمالها في حالة الوضع اللغوي؛ إذ إنَّ هذا الوضع يعتمد (الاعتباطية) كما رأينا وتابعنا في أحاديث العلماء: ابن سينا، الغزالي...²⁹⁴.

نستطيع بغير قليل من الثقة أن ندخل كثيراً من الشواهد التي ساقها ابنُ جنِّي في هذا الباب تحت صنف (الدلالة الفنية)، وهذا لا يحطُّ من عمل ابن جنِّي بل يوجِّهه نحو تسميةٍ تعترف بعبقريته اللغوية، وقدرته على الاستقصاء ولمح المتشابهات والمتفرقات على امتداد لغتنا الشريفة، وكشف الصلات التي تربط كثيراً من المتشابهات بعضها ببعض، وبذلك تسلم نظريته من النقد المصاحب لها إذا ما حافظت على إصرارها في أنها تصدقُ على أكثر مفردات اللغة.

²⁹² النعيمي (1980)، ص: 280.

²⁹³ الأفصح عند بعض اللغويين: وفقاً ل... أو مرادفاتهما.

²⁹⁴ الداية (1996)، ص: 24.

إنَّ النِّظَريات التي حاولت تفسير بعض مفردات اللغة وربطها بأصواتها بعد منح هذه الأصوات دلالات ثابتة هي نظريات تتسم بالنقص والقصور كما بَيَّن فيما سلف؛ ثُمَّ إِنَّهَا تُغفل جوانب مهمّة من جوانب تطوّر اللغة مثل الانتقال من المواد الحسيّة إلى المعاني المجردة الذهنية، إضافةً إلى أَنَّهَا تُغفل أحوال التطوّر بين المحسوسات بالاتّساع أو التخصيص أو بالانتقال من مجال دلالي إلى مجال دلالي آخر²⁹⁵. ولا تفسّر الحروف مثل (لكن، إلى، أو...) ²⁹⁶.

ولو كانت هذه النظرية صالحة للتطبيق لما احتجنا إلى معجمات اللغة لنستخرج دلالات كل لفظة من ألفاظ اللغات جميعها؛ ولاكتفينا بحفظ دلالة كل حرف من حروف اللغة، ثُمَّ إِنَّ السياق هو الفيصل في معرفة معنى اللفظة؛ لذلك كان واضعو المعاجم يشرحون الكلمة بإيراد شواهد استعمالها عند العرب.

وقد توصّل الأوروبيون المُحدثون إلى هذه النتيجة التي عمل بها أجدادنا منذ بداية تصنيفهم معجمات اللغة العربيّة، حيث نقل أحمد مختار عمر عن Ullmann: "المعجمي يجب أولاً أن يلاحظ كل كلمة في سياقها (كما ترد في الحديث أو النص المكتوب) بمعنى أننا يجب أن ندرسها في واقع عملي in operation (أي في الكلام)، ثُمَّ نستخلص من هذه الأحداث الواقعيّة العامل المشترك العام، ونسجله على أَنَّهُ المعنى (أو المعاني) للكلمة"²⁹⁷.

ومع ذلك لا نستطيع تجاهل كثرة الشواهد التي أوردها مؤيّدو هذه النظرية، ولعلّ في دراستها ثم التوسّع فيها تحت باب (الدلالة الفنيّة) تشذيباً لها وإدراجاً لأمثلتها في موضعها المناسب.

وقد أحسن كمال بشر حين أثار هذه القضية بربطه قضية الدلالة بنصاعة التعبير، وذكره اهتمام العرب بهذه القضية؛ فقال: "... كما تناولوا قضايا متنوعة في هذا المجال (أي: موضوع التلاؤم والتنافر في التركيب الصوتي للكلام)، من أشهرها تلك القضية التي شغلت أذهان الدارسين في مجالي اللغة والنقد الأدبي على سواء،

²⁹⁵ يُنظر: السابق، ص: 288. وما بعدها، ومن ذلك الأمثلة المشهورة؛ مثل: الكفر ومعناه اللغوي: الغطاء والستر، والفسق: فسقت الرطوبة إذا خرجت من قشرها، وفي الشرع: الإفحاش في الخروج عن طاعة الله، وكذلك الزكاة لم تكن العرب تعرفها إلّا من ناحية النماء، والصلاة والصوم و... .

²⁹⁶ يُنظر: عمر (1998)، ص: 56.

²⁹⁷ السابق، ص: 72.

ونعني بها: قضية العلاقة بين الألفاظ ومعانيها، وإلى أي مدى يمكن استغلال الأصوات في الإحياء بالمعنى ومحاكاته بقصد المواءمة بين الشكل والمضمون، حتى يخرج التأليف قوياً، والمعنى ناصعاً جلياً مؤكداً²⁹⁸ ثم ضرب عدة أمثلة على أهمية ربط ابن جنّي بين أجراس الحروف والمعاني المعبر عنها بها، وأثرها في التأليف وملاءمة الأصوات لمعانيها²⁹⁹.

وسواءً أكان الباحث اللغوي مع ما ذكره ابن جنّي في باب دلالات الأصوات أم ضده أم معه جزئياً - إن صح التعبير - فلا بد من أن يدرك عظم ما قام به السلف في هذا الميدان، ونستطيع القول: إن علم الدلالة كان يحلق في سماء الدراسات اللغوية عند العرب منذ أكثر من ألف عام في حين بدأ يحبو عند الغرب مع بدايات القرن العشرين؛ إذ قال غازي طليمات في تأريخه علم الدلالة الحديث: "يُجمع الباحثون المعنيون بتاريخ هذا الفرع من علوم اللغة على أن الباحث الفرنسي ميشيل بريل هو الباحث الأول الذي خطا الخطوة الأولى في الطريق المُفضي إلى علم الدلالة، وعلى أنه هو الذي سمّاه باسمه Semantics أو Semantique. ثم يختلفون في طبيعة هذه الخطوة ومداها وزمنها؛ فمنهم من يقول: إنها مقال نشر سنة 1883 م، ومنهم من يقول: إنها كتاب نُشر سنة 1897 م³⁰⁰.

المبحث الثالث: علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربية (الفنولوجيا أنموذجاً).

إن الناظر في كُتب المُحدثين العرب الذين تناولوا اللغة العربية بدراساتهم اللغوية يجد ابتداءهم بحديثٍ عن الفرق بين علم اللغة وفقه اللغة، وهم يضارعون في ذلك حديث ماريو باي في (أسس علم اللغة)³⁰¹ وغيره من الغربيين³⁰²، ثم يُعقبون ذلك بحديث واسع عن الصوتيات أو علم الأصوات محاولين استيعاب ما انتهى إليه علماء

²⁹⁸ بشر (2005)، ص: 405.

²⁹⁹ يُنظر: المصدر السابق، ص: 408، وما بعدها.

³⁰⁰ طليمات (2000)، ص: 206.

³⁰¹ يُنظر: باي (1998)، ص: 35.

³⁰² يُنظر: معن (2001)، ص: 12، وما بعدها.

الغرب في هذا الميدان³⁰³، ولا يكون حديثهم عما انتهى إليه علماء العرب إلّا حديثاً موجزاً مقتصرًا في معظمه على وصف بعض ما انتهى إليه السلف بالخطأ والاضطراب والتخليط أحياناً، أو الحديث عن تطور الأصوات³⁰⁴ كما ثبت في الصفحات السابقة؛ وهو ما أدرجوه تحت فرع (علم الأصوات النطقي)³⁰⁵.

وقد أطلق اللغويون المحدثون على العلم الذي يدرس أصوات اللغة اسم (علم الأصوات أو الصوتيات) "Phonetics" وذكر أحمد مختار عمر فروع علم الأصوات على النحو الآتي:

علم الأصوات النطقي: ويهتم بدراسة حركات أعضاء النطق من أجل إنتاج أصوات الكلام، أو الذي يعالج عملية إنتاج الأصوات اللغوية، وطريقة هذا الإنتاج³⁰⁶.

علم الأصوات الأكوستيكي: وهو فرع من علم الأصوات يهتم بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية لأصوات الكلام في أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع³⁰⁷.

علم الأصوات السمعي: وذكر أنه لم يحقق في الوقت الراهن تقدماً كبيراً، ويدرس دور³⁰⁸ السامع في العملية الكلامية وأهميته³⁰⁹.

³⁰³ يُستثنى منهم إبراهيم أنيس؛ فتحدث في المقدمة بسطور قليلة عن الفوناتيک والفنولوجيا والفرق بينهما، ثم اتجه إلى تطبيق الفنولوجيا في دراسته، يُنظر: أنيس (د.ت)، المقدمة، ص: 3.

³⁰⁴ ففي كتاب: (علم الأصوات) لكمال بشر، كان الباب الأول منه -الممتد على أكثر من 200 صفحة- حديثاً عن علم الأصوات العام، ولم يتضمن سوى إشارات إلى العربية، ومع ذلك لم تكن بقية أبواب الكتاب مقتصرة على العربية، وفي كتاب (دراسة الصوت اللغوي) لأحمد مختار عمر الذي يبلغ حجمه ما يقرب من 500 صفحة، كان نصيب أصوات العربية أقل من تسعين صفحة (بدءاً من الصفحة 313)، وكذلك نجد عند تمام حسان في كتابه (مناهج البحث في اللغة) حديثاً عاماً عن علم الأصوات وتقريعاته بالمفهوم الغربي ومحاولات لتطبيق بعض مفاهيمه على العربية.

³⁰⁵ يُنظر: قدور (2008)، ص: 76.

³⁰⁶ يُنظر: عمر (1997)، ص: 98.

³⁰⁷ السابق، ص: 19.

³⁰⁸ خطأ بعض اللغويين استعمال (دور) بمعنى (أثر) في هذا الموضع.

³⁰⁹ السابق، ص: 45.

أما العنوان الرئيس (الفونيتكس) فقد جعله في فصل مستقل، ودرس ما تفرّع من خلاف بين المدارس الغربية حول هذا المصطلح والمادة التي يدرسها، واختلاف الأصواتيين العرب على مقابلاتها في اللغة العربية³¹⁰.

ولا شك في أنّ أعمق دراسة تناولت هذا الخلاف مما اطلّعت عليه هي: دراسة كمال بشر في كتابه (علم الأصوات) الذي عقد فيه فصلاً كاملاً لتوضيح المصطلح (فونيتكس)، وتبيان الخلاف بينه وبين الفنولوجيا، وارتأى تعريبه لا ترجمته؛ فقال في سياق حديثه عن جهود العلماء في الدراسة الصوتية: "... رأينا أن نعرب المصطلح phonetics إلى (فوناتيك) لا أن نترجمه؛ لأنّ ترجمته إلى (علم الأصوات) - في سياق المقابلة بينه وبين الفنولوجيا - قد تؤدي إلى اللبس... ولم نشأ أن نترجمه إلى (علم الأصوات العام) كما يفعل بعض الدارسين معتمدين على صفة العموم في ميدانه وطريقة البحث فيه: لأنّ هذه الصورة العربية تتاسب المصطلح الإنجليزي الآخر وهوgeneral phonetics

أما المصطلح الثاني وهو phonology (الفنولوجيا) فأحسن ترجمة له هي (علم وظائف الأصوات). على أساس أنّه يبحث في الأصوات من حيث وظائفها في اللغة، ومن حيث إخضاع المادة الصوتية للتقعيد، وكلا الجانبين من صميم اختصاصات الفنولوجيا³¹¹.

ونخلص مما تقدم إلى الآتي:

يُقسم علم دراسة الأصوات إلى الفروع الآتية: 1- علم الأصوات النطقي. 2- علم الأصوات الأكوستيكي. 3- علم الأصوات السمعي. 4- علم الأصوات التجريبي³¹².

ولعلم دراسة الأصوات جانبان: 1- جانب مادي. 2- جانب وظيفي.

³¹⁰ يُنظر: السابق ص 65.

³¹¹ بشر (2000)، ص: 65.

³¹² يُنظر: السابق ص 8.

الجانب الماديّ ويطلقون على دراسته اسم (علم الأصوات phonetics) والجانب الوظيفيّ (علم وظائف الأصوات phonology). والفونيتكس: دراسة أصوات الكلام من دون النظر إلى وظائفها اللغوية أو معرفة اللغة التي تنتمي إليها. والفنولوجيا: دراسة وظائف الأصوات وقِيمِها في اللغة المعيّنة³¹³.

وعرّف أحمد قدور (الفنولوجيا) بأنّه: "علم لساني يختص بدرس أصوات لغة معيّنة للوصول إلى طرق اثتلافها، ونظام تركيبها، وما يتصل بذلك من فروق"³¹⁴ بعد أن ترجم المصطلح (فنولوجيا) إلى: (علم الأصوات التشكيلي) أو (الصوتيات التشكيلية)، وترجم تمام حسّان مصطلح الفنولوجيا إلى (التشكيل الصوتي)³¹⁵. وما يهمنا مما سبق هو (الفنولوجيا) وموضوع هذا العلم هو: الدراسة التي تصف وتصنف النظام الصوتي للغة المعينة.

ينهض علم التشكيل الصوتي (الفنولوجيا) على عدّة أسس أهمها: المقطع، والنبر، والتنغيم³¹⁶. وقد حاول المُحدثون من العرب تطبيق هذه الأسس في دراساتهم على اللغة العربيّة، فلم يكن لها ما توقعوا من نتائج في حال تطبيقها، بل اعترف بعضهم بقصور هذه الدراسات وقلة جدواها، ونسب الخطأ إلى الدراسة لا إلى عدم صلاحية تطبيق هذا المنهج على اللغة العربيّة.

المقطع: اتّبع الغربيّون طريقة تقسيم الكلام إلى مقاطع في دراسة لغاتهم، ومن أشهر الذين قالوا بذلك فندريس في كتابه (اللغة)؛ فقال: "ليس مما يُشك فيه أنّه توجد في كل جملة أيّاً كانت أقسام صوتية طبيعية، بل إنّ هذه الأقسام عديدة الأنواع، التقسيم إلى مقاطع يُعدّ واحداً من أظهر الأقسام"³¹⁷ ويرى فندريس أنّ "التقسيم إلى مقاطع يسبق التقسيم إلى كلمات، ففي أقدم النصوص لكثير من اللغات لا يُفصل بين الكلمات؛ ففيها آخر كل كلمة مركب مع

³¹³ حاولت التوفيق بين تعريفَي أحمد مختار عمر وكمال بشر بأسهل العبارات بصفتها أبرز من تحدث عن هذه الموضوعات في الآونة الأخيرة.

³¹⁴ قدور (2008)، ص: 139.

³¹⁵ يُنظر: حسّان (1990)، ص: 111.

³¹⁶ يُنظر، باي (1998)، ص: 92. وسماها فونيمات ثانوية. و: كانتينو (1966)، ص: 191.

³¹⁷ فندريس، (د.ت)، ص: 84.

مبدأ الكلمة التالية تبعًا لقواعد الكتابة المقطعية، تلك هي الحال في كتابات الهند القديمة، وكذلك في الكتابة القبرصية، وهي بدورها كتابة مقطعية³¹⁸.

وتابع الغربيين في هذا النهج كثير من المُحدثين فعرفوا المقطع، وأخذوا يحاولون تطبيق درس المقطعي على اللغة العربية، ومنهم الأنطاكي حيث عرّف المقطع بأنه: "مجموعة من الأصوات المفردة تتألف من طليق واحد معه صوت حبيس واحد أو أكثر"³¹⁹ وعرفه أحمد قدور بالتعريف نفسه لكن بتغيير تسمية أصناف الحروف: "المقطع: وحدة أو مجموعة تحتوي على صوت صائت واحد وحده أو مع صوامت أقلها واحد يضمها نظام معين"³²⁰ وعرفه الطيّب البكوش بأنه: "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت"³²¹ وانتهى كمال بشر إلى صعوبة تعريف المقطع؛ فقال: "ما زال تعريف المقطع تعريفًا علميًا عامًا يمثل صعوبة ظاهرة أمام الدارسين، ينبئ عن هذه الصعوبة اختلاف العلماء إلى حد ملحوظ في هذا الشأن"³²² ثم أخذوا يذكرون أنواع المقاطع من مفتوح إلى مغلق إلى غير ذلك³²³، وحاول بعضهم إظهار أنّ المقطع بمفهومه الغربي معروف عند العرب³²⁴.

ويبدو أنّ الأنطاكي قد تنبّه على أنّ المقطع بمفهومه الغربي لا جدوى منه عند بعض الباحثين فردّ عليهم بقوله: "ويحسن بنا... أن نشير إلى أنّ التحليل الصوتي إلى مقاطع ليس شيئًا اعتباطيًا ناشئًا عن ترف لا لزوم له في الأبحاث الصوتية، بل هو موجودٌ فعلاً... والكتابة بدأت مقطعية قبل أن تكون هجائية فالأكديون كانوا يرمزون..."³²⁵.

³¹⁸ السابق، ص: 85. ويُنظر حديث كانتينو عن المقطع في كتابه (دروس في علم أصوات العربية)، ص: 191.

³¹⁹ الأنطاكي (د.ت)، ص: 198.

³²⁰ قدور (2008)، ص: 155.

³²¹ البكوش (1992)، ص: 77.

³²² بشر (2000)، ص: 504.

³²³ يُنظر: قدور (2008)، ص: 156-157. ويُنظر: بشر (2000)، ص: 510. و: حسان (1990)، ص: 156.

³²⁴ يُنظر: بشر (2000)، ص: 506.

³²⁵ الأنطاكي (د.ت)، ص: 199.

يبدو أنَّ الأنطاكي قد تابع في هذه الفكرة فندريس؛ ومع ذلك لا ينهض كلامه دليلاً على جدوى دراسة اللغة العربية بهذا المنهج؛ إذ لا دليل على الكتابة المقطعية عند العرب من جانب، ولعدم تمثيل الكتابة للنطق تمثيلاً صادقاً من جانبٍ آخر، وهو أمرٌ درج المُحدثون على تأكيده.

ويمكن الاعتراض على أتباع هذا المنهج في أنَّ طبيعة اللغة العربية مختلفة عن اللغات التي يثمر فيها هذا المنهج نتائج مفيدة كـ بعض اللغات الأوروبية؛ فهي تعتمد في طبيعتها الاشتقاقية على السوابق واللاحق في اشتقاقاتها؛ وقد قال عبد الرحمن الحاج صالح فيها: "إنَّ طريقة الاشتقاق والتصريف في اللغات الرومانية (المتفرعة من اللاتينية) لا تقع إلا بزيادة السوابق واللاحق على الأصل؛ فالجذر³²⁶ في اللغات الرومانية قطعة من الكلام، والزوائد هي أيضاً قطع تُزاد يميناً وشمالاً على الأصل... ولا يوجد فيها اشتقاق بتصريف الكلام من داخلها..."³²⁷، والغريب أنَّ هؤلاء المُحدثين العرب لم يُدركوا أنَّ الاكتفاء بالتحليل المقطعي الأفقي للكلام العربي لا جدوى منه، بل إنَّهم أهملوا نظريةً عظيمة اختصت بها العربية دون غيرها من اللغات؛ وهي الأبنية القائمة على (فاء عين لام) الميزان الصرفي، فالأبنية والأوزان في العربية تمكنت من تحليل الكلام العربي تحليلاً دقيقاً؛ لأنَّ الأصل في العربية هو (الجذر بالترجمة العربية)، هذا الجذر يُحلل إلى الحروف الأصول؛ والحروف الأصول هي الأصل، والوظيفة التمييزية التي ذكرها أتباع هذا المنهج موجودة في هذه الأصول، لذلك تختلف (طاب) عن (تاب)، أما التحليل المقطعي فلا فائدة منه في اللغة العربية فيما يخص الوظيفة التمييزية، ثم إنَّني أستطيع أنَّ أشتق من هذا الجذر فروعاً بزيادات عليه لها قوانينها واستعمالاتها عند العرب؛ لذلك قال الحاج الصالح: "كل وحدة في اللغة هي إما أصل وإما فرع، وقد يكون الفرع أصلاً أيضاً لفروع أخرى؛ فالمحوّل إليه من البنى في اللغة هو بالضرورة أزيد لفظاً ومعنى من المحوّل منه، وتكون الزيادة دليلاً لفظياً على معنى زائد. ويحصل ذلك في كل المستويات إلا مستوى الحروف الأصول أولاً (أصول الكلم)؛ لأنَّها غير متفرعة من أصل بل هي الأصول المطلقة في نظام العربية..."³²⁸.

³²⁶ الأصل المجرد.

³²⁷ الحاج صالح (2016)، ص: 45.

³²⁸ الحاج صالح (2016)، ص: 13-14.

فلا يوجد عندنا في العربية مقاطع؛ إنما هي حروف أصول تشكّل (المجرّد)، وأزيد على المجرّد زيادات في بنيته أو قبلها أو بعدها لأفرع منه. هذه الزوائد إذا اندمجت بالكلمة تصبح معها كلمة لها مدلول جديد لا يمكن انفصال الزيادة عنها مثل (الألف) في (كتاب)، أو حروف (أنيت) في أول المضارع، فحروف (أنيت) هي التي تميّز المضارع، ثم إنّها أصبحت جزءاً من بنيته فلا يمكن فصلها عنه أو تسميتها (لواصق) على حد تعبير أحمد قدور؛ إذ قد يوحي ذلك بانفصالها³²⁹، وقد قال الحاج صالح في هذا الموضوع: "وأما حروف المضارعة (أنيت) فهي مثل الهمزة في أفعال التعدية، أو التاء في تفعل وتفاعل؛ لأنها وإن كانت تتعاقب على الفعل المضارع مثل الضمائر المتصلة، وتدل على ما تدل عليه هذه الضمائر فإنها زوائد مبنية؛ لأنها لا تزول كزيادة أولاً، ولأنّها يفصل بها بين صيغتي الماضي والأمر وصيغة المضارع، وكلّ ما لا يفارق الشيء -ولو بالتعاقب- فهو مبنٍ فيه، وكل ما كان للفصل؛ أي: للتمييز، فلا يكون منفصلاً؛ أي: لا يُعزل بل هو من الكلمة، فكل واحدٍ من (أنيت) على هذا لو حذفته اختلت الكلمة ولا يكون لها وجود ككلمة، وهذا دليل على أنّها مصوغة في صيغة الكلمة"³³⁰.

ولو التفت متنبّعو الغربيين إلى جهود العلماء العرب في الأبنية، وأظهروا ميزتها في دراساتهم لأثمرت جهودهم في هذا الميدان إثماراً عظيماً، عوضاً عن التطبيق التعسفي لهذا المنهج على العربية.

ومما يرتبط بالمقطع أشد الارتباط ما سمّاه المُحدثون (النبر)، وإن كان مفهومه واضحاً في أذهانهم إلا أنّ كثيراً منهم اعترف بقلة جدواه في دراسة تراكيب العربية، فهو على حد تعريف الأنطاكي: "نشاطٌ فُجائي يعتري أعضاء النطق أثناء التلقُّظ بمقطع من مقاطع الكلمة"³³¹، ووضّحه كمال بشر بأنّه: "تطوّر مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبياً من بقية المقاطع التي تجاوره"³³². وذكر كمال بشر أنّ اللغات تُقسم إلى لغات نبرية مثل: الإنجليزية والألمانية والفرنسية³³³، وهي اللغات التي يؤثر فيها النبر بالمعنى، ولغات غير نبرية مثل: اليابانية

³²⁹ يُنظر: قدور (2004)، ص: 229.

³³⁰ الحاج صالح (2016)، ص: 39. وفي الفصل الذي كتبه الحاج صالح -واستند البحث إلى بعض ما جاء فيه- شرحٌ موسّع وكلامٌ مهمٌّ عن عدم صلاحية تقطيع الكلام العربيّ مثل تقطيع اللغات الأجنبية.

³³¹ الأنطاكي (د.ت)، ص: 205. ويُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 97.

³³² بشر (2000)، ص: 513.

³³³ يُنظر: بشر (2000)، ص: 517-518، و: باي (1998)، ص: 93.

والعربية. فإن لم يكن للنبر هذه الأهمية في دراسة اللغة العربية؛ إذ ليس له فيها وظيفة تمييزية³³⁴، فلا داعٍ للانشغال بما لا ينفع، وتطبيقه بهيكلة الغربي تطبيقاً تعسفياً على دراسة اللغة العربية.

هذا وقد عرف العرب النبر؛ فهو عندهم: "النبر بالكلام: الهمز، وفي الحديث أن رجلاً قال: يا نبيء الله؛ فقال النبي ﷺ: لا تتبر باسمي؛ أي: لا تهمز. وكل شيء رفع شيئاً فقد نبره..."³³⁵ ومن الواضح أن النبر العربي مختلف عن النبر الدخيل؛ فهو الهمز، ويحتل معنى الوضوح والقوة لكنه ليس فجائياً ولا وظيفة تمييزية له، ولا علاقة له بالمقطع بمفهومه الغربي، وقد ذكر غانم الحمد هذا الأمر؛ فقال: "إن النبر في العربية الفصحى لم يؤد دوراً³³⁶ متميزاً يحمل الدارسين على ملاحظته وتدوين قواعده، كما أنه لم يكن بارزاً بروزاً واضحاً يسهل تحديده، مما جعل العلماء يسكتون عنه، ولكنهم كما يبدو لم يكونوا غافلين عن تلك الظاهرة تماماً، وكفي دليلاً ما نقله ابن منظور عن ابن الأنباري من قوله: (النبر عند العرب ارتفاع الصوت، يُقال: نبر الرجل نبرة؛ إذا تكلم بكلمة فيها علو...) فكيف يصح القول بعد هذا بأن النحاة لم يوجد عندهم اسم له؟!"³³⁷.

ومن الذين حاولوا تطبيق النبر الدخيل في دراسة البنى الصرفية الطيب البكوش في كتابه (التصريف العربي)؛ فعندما تعرّض للماضي الأجوف مما لم يسم فاعله لاحظ أن الأجوف الواوي واليائي كلاهما تسقط عينه، وتُتبع فاء الفعل بكسرة طويلة (الياء)؛ فقال: "ولا تخلو هذه الظاهرة من غرابة؛ وذلك لأمرين، أولاً: لأن الصيغة الناتجة لا تميز بين أصناف الأجوف أو على الأقل بين الواوي واليائي. فقد يكون المتوقع أن نجد مثلاً كسرة طويلة لليائي (بيع) وضمة طويلة للواوي (قول). ثانياً: لأن المبدأ العام في الإدغام -من حيث علم الأصوات العام- هو أن الصوت المنبر يدغم فيه الصوت غير المنبر، والنبرة في فعل تقع على الضمة لا على الكسرة؛ لذلك فإن ما يُتوقع من هذه الناحية أيضاً هو أن تُدغم الكسرة في الضمة فيكون الوزن الحاصل (قُول، لا قِيل)"³³⁸.

³³⁴ عمر (1997)، ص: 357.

³³⁵ الفراهيدي (2003)، 182/4 - 183.

³³⁶ خطأ بعض اللغويين هذا الأسلوب وعدوه من آثار الترجمة؛ والصواب عندهم استعمال (ترك أثراً) أو (أثر) محل لعب دوراً.

³³⁷ الحمد (2004)، ص: 238.

³³⁸ البكوش (1992)، ص: 152.

ثم أخذ يحاول التماس التفسيرات بالعودة إلى بعض لغات القبائل، والشك في موقع النبر في مثل هذه الصيغ. وقد عالج علماؤنا الأولون هذه المشكلة بيسر منطلقين من مناهجهم الأصلية في التحليل اللغوي³³⁹، لكن نأى بعض المُحدثين عن قوانين الأصول والفروع وغيرها مما استند إليها النحو العربي، واتباعهم مناهج لا تتوافق مع لغتنا جعلهم يقعون في مثل هذه الحيرة.

ومما يتصل بالفنولوجيا (علم التشكيل الصوتي) بسبب وثيق، ويتفرّع منه ما يُسمى (التنغيم) أو موسيقى الكلام عند إبراهيم أنيس³⁴⁰ وشرحه كمال بشر بـ (موسيقى الكلام) أيضاً³⁴¹، وترجمه القرمادي إلى (الإيقاع) في كتاب (دروس في علم أصوات العربية)³⁴²، وعرفه تَمَام حَسَّان بـ "ارتفاع الصوت وانخفاضه في أثناء الكلام"³⁴³، وحاول إيجاد وظيفة له في العربية ليشرّع دراستها بواسطته.

ومع إقرار كثير من المُحدثين الذين تناولوا التنغيم بانتفاء الوظيفة التمييزية له في العربية إلا أنهم حاولوا تطبيق التنغيم على بعض العاميات العربية؛ فتَمَام حَسَّان طبقه على لهجة عدن وقسمه إلى موازين تنغيمية ستة (إيجابي هابط، وإيجابي صاعد، ونسبي هابط، ونسبي صاعد، وسلبى هابط، وسلبى صاعد)³⁴⁴، ومع كل ما جاء به تَمَام حَسَّان في هذا المبحث إلا أنه لم يُوفّق في تطبيقه، ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة تطبيق هذه المفاهيم على العربية؛ وربما لذلك وصف محمد الأنطاكي دراسة تَمَام حَسَّان بالابتدائية المحدودة؛ فقال: "إنّ قواعد التنغيم في العربية قديماً مجهولة تماماً؛ لأنّ النحاة العرب لم يسيروا إلى شيء من ذلك في كتبهم، أما التنغيم في العربية حديثاً فلا يزال ينتظر من يقوم بدراسته دراسة شمول واستقصاء. ومحاولة تَمَام حَسَّان في هذا الموضوع محاولة ابتدائية

³³⁹ يُنظر: ابن جني (1954)، 249/1. فقد قال: "أعلم أنّ أصل هذا كله (خُوفٌ ويُبِعٌ وقُولٌ)؛ لأنّه بوزن (ضُرِبَ) فأرادوا أن يُعلوا العينَ كما علّوها في (خافَ) و(باعَ). وقال: فسلبوها الكسرة ونقلوها إلى الفاء؛ فانقلبت العين في (خُفِيفٌ وقِيلَ) ياءً لانكسار الفاء قبلها، وبقيت العين في (بيع) فصار كلّهُ (خُفِيفٌ وبيِعٌ وقِيلَ)..."

³⁴⁰ يُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 103.

³⁴¹ يُنظر: بشر (2000)، ص: 533.

³⁴² يُنظر: كانتينو (1966)، ص: 197.

³⁴³ حَسَّان، (1990)، ص: 164.

³⁴⁴ يُنظر: السابق، ص: 165.

محدودة، بالإضافة إلى أنها تعتمد على استقرار ناقص، بل ضيق جداً³⁴⁵ ومحاولة كمال بشر كذلك تعتمد على العاميات في محاولة إضافة الشرعية إلى التنعيم³⁴⁶ وقد أقرّ أحمد مختار عمر باستحالة ضبط التنعيم بقواعد واضحة، واعتماده على العاميات أو مستويات معينة من اللغة؛ فقال: "ومُعظم أمثلة التنعيم في العربية (ولهجاتها) من النوع غير التمييزي الذي يعكس إمّا خاصة لهجيّة، أو عادة نطقية للأفراد؛ ولذا فإنّ تقعيده أمرٌ يكاد يكون مستحيلًا. وكل المحاولات التي قُدّمت حتى الآن لدراسة التنعيم في اللغة العربية قامت على اختيار مستوى معين من النطق، وعلى اختبار نغمات الصوت بالنسبة لفرد معين داخل هذا المستوى. ولكن التنوع بين الأفراد في هذه الناحية يحول بين الباحث وتعميم النتائج"³⁴⁷.

ولا يُنكر ما للتنعيم من أهمية في دراسة بعض اللغات التي تعتمد وسيلةً للتفريق بين المعاني، مثل الصينية؛ إذ ذكر ماريو باي في (أسس علم اللغة): "في الصينية مثلاً تعد درجة الصوت أو نغمته جزءاً متأصلاً من الكلمة، وقيمتها الفونيمية تعادل تماماً قيمة أصوات العلل، أو الأصوات السواكن. في هذه اللغة يمكن أن تنطق Kan shu بالحنّ متعدّد فتعني مرّة (اقرأ كتاباً) ومرّة (اقطع خشباً). وكذلك Fu تنطق بأربعة أحنّ مختلفة، فتعني مرّة: (رجل)، ومرّة (حظاً سعيداً)، ومرّة (مقر الوالي)، ومرّة (غني)"³⁴⁸.

وإن كانت معرفة التنعيم مهمة لمن يريد أن يتعلم لغة أجنبية مُنعمّة -إن صح التعبير- فإنّ التعسّف في تطبيقه على دراسة اللغة العربية ليس له فائدة تُذكر في مجال القواعد التي تضبط النظام اللغوي، وقد يُفرد له بابٌ في (علم المعاني)؛ لمراعاة ذلك العلم مقام التكلم، وليس ذلك انتقاصاً من قيمته؛ فعلم المعاني ما زال في نظر الباحث أعلى مستوى من النحو؛ لكنّه يأتي بعد أن يأذن له النحو بممارسة عمله.

³⁴⁵ الأنطاكي (د.ت)، ص: 197.

³⁴⁶ يُنظر: بشر (2000)، ص: 544.

³⁴⁷ عمر (1997)، ص: 366.

³⁴⁸ باي (1998)، ص: 94. ويُنظر: أنيس (د.ت)، ص: 103.

وكلام بعض المُحدثين على أنَّ العرب لم يعرفوا التنغيم ليس دقيقاً؛ فقد ذكر الدكتور غانم الحمد ما ينقض ذلك؛ إذ قال: "وأول ما يُشار إليه هنا أننا نقرأ في (لسان العرب): النغمة: جرس الكلمة، وحسن الصوت في القراءة وغيرها، والجمع نَغَمٌ... وكذلك نَغَمٌ. ثم نقف ثانياً عند جهود الشيخ محمد بن محمود السمرقندي الأصل... فهو يقول: إنَّ العرب ترفع الصوت بـ (ما) النافية والجادة، وتخفض الصوت بالخيرية، وتمكَّن بالاستفهامية بحيث تصير بين بين؛ أي: بين النافية والخبرية، مثال ذلك؛ إن قال قائل: ما قلتُ، ويرفع الصوت بها يُعلم أنَّها نافية، وإذا خفض الصوت يُعلم أنَّها خبرية، وإذا جعلها بين بين يُعلم أنَّها استفهامية"³⁴⁹.

وكذلك تحدّثت الباحثة هديل حسوني عن التنغيم عند السلف وذكرت بعض الأمثلة التي تؤكد فهمهم له في بحثها (التنغيم بين القدماء والمُحدثين -قراءة في الأداء اللغوي-) ³⁵⁰.

أما (الفونيم) الذي عدَّ اكتشافه بعضهم ثورة حقيقية في التفكير اللغوي على ما نقل أحمد مختار عمر عن Kramsky : "إنَّ ذلك -اكتشاف الفونيم- يعادل اكتشاف الطاقة النووية؛ لأنَّ هذا الكشف في مجال علم اللغة أدَّى إلى ثورة في التفكير اللغوي، كما أنَّ كشف الطاقة النووية أدَّى إلى ثورة في العلوم التقنية"³⁵¹.

فكان الواجب أن يُبتدأ به قبل الحديث عن المقطع والنبر والتنغيم لكونه الأساس أو الأصل الذي يُطلق منه في تحليل الكلام، وفعلاً تحدّث عنه في المباحث السابقة لكن ليس تحت هذا الاصطلاح (الفونيم)؛ لأنَّه ينتمي إلى الصوت اللغوي الذي بُدئ هذا الفصل بدراسته.

وقد نقل أحمد مختار عمر كثرة الخلاف حول تحديد ماهية هذا المفهوم، وتحديد وظيفته؛ فقال: "ربما لم يُختلف حول أي نظرية من نظريات علم اللغة، كما اختلف حول الفونيم، وربما لم يوجد تطرّف في تأييد النظرية

³⁴⁹ الحمد (2004)، ص: 245 - 246.

³⁵⁰ يُنظر: حسوني (د.ت)، ص: 239.

³⁵¹ عمر (1997)، ص: 166.

والدفاع عنها في جانب، والهجوم عليها والانتقاص منها في جانب آخر، كما وُجد بشأن هذه النظرية، وربما لم تتعدد الآراء وتختلف المناهج بين مؤيدي النظرية الواحدة كما حدث بين مؤيدي نظرية الفونيم³⁵².

ولأهمية هذه النظرية (نظرية الفونيم) لا بُدَّ من تبيان حدودها وشرح مفهوميها، ومحاولة تتبُّع أثرها في الدراسات اللغوية عند العرب.

تعريف الفونيم:

نقل أحمد مختار عمر عدّة تعريفات للفونيم يعبر كلُّ تعريف منها عن نظرة صاحبه إلى الفونيم ووظيفته، ولعلَّ أشمل تعريف له هو تعريف دانيال جونز: "أسرة من الأصوات - في لغة معيّنة - متشابهة الخصائص، ومستعملة بطريقة لا تسمح لأحد أعضائها أن يقع في كلمة في نفس السياق الصوتي الذي يقع فيه الآخر"³⁵³، وأشار بعض العلماء الغربيين إلى الجانب الوظيفي للفونيم؛ فقالوا في تعريفه: "أصغر وحدة صوتية، عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني"³⁵⁴.

ولم أجد للدكتور أحمد مختار عمر موقفاً واضحاً من هذه التعريفات؛ ربّما لأنَّ غايته جمع هذه النظرية والتأصيل لها أكثر من محاولة اتّخاذ رأي معيّن تجاهها، ونستطيع أن نستخرج خصائص الفونيم من التعريفين السابقين بالآتي:

إنَّ الفونيم يمثل مجموعة تغيّرات نُطقية لصوت شامل يجمع شتات التغيّرات النُطقية لهذا الصوت، فهو كالخيوط الذي تنتظم فيه مجموعة من حبات الخرز متشابهة إلى حد كبير، لكنّها غير متطابقة مشكّلة قلادة، لهذه القلادة خصائص تميزها من غيرها من القلائد.

³⁵² السابق، ص: 165.

³⁵³ السابق ص 177.

³⁵⁴ السابق ص 179.

هذه القلادة هي الصوت -الفونيم- الذي يشتمل على التغيّرات النطقية داخله، والتغيّرات هي حَبّات الخرز فيه. أطلق معظم اللغويين على التغيّرات النطقية - حَبّات الخرز - اسمَ (ألفونات)³⁵⁵.

ويظهر معنى الفونيم في تعريف الحرف على ما تقدّم بناءً على آراء السلف في بداية هذا الفصل، فهو:

القلب الذي يضم الصوت الصادر من جهاز النطق عند الإنسان نتيجة اعتراض الهواء في أحد مواضع هذا الجهاز، ويُستخدم في اللغة، له خصائصه التي تميزه من غيره من الحروف.

وتظهر التغيّرات الصوتية في الحرف الواحد (الفونيم) أكثر ما تظهر على صورة الحروف الفرعية التي ذكرها السلف وسبق الحديث عنها في مطلع هذا الفصل³⁵⁶.

ويضرب كمال بشر لتوضيح فكرة الفونيم مثلاً: (صوت النون)؛ فقال: "إنّ النون صوتٌ واحد بوصفها ليست بَاءً أو تاءً أو ... إلخ؛ أي: بوصفها ذات وظيفة لغوية؛ أي: قدرتها على تغيير معاني الكلمات. فالفرق في المعنى بين (ناب) و(ثاب) مثلاً يرجع إلى وجود النون في الكلمة الأولى والثاء في الثانية. ومن ثم كان كلّ منهما - بهذه النظرة - صوتاً واحداً لا عدّة أصوات. أمّا أفراد النون أو صورها المختلفة فلها قيمة نطقية فقط؛ أي أنّه يمكن تمييز كل منها في النطق والسمع، ولكنها ليست ذات وظيفة لغوية؛ إذ لا تتغير معاني الكلمات بإحلال إحداها مكان الأخرى؛ وذلك لسبب بسيط وهو أنّ النون في (إنّ ثاب) مثلاً لا تحلّ محلّ النون في (إنّ شاء) في الأسلوب اللغوي الواحد، في حين أنّ النون -بوصفها (وحدة) أو صوتاً مستقلاً، بقطع النظر عن أفرادها وأمثلتها المتنوعة- هي التي تتبادل المواقع مع غيرها من الوحدات، كما مرّ في (ناب) و(ثاب)، ولما كانت أفراد الصوت الواحد أو الوحدة الصوتية (كالنون واللام والراء إلخ) أو أمثلتها المتنوعة تحمل في طبيعتها صفاتٍ مشتركة لا تخرجها عن إطار هذه الوحدة، ولا تُؤهلها للانتماء إلى وحدة أخرى، رُئي ضم هذه الأفراد والأمثلة بعضها إلى بعض والحكم عليها جميعاً بأنّها تنتمي إلى صوتٍ عامٍّ واحد وأنّها أعضاء أسرة واحدة، وحسبانها كما لو كانت شيئاً واحداً، وتسميتها باسم عام واحد

³⁵⁵ يُنظر: بشر (2000)، ص: 70.

³⁵⁶ يُنظر: ص: 12 من هذه الأطروحة، ويُنظر: الحمد (2007)، ص: 149.

وهو: صوت النون أو اللام أو الراء... إلخ . هذا الصوت الواحد العام الذي يجمع جملة من الأفراد والتتوعات اتفق على تسميته (الفونيم)... وأما أفراد الفونيم وأمثله فقد جرى العرف الصوتي العام على تسميتها allophones، أو variants تتوعات...³⁵⁷.

يظهر من هذه الاقتباس أن صوت النون أو -فونيم النون- صوت جامع لمجموعة التغيرات النطقية لأفراد النون؛ فنطق النون مثلاً في قولنا: (إن قال) مختلف عن نطقها في (إن ثاب) ولكن النون بصفتها صوتاً عاماً هي التي يتبدل موقعها في الكلمات، وكل تبديل يقتضي تغييراً في معاني الكلمات وتفرقاً بينها، ولكن لا يتغير معنى الكلمة بالتبديل بين صورة نطقية للنون وصورة نطقية أخرى لها.

وظيفة الفونيم: يتضح من الكلام السابق أن معظم الآراء أجمعت على الوظيفة التمييزية للفونيم؛ أي: التفريق بين المعاني؛ فقال أحمد مختار عمر: "ومعظمهم شرح الفونيم مشيراً إلى وظيفته الأساسية في التفريق بين المعاني، كقول ترنكا: (كل صوت قادر على إيجاد تغيير دلالي)، ومن التعريفات التي قُدمت بهذا الخصوص: (أصغر وحدة صوتية، عن طريقها يمكن التفريق بين المعاني) ... ويذكر Vachek أن كل فونيم في أي كلمة يمكن أن يؤدي وظيفتين؛ إحداها إيجابية والأخرى سلبية. أما الأولى فحيث يساعد في تحديد معنى الكلمة التي تحتوي عليه. وأما الثانية فحيث يحتفظ بالفرق بين هذه الكلمة والكلمات الأخرى ..³⁵⁸.

ويرى كمال بشر أن للفونيم وظيفة تتمثل في التفريق بين الكلمات؛ فقال: "ولكن فيرث يؤكد أن للفونيم معنى؛ أي: أن له قيمة ووظيفة مهمة تتلخص في قيامه بالتفريق بين معاني الكلمات، وهو رأي وجيه مقبول عندنا. ومع ذلك، اتفق الجميع على خاصيتين مهمتين للفونيم؛ أولاهما: أن الفونيمات جزء من نظام اللغة المعينة: إنها تختلف في

³⁵⁷ بشر (2000)، ص: 481.

³⁵⁸ عمر (1997)، ص: 179 - 180.

عدها وخواصها من لغة إلى أخرى، ومن ثم لا مجال لقياس فونيمات لغة على فونيمات غيرها من اللغات، ثانيتهما: أن البحث في الفونيمات ينصرف بتمامه إلى اللغة المنطوقة؛ إذ هي وحداتها الصوتية...³⁵⁹.

ولا يخفى على باحث في أصوات اللغة وفقاً لما مرَّ أن منهج الدراسة الصوتية الذي اعتمده السلف لدراسة اللغة منهجٌ أصيل أثبت فاعليته في دراسة اللغة العربية؛ وقد رأينا أن علماءنا الأولين قد طبقوا ما جاء به المحدثون تطبيقاً عملياً في أثناء درسمهم اللّغة، فرأينا تطبيقاً لجانب (الفوناتيک)، ولجانب (الفنولوجيا) -فيما يتعلق بالأصوات في حالتي الأفراد والتركيب- أما الجانب المكتشف حديثاً في نظر علماء الغرب وهو (الفونيم) فهو ما يستحق البحث عنه في تراثنا اللغوي، ولا بُدَّ من العودة إلى المباحث اللغوية الأصيلة التي قام بها سيبويه ولا سيما مبحث (الإدغام) للبحث عن إشارات لهذا المكتشف وللاجابة عن السؤال المهم: هل عرف العرب (الفونيم) وفهموا ماهيته وحدّوا وظيفته؟

يجد القارئ في بداية مبحث الإدغام بعد حديث سيبويه عن الأحرف ومخارجها وصفاتها ... باباً بعنوان (هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه) قال فيه: "... فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلين"³⁶⁰، ويُدلُّ على حُسن الإدغام في الحرفين المتحرّكين اللذين هما سواء في حال كونها منفصلين بقوله: "ومما يدلُّك على أن الإدغام فيما ذكرتُ لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لك وفعلَ ليبيد. والبيان في كلّ هذا عربيّ جيّد حجازيّ. ولم يكن هذا بمنزلة قدّ وأحمرّ ونحو ذلك؛ لأنّ الحرف المنفصل لا يلزمه أن يكون بعده الذي هو مثله سواء..."³⁶¹.

³⁵⁹ بشر (2000)، ص: 495.

³⁶⁰ سيبويه (1988)، 4/437.

³⁶¹ السابق، 4/437.

إن كان مقصد سيبويه تكرار الحرف نفسه في كلمة أو كلمتين فَلَمْ لم يختصر العبارة؛ فيقول: فأحسن ما يكون الإدغام في الحرف المكرّر أو المتتالي أو المتعاقب في كلمتين، وإنّما قال: فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كان منفصلين!

إن تسمية سيبويه الحرف الواحد بحرفين مثّلين لكّتهما سواء مشعرةً بأنّه يقول: إنّهما ينتميان إلى أسرة صوتية واحدة، ولكنّهما صورتان أو مثلان للصوت الأساسي (اللام مثلاً) في جعل لكّ.

ألا يقترب تطبيق سيبويه العملي في مباحثه للفونيم وماهيته من تعريف اللغويين الغربيين الذين رأوا اكتشاف الفونيم ثورةً في علوم اللغة!

لم يتفق اللغويون المحدثون على تعريف جامع مانع للفونيم وماهيته، وإنّما نظراتهم لا تتعدّى حدود التخمين إلى زمن قريب، في الوقت الذي رأينا فيه السلف قد طبّقوا ما جاءت به هذه المفاهيم الحديثة وإن لم يصطلحوا عليها باصطلاحات محددة- تطبيقاً عملياً في أبحاثهم.

وعطفاً على ما سبق نجد فهم سيبويه لـ (الألوفونات أو التغيّرات النطقية) التي سبق الحديث عنها، وما يصيب نطق الحرف من تغيّرات في أثناء الكلام ولا سيّما في باب الإدغام؛ إذ قال: "ولم نسمعهم قالوا في النحرّك: حين سُليمان فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مُخرجها معها من الخياشيم؛ لأنّها لا تُحوّل حتى تصير من مخرج {موضع} الذي بعدها...³⁶²".

ويجد الباحث في باب الإدغام عند علماء العربية، ولا سيما عند سيبويه وابن جنّي أنّ غاية هذا الباب الحفاظ على صفات الحرف واضحة بما يضمن تمييزه من غيره، فإن أصاب الصّوت تغيّر واضح يدغمونه في الصوت القريب منه ولا سيما إن تقاربت المخارج والصفات³⁶³، أمّا إن كانت صفات الحرف واضحة في النطق فيحافظون عليه؛

³⁶² السابق، 4/455.

³⁶³ يُنظر: الاسترلابي (1982)، 3/266. وما بعدها.

قال سيبويه في باب (الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد): "فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثال سواءٍ أحسن؛ لأنها قد اختلفت. وهو في المختلفة المخارج أحسن؛ لأنها أشدُّ تباعدًا. وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً"³⁶⁴ ويدعم الرأي السابق - في أنّ غاية الإدغام الحفاظ على صفات الحروف - قول سيبويه: "والراء لا تُدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تفتش إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفتش في الفم مثلها ولا يكرّر. ويقوّي هذا أنّ الطاء وهي مطبقة لا تُجعل مع التاء تاءً خالصةً؛ لأنها أفضل منها بالإطباق، فهذه أجدر ألا تُدغم إذ كانت مكررة. وذلك قولك: اجْبُرْ لَبْطَةً، واختَرْتَ نَقْلًا. وقد تُدغم هذه اللام والنون مع الراء؛ لأنك لا تُخل بهما كما كنت مُخلًا بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهنّ. وذلك: هرأيت، ومرأيت"³⁶⁵.

إنّ حديث سيبويه عن الإخلال بصوت الحرف، والمواضع التي يجوز فيها إدغامه بغيره والمواضع التي لا يجوز فيها ذلك منطلقًا من التغيرات التي تصيب الحرف، وأثرها في النطق يعيدنا إلى أن فكرة الفونيم كانت حاضرة في ذهن علمائنا الأوّلين، والصُّور النُطْقِيَّة المختلفة للحرف إنّ أدّت إلى اضمحلال صفاته فإنّهم يفضلون تحويله إلى ما يُقاربه وإدغامه فيه حتى لا تتسع الفروق النُطْقِيَّة في الصّوت الواحد.

ويزيد توضيح هذه الغاية عندهم قول ابن جني في باب (الثاء) في كتابه (سر صناعة الإعراب): "واعلم أنّ الثاء إذا وقعت فاءً في (افتعل) وما تصرّف منه قُلبت تاءً، وأدغمت في تاء افتعل بعدها، وذلك قولهم في افتعل من الثريد: ائرد، ومُترّد؛ وإنما قُلبت تاءً؛ لأنّ الثاء أخت التاء في الهمس، فلما تجاورتا في المخارج أرادوا أن يكون العمل من وجهٍ واحد، فقلبوها تاءً، وأدغموها في التاء بعدها ليكون الصّوت نوعًا واحدًا، كما أنّهم لما أسكنوا تاء (وتد) تخفيفًا أبدلوها إلى لفظ الدال بعدها، فقالوا: (ودّ)"³⁶⁶.

³⁶⁴ سيبويه (1988)، 4/445.

³⁶⁵ السابق، 4/448.

³⁶⁶ ابن جني (1993)، 1/171.

فحديثُ ابن جني عن قضية تقارب الأصوات ليكون الصَّوْتُ نوعاً واحداً، وقلبهُم التَّاء دالاً وإدغامها في الدَّال بعدها دليلٌ قويٌّ على مسألتين؛ أولاهما: الحديث عن التَّغْيِيرَات النُّطْقِيَّة للصَّوْت الواحد، والأخرى: الحفاظ على الصوت وصفاته في حال حدوث تَغْيِيرَات كبيرة فيه.

بعد هذه الشذرات التي سقتها من حديثي سيبويه وابن جني عن الأصوات والتمييز بينها يتَّضح أثر فهمهما للفونيم ومعايير التمييز بين الفونيمات - وإن لم يستخدم المصطلح - وبالعودة إلى كلام الغربيين وما نقله عنهم علماء الأصوات العرب المحدثين نجد في فقرة: (معايير التمييز بين الأصوات) عند أحمد مختار عمر في كتابه (دراسة الصوت اللغوي) حديثاً عن هذه المعايير يكاد يماثل ما جاء به علماؤنا الأوَّلون؛ جاء فيها: "وقد جمعنا أهم هذه المعايير... أولاً: معيار التقارب الصَّوتي: ... ويقول Zinder (مدرسة للنجراد): «يُستخدم التماثل الصوتي كمعيار لإلحاق صوت بفونيم معيَّن»، ويقول: «إنَّ التماثل الصَّوتي يتطلب أن تكون الجزئيات محل الاختبار تتقاسم عدداً من الملامح الصوتية» ... ويقول Robins: «إنَّ درجة الاختلاف الصَّوتي المطلوب للإبقاء على التَّمييز هو أمر يتعلق بنظام اللغة، وليس بالطبيعة الصَّوتية للأصوات نفسها»...³⁶⁷.

والمتَّبَع بقية هذه المعايير يجد أنَّ علماءنا قد راعوا هذه التَّنوعات التي تصيب الأصوات في الكلام داخل اللغة العربية، معتمدين على نظام قواعدي شامل يضمن إزالة اللبس من الأصوات، وقيام كل صوت بوظيفته في اللغة. وربما في دراسة مبحث (الإدغام) عند قدامى اللغويين العرب دراسةً عميقة إثراءً لهذه القضية، وإثباتاً لوعي لغوي واسع سبق عصره بقرون في دراسة اللغة.

³⁶⁷ عمر (1997)، ص: 204.

نتائج الفصل:

انتهى البحث في هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

- 1- إنَّ مقارنة دراسات المُحدثين الصوتية بدراسات علماء العربية الأولين تظهر دقّة ما حوت كتب علمائنا الأولين اللغوية في مجال الأصوات.
- 2- إقرار المستشرقين والمتأثرين بهم من العرب بفضل دراسات العرب الصوتية.
- 3- يمكن إرجاع معظم الخلافات بين دراسات المُحدثين الصوتية ودراسات علماء العربية الأولين إلى اختلاف المعايير التي طُبِّقت عند دراسة الأصوات العربية.
- 4- يرجع الخلاف بين دراسات المُحدثين الصوتية ودراسات علمائنا الأولين إلى غياب الدقّة أحياناً عند المُحدثين في وصف الأصوات اللغوية، واعتمادهم العامّيات أنموذجاً لوصف أصوات العربية الفصحى.
- 5- إنَّ تطبيق أحدث ما انتهى إليه الغربيون في مجال الأصوات تطبيقاً تعسّفاً على اللغة العربية لم يؤدّ إلى النتائج المرجوة؛ بسبب اختلاف طبيعة اللغة العربية عن طبيعة معظم اللغات الأوروبية (الإصافيّة).

الفصل الثاني: منهج البحث اللغوي بين الأصالة والتغريب.

المبحث الأول: خصائص اللغة العربية بين مناهج دراسة اللغة.

لا شك في أنّ أصول البحث في أي علم من العلوم تقتضي بدايةً ملاحظة ظواهر هذا العلم، ثم تأمل الباحث الطويل هذه الظواهر ليضمّ ما توافق منها بخصائص عامّة بعضها إلى بعضها الآخر، وإدراجها وفقاً لطبيعة هذه الخصائص في حُرْمٍ كبيرة تُسمى أبواب هذه العلم، بحيث تتضمن هذه الأبواب العامّة كلّ ما ظهرت فيه تلك الخصائص المشتركة، فإنّ لاحظ الباحث بعض الظواهر الجزئية التي تشترك مع الظواهر الكلية في بعض خصائصها ولا تطابقها أدّرجها ضمن تلك الأبواب وفقاً لقربها منها أو بعدها عنها، ثم حاول التماس الرابط بينها. إنّ ما ذكر آنفاً حقيقةً تكاد تكون من بدهيات البحث في أي علم من العلوم، ومن بدهيات إرساء أصوله، وتفسير ظواهره، وتطبيق نتائجه على الجزئيات؛ هذه الحقيقة اتّفق الباحثون على تسميتها بـ **(المنهج)**، ولهذا المنهج أصولٌ ينطلق منها "فأصول مناهج البحث في أي علم من العلوم تعتمد أولّ ما تعتمد على السُنن الفطرية للعقل الإنساني في الإدراك، واقتداره على الملاءمة بين سلوكه وبين الموضوعات التي يتناولها بالبحث، ومن ثمّ فإنّ الممارسة العملية لأيّ علم من العلوم -ولا سيّما في مراحلها الأولى- إنّما تعتمد على هذه السُنن أو التواميس الفطرية للعقل الإنساني قبل أن تُسنّ المناهج التي ينبغي أن تُتبع في تلك العلوم. بل إنّ من يتصدّون للكلام في المناهج يعتمدون أولّ ما يعتمدون على ملاحظة طرائق من تقدّمهم في المعالجة العمليّة لمسائل ذلك العلم، ويستخلصون القواعد المنهجية أو الأصولية منها"³⁶⁸.

فلا شكّ في أنّ منهج دراسة أي لغة من اللغات ينطلق من اللغة نفسها، وما تحويه من خصائص بعد الاطلاع على ملاحظات السابقين في هذا المجال ونتائجهم التي توصّلوا إليها.

وقد أدرك العربي منذ القدم ميزات لغته وما فيها من رقة ودقة، واستشعر ذلك بكل ما أوتي من صفاء فكر، وسلامة ذوق بعد أن ساعدته بيئة الجزيرة العربية بما فيها من قبائل متفرقة على إدراك الفوارق الجزئية بين ألسنة القبائل، ولا سيّما عند اجتماعهم في موسم الحج في مكة قبل الإسلام، ثمّ تخير ما يوافق ذوقهم العالي من

³⁶⁸ إلياس (1985)، ص: 116.

لغات القبائل العربية الأرومة على ما نقله ابن فارس؛ إذ قال: "وكانت قُريش، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورقّة ألسنتها، إذا أنتهم الوفود من العرب تَخَيَّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ لغاتهم وأصفى كلامهم، فاجتمع ما تَخَيَّرُوا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلاتقهم التي طُبِعُوا عليها؛ فصاروا بذلك أفصح العرب"³⁶⁹.

لم يقف تأملُ اللغة وإدراك ما فيها عند رجلٍ أو طائفة من العلماء بل بلغ الأمر أن امتدَّ إلى قبيلةٍ كاملة، صارت لصفاء خاطرها ونفاذ بصيرتها أفصح العرب، وفيما نقله ابن الأثير في (المثل السائر) من قول الوليد بن المغيرة في كلام الله حين سمعه: "إنَّ له لحلاوة، وإنَّ عليه لطلاوة، وإنَّ أعلاه لمثمر، وإنَّ أسفله لمغدق، وما هو بقول البشر"³⁷⁰ دليلٌ على تطور النقد اللغوي عند عرب الجاهلية مع بدايات ظهور الإسلام، وأيُّ واصفٍ لغوي اليوم يستطيع أن يصف قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (النحل: 90) مثلَ وصف الوليد بن المغيرة! وإن أردنا أن نتتبَّع الصفات التي ذُكرت في ذلك الوصف لوجدناها قد وُزَّعت بين الصفات الظاهرة والمعنوية؛ فالحلاوة والطلاوة في القول مما يُدرك بالسمع، والثمر والماء الذي أنتجه إنما هي صفات تصدق على المعاني وإثمارها وأصل انبثاقها من عينِ نَرَّة.

إنَّ فيما ذُكر وفي غيره من الأخبار المشهورة التي تناولت البيان العربي والمفاضلة بين الشعراء على أساس دقَّتهم في اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني دليلٌ على حفاوة العرب بلغتهم، وإدراكهم خصائصها قبل الإسلام³⁷¹، ثم تطوَّر هذا الإدراك بعد نزول القرآن الكريم معجزةً بيانيةً خالدة أبد الدهر؛ فكان لا بُدَّ من مقابلة هذا الإدراك بمنهجٍ يُظهرُ نتائجها، ويضمها، ويلمُّ شَعْنها، منهجٍ نهضَ به علماء متقنون أرسوا أصوله، وكشفوا بواسطته خصائص لغتنا العربية، وسعوا إلى المحافظة عليها فتحسَّسوا دقائقها، وغاصوا في أعماقها بعد طول مفاتشتهم لها، وأدركوا ما كان فيها أصالةً وما أُدخل فيها، ووضعوا معاييرهم التي تقي الناطقين بها الزلل، وتحرمُ العابثين بها إفسادها، وتكدير

³⁶⁹ ابن فارس، (1997)، ص: 28، وينظر: السيوطي، (د.ت)، ط3، 221/1 فقد نقل عن الفراء قولاً قريباً من هذا.

³⁷⁰ ابن الأثير، (د.ت)، 322/2. وينظر: الجرجاني، عبد القاهر (2004)، ص: 585.

³⁷¹ ينظر خبر علقمة الفحل وامرئ القيس مثلاً في (الشعر والشعراء)، 218/1. و: (دلائل الإعجاز)، ص: 591، وكذلك خبر الخنساء مع النابغة في سوق عكاظ في (الشعر والشعراء) 344/1، و: (ديوان الخنساء)، ص: 116.

صفائها؛ فبدؤوا بأصواتها، ثم جمعوا ألفاظها، وضبطوا أبنيتها وتراكيبها، ثم وضعوا قواعد كلية تنطبق على الجزئيات وتضمنها؛ ومن ذلك:

في مجال الأصوات: أدركوا أصوات اللغة وأحصوها، ودرسوا صفات كل صوت وحددوا مخرجه بدقة؛ فنالوا إعجاب المحدثين من الغربيين قبل العرب، وحازوا اعترافهم بفضل هذه الدراسات الصوتية وفائدتها، ولا سيما في مؤلفات ابن جني، وأخص مقدمته في كتابه الشهير (سر صناعة الإعراب)؛ إذ شكّلت أساس الدراسات الصوتية عند العرب قديماً وحديثاً.

ويُعد علم التجويد عند علماء العربية بما فيه من أحكام أساساً متيناً لأنضج الدراسات الصوتية الحديثة، وله من الفضل ما له، ولا سيما في الحفاظ على أصول أصوات العربية مفردة ومركبة؛ فأبى تغيير صوتي يحدث عند نطق الكلمات لا يؤثر في أصلها ولا يحرفه، فالألفاظ محفوظة، والمعاني مفهومة، والتغيرات مدروسة إلى غير ذلك مما درّس في الفصل السابق.

في مجال الأبنية والأوزان: جعلوا لكل كلمة أصلاً رَدَّوها إليه، ثم درسوا ما طرأ على هذا الأصل من إعلال أو إبدال أو إدغام، فردّوا الحرف المَعْلَّ أو المُبدل إلى أصله، وفكّوا الإدغام حتى يتمكنوا من معرفة وزن الكلمة وتركيب بنيتها، وما يرتبط بها من ألفاظ عائدة إلى الأصل.

إنَّ تجرُّ علماء العربية في اللغة ومفرداتها وأساليبها مكنُّهم من أن يقولوا: لا يوجد في العربية على وزن كذا إلا ثلاثة أَلْفَافٍ أو لَفْظَانِ أو لَفْظٌ واحد، ومع عشرات العلماء الذين جاؤوا بعد أولئك العلماء إلا أنَّهم لم يتمكنوا من إبطال مقالاتهم تلك، وفي كتاب سيبويه باب واسع يذكر فيه الأبنية، ويحاول حصرها مما استخدمته العرب من لغتها في كلامها، وينفي ما لم تستخدمه؛ ففيه مثلاً: "اعلم أنَّه يكون كلُّ ما تعدَّك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وفَعَلَ يَفْعُلُ، وذلك نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ، وَلَقِمَ يَلْقَمُ. وهذه الأضرُبُ تكونُ فيما لا يتعدَّك، وذلك نحو: جَلَسَ يَجْلِسُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ، وَرَكَنَ يَرَكُنُ. ولما لا يتعدَّك ضربٌ رابعٌ لا يشركه فيه ما يتعدَّك، وذلك فَعَلَ يَفْعُلُ، نحو: كَرَّمَ يَكْرُمُ، وليس في الكلام فعلُهُ متعدِّياً"³⁷².

في الأسطر القليلة السابقة نلاحظ أنَّ سيبويه وَصَفَ باب الثلاثي كاملاً في الماضي والمضارع وحاول ضبط أركانه بأوجز عبارة وأدق لفظ.

وفي (المُزهر) للسيوطي بابٌ واسع في الأبنية أسماء: (ذكر نوادر من التأليف)³⁷³ تحدَّثَ فيه عن الأبنية التي قلَّ استعمالها في العربيَّة، وفيه حديث مُطوَّل عمَّا يمتنع وجوده في العربيَّة من الأبنية فإنَّ جاء على هذه الأبنية لفظٌ ما حُكِمَ بأنَّه دخيلٌ أو مصنوع³⁷⁴.

ثم كان لا بُدَّ من دراسة الكلمة وتصرفاتها في الأبنية التي ضبطوها والأوزان التي لاحظوها ففُتِحَ البابُ واسعاً لدراسة سمةٍ من أعظم سمات العربيَّة؛ وهي: اشتقاقية اللغة العربيَّة التي مازتها من غيرها من اللغات. ثم إنَّهم درسوا تراكيب اللغة العربيَّة مع دراستهم الصوت المفرد والمركَّب، ودراستهم اللفظة الواحدة وتصرفاتها فكان علْمُ النحو الذي يقوم على القياس.

هذه المنهجية العلميَّة الدقيقة في دراسة كل ما يتعلَّق بلغتنا العربيَّة قُوبِلَتْ بالتقدير والإجلال حيناً ممن قدروا العربيَّة حق قدرها، وقُوبِلَتْ بالازدراء حيناً ممن لم يدرك عمق ما قام به الأجداد وقُفِّنَ بدراسات الغرب الحديثة؛ وفيما يأتي بيانُ ذلك:

اللغة العربيَّة بين المعياريَّة والوصفيَّة:

دَرَجَ المُحدثون مِمَّنْ تَبَعَ الغربيين بُلَّةَ بعض المتأثرين بهم - وإن كانوا ممن يعرفون أهميَّة دراسات أجدادنا الأصليَّة - على نعت المنهج المُتَّبَع في دراسة علماء العربيَّة للغتهم بالمعياري الذي يقوم على فرض القواعد لا على وصف الحقائق³⁷⁵، واتَّهام النحاة بالتشدُّد في فرض القواعد على النصوص، إلى أن تجرَّؤوا على ردِّ قراءات قرآنية متواترة لمخالفتها قواعدهم.

³⁷³ يُنظر: السيوطي (د.ت)، 42/2.

³⁷⁴ يُنظر: السابق 62/2.

³⁷⁵ يُنظر: الصالح (2009)، ص: 26. وينظر: حسان (2000 -)، ص: 44، و: زوين (1986)، ص: 24.

إنّ الباحثين في اللغة مجمعون على أنّ علوم اللغة العربيّة وأخصُّ منها النحو بدأ استقرائياً وصفيّاً؛ إذ قال صبحي الصالح في هذا السياق: "إنّ منهج فقه اللغة عند العرب بدأ وصفيّاً استقرائياً، تُقرَّر فيه الوقائع في ضوء النصوص، لا تُفرض على أحد ولا يُقضى بها على أحد. ولكنّ هذا المنهج السليم سرعان ما انحرف واعتوره الضعف، منذ أن استبدل العربُ القواعد بالحقائق، والمعايير بالوقائع، والإلزام المُتسلط بالوصف الدقيق الأمين"³⁷⁶.

أمّا كمال بشر فقد صدع بأن دراساته في كتابيه (علم الأصوات) و(دراسات في علم اللغة) إنّما جاءت لدراسة التراث اللغوي بمنظور حديث؛ لإزالة الالتباس وتلافي أخطاء السابقين، إذ غايته المنشودة "ربط الجديد بالقديم"³⁷⁷ على ما صرّح به في كتابه (علم الأصوات)، ولعلاج القضايا اللغوية "علاجاً يخضع لوحدة النظرة المنهجية التي تعتمد على الموضوعية في التحليل والمناقشة، وعلى الحوار مع الحقائق اللغوية ذاتها دون الالتجاء إلى أي مسلّك خارجيٍّ من تأويل، أو افتراض، أو تفلسف... إلخ"³⁷⁸ فرأى أن يدرسها متّبِعاً منهجاً واحداً "هو منهج الوصف القائم على تسجيل الواقع في إطار سياقه وطبيعته، بالنظر الواعي والمعالجة اللغوية الصرفة"³⁷⁹ وغايته أن يُخضع اللغة العربيّة لمنهج الدرس اللغوي، مُرشّداً الباحثين في اللغة إلى كيفية دراسة اللغة العربيّة بطريقة عصرية؛ فقال: "ولإخضاعها لمنهج من الدرس اللغوي الحديث، حتى نرشد شباب الدارسين وبعض شيوخهم إلى كيفية تناول القديم في ضوء الحديث"³⁸⁰.

ولعله من المفيد أن ننظر نظرة عجلَى إلى مظاهر هذا المنهج المعياريّ الذي زعم المحدثون أن أجدادنا اتّبَعوه، وفرضوا أسسه على دراساتهم اللغويّة.

المنهج المعياريّ: يتّخذ هذا المنهج القاعدة أساساً، وينأى عن الوصف، ويحكم بالشذوذ أو الفلّة إن لم يجد تأويلاً مناسباً، والتعليمية أداة المعياريّة؛ إذ يمكن عن طريقها المحافظة على المستوى الصوابيّ للغة، وإنّ المنهج التعليمي فرض المعياريّة في دراسة اللغة، وللمنطق تأثيرٌ في الدرس اللغوي عند العرب، ومن آثاره القول بالقياس والبرهان

³⁷⁶ الصالح (2009)، ص: 26.

³⁷⁷ بشر (2000)، ص: 7.

³⁷⁸ بشر (1998)، ص: 5.

³⁷⁹ السابق، ص: 5.

³⁸⁰ السابق، ص: 5.

والعلل، إضافةً إلى أنّ المعيارية تحوم حول قضية الصواب والخطأ، وهذا ما انتقدته معظم الدراسات اللغوية الحديثة، ومن مظاهره:

- 1- الأخذ من بعض القبائل وترك أخرى.
- 2- إدخال بعض المناهج التي عرفت التقسيم والتحديد مثل منهج علوم الحديث.
- 3- تقسيم الكلام من حيث الاستعمال إلى مُطَرَّد وشاذ.
- 4- التقدير والافتراض.
- 5- استعمال بعض القضايا في الشعر مخالفة للقضايا التي قرّرها النحاة (الضرورات الشعرية)³⁸¹.

لا شكّ في خضوع أي لغة من اللغات لجملة من القواعد التي تصفُ نطق المتحدثين بها، ثم تعليم هذه القواعد لمن أراد تعلّم النطق السليم بها؛ فالتعليمية التي أشار إليها منتقدو دراسات السلف اللغوية لا تنحصر في العربية دون سواها، بل إنّ في القواعد العربية من مراعاة مختلف أحوال الناطقين بها من الاتّساع ما ليس لغيرها، فلو جئنا إلى ناطق بالإنجليزية وقلنا له اجمع لنا كلمة (ox) التي تعني: ثور، فجمعها على (oxes) مُتَّبِعاً قاعدة الجمع العامة في الإنجليزية (إضافة s أو es) لعدّ خطؤه خطأ لا يغتفر، ولُنُعت بأنه لا يفقه الإنجليزية وأساليب الإنجليز في كلامهم؛ إذ إنّ هذه الكلمة تُجمع على (oxen). وفي جداول تصريفات الأفعال الشاذّة في الإنجليزية وفي غيرها من اللغات خير دليل على المُطَرَّد والشاذ، فالتعليمية لا تحط من قدر المنهج المُتَّبَع في دراسات الأجداد بل على النقيض من ذلك؛ ولا سيما بعد دخول أمم الأرض مختلفة الألسن في دين الله أفواجا، واستقرارهم تحت ظلال الإسلام.

ولا بدّ من اتّباع هذه المعيارية؛ لأنّها تضبط ما ينتجه النظام المستعمل في اللغة المعينة؛ إذ أدركُ بها أنّ الجملة المركّبة من أصوات لغةٍ من اللغات تنتمي إلى هذه اللغة أو خارجةً عن النظام المستعمل فيها، وهذا ما أكثر تشومسكي من الحديث عنه ووصفه في نظريته التوليدية³⁸².

³⁸¹ هذا تلخيص للمنهج المعياري من كتاب (منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث) لعلي زوين، من الصفحة 23 إلى الصفحة 36.

³⁸² يُنظر كتابه: (البنى النحوية). ولا سيما فصل: (استقلال نظام القواعد)، ص: 15، وما بعدها.

فعلينا إذاً أن نفصل بين الوصفية والمعياريّة؛ فالوصفية تتناول الظواهر اللغوية، في حين تتناول المعيارية النظام اللغوي المستعمل في لغة معيّنة، وعلينا أن نتنبّه على أنّ أحد المنهجين مكملٌ للآخر إذا أردنا دراسة اللغة دراسةً ناجعة.

أما لو جئنا إلى ما تحدّث عنه صبحي الصالح من تسلّط النحاة في فرض القواعد إلى أن بلغ بهم الأمر ردّ قراءات قرآنية متواترة؛ فمسألة تحتاج إلى نظر:

إنّ أول خطأ منهجيّ اتّبعه صبحي الصالح هو التعميم، فقد افترض أن جميع النحاة المتأخّرين تشدّدوا في فرض القواعد على حساب وصف الحقائق وهذا نقصٌ في الاستقراء.

وثاني خطأ منهجيّ اتّبعه عدمُ تنبّعه أقوال النحاة في الآيتين اللتين ذكرهما تنبّعاً كافياً؛ فقال: "ولم تقف سلطة النحاة عند الشعراء، بل جاوزتهم إلى القراء أيضاً، فإذا قرأ حمزة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: 1) بكسر الميم في "الأرحام" أنكر النحاة قراءته وقالوا: لا يُعطف على مضمّر مخفوض إلّا بإعادة خافضه. وإذا قرأ ابنُ عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ (الأنعام: ١٣٧) بضم (قتل) وفتح (أولادهم) وكسر (شركائهم) أنكر النحاة هذه القراءة، حتى قال الزمخشري: (إنّ الفصل لو كان في مكان الضرورات وهو في الشعر لكان سمجاً مردوداً فكيف به في القرآن المعجز!)³⁸³.

أما قراءة حمزة، وردّ بعض النحاة هذه القراءة؛ فقد تتبّع أبو حيّان الأندلسي وهو إمام النحاة في عصره - وفيما لحقه من العصور - هذه القراءة مُبيّناً أن النحو لم يُوجد إلّا ليضع القاعدة الضابطة بناءً على السماع اللغوي العلمي الصحيح؛ فقال: "قرأ جمهور السبعة بنصب الميم، وقرأها حمزة بجرّها، وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش ... وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم فيه الزمخشري وابنُ عطية من امتناع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجار، ومن اعتلّاهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنّه يجوز، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: (وكفرّ به والمسجد الحرام)، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها،

³⁸³ الصالح (2009)، ص: 133.

فأغنى ذلك عن إعادته هنا... ولسنا مُتَعَبِّدِينَ بقول نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون، وإنما يعرف ذلك من له استجارٌ بعلم العربية لا أصحاب الكنائس المشتغلون بضروب من العلوم، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ³⁸⁴.

وفي ردّ أبي حيان قاعدة البصريين محتجاً بنقل الكوفيين دليلً على الأصول المتبعة في صوغ القواعد التي تضبط نظام اللغة؛ فما ثبت سماعه وإن خالف القاعدة قادرٌ على ردّها.

وقد ذكر الألوسي في معرض تفسيره هذه الآية قولَ أبي حيان، وأشار إلى أنّ مذهب ابن مالك أيضاً موافقٌ لمذهب أبي حيان في هذه المسألة³⁸⁵، وكذلك قال السمين الحلبي في الردّ على من طعن بهذه القراءة: "فالأولى حملُ هذه القراءة على العطف على الضمير، ولا التفات إلى مَنْ طعن فيها، وحمزة بالرتبة السنية المانعة له من نقل قراءة ضعيفة"³⁸⁶.

وأما قراءة ابن عامر؛ فكذاك ردّ أبو حيان قولَ من منع الفصل بالمفرد بين المتضايين³⁸⁷، بل إنّه أخذ يسوق الشواهد على جواز الفصل من عصر الاحتجاج، واستشهد ببيتٍ للمتنبّي اتّبع فيه ما ورد عن العرب، واستدلّ بقول أبي الفتح على سلامة رأيه؛ إذ توافقه القوانين العامة التي تضبط العربية؛ فقال: "وقال أبو الفتح: إذا اتّفق شيء من ذلك نُظِرَ في حال العربي وما جاء به فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يُحسن به الظن؛ لأنّه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها... وقال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصح إذا سُمع منه ما يُخالف الجمهور بالخطأ"³⁸⁸.

فهل بقي دليل أكبر من هذا على استمرار رسالة النحو العربي في وصف الحقائق وضبطها وتعليمها. وأبو حيان رأسٌ في النحو، ولا يكاد باحث في اللغة والنحو ممن جاء بعده يعزفُ عن مؤلفاته إن أراد تفسير آية أو

³⁸⁴ الأندلسي، أبو حيان (1993) 165/3-166-167.

³⁸⁵ يُنظر: الألوسي (د.ت) 184/4.

³⁸⁶ السمين الحلبي (د.ت)، 555/3.

³⁸⁷ يُنظر: الأندلسي، أبو حيان (1993)، 231/4-232-233.

³⁸⁸ السابق، 232/4-233.

إعرابها أو أراد معرفة رأي النحو والنحاة واللغويين في مسألة من المسائل³⁸⁹، ولو تتبعنا المنهجية التي اتبعتها في الردّ على من أخضع النصوص الفصيحة لسلطة القواعد -في ضوء تفسيره الآيتين السابقتين- لرأينا أنّه اتّبع الوصف الدقيق الضابط للغة الدارس لها في حدود زمنية معينة.

وقد أخذت الدراسات اللسانية تتجه نحو تقسيم علوم اللسان إلى قسمين؛ قسم نظري: وهو ما أرادت الوصفية الاكتفاء به، وقسم إجرائي (تطبيقي): لا يمكن الاستغناء عنه عند دراسة أي لغة من اللغات، هذا القسم التطبيقي متضمن في أحد فروع علوم اللغة وهو (النحو والصرف)، ولا بُدّ من أن يبدأ هذا القسم التطبيقي بعد اكتمال القسم النظري الذي استخرج القوانين العامة التي تحكم اللغة³⁹⁰، و"القواعد التربوية لكي تؤدي غايتها، لا بُدّ من أن تميّز بين تعليم مسائل اللغة وبين تعليم كيفية استعمال اللغة، ولا بُدّ من أن تهدف إلى تعليم كيفية استعمال اللغة"³⁹¹.

وفي الواقع إنّ كمال بشر يتّفق معنا في تكامل المنهجين في دراسة اللغة؛ فالتعليمية وتبيان كيفية استعمال اللغة، وإنتاج الجمل الصحيحة فيها الخاضعة لنظامها من أهم ما ركّز فيه السلف جهودهم اللغوية؛ إذ قال: "والحق أنّ المنهج المعياري لا يكون، ولا يمكن تصويره إلّا بعد القيام بدراسة شاملة للغة المراد بحثها، وإلّا كان هذا الأسلوب المعياري مبنياً على التخمين والافتراض وما إلى ذلك من القياس المنطقي ونحوه، وكلها أسس ضعيفة لا تصلح بحال أن تكون أدوات سليمة في خطة البحث العلمي"³⁹².

إنّ فيما سبق تبياناً لشدة الهجمة الموجهة إلى دراسات العرب اللغوية إلى أن بلغ من شدة تأثيرها أن شابّت نزرًا يسيرًا من أفكار صبحي الصالح الذي شحذ قلمه وفكره للدفاع عن اللغة العربية، وتخليصها من ثهم متبّعي المناهج الغربية.

³⁸⁹ ومن ذلك: كثيرًا ما يستند السيوطي في كتابه الشهير (المزهر) إلى أقوال أبي حيان الأندلسي في اللغة، وينظر إليها على أنّها من أنضج الأقوال وأدقّها ولا سيّما في كتابيه (الارتشاف) و(شرح التسهيل)، انظر مثلاً: السيوطي (د.ت)، 1/346-350-351.

³⁹⁰ ينظر: أبو المعالي (2014)، ص: 30.

³⁹¹ زكريا (1986 -أ- ص: 21).

³⁹² بشر (2005)، ص: 319.

لم يتنبّه كثيرٌ من الباحثين في قضايا اللغة إلى التفريق بين النحو الذي يُراد به وصف الكلام ومحاولة تفسير ما فيه وبين النحو الذي يُراد به وصف اللغة ونظام عملها؛ فاختلط الميدانان في أذهانهم: ميدان النحو العلمي وميدان النحو التعليمي³⁹³.

ولكن بعد هذا التمهيد قد يتساءل المرء: ما الفرق الجوهرى بين دراسات القدامى للغة ودراسات المُحدثين؟ يكاد يُجمع الباحثون في علوم اللغة على أنّ الفرق بين دراسات القدامى ودراسات المُحدثين يتلخّص في كلمة واحدة هي (العلميّة) وهي تقوم "على الوسائل الحديثة والرموز المجردة وهذان الجانبان السطحيان من العلميّة في علم اللغة، والجانب الأكثر أهمية هو الأساليب العلميّة التي يعتمد عليها الموضوع؛ أي: المنهج العلميّ، إنّ الدراسة العلميّة للغة؛ هي دراسة تخضع لما تخضع له الدراسات العلميّة الأخرى: كالفيزياء والكيمياء والرياضيات من تجريد وتعميم، وهاتان الكلمتان تشيران في الحقيقة إلى المنهج العلميّ في الدّراسة بغية الوصول إلى قوانين عامّة تحكم الظاهرة المدروسة"³⁹⁴.

ولكن متى بدأت المشكلة واشتدّ الخلاف بين دراسات القدامى للغة ودراسات المُحدثين؟

تمكّن أبو اللسانيات العربيّة عبد الرحمن الحاج صالح من إرجاع هذا الخلاف إلى المرحلة الزمنية التي قرّرت فيها الشعوب الغربيّة التحرّر من ربة عصر الركود في أوروبا في العصور الوسطى، فأرأوا أنّهم لن يتمكنوا من النهضة ما لم يتخلّصوا من المعايير التي سادت تلك العصور، فقسموا مسار تطوّر الفكر الإنساني إلى أطوار ثلاثة: الديني والميتافيزيقي والإيجابي؛ فقال: "هذا والذي منع الباحثين من الاهتمام أو الالتفات على الأقل إلى ما كان يجري في القديم من البحوث العلميّة من الناحية الإستمولوجيّة هو: الاقتناع المطلق بتطوّر العلوم وارتقائها على خط مستقيم، لا يكون فيه سبقٌ أبداً حسب ما يقرره المذهب الإيجابي الذي أسّسه أكوست كونت الفيلسوف الفرنسي وكل من اتّبعه ابتداء من القرن التاسع عشر الميلاديّ إلى عهد قريب. وذلك بإقرارهم الأطوار الثلاثة لتطور

³⁹³ وينظر: الحاج صالح (د.ت)، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما؛ ففيه تفصيل لهذه المسألة، وتبيان لحدودها.

³⁹⁴ من محاضرة للدكتور أحمد الشّريف بعنوان (الفرق بين دراسات القدامى للغة واللّسانيات الحديثة)، وقد ورّعها مكتوبة على طلاب الدراسات العليا في قسم اللغة العربيّة/شعبة اللغويات في جامعة دمشق في العام الدراسي 2014/2015م.

الفكر الإنساني عندهم: الديني والميتافيزيقي والإيجابي. فلا يُتصوّر -على هذا- أن يكون ظهر أي مفهوم علمي حقيقي، حسب زعمهم، قبل العصر الإيجابي (وهو عصر النهضة الأوروبية) وهذا من أبعد الأقوال عن الحقيقة³⁹⁵.

وقد ترجم الغربيون مصطلح الإيجابي إلى ما يُعرف اليوم بـ (المنهج الوصفي)؛ وقد بيّن الحاج صالح غايتهم من (العلم) المقصود في هذا المنهج؛ فقال: "يُتّصف عند هؤلاء المؤرخين بأنه نظري في حدّ ذاته، لا يريد أصحابه من وراء أبحاثهم إلّا اكتشاف الحقائق والمزيد من العلم. أمّا تطبيق ما يتحصّلون عليه منه فهو شيء عارض"³⁹⁶.

وقد التمس الحاج صالح عُذراً لمنّبي هذا المنهج؛ فقال: "إنّ الذي حمل الإيجابيين الغربيين (الوصفيين) على التعلّق بهذه الأقوال، من غير شك، شدّة تحرّجهم في إثبات الأحداث -وهي صفةٌ محمودة في حدّ ذاتها- إلّا أنّ مثل هذه المواقف المتطرفة لا يمكن إلّا أن تكون عقيمة"³⁹⁷.

إنّ دراسة الوصفيين الغربيين (الإيجابيين) للعلوم عامّة، ولعلوم اللغة خاصة غايتها وصف الظواهر، ويكتفون بالوصف، ولا شكّ في أنّ هذا الأمر أساسٌ صحيح، وقد بدأه علماؤنا من لدن أول كتاب شامل في وقته -وصلنا- يصف اللغة بدقة وأمانة (كتاب سيبويه)، لكنّ عدّ الوصفيين ما أُلّف لتدريس اللغة من كتب نحوية ليس هو العلم إنّما هو الجانب الاستثماري والتطبيقي له فيه قصور نظر وحّد من تطور العلوم والاستفادة منها "والبحث العلمي التطبيقي هو البحث عن أنجع الطرق لاستغلال ما أثبتته العلماء من القوانين أو الأوصاف أو العناصر أو ما اخترع من المناهج والطرائق، ويدخل في ذلك البحث في النحو التعليمي، وهو البحث عن أنجع الطرق للاستفادة من النحو العلمي (وهو ميدان من ميادين اللسانيات)"³⁹⁸.

وقد أشار الحاج صالح إلى أنّ هذا المنهج برمته قد ترك إلى ما هو أكثر جدوى منه في دراسة اللغة؛ فقال: "وقد ترك هذا المذهب ولا يُمكن أن يستمر؛ لأنّ النظر بأدنى شيء من الموضوعيّة والنزاهة في تاريخ العلوم

³⁹⁵ الحاج صالح (2012 - ج)، ص: 9-10.

³⁹⁶ السابق، ص: 10.

³⁹⁷ الحاج صالح (2012 - أ)، 143/1.

³⁹⁸ الحاج صالح (2012 - ب)، ص: 21.

يبين أنّ المئات من المفاهيم والحقائق قد ثبت وجودها قبل هذا العصر، ودون الاعتماد أحياناً على المحسوس من الظواهر³⁹⁹.

إنّ للمنهج الوصفي بتطبيقاته أثرًا إيجابيًا لا يخفى؛ فتخليص اللغة مما علق بها من أوهام، وتحميلها ما لا تحتمله وما ينقضه (التجريد والتعميم)⁴⁰⁰ الأساسان الصلبان في العلميّة انتصارٌ لها، وإثبات أمين لخصائصها، لكن التّوقف عند هذا المنهج وعدم تجاوزه يحرمنا إدراك ما وراء الظواهر أو ما قامت عليه هذه الظواهر.

وفي نهوض المنهج التوليدي التحويلي، وإظهاره قصور المنهج الوصفي في دراسة اللغة واستخراج خصائصها وفهم قوانينها، دليلٌ على عدم صلاحية هذا المنهج؛ فقد "اتّضح الآن أن منهج هذه المدرسة (الوصفية) في الدراسة اللغوية ليس شاملاً، ولا عميقاً بشكل يتمشّي مع تعقيد اللغة البشرية، وإنّ هذه اللغة ليست مجموعة من العادات، كما كانوا يعتقدون، بل هي جهاز محكومٌ بقواعد معينة ينبغي اكتشافها، وإنّ العلاقات بين أجزاء الجملة الواحدة أعمق بكثير من تلك العلاقات الظاهرة على السطح ... لقد زعزت القواعد التحويلية الثقة بنظرية المدرسة السابقة لها، وبكل ما بُني عليها"⁴⁰¹.

إنّ توقّف كثيرٍ من اللغويين العرب المُحدثين عند المنهج الوصفي والمدرسة الوصفية البنيويّة، وعدم قدرتهم على تجاوزه إلى ما جاء بعده من المناهج التي درست اللغة هدراً كبيراً للوقت والجهد؛ ولا سيما أنّ هذا المنهج وقف عند ظاهر البنى اللغوية وتغافل عن البنية العميقة، ولم يفسّر الإبداع عند المتكلّم وقدرته على إنتاج جمل لم يسمع بها من قبل عبر المَلَكَة اللغوية التي أكَثَرَت الألسنية التوليدية التحويلية من الحديث عنها بعد منتصف القرن العشرين⁴⁰². هذه الألسنية أو (الثورة) على الاتجاهات التي كانت سائدة في دراسة اللغة أقرب ما تكون من ذلك

³⁹⁹ الحاج صالح (2012 - ج)، ص: 10، الحاشية (5).

⁴⁰⁰ يُنظر: حسان (1990)، ص: 201.

⁴⁰¹ خرما (1978)، ص: 45.

⁴⁰² وذلك بعد نشر تشومسكي كتابه (البنى النحوية) عام 1957، حيث ذكر فيه ملامح نظريته التي عُرفت فيما بعد بالألسنية التوليدية التحويلية، يُنظر: زكريا (1986 - ب) ص: 11.

التراث اللغوي العربي الضخم؛ إذ ذكر ميشال زكريّا بعض الأمثلة من كتاب سيبويه، وكتاب (الصاحبي) لابن فارس، و(مغني اللبيب) لابن هشام تبين وضوح هذا الفكر عند علمائنا القدامى وتطبيقهم إيّاه في أبحاثهم اللغوية⁴⁰³.

وقد صرّح كمال بشر بالتقاء كثير مما جاءت به المدرسة التوليدية التحويلية مع طرائق التحليل عند علماء العربية؛ فقال عن منهج المدرسة التوليدية التحويلية: "وهذا المنهج - وإن بدا مغريباً - مملوءٌ بالافتراضات وفيه علامات الحُدس والتخمين. ونحن وإن لم نأخذ به حتى الآن - نقرّر أنّه يلتقي في كثيرٍ من حالاته مع طرائق التحليل عند علماء العربية"⁴⁰⁴.

أمّا الوصفية التي سيطرت على كثير من الدراسات التي تناولت اللغة العربية منذ أكثر من ثمانين عاماً - بدأت ملامحها تظهر مع نشر كتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى - فقد توغّلت في جميع مفاصل الدراسة اللغوية بدءاً من السماع وتقسيم المادة اللغوية وانتهاءً بمحاولة تغيير منهج الدراسات اللغوية العربية ليكون نسخة عربية عن الدراسات الغربية الوصفية.

المبحث الثاني: المادة اللغوية المدروسة (موضوع الدراسات اللغوية) بين القداماء والمحدثين.

أ- السماع اللغوي.

ب- التقسيم.

ج- المصطلحات.

أ- السماع اللغوي:

اعتمد المنهج الوصفي في دراسة اللغة على أصل ثابت؛ وهو: تحديد المرحلة الزمنية للغة المدروسة؛ إذ قال ماريو باي: "إنّ علم اللغة الوصفي يمكن أن يوصف بأنّه علم ساكن، ففيه تُوصف اللغة بوجه عام على الصورة التي توجد عليها في نقطة زمنية معيّنة، ليس ضرورياً أن تكون في الزمن الحاضر"⁴⁰⁵، ومع ما سبق من أنّ المنهج الوصفي لم يتمكن من تقديم تفسير مُقنع لظواهر اللغة، والوصول إلى قوانينها العامة التي تحكمها إلاّ أنّه لا يمكن

⁴⁰³ ينظر: زكريّا (1986 ب)، ص: 11-12.

⁴⁰⁴ بشر (2005)، ص: 318، الحاشية.

⁴⁰⁵ باي (1998)، ص: 137.

الاستغناء عن بعض ما فيه، ولا سيما في أثناء جمع المادة اللغوية (موضوع الدراسة)، هذه حقيقة أدركها علماؤنا الأول؛ فحدّوا مدة زمنية لجمع المادة اللغوية للعربية الفصحى هي ما يُعرف بعصر الاحتجاج.

وقد أخذ العلماء أنفسهم بالحزم الشديد في قبول الكلام الذي اتّخذوه حُجّة في صياغة القواعد، فتتبعوا ينابيعه الصافية، وتحروا مواضعه النقية، وتوقفوا في قبوله لأدنى شك أو ريب⁴⁰⁶، وقد تتبّع البغدادي في مطلع كتابه (خزانة الأدب) الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف؛ فقال: "وأقول: الكلام الذي يستشهد به نوعان: شعرٌ وغيره، فائق الأول قد قسمه العلماء على طبقات أربع:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون؛ وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الثانية: المخضرمون؛ وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كليب وحسان.

الثالثة: المتقدمون؛ ويُقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الرابعة: المولّدون؛ ويُقال لهم: المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

فالتبّقتان (الأوليان) يُستشهد بشعرهما إجماعاً. وأمّا (الثالثة) فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها... وأمّا (الرابعة) فالصحيح أنّه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً، وقيل: يُستشهد بكلام من يُوثق به منهم، واختاره الزمخشري، وتبعه الشارح المحقّق⁴⁰⁷؛ فإنّه استشهد بشعر أبي تمام في عدّة مواضع من هذا الشرح⁴⁰⁸.

أمّا النوع الثاني (ما لم يكن شعراً) عند البغدادي، فيأتي كلام الله تبارك وتعالى في المرتبة الأولى -وهو مقدّم في الاستشهاد به على الشعر أيضاً لكن ضرورة التصنيف الذي وضعه البغدادي اقتضت ذكره في هذا الموضع- فقال البغدادي: "وأما قائل الثاني: فهو إمّا ربُّنا تبارك وتعالى، فكلامه -عزّ اسمُه- أفصح كلام وأبلغه،

⁴⁰⁶ يُنظر: البيطار (1988)، ص: 6.

⁴⁰⁷ يقصد: رضي الدين الاسترأبادي.

⁴⁰⁸ البغدادي (1997)، 5/1، ومابعدهما.

ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشأده، كما بيّنه ابن جني في أول كتابه (المحتسب)... وإما بعض إحدى الطبقات الثلاث الأول من طبقات الشعراء التي قدّمناها⁴⁰⁹.

وذكر البغدادي الخلاف في الاستشهاد بالحديث الشريف⁴¹⁰، وذكر امتناع الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله⁴¹¹.

فقد قرّر إذاً في أذهان علماء العربية أنّ الكلام الذي يُستشهد به يجب أن يكون صادرًا عن النظام اللغوي الخاص بالعربية، فإنّ داخلَ هذا النظام شُبّهةً أو عُجمة امتنع الاستشهاد به، ومع ذلك قد يُستشهد بكلام من جاوز عصر الاحتجاج إن وثق بعربيته، أي نشأ عليها، ورسخ نظامها على لسانه (أي: سليقته اللغوية سليمة).

إنّ الكلام الذي اتخذ حُجّةً في وصف اللغة، وشواهد على قواعد اللغة العربية⁴¹² هو: ذلك التراث المتجدّد المعروف بالعربية الفُصحى، وقد كان لعلماء العربية منهجٌ حازمٌ في قبول ما ينتمي إلى هذا التراث الذي كان لسان قبائل العرب الأقحاح، ولسان كل من يوصف بالفصاحة، هذا المنهج العلميّ الدقيق يُسمى (السماع) وهو موافقٌ تمامًا ما تنبّه له علماء اللغة المحدثون اليوم من وصف اللغة عند مجموعة محدّدة من البشر، وفي مدة زمنية محدّدة، هذه المجموعة المحدّدة يجب أن تتصف بالفصاحة، فما المقصود بالفصاحة في أذهان علمائنا القدماء؟ ومن هي المجموعة البشرية التي أخذت اللغة عنها؟

تتبع الحاج صالح مفهوم الفصاحة وتطوره في ذهن علماء العربية من لدن سيبويه وصولاً إلى المتأخّرين منهم، وانتهى إلى أن مفهوم الفصح عند النحويين واللغويين بين القرنين الأول والثالث هو:

⁴⁰⁹ السابق، 9/1.

⁴¹⁰ يُنظر: السابق، 9/1.

⁴¹¹ يُنظر: السابق، 15/1.

⁴¹² وأقصد بالقواعد هنا المفهوم العام لها الذي يتناول معظم جوانبها لا الجانب التركيبي فحسب المعروف بـ(النحو).

" في القرنين الأول والثاني عند سيبويه وشيوخه: الفصيح (لغويًا) وهو من كانت عربيته سليمةً في كل مستويات التعبير لموافقة نظامها للغة القرآن، ومن كان ينطق بها سليمة (وهو العربيّ اللسان الذي منشؤه اللغوي العربيّ ليس إلّا) ⁴¹³.

وقد بين الحاج صالح أنّ الفصيح وصفٌ أُريد به المتكلم العربيّ اللسان في تلك المرحلة، وقد فرّق بين الفصيح والأفصح؛ فالفصيح "هو من استعمل مشهور اللغات وضروب الكلام وغريبها (بعض عباراته عربيّ كثير أو قليل جيّد)، والأفصح: هو من يُكثر من ضروب الكلام المعروفة عند أكثر الفصحاء" ⁴¹⁴ أمّا غير الفصيح (لغويًا) فهو العربيّ المتأثر في منشئه أو بعد ذلك بلغة أخرى أو الأعجمي الأصل الذي منشؤه اللغوي غير العربيّة، وقد يكون كلاهما فصيحًا في التعبير غير العفوي، ولكنهما غير مأمونين عند العلماء ⁴¹⁵.

وفي القرن الثالث أُطلق هذا الوصف (الفصيح) على اللفظ (زيادة على المتكلم) ⁴¹⁶، وما يهنا هو المقصود من لفظ الفصاحة في أذهان اللغويين في تلك المرحلة الزمنية فحسب؛ لأنّها مرحلة جمع اللغة، وتأصيل قواعد اللغة العربيّة.

أمّا المجموعة البشرية التي أخذت عنها اللغة العربيّة (أي: من اتّصفوا بالفصاحة) فقد شاع في كتب اللغة ما نقله السيوطي من حديث أبي نصر الفارابي عن القبائل التي نُقلت عنها اللغة العربيّة: "الذين عنهم نُقلت اللغة العربيّة، وبهم اقتُدي، وعندهم أخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجمله لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيط، ولا من قُضاة ولا من غسان ولا من إباد؛ فإنّهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير

⁴¹³ الحاج صالح (2012 - ب)، ص: 49.

⁴¹⁴ السابق، ص: 49.

⁴¹⁵ السابق، ص: 49.

⁴¹⁶ يُنظر: السابق، ص: 50.

العربية، ولا من تغلب ولا نمر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس...⁴¹⁷.

اتخذ بعض علماء اللغة المحدثين هذا النص أداة للحط من قدر المنهج الذي اتبعه الأجداد في جمع المادة اللغوية المدروسة بعد اقتطاعه؛ إذ اكتفى تمام حسان من الاقتباس السابق بذكر القبائل التي أخذت عنها اللغة من دون ذكر سبب عدم الأخذ من غيرهم، ثم جعل ذلك مطعناً في منهج السلف في جمع المادة اللغوية (موضوع الدراسات اللغوية)؛ لأن السلف درسوا لهجات متعددة من اللغة نفسها⁴¹⁸، ورأى كمال بشر أن أخذ اللغة عن قبائل متعددة يؤدي إلى أحكام متناقضة للظاهرة اللغوية الواحدة؛ فقال: "أما سبب هذا الخلط فهو تعدد البيئة اللغوية أو عدم وحدة مصدر المادة المدروسة. وفي ظننا أن هذا الخلط وأمثاله كان أكبر عوامل التعقيد والاضطراب في قواعد اللغة العربية: أصواتها وصرفها ونحوها؛ فكثيراً ما يحدث أن يضع علماء العربية قواعد مختلفة (متباينة أو متناقضة) للظاهرة اللغوية الواحدة، وذلك سببه أن هذه الظاهرة قد تكون مختلفة الخواص من لهجة إلى أخرى...⁴¹⁹ ثم يعود كمال بشر في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد) ليعد هذا التحديد الذي اختاره السلف ميزة في منهجهم لا ثغرة فيه؛ فقال: "إن البصريين قد حددوا بيئة اللغة المدروسة نوعاً ما، إذ هم قد أخذوا مادتهم من عدد معين من القبائل، ولكنه على الرغم من هذا التحديد وقعوا تحت سيطرة الفلسفة والمبادئ الأجنبية عن البحث اللغوي فجاء عملهم مضطرباً معقداً... ومعنى هذا أن البصريين وُفِّقوا في شيء ولم يوفقوا في أشياء"⁴²⁰.

ولم يمثل نص السيوطي أصلاً حقيقة ما فعله السلف في جمع مادتهم اللغوية تمثيلاً دقيقاً؛ إذ ينقض الكلام المذكور في هذا النص كثرة الشواهد التي جعلها علماء اللغة الأولون عماد مؤلفاتهم في اللغة معتمدين فيها على بعض أبناء القبائل الذين نقل السيوطي عدم الأخذ عنهم⁴²¹.

⁴¹⁷ السيوطي (د.ت) 211/1-212، وقد نقلت النص من كتاب (السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة)، ص: 66؛ لكثرة ما في نص المزهر من التحريف؛ وقد أشار إلى هذا الخلل الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه (مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين)، ص: 5-6.

⁴¹⁸ يُنظر: حسان (2000)، ص: 32.

⁴¹⁹ بشر (1998)، ص: 23-24.

⁴²⁰ بشر (2005)، ص: 324-325.

⁴²¹ يُنظر: الحاج صالح (2012 ب)، ص: 67.

وأما تحديد الزمن في جمع المادّة اللغوية -وهو ما انتقده بعض المحدثين ومنهم كمال بشر؛ لأنه يُغفل جانب امتداد اللغة وتطورها⁴²²- فهو من أهم ركائز المنهج الوصفي على ما ورد عن ماريو باي في مطلع هذا المبحث، وبذلك يتّضح التناقض في منهج المُحدثين أنفسهم، ويتداخل المنهج التاريخي بالوصفي الذي جاء ردّة فعل عليه⁴²³، والمتنبع أقوال المُحدثين السابقة يجدهم ينظرون إلى العربية على أنّها عربيّات قبائل لا عربيّة واحدة مستعملة على لسان القبائل العربيّة في جزيرة العرب، وكأنّهم جهلوا أو تجاهلوا أنّ الاختلاف في بعض الجزئيات أمرٌ طبيعي، بل إنّه قد يحصل عند أبناء المدينة الواحدة؛ فنجد أبناء قسمٍ من أقسامها يستخدم بعض الألفاظ للدلالة على أمرٍ ما، في حين يستخدم أبناء قسم آخر منها ألفاظاً أخرى للدلالة على الأمر نفسه، فهل نعد لغة أبناء المدينة الواحدة لغاتٍ متفرقة⁴²⁴!

أما عن تحديد المدة الزمنية لمن يُستشهد بكلامه من العرب فلم ينتدّد اللغويون العرب ذلك التشدّد الذي وصفه المحدثون، وفي استشهد بعض علماء اللغة ببعض أشعار أبي تمام والمتنبّي على القضايا اللغوية خير دليل على ذلك؛ فقد ذكر صاحب (المغني) أكثر من عشرين بيتاً للمتنبّي للتمثيل على كثير من قضايا النحو⁴²⁵، واستشهد الرضي بأبيات لشعراء جاوزوا عصر الاحتجاج في شرحه على الكافية من مثل أبي نواس⁴²⁶ وأشجع السلمي⁴²⁷ وأبي تمام⁴²⁸، وصرّح الزمخشري بجواز الاستشهد بشعر أبي تمام؛ إذ قال: "وهو وإن كان مُحدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"⁴²⁹.

⁴²² يُنظر: بشر (2005)، ص: 321.

⁴²³ يُنظر: باي (1998)، ص: 35-36. و: زوين (1986)، ص: 10-11. و: قدور (2008)، ص: 20-21.

⁴²⁴ دُرست هذه القضية في مبحث (مستويات اللغة العربيّة) في الفصل الرابع من هذه الأطروحة (دراسة العاميّات وأثرها في اللغة العربيّة).

⁴²⁵ يُنظر: الأنصاري (2000)، 301-77/1، 3، 150-216-295.

⁴²⁶ يُنظر: الاسترأبادي (1996)، 226/1.

⁴²⁷ يُنظر: السابق، 194/1.

⁴²⁸ يُنظر: السابق 258/1. واختلف في أنّ ما ساقه الرضي من شواهد من ذلك للتمثيل أم للاستشهاد، انظر حواشي المحقق عليها.

⁴²⁹ الزمخشري (1998)، 207/1-208. وانظر: مقدمة خزنة الأدب للخطيب البغدادي ففيه تفصيل لهذه القضية، 5/1 وما بعدها.

وواضح أنّ الزمخشري أراد بما قال سلامة المَلَكَة اللغوية عند أبي تمام، ونهوضها على قوانين العرب في كلامهم فما المانع من الاستشهاد بكلامه!

إنّ هذه الدقة عند علمائنا القدامى في جمع المادّة اللغوية، والمنهج المُتَّبَع فيها من تحديد البيئة اللغوية، واستقراء عميق للغة مصحوب بتحديد زمني يتركنا مطمئنين إلى النتائج التي وصلوا إليها "وليس لهذه الحيلة في أخذ اللغة ... إلّا تفسير واحد هو الحيلولة دون تسرّب الدخيل إلى العربية ما لم يُطبع بطابع الفصحى تبعاً لأساليب تعريبها؛ لأنّ مثل هذا التسرّب غير الإرادي وغير المقصود يُفسد على الباحثين فهمهم أصالة اللغة وشخصيّتها، فقد يستنبط منه خطأ أنّ من خصائصها أوجهاً لا تلزمها أو صيغاً لم تجئ على أبنيتها؛ لأنّها لم تنبثق عنها، وإنّما انتقلت إليها عن طريق العدوى اللغوية بسبب القرب والجوار، وما أكثر صورها، وأشدّ أخطارها!"⁴³⁰.

وفي كلام الدكتور صبحي الصالح وعي عميق لما وراء منهج الأجداد المُتَّبَع في جمع المادة اللغوية، ولا سيّما في حديثه عن مخاطر تسرّب الدخيل إليها، بل إنّ كمال بشر نفسه يعترف بفضل السلف في جمع المادة اللغوية بعد أن أدرك عمق ما قاموا به ودقّته في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد)؛ إذ قال في حقّهم: "لقد كانت لهم بوادر طيّبة، ونظرات صائبة في كثير من خطواتهم التي قاموا بها في هذا الشأن، نذكر من ذلك على ضرب من التمثيل فقط مبدأً بارزاً أخذ به هؤلاء الأفاضل في عملهم الكبير، وهو أسلوبهم في (جمع اللغة)، متبعين ذلك بنماذج من طرائق تفكيرهم في معالجة لغتهم. وإنّما اخترنا هذا المبدأ لكونه يمثل أساس الانطلاق في البحث اللغوي المعتمد على وصف الحقائق وتحليلها بالصورة التي تبدو بها... وهذا المبدأ يعد الركيزة الأولى في المنهج الوصفي الذي ما زلنا نؤثره على غيره من المناهج في تعرّف الحقائق اللغوية في البيئة المعينة"⁴³¹.

يظهر مما سبق أنّ منهج علمائنا القدامى في جمع المادة اللغوية منهجٌ علميٌّ رصين انتهت اللسانيات الحديثة ولا سيّما في جانبها (الوصفي) إلى الاعتراف بدقّته وجدواه؛ فالمادة المدروسة تمثّل العربية الفصحى في

⁴³⁰ الصالح (2009)، ص: 113.

⁴³¹ بشر (2005)، ص: 325 - 326.

أزهى عصورها، وتصلح بغزارتها وتنوعها أساساً متيناً لإرساء قواعد العربية الفصحى المنطوقة فعلاً على امتداد جزيرة العرب.

تقسيم المادة اللغوية:

قسم علماؤنا القدماء المادة اللغوية إلى أقسام ثلاثة، سماها سيبويه الكَلِم؛ فقال في مطلع كتابه: "هذا باب علم ما الكَلِم من العربية"⁴³²، وقسم الكلم إلى "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"⁴³³، وقول سيبويه السابق مُشعرٌ بأنَّ العربية نظامٌ، وهذه النظام يسير عليه الكَلِم الذي قسمه أقساماً ثلاثة؛ أي ما توجه إليه سيبويه بالدراسة: هو العلم الذي يدرس الكَلِم في اللغة العربية.

أما ابنُ جنِّي فقد فرّق بين الكلام والقول في مطلع كتابه (الخصائص)؛ إذ قال: "أما الكلام فكل لفظٍ مستقل بنفسه، مفيدٌ لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجُمْل... أما القول فأصله: أنه كلُّ لفظٍ مذل به اللسان تاماً كان أو ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها... فكلُّ كلامٍ قول، وليس كل قول كلاماً"⁴³⁴ ثم فسّر سبب اختيار سيبويه لفظة (الكَلِم) على الكلام؛ فقال: "وقال سيبويه: (هذا باب علم ما الكَلِم من العربية) فاخترار الكلم على الكلام، وذلك أنّ الكلام اسمٌ من كَلَم، بمنزلة السلام من سلّم، وهما بمعنى التكليم والتسليم، وهما المصدران الجاريان على كَلَم وسلّم... فلمّا كان الكلام مصدرًا يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره، عدّل عنه إلى الكَلِم الذي هو جمع كلمة، بمنزلة سلمة وسلّم، ونبقة ونبق، وثقنة وثقن. وذلك أنه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة؛ وهي: الاسم، والفعل، والحرف، فجاء بما يخص الجمع، وهو الكَلِم، وترك ما لا يخص الجمع وهو الكلام، فكان ذلك أليقَ بمعناه، وأوفق لمراده"⁴³⁵.

⁴³² سيبويه (1988)، 12/1.

⁴³³ سيبويه (1988)، 12/1.

⁴³⁴ ابن جنّي (د.ت)، 17/1.

⁴³⁵ السابق 25/1.

أما المبرّد فأطلق لفظ الكلام على الأقسام الثلاثة التي سمّاها سيبيويه الكلّم؛ فقال: "فالكلامُ كله: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى. لا يخلو الكلامُ -عربيّاً كان أو أعجميّاً- من هذه الثلاثة"⁴³⁶.

وجعل ابنُ السّراج الكلام أقساماً ثلاثة في (الأصول) كما فعل صاحب المقتضب⁴³⁷.

أما المحقّق الرضي فقد بيّن في شرحه على الكافية الفروق بين الكلمة واللفظ والقول والكلّم والكلام⁴³⁸.

ولا شكّ في أن أدق الأقوال في توصيف المادة اللغوية: قولاً سيبيويه وابن جنّي، ومع ذلك ما دام وضع

لفظ (كلام) مكان (كلم) المقصود منه معنًى واحد عند المحدثين وبعض القدماء فلا مُشاحّة في الاصطلاح.

أما تقسيمهم الكلّم (الكلام) إلى أقسامه الثلاثة، ووجود هذه الأقسام في العربية وفي غيرها من اللغات فكان موضع جدلٍ عند بعض المحدثين؛ إذ صرّح تمام حسّان بأنّ تقسيم السلف الكلام غير دقيق؛ فدعا إلى تقسيم الكلام تقسيماً جديداً بناءً على أسس جديدة؛ فقال: "ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا. وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

1- أنّ الكلمات العربية يمكن أن يُنقد تقسيمها القديم. 2- أن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في

تقسيم الكلمات تقسيماً جديداً"⁴³⁹.

ونراه في تقسيمه قد خلط الكلام المنطوق بالكتابة، وتوصّل إلى معايير أشبه بتجريبٍ يقوم على فكر غير ناضج، فلم يُكتب لهذه المعايير الحياة والتطوّر، بل إنّه كان يعترف بعدم جدواها ضمناً عندما يذكر الأمثلة التي تعارضها؛ فقد عدّ (الشكل الإملائي المكتوب) أوّل الأسس التي سيقسم الكلام بموجبها مستعيناً بالصرف تارةً، وبعلامات الإعراب تارةً أخرى؛ فقال: "الشكل الإملائي المكتوب: هذا هو الأساس الأول من أسس التقسيم، فنحن نستطيع أن نقول إنّ طائفة من الكلمات العربية يمكن وصفها بأنّها (طائفة الواو والنون)، وإنّ من هذه الطائفة كلمة

⁴³⁶ المبرّد (1994)، 1/141.

⁴³⁷ يُنظر: ابن السّراج (1996)، 1/36.

⁴³⁸ يُنظر: الاسترأبادي (1996)، 1/18.

⁴³⁹ حسّان (1990)، ص: 196.

(مسلمون)، وليس منها كلمة (مجنون)؛ لأنّ تحليل هذه الطائفة من الكلمات يكشف لنا عن عدم تشابههما في قبول التتوين؛ فلا نجد في اللغة العربيّة (مسلمونًا) كما نجد (مجنونًا وملعونًا).. فالشكل الإملائي هنا أساس من أسس التفريق بين طائفتين من الكلمات، إحداهما في صيغة الجمع، والأخرى في صيغة المفرد، ويُقال نفس الشيء⁴⁴⁰ في التفريق بين (مسلمات)، و(نبات) وبين (مصريّ)، و(كرسيّ)؛ ولأنّ الياء تتخلّى عن (مصريّ) ولا تتخلّى عن (كرسيّ)⁴⁴¹.

إنّ تمام حسنّ يحاول في هذا التقسيم أن يميز أقسام الكلم بناء على السوابق واللاحق اقتداءً بتقسيمات الغربيين على ما مرّ في مبحث (المقطع) في (فصل الأصوات) من هذا البحث؛ إذ لم يكتف بالاستدلال بآخر كل كلمة على طائفتها إنّما استعان ببدايات الكلمات أيضًا؛ فيقول في أساسه السابق "وما بدئ إملائيًّا بألف ولام فهو من طائفة خاصّة من الكلمات تُسمى (طائفة الأسماء المُعرّفة بالأداة. ولا يغرّك من الكلمات مثل (ألقى) التي هي فعل ماضٍ، فتعتبرها⁴⁴² من هذه الطائفة للأسباب الآتية:

1- أنّ الألف واللام من المعرف بالأداة يمكن أن تُحذف من هذا المعرف بعكس الفعل الذي لا يمكن أن تُحذف منه.

2- أنّ همزة الأداة همزة وصل، بعكس الهمزة التي في أوّل الفعل ... وما لحقه التتوين في آخره فهو من طائفة الأسماء المجرّدة من أداة التعريف ومن الإضافة، ولست أظن القارئ يُدخل في هذه الطائفة كلمات مثل: (اُذن) و(استأذن).. للأسباب الآتية:

1- أنّ طائفة الأسماء يمكن أن يُحذف منها التتوين بدخول الأداة، ولا تدخل الأداة على الأمثلة الفعلية المذكورة...⁴⁴³.

ولا يجد الباحث عن الجديد في نظرية تمام حسنّ -التقسيمية- بغيته، ولا سيّما أنّه يرجع في مناقشاته أسسه إلى تقسيم الكلّ إلى اسم وفعل وحرف مستعينا بعلامات الأسماء والأفعال؛ مثل: قبول الاسم المفرد ال التعريف والتتوين، ودلالة الفعل على الزمن، ثم يعترف بقلة جدوى بعض أسسه من دون الاعتماد على الصرف والسياق

⁴⁴⁰ ذكر بعض أساتذتنا أنّ الصواب: الشيء نفسه، لا ما ثبت في الاقتباس.

⁴⁴¹ السابق، ص: 196.

⁴⁴² خطأ بعض اللغويين استعمال (اعتبر) بمعنى (عدّ)؛ فالأصح عندهم أن يُكتب في الاقتباس: فتعدّها.

⁴⁴³ السابق، ص: 197.

ووظيفة الكلمة، أما نتائج هذه الأسس فتوصله إلى أقسام أربعة للكلام وهي: 1- الاسم. 2- الفعل. 3- الضمير. 4- الأداة.

ثم يوضح التشابه بين الضمير والاسم في بعض النقاط، وتشابه الضمير والأداة في نقاط أخرى في كتابه (مناهج البحث في اللغة)⁴⁴⁴، وقد أضاف إلى هذا التقسيم الرباعي الدارج عند بعض المُحدثين⁴⁴⁵ ثلاثة أقسام ليصير التقسيم سباعيًا في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)⁴⁴⁶ وهي: الصفة والخالفة والظرف.

من الواضح أنّ تحمُّس تَمَام حَسَّان لكل جديد من الغرب (وبعضه أصيل في تراثنا اللغوي العربي) جعله يحاول تقويض أسس كل ما صنعه الأجداد، مع أنّ صنيع السلف صادرٌ عن منهج شامل قائم على أسس صحيحة ثابتة، وقد صرَّح تَمَام حَسَّان أنّ ما جاء به هو حصيلة البحث اللغوي لعدة قرون في الغرب؛ إذ قال: "ولكنني لا أستطيع أن أغمط حق النظرية التي بُنيت عليها هذه الدراسة، وهي نظرية جاءت نتيجة تجارب القرون في الغرب؛ فهيكلا غربي، وتطبيقاتها على اللغة العربية هو القسط الذي أنا مسؤول عنه في هذا الكتاب"⁴⁴⁷.

وقد أثار التقسيم الجديد للكلم الذي اقترحه الدكتور تَمَام حَسَّان موجةً من الانتقادات بعضها يؤيد هذا التقسيم، وبعضها يعارضه، وقد أتت الباحثة أسْمهان مصرع على ذكر هذه المسألة، وأوردت نُقْلاً من آراء بعض المؤيدين والمعارضين⁴⁴⁸، والملاحظ أنّ معظم الآراء تحدّثت عن نتائج هذا التقسيم وتقرّيعاته، ولم تتحدّث عن أصل المشكلة؛ وهي: دعوى دخول المنطق في هذا التقسيم عند السلف وذلك يسوّغ إعادة تقسيم الكلم تقسيماً جديداً مبنياً على أسس لغوية لا منطقية؛ إذ قال تَمَام حَسَّان في تقديمه لتقسيمه الجديد: "وتنفصل التقسيمات اللغوية العلمية عن التقسيمات المنطقية، ويجب أن تظل كذلك دائماً... وقضايا المنطق وأقيسته لا تنطبق على اللغة، والقاعدة المنبّعة في التقسيمات النحوية هي اعتبار ما كان له تعبير شكلي من الأقسام العقلية"⁴⁴⁹.

⁴⁴⁴ يُنظر: السابق، ص: 203.

⁴⁴⁵ يُنظر: أنيس (1966)، ص: 266، وما بعدها.

⁴⁴⁶ يُنظر: حَسَّان، تَمَام (1994)، ص: 90.

⁴⁴⁷ حَسَّان (1990)، ص: 5.

⁴⁴⁸ يُنظر: مصرع (2016)، ص: 239، وما بعدها.

⁴⁴⁹ حَسَّان (1990)، ص: 202.

وهذه الدعوات إلى إعادة تقسيم الكلم العربي ليست وليدة خلل في منهج السلف، لكنّها تهدف إلى تشكيل أساسٍ جديد لإعادة دراسة الجمل العربيّة وفُق المنهج الغربيّ؛ بحيث يدخل كل قسم منها في فصيلةٍ نحويّة تراعي المعنى العام للجمله، جاء في كتاب (علم اللغة مقدّمة للقارئ العربي): "والفصيلة النحويّة نفسها يختلف معناها باختلاف اللغات؛ فالاسمُ فصيلةٌ نحويّة يتحدّد معناها باعتبار ما تقابله في اللغة موضوع الدّرس: فمعنى الاسم في اللغة التي تتبع نظاماً نحويّاً ثلاثيّاً تنقسم فيه الكلمة إلى «اسم» و«فعل» و«أداة» يختلف عن معنى الاسم في نظامٍ نحويّ خماسيّ تنقسم فيه الكلمة إلى «اسم» و«فعل» و«أداة» و«صفة» و«ضمير»، فمن اللغات ما يميّز كلّاً من الصفة والضمير من «الاسم» و«الفعل» و«الأداة» من الناحية الشكلية»⁴⁵⁰.

وقد أثار كمال بشر هذه القضية في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد)، مشيراً إلى أنّ هذه القضايا المطروحة في إعادة تقسيم الكلام منشؤها غربيّ؛ إذ تعريف الكلمة غير واضح عندهم، ولا يحدّدها بدقّة⁴⁵¹، ثم نقل هذه القضية إلى العربيّة، وأجرى عليها ما جرى على الكلمة عند الغربيّين من إشكاليات؛ فقال: "وهناك آراء أخرى كثيرة لتعريف الكلمة، تتسم جميعها بالقصور وعدم الدقّة، وليس الأمر في ذلك مقصوراً على علماء الغرب، بل إنّنا نلاحظ هذا القصور في التعريفات التي أوردها لنا علماء العربيّة أيضاً"⁴⁵².

ولا شكّ في أنّ هذه القضايا التي أوردها بعض المُحدثين إنّما هي محاولةٌ لإلصاق تهمة دخول المنطق الأرسطي إلى فكر علمائنا القدماء، فإذا كان للمنطق هذه السطوة على الفكر العربيّ -في رأي بعض المُحدثين- فلا شكّ في أنّ تقسيم الكلم ناتج عن المنطق عندهم لا عن طبيعة اللغة العربيّة نفسها، وليس القصور عند السلف في تقسيم الكلم العربيّ بناءً على طبيعته، وتبيان حدود كل قسم منه، إنّما هو ضعفٌ في الاستقصاء وتتبع ما جاؤوا به؛ فلو عدنا إلى تقسيم السلف نجد سببويه قد أوجز القول في تبيان حدود كل قسم منه؛ فقال: "فالاسمُ: رجلٌ وفرسٌ وحائط. وأمّا الفعل: فأمثلةٌ أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهبَ وسمعَ ومكثَ وحُمِد. وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً: اذهبْ واقتل واضربْ،

⁴⁵⁰ السمران (د.ت)، ص: 238.

⁴⁵¹ يُنظر: بشر (2005)، ص: 180.

⁴⁵² السابق، ص: 181.

وخبراً: يقتل ويذهب ويضرب ويُقتل ويضرب. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أُخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة ستبين إن شاء الله. والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل. وأمّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثمّ، وسوف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها⁴⁵³.

يلاحظ المرء أنّ سيبويه لم يذكر الحدود التي تميز كل قسم بدقة في باب الاسم، وإنّما اكتفى بذكر اسمين مفردين واسم فاعل، وكذلك فعل في باب الحرف، فنجدته اكتفى بذكر الأمثلة على ما يقول.

وقد بيّن صاحب (الأصول في النحو) خصائص كل قسم من هذه الأقسام، وبيّن حدوده؛ فقال: "شرح الاسم: الاسم: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمر وبكر. وأمّا ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة. وإنّما قلت: (ما دلّ) على معنى مفرد لأفترق بينه وبين الفعل؛ إذا كان الفعل يدلّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل... ومع ذلك أنّ الفعل قد قسم بأقسام الزمان الثلاثة: الماضي، والحاضر، والمستقبل..."⁴⁵⁴، ثمّ بيّن ما يكون للاسم من خصائص تدلّ عليه؛ فقال: "والاسم قد يُعرف أيضاً بأشياء كثيرة، منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه، نحو: الرجل ... فهذا لا يكون في الفعل، لا تقول: القيام، ولا الیذهب. ويُعرف أيضاً بدخول حرف الخفض عليه، ويُعرف أيضاً بامتناع (قد وسوف) من الدخول عليه، ألا ترى أنّك لا تقول: قد الرجل، ولا سوف الغلام، إلّا أنّ هذا ليس خاصّاً بالاسم فقط؛ ولكن قد يمتنع (سوف) و(قد) من الدخول على الحروف، ومن الدخول على فعل الأمر والنهي... والاسم يُضمّر ويُكنى عنه، تقول: زيدٌ ضربته، والرجل لقيته، والفعل لا يُكنى عنه فتضمّره ... إلّا أنّ هذه الأشياء لا يُعرف بها كل اسم، وإنّما يُعرف بها الأكثر..."⁴⁵⁵.

لا شكّ في أنّ ما ذكره ابن السراج وغيره من النحويين في توضيح الاسم، وما له من خصائص أدّى إلى لبس عند بعض العلماء ممن جاء بعدهم، فقد تصدق الخاصة على الاسم والفعل بل وعلى الحرف أيضاً كحالة

⁴⁵³ سيبويه (1988)، 12/1.

⁴⁵⁴ ابن السراج (1996)، 36/1-37.

⁴⁵⁵ السابق، 36/1.

امتناع دخول (قد) و (سوف) على الاسم⁴⁵⁶، ومثل هذا التَّخْبُطُ حداً بابن فارس إلى مناقشة أغلب أقوال الأئمة الذين سبقوه على أساس عدّها حدوداً لأقسام الكلام، وَرَدَّهَا؛ إذ قال: "أجمع أهل العلم أنّ الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف. فأما الاسم فقال سيبويه: "الاسم نحو رجل و فرس" وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد.... وقال الكسائي: "الاسم ما وُصف" وهذا أيضاً معارض بما قلناه من "كيف وأين" أنّهما اسمان ولا يُنعتان. وكان الفراء يقول: "الاسم ما احتمل التتوين، أو الإضافة، أو الألف واللام" وهذا القول مُعارض بالذي ذكرناه (أي: كيف وعند وحيث وأين) من الأسماء التي لا تتون ولا تُضاف ولا يُضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام... وقال قوم: ما دخل عليه حرف من حروف الخفض، وهذا قول هشام وغيره. وله قول آخر: إنّ الاسم ما نودي. وكل ذلك معارض بما ذكرناه من "كيف وأين" ... هذه مقالات القوم في حدّ الاسم يُعارضها ما قد ذكرته. وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة. والله أعلم أيّ ذلك أصح. وذكر لي عن بعض أهل العربية أنّ "الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكره إياه ولازماً له" وهذا قريب⁴⁵⁷.

إنّ مناقشة ابن فارس الحدود التي افترضها النحاة في أقسام الكلام (أو ما افترض أنّه حدود على ما سيأتي) تتمّ عن عقلية علمية لا تقتنع بكل ما تسمع مالم تثبت صحته بالدليل القاطع، ولم تقبل أن تردّد كل ما سبقها من دون نقاشه وإظهار محاسنه ومساوئه.

والانطلاق من نصوص السلف التي قسمت الكلام يزيل كل هذه المغالطات؛ فسيبويه عندما ذكر الاسم والفعل والحرف لم يذكر الحدود فيها، إنّما ذكر ماهيتها وطبيعتها ولم يحدّها بحدود، فمثّل للأسماء بداية، أمّا الفعل فحظي بتعريف يوضح ماهيته مع أمثلة عليه، والحرف نال حظ الاسم في تقسيم سيبويه. فما جاء به سيبويه في إيجازه (الذي يبسطه في كتابه) إنّما هو تفسير يسير أو فلنقل تمهيد لما سيبينه على ما صرح في كلامه، وقد تفتّن ابن جنّي إلى ذلك؛ إذ قال عند شرحه سبب اختيار سيبويه لفظة (الكلم) على الكلام: "وذلك أنّه أراد تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة، وهي الاسم والفعل والحرف"⁴⁵⁸، وفي الواقع لم يتنبّه كثير من القدامى والمحدثين على أن

⁴⁵⁶ وعلى الحرف وفعل الأمر أيضاً.

⁴⁵⁷ ابن فارس (1997)، ص: 48.

⁴⁵⁸ ابن جنّي (د.ت)، 25/1.

سيبويه فرّق بين الاسم والفعل والحرف في أثناء حديثه عن علامات الإعراب والبناء، وهو الباب التالي مباشرة باب (علم ما الكلم من العربية)؛ إذ قال: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف. وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل - وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه - وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة... والنصب في الأسماء: رأيتُ زيداً، والجر: مررت بزيد. والرفع: هذا زيد. وليس في الأسماء جزم، لتمكُّنها وللحاق التتوين، فإذا ذهب التتوين لم يجمعوا على الاسم ذهاباً وذهاب الحركة...⁴⁵⁹.

لو تنبّه من انتقدوا تقسيم علماء العربية الكلّم على كلام سيبويه، ولم يقتنعوا بالجملة والجمليتين من كلام علمائنا الأولين بل استقرؤوه كاملاً فيما وصلنا عنهم، وفهموه على وجهه لما وصلنا اللبس الذي ادّعاه كثير ممن جاؤوا بعدهم، ومنهم ابنُ فارس وكثير من المحدثين؛ فقد فرّق سيبويه بين الاسم المتمكّن (المُعرب)، وشرحه بأنّه الاسم الذي تتغير حركته حسب موقعه في الجملة، والاسم المبني الذي لا تتغير حركته، وجميع أمثلة ابن فارس - التي انتقد بها تقسيم الكلّم - تدخل تحت باب (الأسماء المبنية)، ثم ذكر سيبويه أنّ الأسماء لا تقبل الجزم، وهذا حدّ مقبول إن عدناه حدّاً على رأي ابن فارس؛ لأنّ سيبويه ذكر الجزم في الأسماء المُعربة ويقابله الوقف في المبنية، وكلام سيبويه واضح في أنّ الأسماء لا تقبل الجزم فهو يقصد الأسماء المتمكنة، ولم يقل: لا تقبل (الوقف) الذي ذكره علامةً في المبنيات، ثم علل سبب عدم قبول الجزم في الأسماء لتمكُّنها، وللحاق التتوين، فإذا ذهب التتوين لم يجمعوا على الاسم ذهاباً (أي: التتوين) وذهاب الحركة، فلا بدّ من أن يلحق الاسم المتمكّن إحدى الحركات الثلاث (على عد السكون ذهاباً للحركة)، ثم جعل الفعل المضارع قابلاً لحركات الإعراب (لا البناء)؛

⁴⁵⁹ سيبويه (1988)، 13/1-14.

لمضارعتة أسماء الفاعلين من عدة وجوه ذكرها، ومع ذلك المضارع ليس من الأسماء؛ لأنّه لا يقبل الجر، والجر علامة من علامات الاسم؛ إذ قال: "وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم"⁴⁶⁰ ثم ذكر فرقاً آخر بين الفعل المضارع والأسماء -ليخرجه من دائرتها؛ إذ إنّهُ مُعرب لا مبني على ما ذكر، والإعراب من خواص الأسماء المتمكنة- وهو: لا يقع الفعل المضارع موقع الاسم في الجملة العربيّة "ويبيّن لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك. ألا ترى أنّك لو قلت: إنّ يضرب يأتينا، وأشباه هذا لم يكن كلاماً"⁴⁶¹، وذلك يشبه حدود تشومسكي للجمال التامة التي وزّعها في عدّة معادلات لغوية تنتظم الكلام في اللغات المعينة ولا يخرج عنها⁴⁶².

قسم سيبويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف معتمداً على معايير ثابتة وهي: الإعراب والبناء، والموقعية⁴⁶³، والملحقات⁴⁶⁴ حين ذكر لحاق (السين وسوف) بالفعل كما لحقت الاسم الألف واللام للمعرفة⁴⁶⁵، ثم ذكر أمثلة ابن فارس التي اعترض بها على حدّ الاسم تحت باب الأسماء غير المتمكنة (المبنية)، وشرح أوضاعها بعد أن بيّن ماهية كل ما هو مبني (غير متمكن) من الأقسام الثلاثة منطلقاً من اللغة نفسها، لا من الحدود التي حاول المناطق فرضها على دراسة اللغة⁴⁶⁶.

⁴⁶⁰ السابق، 14/1.

⁴⁶¹ السابق، 14/1.

⁴⁶² من هذه المعادلات اللغوية ما وضّح تركيب الجملة في اللغة العربيّة، وقد طبّق الدكتور أحمد الشريف مثل هذه المعادلات على العربيّة على منهج تشومسكي في محاضراته السابقة الذكر التي ألفها على طلبة الدراسات العليا في قسم اللغة العربية في جامعة دمشق (الفرق بين دراسة القدامى للغة، واللسانيات الحديثة): "المعادلة الأولى: مكونات الجملة في اللغة العربيّة: ج ← [ع + م1] ± (م2) . وتحليل بعض ما في هذه المعادلة: ج: الجملة؛ في اللغة العربيّة. ←: مكوّن من، أو تساوي أو تعاد كتابتها. ع: عامل؛ لازم... م1: المفعول الأوّل لازم له (كالفاعل، بالنسبة للفعل، مثلاً. والمبتدأ بالنسبة إلى الابتداء... ±: يجوز أن يكون، ويجوز ألا يكون موجوداً. م2: المفعول الثاني؛ لازم "في حالة الفعل المتعدي، ولكنّه لا يكون موجوداً في الفعل اللازم، ويجوز أن يكون موجوداً أو لا يكون؛ مثل: الحال أو الظرف في الجملة الفعلية... يجوز أن يكون هناك معمولات أخرى م3، م4 جوازية (وقد تكون ضرورية؛ وذلك مع الأفعال المتعدية لمفعولين أو ثلاثة مفاعيل). [..]: هاتان المعقوفتان تعنيان أنّ ما في داخلهما إجباري؛ لازم الوجود. [ع + م1]: يعني التلازم بين العامل والمفعول الأوّل؛ ويسميان: "الزوج المرتب" ويكونان نواة التركيب... ومعنى المعادلة: الجملة التامة في اللغة العربيّة -اسمية كانت أو فعلية- تتكون من: عامل ومفعول أوّل؛ وهما عنصران "ركنان" إجباريان؛ "ضروريان" و"لازمان" و"واجبا الوجود"؛ ويجوز أن يكون مع العامل والمفعول الأوّل معمولٌ ثانٍ وثالثٌ -أو رابع- وهما غير ضروريين؛ إلّا مع الأفعال المتعدية إليها.

⁴⁶³ ترتيب الكلم على نظام اللغة العربيّة ليكون كلاماً.

⁴⁶⁴ وهذا تعبير الدكتور تمام حسّان عما يدخل المجردات من الأسماء والأفعال ويكون له وظيفة وأثر فيها، وإطلاق سيبويه لفظ (لحاق أو ما لحق) يعزّز تسمية الدكتور تمام، أو المورفيمات حسب النظريات الحديثة في دراسة النحو. يُنظر: مناهج البحث في اللغة، ص: 186.

⁴⁶⁵ يُنظر: سيبويه (1988)، 15/1.

⁴⁶⁶ يُنظر: السابق 15/1 وما بعدها.

وَمَنْ يقرأ كتاب سيبويه يجد أنه أَكْثَرُ من استخدام لفظ (الحد) لكنّه لم يقصد به ما أراده أهل المنطق، ولا أهل الفقه وبعض المتأثرين بهم، وكذلك فعل الخليل بن أحمد في كتابه العين⁴⁶⁷؛ إنّما قُصد به عندهما: الوجه تحديداً (باشتقاقاته مثل: التوجيه)؛ فجاء في الكتاب: "فإن قلت: ضربتُ وضربوني قومك نصبت، إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث، أو تحمله على البديل فتجعله بدلاً من المضمر، كأنتك قلت: ضربتُ وضربني ناس بنو فلان. وعلى هذا الحدّ تقول: ضربتُ وضربني عبد الله..."⁴⁶⁸.

وجاء فيه في باب (الأفعال التي تُستعمل وتُلغى): "وكُلّما طال الكلامُ ضعفَ التأخير إذا أعملت، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعفُ زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدّ أن يكون الفعلُ مبتدأً إذا عمل"⁴⁶⁹. والذي أكّد أنّ سيبويه أراد بالحدّ الوجهَ الإتيان بهما شارحاً أحدهما الآخر؛ فقال: "وتركُ التاء في جميع هذا الحدّ والوجه. وسترى ما إثبات التاء فيه حسنٌ إن شاء الله"⁴⁷⁰.

وجاء باللفظين مُبدلاً أحدهما من الآخر عند حديثه عن الفصل بين المتضايين؛ فقال: "وأما قوله: أدخلَ فوهُ الحجر، فهذا جرى على سعة الكلام، والجيد: أدخلَ فاه الحجر، كما قال: أدخلتُ في رأسي القلنسوة، والجيد: أدخلتُ في القلنسوة رأسي. وليس مثل هذا اليوم والليلة؛ لأنّهما ظرفان، فهو مخالفٌ له في هذا، موافقٌ له في السعة. قال الشاعر:

ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمَعُ

فوجهُ الكلامِ فيه هذا كراهيةُ الانفصال. وإذا لم يكن الجرُّ فحدُّ الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به"⁴⁷¹ فقال في

⁴⁶⁷ أي: قصد بالحدّ: الوجه في معرض حديثه عن الوجوه النحوية، جاء في مادّة (لولا): «وأما (لولا) فجمعوا فيها بين (لو) و(لا) في معنيين، أحدهما: (لو لم يكن)، كقولك: لولا زيدٌ لأكرمته، معناه: لو لم يكن. والآخر: (هلاً)، كقولك: لولا فعلت ذاك، في معنى: هلاً فعلت، وقد تدخل (ما) في هذا الحدّ موضع (لا) ...» انظر: الفراهيدي (2003)، 111/4.

⁴⁶⁸ سيبويه (1988)، 78/1.

⁴⁶⁹ السابق، 120/1.

⁴⁷⁰ السابق، 53/1.

⁴⁷¹ السابق 181/1.

الجملة الأولى: فوجه الكلام فيه هذا... وبدل أن يعيدها في قوله: فوجه الكلام أن يكون الناصب مبدوءاً به، قال: فحدّ الكلام.

ويظهر ابتعاد سيبويه عن المنطق في قسمته عندما أحاط بمفهوم الفعل إحاطة شاملة في تبيانها طبيعة كل قسم من أقسام الكلم الثلاثة. وتحديد سيبويه الفعل يقوم على أسس ثلاثة على ما ذكر الدكتور محمد خير الحلواني؛ إذ قال: "ويبدو من هذا النص أنّ مفهوم سيبويه للفعل يقوم على ثلاثة أشياء: 1- الصيغة. 2- الاشتقاق. 3- الدلالة. وقد ذكرناها منفصلة للتوضيح، وهي في الواقع متواشجة يصعب الفصل بينها، ذلك أنّ تشكل الأفعال في صيغ خاصة هو الذي يحدد دلالتها، فالصيغة (فعل) تدل على الماضي، والصيغتان (يفعل وافعل) تدلان على الحاضر والمستقبل، وهذا المفهوم مبني على طبيعة اللغة العربيّة، واستقراء نصوصها والتمرس بها، وليس فيه ما يُدنيه من مفهوم أرسطو من قريب أو بعيد"⁴⁷².

ثمّ بعد أن كادت علوم اللغة تختلط بالمنطق في فكر بعض اللغويين نهض العلماء اللغويون المحققون ليشكلوا درعاً يحفظ لدراسات السلف اللغوية بهاءها، ومنهم الزجاجي الذي انطلق في دراسة اللغة، وفي تقسيم الكلم من طبيعة اللغة نفسها، نافياً عن هذا التقسيم دعوى المنطق ومقاصده؛ فقال في حدّ الاسم: "الاسم ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنّما قلنا في كلام العرب؛ لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو؛ فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتّفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنّما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح..."⁴⁷³.

⁴⁷² الحلواني (1980)، ص: 24.

⁴⁷³ الزجاجي (1979)، ص: 48. ويُنظر: الحلواني (1980)، ص: 22.

فواضح أنَّ انطلاق الزجاجي كان من طبيعة اللغة العربية نفسها، وقد ظهر فهمه لطبيعة النحو وطبيعة المنطق والتفريق بينهما.

وسعى المحقق الرضي إلى إزالة هذا اللبس في الحدود؛ إذ فرّق بين حدّ الشيء وخواصّه -وفي بعض ما جاء في النقاش السابق اعتماداً على بعض آراء الرضي الآتية؛ إذ سمّيت ما أطلق عليه ابن فارس حدوداً بـ (الخواص)-، قال الرضي: "خواص الاسم، قال ابن الحاجب: ومن خواصّه دخول اللام، والجر، والتثوين، والإسناد إليه، والإضافة، قال الرضي: الفرق بين الحدّ والخاصّة، أنَّ الحدّ مطّرد ومنعكس، والخاصّة مطّردة غير منعكسة، والمُرَاد بالاطراد أن تضيف لفظ (كل) إلى الحد فتجعله مبتدأً، وتجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا: الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن: كلُّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم. وكذا نقول في الخاصّة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم. والمُرَاد بالعكس عند النحاة: أن تجعل مكان هذين نقيضيهما، فنقول: كلُّ ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن نقول في الخاصّة: كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم. وقد يُقال: العكس: أن يُجعل المبتدأ خبراً، والخبر مبتدأً مع بقاء النفي والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطرّد قضية الحد والمحدود كليّةً مع جعل المحدود موضوعاً...⁴⁷⁴.

فيما ذكره الرضي يزول كل لبس تشكّل في تفكير ابن فارس وغيره من منتقدي دراسات السلف بعدم دقّة وصف اللغة، والخلط في خواصها، وفيه أيضاً انطلاقٌ من منهج النحاة لا المنطقيين في دراستها، وذلك واضح في تفريقه في غير ما موضع بين نظرة النحاة إلى القضايا اللغوية المدروسة ونظرة أهل المنطق⁴⁷⁵.

فيما سبق من إعادة قراءة بعض نصوص سيبويه والسلف لتوضيح أصل من أصول اللغة -تقسيم الكلام- كما فهمه أجدادنا تبياناً لما في الدراسات الحديثة من خلل، وهذا الخلل ناجم عن عدم استقراء نصوص السلف استقراءً شاملاً، والاعتماد على المنقول من دون الرجوع إلى الأصل المنقول عنه من جانب، ومحاولة فرض المناهج

⁴⁷⁴ الاسترأبادي (1996)، 43/1.

⁴⁷⁵ يُنظر على سبيل المثال لا الحصر قوله في (شرحه على الكافية) 22/1: "والمشهور في اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركب، ولا ينبغي أن يُخترع في الحدود أفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها؛ لأنّ الحدّ للتبيين...".

الغربية على اللغة العربية فرضاً يتَّسم بالفوضى وسوء التقدير من جانب آخر؛ فلم ينتج عن هذا الفرض فائدة عظيمة⁴⁷⁶، ولا سيَّما أن بعض تلك الدِّراسات مضى عليها أكثر من ستين عاماً ولم نحصد نتائجها إلى هذه اللحظة، وهذا ما أكثر الحاج صالح من الحديث عنه ونقده، ولا سيَّما عند من تأثر بدراسات الغربيين أو تتلمذ على أيديهم؛ فقال: "لقد أيقنا أن الدراسات اللغوية لن يكون لها أي شأن إذا لم يرجع أصحابها إلى الخليل بن أحمد، ويحاولوا أن يتفهموا ما قصده هذا الرجل العبقرى بتعليقاته لظاهرة اللغة، وذلك بالرجوع أولاً إلى كتاب سيبويه وشروحه ...، وبالرجوع ثانياً إلى مَنْ أدرك مقاصده حق الإدراك مثل: ابن السَّراج وأبي علي الفارسي وابن جنِّي، وذلكم العالم الفذ: الرضيّ الاسترلابادي. وبما حبذا لو درسوا في نفس الوقت⁴⁷⁷ نظريات علم اللسان الحديث؛ لأنَّه فيها من المعاني والمفاهيم، لو تدبَّروا لوجدوها شديدة الشبه بما يجدونه في تلك الكتب القديمة، وربَّما ساعدتهم على إدراك ما لا يزال غامضاً لديهم من نظريات النحو العربي"⁴⁷⁸.

المصطلحات:

إنَّ كلَّ علمٍ من العلوم يبدأ بملاحظة ظواهره، ثمَّ تحديد مجالاته ومصطلحاته، ثمَّ استخراج قوانينه التي تحكم هذه الظواهر، ولا يُستثنى فقه اللغة من هذه القاعدة. وإنَّ استقرار مصطلحات أيِّ علمٍ من العلوم مرتبط باستقرار العلم نفسه، ونضوجه في أذهان المختصين فيه، وفي تسمية القدامى المجالات اللغوية التي درسوها في فقه اللغة، واستقرار هذه التسمية من لدن ابن فارس دليلٌ على استقرار هذه الدراسات.

ولا يخفى أنَّ أغلب كُتب السَّلف التي تُدرج تحت عنوان (فقه اللغة) تناولت نشأة اللغة، وذلك واضحٌ عند ابن جنِّي في (خصائصه) وابن فارس في (الصاحبي في فقه اللغة) إضافةً إلى تناولها أصوات اللغة، والألفاظ وأصولها وما يعتريها من تغيّرات، والتراكيب وما يستقيم منها على نظام العربية وما يخرج عنها، وبعض المقارنات باللغات المحيطة، كل هذه المجالات تدل على استقرار هذا العلم، ومعرفة علمائنا القدامى بأصوله وفروعه؛ إذ قال

⁴⁷⁶ وهذا الكلام لا يصدق على أثر (اللسانيات الغربية) في دراسة اللغات الأوروبية؛ إذ لللسانيات الغربية أثرٌ مهم في تطور الدراسات اللغوية عندهم.

⁴⁷⁷ قيل: الفصح أن يُقال: الوقت نفسه لا نفس الوقت في مثل هذه المواضع.

⁴⁷⁸ الحاج صالح (1971)، ص 11.

ابن فارس: "إنَّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً، أمَّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: (رجلٌ) و(فرس) و(طويل) و(قصير) وهذا هو الذي يُبدأ به عند التَّعلم، وأمَّا الأصل؛ فالقول على موضوع اللغة وأوليَّتها ومنشئها ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتتان تحقيقاً ومجازاً"⁴⁷⁹، ورأى ابنُ جني أنَّ هذا العلم بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه⁴⁸⁰.

هذا الاستقرار في فقه اللغة نتج عنه استقرار في المصطلحات المُستخدمة فيه؛ ففي مجال الأصوات لم يختلف العلماء على امتداد القرون الماضية من لدن الخليل على معاني: مخرج الحرف، وصفاته، وعدد الحروف وطبيعتها في الأفراد والتركيب إلاَّ اختلافاً يسيراً فيما يندرج تحت هذه المصطلحات من متون على ما مرَّ بنا في فصل الأصوات، وظهر اتفاقهم على تقسيمات الكلِّ الرئيسة والفرعية وفقاً لما مرَّ بنا في المبحث السابق (تقسيم المادة اللغوية).

أمَّا كتب اللغة الحديثة فيجد المطلَّع عليها أنَّ معظم الباحثين المتحمِّسين لدراسات الغربيين يبدؤون كتبهم بإلقاء جُملةٍ من المصطلحات اللغوية الغربيَّة أمام عينيه، ذاكرين اختلافات الغربيين أنفسهم في المصطلحات، ثم مستقرِّين فرادى على مصطلحٍ من المصطلحات الغربيَّة إمَّا بالترجمة وإمَّا بالتعريب، وإمَّا باستحداث مصطلح جديد لمفهوم قديم استقرَّ السلف على مصطلحه، فلا شكَّ في أنَّ فوضى المصطلحات عند المُحدثين لم تصدر عن خلل في منهج الأجداد في الاصطلاح إنَّما هي صادرةٌ عن المُحدثين أنفسهم؛ "لأنَّهم أصلاً تركوا الفهم العربيَّ المُستقرَّ، ولجؤوا إلى الفهم الغربيَّ المضطرب، فنقلوا إلينا الفكر الغربيَّ الوافد باضطرابه، وزرعوه في متنا المُستقر في هذا الجانب"⁴⁸¹.

ومع أنَّ هؤلاء المُحدثين أدركوا عدم نضج العلوم التي تناولت اللغة في الغرب إلاَّ أنَّهم التمسوا أعداءاً لتطبيقهم أفكار الغربيين؛ فقال تمام حسان: "وفي علم اللغة كما في بقية العلوم أفكار رئيسية لم يستقر الباحثون

⁴⁷⁹ ابن فارس (1997)، ص: 11.

⁴⁸⁰ ينظر: ابن جني (د.ت)، 2/1. ويُنظر: المبارك (1964)، ص: 26.

⁴⁸¹ معن (2001)، ص: 17، نقلاً عن كتاب: (علم اللغة وفقه اللغة: تحديد وتوضيح)، للدكتور عبد العزيز مطر.

على تعريفٍ لها يقبله الجميع⁴⁸²، وقد مرّت بنا فوضى المصطلحات في فصل الأصوات في مبحث: (علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربية) ولعلّ الباحث يلتبسُ العذر للباحثين المُحدثين لعدّهم علم الأصوات علماً حديثاً نسبياً، فلا بُدّ من أن يصحبه بعض الاضطراب في مصطلحاته⁴⁸³، ولا يخفى أنّ نقل المصطلحات على غير هدًى، ومن دون الرجوع إلى تراثنا اللغوي الضخم يدعو للقلق، وهو راجعٌ إلى وعي الأمم الناقلة لما تنقل وقوّتها وضعفها، وقد تحدّث محمد محمد حسين في مقالاته عن ذلك⁴⁸⁴.

وقد استفحلت خطورة فوضى المصطلحات التي تتناول أصول علم اللغة الحديث وفروعه حتى أصبحت مشكلة حقيقية ومضیعة للوقت والجهد، فإذا أراد باحثٌ في اللغة أن يقرأ أحد كتب المحدثين عليه أن ينفق وقته في تتبّع المصطلح وفهمه من منظور المتأثر بالفهم الغربي لهذا العلم، ولعدم الرغبة في تكرار المُكرّر، ولتبيان حقيقة هذه الفوضى في المصطلحات المستوردة من الغرب يكتفي البحث بإيجاز أسباب اضطراب المصطلح اللساني بناءً على ما ذُكر في مبحث (مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني) في كتاب (مبادئ اللسانيات) للدكتور أحمد قدور فقد أحاط بالمشكلة بما يغني عن تكرار جميع تفاصيلها هنا⁴⁸⁵؛ فمن هذه الأسباب: "غياب الوعي بالفرق بين الدلالة اللغوية العامة من جهة، والدلالة الاصطلاحية الخاصة من جهة أخرى"⁴⁸⁶ فدعا أحمد قدور إلى الرجوع إلى المعاجم الاصطلاحية الأجنبية، أو البحث في المصطلحات العربية المستمدة من التراث، أو المتداولة في الاستعمال الراهن.

ومن أسباب اضطراب دلالة المصطلح اللساني عنده: "ما يعتري بعض الواضعين من ضعف في أثناء ترجمة المصطلح الأجنبي؛ فيلجأ إلى التعبير عن المصطلح بجملة أو أكثر بدل أن يضع كلمة واحدة أو تركيباً إضافياً أو وصفيّاً..."⁴⁸⁷ والنتيجة التي يُفضي إليها هذا الأمر "الإبقاء على وجود الاصطلاح الأجنبي أساساً، وترسيخه

⁴⁸² حسان (1990)، ص: 113.

⁴⁸³ ذكر لي الدكتور فؤاد الخوري (عميد المعهد العالي للترجمة والترجمة الفورية في دمشق) من حوار دار بيننا - في تاريخ 2023/3/16م في المعهد - أنّ المؤسسات اللغوية الغربية بأخّرة صارت تلتزم مصطلحاً محدّداً وتلتزم به الباحثين.

⁴⁸⁴ يُنظر: حسين (1988)، ص: 20.

⁴⁸⁵ يُنظر: قدور (2008)، ص: 53.

⁴⁸⁶ السابق، ص: 54.

⁴⁸⁷ السابق، ص: 54.

بدل الاستغناء عنه باللفظ العربيّ أو المعرّب⁴⁸⁸ وضرب أحمد قدور لذلك مثلاً مصطلح: (Synchronie) والذي يعني: دراسة اللغة في حالة استقرار. وذكر أنّه عُرّب وترجم كثيراً "فقيّل: (سنكروني) و(متزامن) و(تزامني) و(وصفي) و(متعاصر) و(متواقت) و(آني) و(ثابت) و(مستقر) و(أقبي)..."⁴⁸⁹ ودَكَرَ أنّ من أسباب اضطراب دلالة المصطلح اللساني: "اختلاط أمور الاصطلاح والشرح فلا يميّز المطّلع بين هذا وذاك"⁴⁹⁰. ومن أسباب اختلال دلالة المصطلح اللساني في نظره: "ما يأتيه من تعميم وغموض مبعثه عدم التدقيق في معرفة دلالة المصطلح بين القديم والحديث؛ فالمصطلح الذي استخدم قديماً في دراساتنا اللغوية، ثم استخدم حديثاً مُشرباً دلالة جديدة يثير في بعض الأحيان مشكلة ليس من اليسير حلها"⁴⁹¹ وآخر أسباب فوضى المصطلحات اللسانية واختلال دلالاتها عند أحمد قدور: "تعدّد طرق التعامل مع المصطلح الأجنبي"⁴⁹² فقد رأى أنّ هذا التعدّد في الطرق "ولّد صوراً من المصطلحات المترادفة التي أرهقت الدرس اللساني، وعملت على بعثرة الجهود المبذولة لتطويره، وتوحيد مفاهيمه"⁴⁹³.

إنّ ما سبق من حديث عن مشكلة اضطراب دلالة المصطلح اللساني ينبغي ألاّ يحرمانا من الانتفاع بما انتهى إليه الغرب من علوم لغويّة؛ فالباحث المُنصف لا ينكر تطوّر العلوم من جانب، والاطلاع على ما لدى الأمم الأخرى في هذه العلوم من جانب آخر؛ من أجل ذلك عكف بعض علماء اللغة العرب -الذين أدركوا خطر هذا الأمر- على استنطاق التراث لإصلاح هذا الخلل، ومنهم عبد الرحمن الحاج صالح؛ إذ قال في هذا السياق: "فقد عزمْتُ على القيام بجرّدٍ لكل الألفاظ العربيّة التي استُعملت قديماً في هذه العلوم، وخصوصاً في الصوتيّات، وذلك انطلاقاً من كتب العلماء العباقرّة الأوّلين أمثال سيبويه -والخليل من خلال ما رُوِيَ عنه- ومدرسة ابن السّراج وابن جنّي، وكذلك الأطباء العرب مثل ابن سينا وغيره، والموسيقيين العرب مثل الفارابي ومباركشاه

⁴⁸⁸ السابق، ص: 54-55.

⁴⁸⁹ السابق، ص: 55.

⁴⁹⁰ السابق، ص: 55.

⁴⁹¹ السابق، ص: 56.

⁴⁹² السابق، ص: 57.

⁴⁹³ السابق، ص: 57.

وغيرهما. فبهذه الذخيرة الصغيرة استطعنا أن نُصلح الكثير من المسوخ التي دخلت في استعمال الأفراد، ودُوّنت في مشروع معجم اللسانيات الذي نقدّمه مع مكتب تنسيق التعريب إلى هذا المؤتمر الموقر...⁴⁹⁴.

ولعلّ في استتطاق نصوص التراث الأصيلة ما يقفُ حائلاً أمام إصرار كثير من المُحدثين على تغيير مصطلحات السلف في علوم اللغة، مع اعترافهم أنّ الكثير من الدراسات القديمة لم تترك للمُحدثين أي سبيل إلى أي زيادة؛ ومن ذلك الإصرار على التغيير الإتيانُ بمصطلح (المورفيم) الذي أُريد دراسة العلاقات بين الكَلِم بواسطته؛ أي: دراسة النحو والصرف من خلاله.

إنّ موضوع هذا (المورفيم): "الأدوات النحوية"، و"الأبواب النحوية" و"الأبنية والأوزان"؛ فقال الأنطاكي عند دراسته (المورفيم): "ونحبُّ قبل كل شيء أن ننبه إلى أمرين: أولهما أنّنا لن نقوم بدراسة شاملة للنحو العربيّ عن طريق المورفيمات؛ لأنّ هذا أمرٌ لا جدوى منه، ولا سيّما أنّ النحو العربيّ قد دُرِس دراسةً ليس بعدها زيادة لمستزيد... وثانيهما أنّ دراسة النحو عن طريق المورفيمات ليست شيئاً جديداً كل الجدة في الدراسات اللغوية بل هو أمرٌ قد عرفه النُحاة العرب من قديم، ويمكن اعتبار كتاب (المُعني) لابن هشام الأنصاري من خير الأمثلة وأجودها على هذا النوع من الدّراسة"⁴⁹⁵.

ومع ذلك نجد الأنطاكي لم ينسَ أن يُعقّب بوقوع الأخطاء في دراسات نحائنا الأوّلين، وهذه الأخطاء ناتجة عن عدم اتفاق بعض ما في هذه الدراسات مع المناهج الحديثة في الدّراسات اللغوية؛ إذ قال: "كل الذي سنفعله هو استعراض سريع لأهم المورفيمات، والمقولات النحوية، محاولين في ذلك إعطاء فكرة عن هذا النمط من الدّراسة، مصحّحين بعض ما وقع فيه نحائنا من أخطاء، أو قل: وجهات نظر لا تتفق مع المناهج الحديثة في الدراسات اللغوية"⁴⁹⁶.

⁴⁹⁴ الحاج صالح (1985)، ص: 60.

⁴⁹⁵ الأنطاكي (د.ت)، ص: 230.

⁴⁹⁶ السابق، ص: 231.

والغريب أنك تقرأ هذا الفصل من كتابه باحثاً عن الأخطاء التي تصيدها فلا تجد شيئاً منها، ثم إنه لم يتمكن من التّخلص من التسمية القديمة فجاء بمرادف المورفيمات العربيّ؛ إذ قال: "غير أنّ بقية المقولات النحوية -وهي كثيرة- ذات علاقة (بمقتضى الحال) الذي كان محور الدّراسة في علم المعاني. وإما لأنّ مورفيمات -أو أدوات- كل مقولة ذات آثار إعرابيّة مختلفة..."⁴⁹⁷

فأينما كيف استعمل لفظ الأدوات -العربي- مرادفاً للمورفيمات.

وكذلك تسميته باب الإبدال بالتمثيل؛ حيث ذكر أمثلة الإبدال في صيغة (افتعل) من إبدال تاء هذا البناء طاءً عند مجيئها بعد أحرف (الطاء والظاء والصاد والضاد)⁴⁹⁸، وللتماثل معنى آخر في موضع آخر عند الصرّيين⁴⁹⁹ فلماذا نستورد مصطلحاً جديداً لدراسة النحو العربيّ أو نغيّر مصطلحاً مع وجود مصطلحٍ قادرٍ على التعبير عن دراسة العلاقات بين التراكيب في العربيّة، مصطلحٍ مستقرّ باستقرار الدراسات اللغوية العربيّة في تراثنا اللغوي! ألن يساهم ذلك في توسيع الهوة بين دراسات السلف والجيل المعاصر حتى تصبح دراسة أي كتاب لغوي مهمة صعبة المنال لا يضطلع بها إلا أساطين اللغة الذين أفنوا عمرهم في محاربتها، فيضطر النشء إلى تعلّم منهج الغربيين ومصطلحاتهم في دراسة اللغة العربيّة، مهملين التراث اللغوي الضخم الذي لن يتمكنوا من فهمه لتباين مصطلحات الأمس عن مصطلحات اليوم المُستحدثة؟! ما أقرب شعوبية الأمس من شعوبية اليوم وإن اختلف مصدرها واتّجه غرباً.

لقد كان بعض اللغويين متيقّظين إلى هذه القضية المهمة، ومنهم صبحي الصالح الذي صرّح في خاتمة دراسته التي وقّفاً على تبيان خصائص العربيّة منطلقاً من العربيّة نفسها، وعلى ما تركه السلف من دراسات لغوية ناقداً ومبيّناً فاحصاً لها ومستخلصاً لأحكامها بتأنٍّ ورويّة؛ إذ قال في وصف دراسته: "رغبنا في القيام بوظيفة

⁴⁹⁷ الأنطاكي (د.ت)، ص: 262.

⁴⁹⁸ يُنظر: السابق، ص: 212.

⁴⁹⁹ يُنظر: الاسترأبادي (1982)، 235/3. حيث جاء فيه: "قوله (في المتماثلين والمتقاربين): لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين؛ لأنّ الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد..." فالتماثل أن يشبه الحرف الحرف في مخرجه وصفاته، فإنّ ماثلته أدغم فيه حسب شروط الإدغام.

اللغويّ في وصف الحقائق، ونقد الوثائق، وتمحيص النصوص، والموازنة بين الآراء قديمها وحديثها، ومعتد لها ومغاليها، واستخلصنا بعد ذلك أحكامنا بتأنٍّ وروية، ثم لمنا شتات هذه الأحكام فكانت ضربة قاصمة للشعوبية⁵⁰⁰.

على أنه من باب الإنصاف نقول: لا يستطيع المرء أن يوجّه التّهم لكل متأثرٍ بالغرب ودراساته؛ فلا بدّ من أن بعض أولئك الدارسين دفعته حميّة إلى إبراز الوجه المشرق للعربية، والاستفادة من علوم من سبقهم في هذا الطريق، ولكنهم على ما يبدو نسوا أن يلتفتوا إلى الطريق نفسه: من أين بدأ، وكيف اتّجه وسار؟ على حدّ تعبير الدكتور وهب رومية⁵⁰¹.

إنّ ما لا يتسامح فيه قلة إنصاف كثيرٍ منهم لجهود السلف، وعدم معابنتهم ما تركه الأجداد من تراث لغويّ معيّنة تكشف حقيقة ما فيه، ومحاولتهم تقويض الأسس التي نهضت عليها دراسات السلف بدءًا بالمنهج ثم بالمصطلحات التي أطرته، ثم بالجواهر الذي قامت عليه دراسة التراكيب وهو العامل، حتى ليشعر المرء أنّ هذه دعوى منظمة تستهدف طمس معالم كلّ ما يعيد للعربية أصالتها وبهاءها، وموقعها المميّز في صرح الحضارة الإنسانية.

المبحث الثالث: اشتقاقية اللغة العربية بين القدماء والمحدثين.

لا تنوي هذه الدراسة تناول باب الاشتقاق في العربية من حيث أقسامه وصوره؛ فلا يكاد كتاب في اللغة يخلو من هذا الباب⁵⁰²؛ إنّما المعوّل عليه هنا تبيان أصل وضع هذا الباب، وسبب اهتمام القدماء والمحدثين به.

الاشتقاق عند علماء العربية المتقدّمين:

⁵⁰⁰ الصالح (2009)، ص: 363.

⁵⁰¹ يُنظر: رومية (1996)، ص: 27.

⁵⁰² ينظر: الصالح (2009)، ص: 173 وما بعدها، و: المبارك (1964)، ص: 69 وما بعدها.

عرفَ العربُ الاشتقاقَ بمفهومه الذي نعرفه اليوم "توليداً لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصلٍ واحد يحدّد ماهيّتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلاً يوحي بمعناها الخاص الجديد"⁵⁰³ منذ القدم؛ فقد جاء في شعر سيّدنا حسان بن ثابت حين قال في مدح سيّدنا محمد ﷺ⁵⁰⁴:

وشقّ له من اسمه ليجلّه فذو العرش محمودٌ وهذا محمدٌ

فواضحٌ أن الاشتقاقَ بمفهومه اليوم لدينا كان معروفاً عند السلف، وإن لم يحتمل كثرة التقسيمات والتفريعات والقضايا التي لحقته فيما بعد من الأصول والفروع والخلاف فيها، واشتقاق الثلاثي والرباعي والخماسي...

وبالعودة إلى بيان أصل وضع هذا الباب من العلم في كلام العرب، وتوضيح هذه الخاصة التي امتازت بها اللغة العربية نجدُ ابنَ دريد قد بيّن الغاية من تأليف كتابه في الاشتقاق بأنها للرد على مطاعن الشعوبيين؛ فقال: "وكان الذي حدانا على إنشاء هذا الكتاب أن قومًا ممن يطعن على اللسان العربي، وينسب أهله إلى التسمية بما لا أصل له في لغتهم، وإلى ادّعاء ما لم يقع عليه اصطلاح من أوليّتهم، وعدّوا أسماء جهلوا اشتقاقها، ولم ينفذ علمهم في الفحص عنها، فعارضوا بالإنكار واحتجّوا بما ذكره الخليل بزعمهم: أنه سأل أبا الدقيش: ما الدقيش؟ فقال: لا أدري، إنّما هي أسماء نسمعها ولا نعرف معانيها. وهذا غلط على الخليل، وادّعاء على أبي الدقيش"⁵⁰⁵.

واستدلّ محققا كتاب (اشتقاق الأسماء) للأصمعي بقول ابن دريد على أن غاية الأصمعي وبعض معاصريه -الأخفش الأوسط وقطرب بن المستنير- من تأليف كتبهم في الاشتقاق الرد على الشعوبيين في طعنهم على اللسان العربي⁵⁰⁶.

وقارئ كتب الاشتقاق التي ألفت في تلك المرحلة يجدها تدور حول بيان معنى اللفظ وأصله واستعمالاته، وصلته بغيره مما يتفق معه بالمادة الاشتقاقية، ومن ذلك (مناف) عند ابن دريد؛ إذ قال فيها: "مناف: صنم، واشتقاقه

⁵⁰³ الصالح (2009)، ص: 174.

⁵⁰⁴ ينظر: ديوان حسان (1994)، ص: 54، وديوان حسان (2006)، ص: 306، بتحقيق: وليد عرفات، والرواية فيه: وشقّ له من اسمه كيّ يجلّه...

⁵⁰⁵ ابن دريد (1991)، 4/1.

⁵⁰⁶ ينظر: الأصمعي (1994)، ص: 40.

من ناف ينوف، وأناف ينيف، إذا ارتفع وعلا، وكان أصلُ مناف: مَنُوف؛ أي: مفعَل من النَّوف، فقلبوا فتحة الواو على النون فانفتح ما قبل الواو فصارت ألفاً ساكنة وكذلك يفعلون. والنوف: السَّنام، وبه سُمي الرجل نَوْفاً. وبنو مناف: بطنٌ من تميم، وهو مناف بن دارم، والبعير الآنف والآنف، فالآنف في وزن فاعل، والآنف في وزن فَعِل... وناقَة نِياف: طويلة مرتفعة... وقصر مُنيف: عالٍ مرتفع...⁵⁰⁷.

إنَّ نظرة ابن دُرَيْد للاشتقاق لا تخرج عن إطار الأصل والفرع، إضافةً إلى أنَّه لا يعتمد المصدر أصلاً لما رَدَّ المفردات إليه؛ فهو مَرَّة يرد إلى الاسم مثل مادة (كعب) حين قال: "والكعبُ مشتقٌّ من شَيْئَيْن: إمَّا كَعَب الإنسان والدَّابة أو كعب القناة، وجمع كعب القناة كُعوب أكثر ما يُجمع، وكعب الإنسان جمعه: كِعب. وكعبُ الثوب إذا طويته طياً مربَّعاً. وسُميت الكعبة لتربيعها والله عز وجل أعلم...⁵⁰⁸ وأحياناً يرد إلى الفعل والمصدر كليهما، مثل قوله في مادة (غالب): "وغالب فاعل من قولهم غَلَب غَلَباً فهو غالب. ويقولون: لمن الغَلَب؟ ومن قال: الغَلَب فهو لحن. ويُقال: شاعرٌ مغَلَّب؛ إذا غلبه من هو دونه، كما غلبت ليلي الأَخيلية النابغة الجعدي؛ فهو من المُغَلَّبين...⁵⁰⁹".

فكأنَّ الاشتقاق في ذهن أولئك العلماء كالخيوط الذي يضم جميع تصريفات المادة اللغوية مع استخداماتها.

نظرة المُحدثين إلى الاشتقاق:

للأنطaki تعقيبٌ على قضية أصل المشتقات يكاد يكون أوسع التعقيبات نظراً على هذه المسألة، وأتمَّها استقراءً؛ إذ قال: "إنَّ قضية أصل المشتقات تشبه في اعتيائها قضية نشأة اللغة الإنسانية، ويُفضَّل علم اللغة إرجاء الجواب عن هذه المسائل إلى وقت نملك فيه من الأدلة ما يمكن الاطمئنان إليه. هذا والثابت أنَّ العرب لم تُحجم أحياناً عن الاشتقاق من غير الفعل أو اسم الحدث (المصدر):

⁵⁰⁷ ابن دريد (1991)، 16/1.

⁵⁰⁸ السابق، 24/1.

⁵⁰⁹ السابق، 25/1.

- فقد اشتقوا من الأعداد، وهي أسماء معان جامدة؛ فقالوا: وحد توحد: بقي وحده. ثنيته تثنية: جعلته اثنين...
 -واشتقوا من أسماء الأزمنة، وهي أيضاً أسماء معانٍ جامدة؛ فقالوا: أخرف القوم: دخلوا في الخريف...
 -واشتقوا من أسماء الذوات كأعضاء الإنسان...⁵¹⁰

واصطلح العلماء فيما بعد على تسمية هذا النوع من الاشتقاق بـ(الاشتقاق الأصغر)، في حين ارتأى بعض المحدثين أن يُسمى بـ(الاشتقاق العام)؛ لأنّ الذهن ينصرف إليه عند إطلاقه بلا تحديد؛ فقال صبحي الصالح: "على أننا في الوقت الذي نجد علماء العربية يكادون يُجمعون على وقوع الاشتقاق الأصغر في العربية، وكثرته فيها وتوليدته قسماً كبيراً من متنها، حتى أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعةً من المتقدمين منهم الأصمعي وقُطرب وأبو الحسن الأخفش وأبو نصر الباهلي والمفضل بن سلمة والمبرد وابن دريد والزجاج... نلفي طائفةً من الباحثين القدامى يُنكرون وقوع الاشتقاق بأنواعه كافة، زاعمين أن (الكلم كله أصل)⁵¹¹، ولا يقل عن هذا الزعم غُلُوءاً وإغراباً قول طائفةٍ من المتأخرين اللغويين (كل الكلم مشتق) ... وبعض الباحثين المعاصرين في فقه اللغة، كالدكتور علي عبد الواحد وافي، يؤثرون أن يسموا الاشتقاق الأصغر بـ (الاشتقاق العام) ولسنا نرى في التسمية الحديثة ما يجعلنا نستبدل بها التسمية القديمة؛ فإنّ وصف هذا الضرب من الاشتقاق الأصغر كافٍ في رأينا لتمييزه من الاشتقاكين الكبير والأكبر"⁵¹².

والمنتبّع كتب الاشتقاق يجد أن المعنى الأصلي لأصل المادة اللغوية يُلمح في جميع تصرفاتها؛ كما وجدنا في مادة (ناف ينيف وأناف ينيف) التي سبق ذكرها عند ابن دريد فهي تحمل معنى الارتفاع والعلو، ومنه النّوف: السنام؛ لارتفاعه على الجمل، والقصر المنيف: المرتفع، والناقة النيف: الطويلة المرتفعة، ونجد التداخل بين مفهومي الاشتقاق والتصرف؛ لأنّ الاشتقاق يحدد أصل المادة اللغوية وهويّتها، والتصرف يتتبع هيئاتها في الصيغ المختلفة التي تكسبها معاني تضاف إلى معناها الأصلي، وقد حاول محمد المبارك وصف حقيقة الاشتقاق

⁵¹⁰ الأنطاكي (د.ت)، ص: 341.

⁵¹¹ يُنظر: السيوطي (د.ت)، 348/1. وذهب إلى هذا الرأي تمام حسان إثر تعلّقه بمنهج الغربيين الوصفي في اللغة، يُنظر: حسان (1990)، ص: 182.

⁵¹² الصالح (2009)، ص: 175.

بعد دراسته العميقة له؛ فقال: "وإذا كان الاشتقاق في اللغة العربية مظهرًا من مظاهر حيويتها، وقدرتها على التطور والتجديد فإنه كذلك مظهر من مظاهر منطقيّتها، وموافقتها للطبيعة في إرجاع الجزئيات إلى الكلّيات، وربط الأجزاء المُبعثرة بالمعنى الجامع، وتتجلى في ذلك مقدرة اللغة العربية في الربط والتصنيف سواء في الألفاظ أو في المعاني، وتطبع بذلك عقلية أصحابها بهذا الطابع المنطقي العلمي، وإن شئت عكست فقلت: إنّ هذه الخاصة هي صدى ما في العقلية العربية من خصائص التفكير المنطقي والعلمي، والاشتقاق يدلنا على أصول الألفاظ فيمكننا من ربط الكلمة بأخواتها وأفراد المجموعة التي تنتسب إليها؛ وذلك مما يُثبت معناها ويوضحه... والاشتقاق أصبح كاشفًا عن أصل الألفاظ وسبيلًا إلى معرفة الأصل من الدخيل"⁵¹³.

وقد يظنُّ ظانٌّ أنّ نظرة الدكتور محمد المبارك لموافقة اللغة الطبيعة، ومنطقيّتها وكونها صدى ما في عقلية العربي من خصائص التفكير المنطقي على سبيل الميثافيزيقيا أو ما لا يُدرك بالحواس إلّا أنّ الدراسات الحديثة أثبتت صحة هذه النظرة، إذ قال عبد الرحمن الحاج صالح: "وقد استخلص اللغويون والانثربولوجيون والفلاسفة من هذه الآراء -حول الألفاظ والمعاني والعلاقات بينهما- شيئين اثنين: الأول هو أنّ المفاهيم التي تحملها الألفاظ في لغة من اللغات لا تستقل استقلالاً تاماً عن البنية التي بُنيت عليها هذه اللغة. والثاني -وهو ناتج عن الأول- هو أنّ لكل لغة نظرة خاصّة إلى العالم غير مطابقة بالضرورة للنظرات الأخرى"⁵¹⁴.

ولو أريد تبيان أهم ما للاشتقاق من ميزات لوجدنا أنه وسيلة لحسن فهم اللغة العربية والتفقه بها، وإثبات أصالتها، وتمييز الأصل فيها من الدخيل عليها، والأهم على رأي محمد المبارك أنّ "هذه المزية في اللغة العربية ليست لغيرها من اللغات؛ ذلك أنّ الألفاظ في اللغات الأخرى يعترها من التبدّل ما يحو أصلها ويخفي معالمه"⁵¹⁵. ومع كل ما قدّم من حديث عن حقيقة الاشتقاق وميزاته وكشفه خاصّة من أهم خصائص العربية يأتي من ينكر على علمائنا اهتمامهم بهذه الميزة للعربية؛ فنجد كمال بشر يقول في معرض حديثه عن مشكلات دراسة الهمزة عند المتقدمين: "والذي عكّر الصفو على ابن جني، وغيره من علماء العربية، هو اهتمامهم الكبير بالأصول

⁵¹³ المبارك، (1964)، ص: 80-81.

⁵¹⁴ الحاج صالح، (2012 -)، 1/125.

⁵¹⁵ المبارك، (1964)، ص: 70-71.

الاشتقاقية للكلمات، وافترضهم وجوب وجود هذه الأصول في كل الصيغ المتفرعة عنها. فوجود الهمزة في (خطينة) مثلاً كان يوجب وجودها في (خطايا). فعدم وجودها إذن إنما هو لعارضٍ عَرَضَ لها، وقد تكلفوا هم بتوضيح هذا العارض وأمثاله في بحوثهم. على أن المسألة في حقيقتها أيسر من هذا بكثير: كلما وُجدت الهمزة فهي همزة، وإلا فالموجود بالفعل هو الذي يُؤخذ بالحسبان، أيًا كانت صورته الصوتية⁵¹⁶.

على ما يبدو نسي كمال بشر أن من مآخذ متبني المنهج الوصفي للغربيين على دراسات العلماء العرب أخذهم من بعض القبائل وتركهم أخرى، والتخفيف سنة مشهورة عند بعض قبائل العرب وعلى رأسهم قريش، وتحقيق الهمز سنة قبائل أخرى⁵¹⁷، فنظرته إلى التخفيف على أنه تخفيف لا همز؛ لأنه في منهج الوصف يُعنى بالموجود، أو بما هو كائن لا بما كان⁵¹⁸ يجعل التفاهم بين القبائل العربية مع مرور الزمن شبه مستحيل؛ ولا أظن عربياً يقرأ أو يسمع لفظة (بير) في نصٍ ما ويسأل عن معناها؛ لأنه يدرك أن أصلها (بئر). إن ما جاء به كمال بشر يحدث شراً في موارد العربية الفصحى، شراً يتسع حتى يفصل لهجات العرب بعضها عن بعض فتغدو لغات مستقلة، فمنهج السلف أحزم، ثم إنه يراعي طبيعة نطق الأصوات اللغوية لدى كل قبيلة عربية، فاللغة واحدة، والألفاظ مفهومة عند جميع العرب بتخفيفٍ أو بغيره.

وعند معالجة كمال بشر منهج الأجداد المضطرب -في رأيه- في دراسة الواو والياء، توصل إلى أنهما حركتان طويلتان في مثل: أدعو وأرمي -أي حرفاً مد كما اصطلاح عليهما الأجداد- ثم هما صوتان صامتتان بالنظر إلى وظيفتهما في مثل (وعد - يعد)؛ إذ يُتبعان بالحركات أو التضعيف مثل (قوام) مدعياً أنه في هذه المسألة سيتبع معياراً أقرب إلى الصواب؛ فقال: "أما نحنُ فلسنا نأخذ بهذا المعيار النطقي وحده في التفريق بين الحالتين الواو والياء، ونعتمد في الأساس على معيارٍ أدق وأقرب إلى الحقيقة، هو معيار الوظيفة ودورها⁵¹⁹ في البناء اللغوي الواقعي⁵²⁰".

⁵¹⁶ بشر (1998)، ص: 27.

⁵¹⁷ يُنظر: الصالح (2009)، ص: 77.

⁵¹⁸ يُنظر: بشر (1998)، ص: 26.

⁵¹⁹ جعل بعض اللغويين إحلال لفظة (أثر) محل (دور) أقرب إلى الصواب في مثل هذا الموضع.

⁵²⁰ السابق، ص: 96.

ولم ينتبه كمال بشر على أنّ هذا المنهج الأقرب إلى الحقيقة هو منهج السلف، ولو نتبع حديث أبي الفتح عن هذه الأحرف الثلاث (ا-و-ي) والمواقع التي تقعها، وأحوالها في (سر الصناعة)⁵²¹ لما قال ما قال.

وقد استعان كمال بشر بالاشتقاق ليثبت صحة بعض آرائه في الواو والياء؛ إذ قال: "ودليل أنّ الواو والياء هنا وحدتان مستقلتان وليستا عنصرين من حركة مركبة، ظهورهما كذلك في تصرّفات الكلمة كما في نحو (أحواض - أبيات) حيث تحققت طبيعتهما"⁵²².

فما الذي فعله كمال بشر غير استبدال مصطلح تصرّفات الكلمة بمصطلح الاشتقاق، وما الجديد الذي جاء به بعد أن كرّر بعض عبارات ابن جني ومنهجه في مناقشة هذين الحرفين، وكيف تمكّن من اتهام منهج السلف بالمتواضع بعد ذلك؛ إذ قال: "ومع ذلك، ما زلنا نحمدُ لأسلافنا جهودهم في خدمة العربية والحفاظ عليها، بالطريق الذي استطاعوا، وبالمنهج المتواضع الذي اتّبِعُوا"⁵²³.

وإن أردنا إعطاء الاشتقاق عند العرب حقه فهو يرجع إلى السماع اللغوي الذي سبق الحديث عنه؛ إذ إنّه ليس عملية عشوائية؛ فجميع المشتقات المذكورة من المصادر أو الأفعال مستعملة، ومسموعة عن العرب، ووظيفة الاشتقاق ربط هذه المشتقات بعضها ببعض وردّها إلى أصلٍ واحدٍ تنبثق منه، وهذا ميزة تكاد تنفرد العربية بها. والدليل على أنّ الاشتقاق سماعي ما ورد في (المزهر) للسيوطي عن مجيء أسماء لا يتصرّف منها فعل؛ فقال: "وقال ثعلب في أماليه: لا يكون من (وَيْل)، ولا من (وَيْح) ولا من (وَيْس) فعل، وزاد غيره: ولا من (وَيْب)"⁵²⁴.

وسبق الحديث عن أنّ غاية بعض المُحدثين من الهجوم على الاشتقاق عند العرب هي محاولة دراسة اللغة العربية دراسة مقطعية أسوةً باللغات الرومانية المتفرّعة من اللاتينية⁵²⁵؛ وإهمال هذه الميزة التي خُصّت العربية بها غبنٌ عظيم، وإهمال لثمرة من ثمرات جهود السلف في الدّراسات اللغوية.

⁵²¹ يُنظر: ابن جني (1993)، 17/1.

⁵²² بشر (1998)، ص: 98.

⁵²³ السابق، ص: 99.

⁵²⁴ السيوطي (د.ت)، 170/2. وحشد السيوطي الكثير من الأسماء التي لا يُشتق منها فعل في مبحثه هذا.

⁵²⁵ يُنظر: فصل الأصوات، مبحث: علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربية، فقرة: المقطع، ص: 68.

المبحث الرابع: مغالطات المُحدثين في أصول منهج التحليل اللغوي عند علماء العربية الأولين.

درج عند أهل المنطق أنَّ المغالطات هي: "تلك الأنماط من الحجج الباطلة التي تتخذ مظهر الحجج الصحيحة"⁵²⁶ وصوّب عادل مصطفى هذا التعريف بقوله: "ولعلّ من الأصوب أن نقول إنّها أنماط شائعة من الحجج الباطلة التي يمكن كشفها في عملية تقييم الاستدلال غير الصوري"⁵²⁷.

وعليه فإنّ أكثر ما جاء به المُحدثون من انتقادات لأصول منهج التحليل اللغوي لا يُدرج تحت المآخذ على منهج السلف، وإنّ أطلق البحث على هذه المغالطات اسم المآخذ أو الانتقادات فذلك من باب التسمُّح وجرياً على المألوف في مثل هذه المواضع؛ إنّما الحق أنّ تسمية مغالطات على هذه الانتقادات أقرب إلى الصواب؛ لأنّها بُنيت على أساس فاسد أو على وهم أو افتراض ثم نوقشت هذه الأوهام على أنّها مسلّمات وحقائق ثابتة.

أولاً: نظرية العامل ومدى صلاحيتها للتطبيق على تراكيب العربية:

سبق الحديث عن اعتراضات بعض المحدثين على منهج السلف في دراسة الأصوات العربية، والواقع أن تلك الاعتراضات لم تتمكن من تقويض أسس ما انتهى إليه علماؤنا القدماء في درسه الأصوات العربية، بل كان يعقب تلك الاعتراضات اعترافٌ بفضل دراسات السلف الصوتية ودقّتها؛ وذلك راجعٌ إلى اتفاق أولئك المحدثين مع السلف في المنهج العام المتبع في دراسة الأصوات، ومع ذلك كانت محاولاتهم فرض بعض الأدوات الجديدة في دراسة العربية مثل المقطع والنبر والتنغيم تمهيداً لإعادة دراسة النحو العربيّ عموماً على أسس جديدة تختلف عن الأسس التي أقام عليها السلف ببيان النحو العربيّ.

ومن البدهي أنّ رواج أيّ نظرية جديدة في دراسة اللغة لا يتم إلا بعد تبيان عيوب النظرية السابقة لها⁵²⁸، وقد وقع في خلد بعض المُحدثين أنّ أكبر ثغرتين في منهج السلف في دراسة النحو العربيّ؛ هما: العامل والقياس.

⁵²⁶ مصطفى (2007)، ص: 17.

⁵²⁷ السابق، ص: 17.

⁵²⁸ فظنّية تشومسكي التوليدية التحويلية جاءت بعد تبيان تشومسكي عيوب المنهج الوصفي الذي كان سائداً في النصف الأول من القرن العشرين على ما مر.

والحق أنّ محاولة هدم هذين الأساسين في دراسات السلف يعني إلقاء تراث لغوي ضخم أنتجه السلف وراء ظهورنا، والبداية بدراسة اللغة العربية بالمناهج الدخيلة من الغرب، وعلى رأسها المنهج الوصفي الذي يعارض في ظاهره أكثر ما جاء به السلف.

أما فيما يخص نظريات دراسة اللغة؛ فإنّ لكل نظرية منها أدواتها ومصطلحاتها التي تشرحها، وتبين طريقة تطبيقها، ومن هذه النظريات التي قام عليها درّس الكلام العربي، وشكّلت أساس الدراسات النحوية:

نظرية العامل في النحو العربي:

ربّما لم تلقَ نظرية درست اللغة ما لقيته نظرية العامل من أخذ وردّ، ومؤيّد لها ومعارض، وداعٍ إلى تشذيبها، وساعٍ إلى تفويضها وهدمها، وفي ذلك يقول خليل عمايرة: "على الرغم من أنّ فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسة في النحو العربي، وفي ضوءها قامت التصنيفات النحوية فيما ألفه النحاة من سيبويه إلى أيامنا هذه، إلّا أنّه⁵²⁹ قد ظهر في مسيرة الدرس النحويّ من رفض فكرة العامل وخرج عليها، وكان رفضهم بين رفض جزئيّ عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة وآراء نادرة منثورة في بطون الكتب؛ إذ إنّها لم تُجمع في مكان واحد، كما جاء في آراء تلميذ سيبويه محمد بن المستنير (قطرب)، ورفض كلّ لفكرة العامل السائد عند النحاة، وذلك فيما جاء في آراء ابن جنّي، ولكنّه لم يأخذ به عند التصنيف، ورفض كلّ للعامل ودعوة إلى إرساء منهج نحويّ آخر لا يقوم على العامل، وهذا ما جاء به ابن مضاء من القدماء، وإبراهيم مصطفى، وإبراهيم أنيس، وعبد المتعال الصعيدي، وتمام حسان من المُحدثين⁵³⁰."

وقد استند بعض المحدثين إلى رأي ابن مضاء الذي صدع به في مطلع كتابه (الرد على النحاة)؛ فقال: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات تُؤهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أنّ الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو،

⁵²⁹ خطأ بعض اللغويين هذا التركيب (على الرغم... إلّا أنّ) وصحّوه بالآتي: (على الرغم... ف...).

⁵³⁰ عمايرة (1982)، ص: 63-64.

إنّما أحدثه ضرب. ألا ترى سيبويه - رحمه الله - قال في صدر كتابه: «وإنّما ذكرت ثمانية مجارٍ؛ لأفترق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثه فيه العامل، وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه» فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد⁵³¹.

موقف المُحدثين من نظرية العامل:

من أشهر المُحدثين الذين ادّعوا بدعوى ابن مضاء: إبراهيم مصطفى صاحب كتاب (إحياء النحو) وطه حسين مقدّم هذا الكتاب؛ فقد "تأثّر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جنّي والرضي في القول بأنّ العامل هو المتكلم، وتأثّر برأي ابن مضاء في رفض العلل"⁵³².

والكتابُ يحاول أن يُظهر للنحاة الأولين سُلطةً لم يتمكن اللاحقون من الإفلات منها مع فساد هذه السلطة أو فتنتها؛ فكتاب سيبويه فتنة لمن جاء بعده من النحاة في نظر إبراهيم مصطفى، وقد حاول إشاحة النظر عنه بذكر محاسن كتاب (مجاز القرآن)، ثم حاول إدخال المنطق والفلسفة في مناهج علمائنا القدماء ليعيبها، ومن ذلك قوله: "فانظر كيف تصوّروا عوامل الإعراب كأنّما هي موجوداتٌ فاعلة مؤثرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه. قال الإمام الرضي: «والنحاة يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»"⁵³³.

نجدُ إبراهيم مصطفى في هذا النص قد استخدم مقولة الرضي على غير وجهها، واستخدامُ كاف التشبيه في قول الرضي يدلُّ على أنّها ليست العاملة، لكنّها أشبهت ما يعمل من حيث النتيجة، والرضي نفسه تحدّث في موضع آخر من (شرحه على الكافية) عن بيان علة وضع الإعراب في الأسماء بما يثبت خطأ فهم إبراهيم مصطفى معنى العامل عند النحاة؛ فقد قال الرضي: "لأنّ الاختلاف حاصلٌ من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الإعراب، إلّا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة؛ ولهذا سمّوه عاملاً"⁵³⁴.

⁵³¹ القرطبي (د.ت) ص: 19.

⁵³² عمايره (1982)، ص: 73.

⁵³³ مصطفى (1992)، ص: 32.

⁵³⁴ الاسترأبادي (1996)، 57/1.

وتابع مهدي المخزومي آراء أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه (في النحو العربي: نقد وتوجيه)⁵³⁵ وقد أيد في هذا الكتاب بعض آراء إبراهيم مصطفى، وسعى إلى تطبيق بعضها عملياً، ولا سيما في باب أساليب التعبير⁵³⁶.

واستند تمام حسّان إلى دعوى ابن مضاء أيضاً في التخلص من العامل، واعتمد أقواله للاستشهاد على ضرورة إلغاء العامل من النحو العربيّ مقدّماً بديلاً وهو: القيم الخلافية بين أبواب النحو؛ لأنها سبب في اختلاف حركات الإعراب⁵³⁷؛ فقال: "ويظهر أنّ بعض النحاة القدماء قد فطن لهذا، وقال به، يقول ابن مضاء: «وأما من يرى أنّ العرب إنّما راعت...»⁵³⁸ وجعل تمام حسان الاختلاف في الوظيفة -وهو المقصود بالتطريز اللغوي- والقيم الخلافية مساهمة في نقد نظرية العامل؛ لأنه يرى أنّه إن كان للقيم الخلافية هذا التأثير في السياق فلم يكن هناك داعٍ لافتراض عاملٍ ومعمول في الجملة⁵³⁹.

وفي كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) يرى أنّ التعليق في رأيه ورأي عبد القاهر الجرجاني "هو الفكرة المركزية في النحو العربيّ، وأنّ فهم التعليق على وجهه كافٍ وحدّه للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحويّة؛ لأنّ التعليق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً"⁵⁴⁰ فنظرية العامل عند حسّان خُرافة يجب التخلص منها، والبديل عنها هو نظرية القرائن المعنوية واللفظية.

إنّ معظم آراء المُحدثين التي حاولت التخلّص من نظرية العامل تعتمد على فهمهم أنّ النحاة المتقدمين قد جعلوا للعامل سلطةً في الجملة وتأثيراً يتحكّم في عناصرها، وكل ذلك من الوهم الذي لا حقيقة له ولا دليل عليه، فما حقيقة العامل عند سيبويه ومن جاء بعده وتبعه؟

⁵³⁵ يُنظر: المخزومي (1986)، ص: 77.

⁵³⁶ يُنظر: المخزومي (1986)، ص: 65 - 66 - 67 - 89 - 90، ويُنظر: المصدر نفسه، ص: 225، وما بعدها.

⁵³⁷ يُنظر: حسّان (1990)، ص: 206.

⁵³⁸ السابق، ص: 206.

⁵³⁹ يُنظر: السابق، ص: 207. ويُنظر: حسّان (2000 - أ)، ص: 57.

⁵⁴⁰ حسّان (1994)، ص: 189.

مفهوم العامل في أذهان علماء العربية الأولين:

لم يكن كتابُ سيبويه مع تقدُّمه في الزمان كتابًا يجمع أشتاتًا من الأبحاث التي تناولت اللغة على غير هدى، إنّما كان منظّمًا تنظيماً يثير الدهشة قياساً إلى الزمن الذي كُتب فيه، صادرًا عن عقلٍ استوعب علم من تقدّمه وعصره، ثم أعاد كتابته بخطّة محكمة ومنهج قويم؛ فبدأ سيبويه كتابه بتحديد عناصر الكَلِم الذي ينطق به العرب في مخاطباتهم، وتوضيح هذه العناصر (هذا باب علم ما الكَلِم من العربية) ثم انتقل إلى باب (هذا باب مجاري أواخر الكَلِم من العربية) وفي هذا الباب يؤسّس لمنهجه في دراسة الكَلِم العربي؛ فالكَلِم في العربية لا يخرج عن حالتين عامتين هما: الإعراب والبناء، ولالإعراب علاماته، كما للبناء علاماته، وتتشكّل هذه العلامات لا يكون عبثًا، إنّما يسير على نظام لغويّ مخصّص؛ فالرفع لا يكون عبثًا في الأسماء والأفعال، إنّما هو مرتبطٌ بما يسبقه أو يتأخّر عنه في التركيب، وكذلك النصب والجر والوقف، واختار سيبويه -بصفته ناقلًا لعلم معاصريه وسابقيه- العامل لإظهار طبيعة هذه العلاقات بين عناصر الكَلِم؛ فقال بعد ذكره علامات الإعراب: "وانّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرّق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العامل -وليس شيءٌ منها إلّا وهو يزول عنه- وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدث ذلك فيه من العوامل، والتي لكلّ عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"⁵⁴¹.

ثم يُلحِقُ سيبويه بهذا الباب بابَ (المسند والمسند إليه)، وكأنّه يتّم به ما بدأه في الباب السابق من شرحه طريقة دراسة تراكيب الكلام والعلاقات بين الكَلِم، والإسناد مرتبطٌ بالعامل وجزءٌ منه؛ إذ قال: "هذا باب المُسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجدُ المتكلّم منه بدءًا. فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبدُ الله أخوك. وهذا أخوك. ومثّل ذلك: يذهبُ عبدُ الله، فلا بدُّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم بدٌّ من الآخر في الابتداء. ومما يكونُ بمنزلة الابتداء قولك: كان عبدُ الله منطلقًا، وليت زيدًا منطلقًا؛ لأنّ هذا يحتاجُ إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"⁵⁴².

⁵⁴¹ سيبويه (1988)، 12/1.⁵⁴² السابق 23/1.

فالتلازم بين عناصر التراكيب وشرح العلاقات بينها، هو العامل القائم على الإسناد، والتلازم كما وضّحه سيبويه هو: احتياج بعض عناصر الجملة إلى بعضها الآخر، ثم يذكر سيبويه ما يعرض للكلم من الأعراض من حذف وغيره، مع تنبيهه على أن الأصل الذكر⁵⁴³ إلى أن يصل إلى باب (الاستقامة من الكلام والإحالة)؛ إذ يعرض فيه ما يستقيم من الكلم على نظام العربيّة وما لا يستقيم وحالاته⁵⁴⁴.

فواضح أنّ سيبويه انطلق من أصول الكلام، ثم ذكر العلاقات القائمة بينها على أساس العامل بأدواته ومنها (الإسناد) و(التلازم) إلى أن وصل إلى نتائج تطبيق هذه النظرية بذكره حالات الاستقامة والإحالة من الكلام، بمنهجية علمية رصينة لا يمكن تجاهلها.

وعمايرة في نقده نظرية العامل ينطلق من هذا المبدأ نفسه (التلازم) ويسميه: "اقتضاءً سليقيّاً في أوله، قياسياً فيما بعد"⁵⁴⁵ ثم يصرح بمبدأ التلازم الذي ذكر عند سيبويه وأثره في الحركات الإعرابية فهو يرى "أنّ عدداً من الأبواب النحوية تقوم على فكرة التلازم، فما جاء فيها من مورفيمات يُعد بمثابة⁵⁴⁶ الكلمة الواحدة، وهذه الأبواب هي: 1- الفعل والفاعل..."⁵⁴⁷ وسيبويه لم يكن غافلاً عما انتهى إليه عمايرة، بل جعله قانوناً تُفهم طبيعة الجملة من طريقه.

وبنى ابن السراج كتابه (الأصول) على أساس نظرية العامل؛ فقال: "ذكر العوامل: من الكلم الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف وما لا يعمل منها. تفسير الأول؛ وهو الاسم: يعمل في الاسم على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: أن يُبنى عليه اسم مثله، أو يُبنى على اسم يأتلف باجتماعهما الكلام ويتمّ، ويفقدان العوامل من غيرهما، نحو قولك: «عبد الله أخوك».. فعبد الله مرتفع بأنّه أول مبتدأ فاقد للعوامل، ابتدأته لتبني عليه ما يكون حديثاً عنه، و«أخوك» مرتفع بأنّه الحديث المبني على الاسم الأول المبتدأ..."⁵⁴⁸.

⁵⁴³ يُنظر: السابق 24/1.

⁵⁴⁴ يُنظر: السابق 25/1.

⁵⁴⁵ عمايرة (1982)، ص: 87.

⁵⁴⁶ يُفضّل إحلال لفظ (منزلة) محل (متابعة).

⁵⁴⁷ السابق، ص: 88.

⁵⁴⁸ ابن السراج (1996) 51/1-52.

فيلاحظ القارئ أنَّ نظرية العامل هي الأساس الذي بنى عليه ابن السراج كتابه، ومن أدواته التلازم الذي سبق ذكره عند سيبويه، ونعرف ذلك من قوله: أن يُبنى عليه... أو يُبنى على اسم ويأْتلف باجتماعهما الكلام ويتم؛ فتركيب الكلام وطريقة بنائه هو الأصل في العامل عنده، على أنه صرح أنَّ من عمل الفعل رفع الفاعل أو المفعول (نائب الفاعل) الذي هو حديث عنه؛ إذ قال: "تفسير الثاني؛ وهو الفعل: اعلم أنَّ كل فعل لا يخلو من أن يكون عاملاً، وأوّل عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه: قام زيدٌ، وضُربَ عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد في الفائدة بعد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع الذي يكون ذلك الفعل حديثاً عنه، فهو منصوب، ونصبه لأنَّ الكلام قد تمَّ قبل مجيئه وفيه دليل عليه..."⁵⁴⁹ ولكن ذكر ابن السراج استغناء الفعل بالاسم المرفوع دليل على أنه أراد التلازم بينهما، واحتياج كل ركنٍ منهما إلى الآخر في بنية التركيب.

أما ابنُ جني فقد وضّح مراد النحويين بالعامل، وأبدى رأياً جديداً فيه؛ فنراه بدايةً قسم العوامل قسمين: "أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضريان وإنَّ عمّا وفشوا في هذه اللغة، فإنَّ أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي"⁵⁵⁰ ثم علّل سبب قوة القياس المعنوي بدليلين: أحدهما أن أسباب المنع من الصرف تسعة؛ أحدها لفظي، والثمانية الباقية كلها معنوية، ثم قال: "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأته فاعل، ونصبت هذا لأته مفعول، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعةً في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإنَّ (ضربَ) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضربَ) إلّا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل)، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنّما قال النحويون: عاملٌ لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررتُ بزيدٍ، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل

⁵⁴⁹ السابق، 54/1.⁵⁵⁰ ابن جني (د.ت)، 109/1.

من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنّما قالوا لفظي ومعنويّ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ⁵⁵¹.

فالعامل عند النحاة كما شرحه ابن جني: ليس هو اللفظ نفسه؛ لأنّه صوت، والصوت لا يكون منسوباً إليه العمل، إنّما هو مسبّب عن لفظ يصحبه عن طريق المضامّة (التلازم)؛ أي: عن تركيب الكلام، أمّا العمل في نظر ابن جني فيعود إلى المتكلم نفسه، ولا يعني ذلك أنّ المتكلم يرفع وينصب ويجزم كما شاء إنّما هو للمتكلم على نظام لغة معيّنة، وأظنّه يريد الملكة اللغوية عند المتكلم، ويؤيد هذا الفهم قول المحقق الرضي الذي أرجع العمل إلى المتكلم أيضاً، لكنّ هذا العمل يجري وفق شرط محدّد وهو اتّباع نظام اللغة، أو آلة الإعراب على حد قوله: "لأنّ الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلّا أنّ النحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة، وإن كان علامة لا علّة؛ ولهذا سمّوه عاملاً"⁵⁵².

وما يلفت النظر في حديث ابن جني السابق عن العامل ذكره مصطلح (المضامّة) وهو ما شُرح بـ (التلازم)، هذه المضامّة أخذها بعض المُحدثين وسمّوها (التضام) وشرحوها بالتلازم على ما ظهر في قول عمايرة السابق الذي يبدو أنّه قد استند فيه إلى رأي أستاذه تَمّام حسان في هذا الموضوع؛ إذ قال تَمّام حسان: "يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتي: ... الوجه الثاني: أنّ المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر فيسمى التضام هنا (التلازم)، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا (التنافي)، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإنّ هذا الآخر قد يدل عليه مبنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف"⁵⁵³.

⁵⁵¹ السابق، 109/1-110.

⁵⁵² الاسترأبادي (1996)، 57/1.

⁵⁵³ حسان (1994)، ص: 216-217.

فأين الجديد الذي انتهى إليه تمام حسّان، وهو مسطور في مؤلفات السلف؟ وهذا التلازم سبق الحديث عن أنّه أساسٌ أو أداة من أدوات نظرية العامل بل أهم أدواتها على ما ظهر من الاقتباسات المأخوذة عن السلف. ويبيّن الاستراباذي العامل كما فهمه النحاة، وحقّق القول فيه، واتّسم هذا التّبيان بالشمولية والعمق؛ فقد جاء على فهم النحاة له من لدن كتاب سيبويه، مروراً بابن جني وغيره من النحاة؛ فقال: "ثم اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها، لكنّ نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسُمّي عاملاً؛ لكونه كالسبب للعلامة؛ لأنّه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفرّاء؛ إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر، واختلف في ناصب الفضلات؛ فقال الفرّاء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور؛ إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر صار فضلة، فهما معاً سبب كونها فضلة فيكونان أيضاً سبب علامة الفضلة"⁵⁵⁴.

فالعامل عند الرضيّ هو المتكلّم لا اللفظ نفسه، والمتكلّم هو محدث المعنى والعلامات الدالة عليه؛ والعمل يحدث بسبب طريقة تركيب الكلام على نظام محدّد.

وفي معرض حديثه عن قولي الكسائي والفرّاء ذكر أنّ العامل علامة لا أنّه مؤنّز حقيقةً ويلزمه أثر؛ فقال: "لا يلزم الكسائي والفرّاء ما ألزما في ترافع المبتدأ والخبر، من أنّه يجب تقدّم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر؛ لأنّه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه... وإنّما لم يلزمهما ذلك؛ لأنّ العامل النحويّ ليس مؤنّزاً في الحقيقة حتى يلزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة كما مرّ، ولو أوجبنا أيضاً تقدّمه لكونه كالسبب كما مرّ..."⁵⁵⁵.

العامل إذا علامة في رأي الرضيّ وهذه العلامة يُحدثها المتكلّم، لكنّ إحداثه هذه العلامات لا يكون على غير هدى إنّما هو ناتج عن طريقة تركيب معيّن للكلام؛ ولذلك قال في تفسير نظرة النحاة إلى العامل: "اعلم أولاً

⁵⁵⁴ الاستراباذي (1996)، 63/1.

⁵⁵⁵ السابق 66/1.

أَنَّ قول النحاة: إِنَّ الشيءَ الفلاني علّة لكذا، لا يريدون به أَنه موجبٌ له، بل المعنى أَنه شيءٌ إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم؛ لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم⁵⁵⁶.

اتّضح مما سبق أَنَّ نظرية العامل وتطبيقها على النحو العربي في ذهن السلف يلزمها أدوات إجرائية، دُكر منها: الإسناد والتلازم والقرائن⁵⁵⁷، ولا تنهض النظرية من دون هذه الأدوات الإجرائية كما ظهر عند النحاة الذين دُرس العامل عندهم في هذا المبحث. هذه الأدوات الإجرائية هي نفسها ما سعى بعض المُحدثين إلى تطبيقها على النحو العربي لكن من دون ذكرهم مصطلح (العامل) فليُتأمل!

رأي الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في العامل:

أدركَ الحاج صالح أهمية العامل، وما له من أثر إيجابي في درس الكلام العربي، وسعى إلى الاستفادة من تطبيقات هذه النظرية في صوغ التراكيب المعقدة في الحاسبات الإلكترونية؛ فقال: "خلافًا لما يدّعيه المدّعون في وقتنا الحاضر فإنّ نظرية العامل هي من أروع ما أبدعه الخليل بن أحمد وأصحابه رحمهم الله، ومن أخطر النظريات التي سيكون لها دور⁵⁵⁸ عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغوية... وأول دليل على ذلك هو إمكانية استغلال مفهوم العمل (وما يترتب عليه من عامل ومعمول أول ومعمول ثانٍ كما فهمه سيويو) في معالجة النصوص بالحاسب. فنظرية العامل يستطيع بها اللغوي أن يمثل أبسط الكيفيات وأنجعها في التراكيب المعقدة التي تتداخل فيها العناصر اللغوية؛ لأنها تصوغ التراكيب في قالب رياضي دقيق، وترتقي بها من مستوى مادي معقد إلى مستوى صوري مجرّد قابل للصياغة، وبالتالي قابل للاستخدام في الحاسبات الإلكترونية"⁵⁵⁹.

ووضّح الحاج صالح سبب انتقاد بعض المُحدثين نظرية العامل؛ فقال: "أمّا انتقاد الناقد فمبني على قول الوصفيين (الظاهريين من اللغويين الغربيين): إِنَّ الغاية من التحليل اللغوي هي التّشخيص لعناصر اللغة، وإحلال

⁵⁵⁶ السابق، 101/1.

⁵⁵⁷ يُنظر: السابق، 190/1.

⁵⁵⁸ جعل بعض اللغويين لفظة (أثر) أفصح من (دور) في هذا الموضع.

⁵⁵⁹ الحاج صالح (2012 - أ) 170/1-171. وقد ذكر أن أحد طلابه في فريق من الباحثين وُفق إلى استغلال هذه النظرية وبرمجتها لاستكشاف البنى التركيبية آلياً.

كل واحد منها محلّه من نظام اللغة. وهذه نظرة البنويين الغربيين الذين تلاًّجاً نجمهم في الخمسينيات (وكان ابن مضاء الأندلسي الظاهريّ مثل هؤلاء يدعو إلى التمسك بالظاهر وترك كل تعليل. ولم يؤيّد أي واحد إلّا في الستينيات الأخيرة!)⁵⁶⁰.

مما سبق نجد أنّ منطلق الدّعوات إلى هدم العامل والهجوم عليه مذهبيّ من جانب⁵⁶¹، وتأثّر بمناهج الغربيين التي نسختها مناهج أحدث منها من جانب آخر، وقد ظهر أنّ ما انتهى إليه كثير من المحدثين ناتج عن فهم العامل النحوي على غير وجهه، وأنّ ما انتهوا إليه من بدائل عن نظرية العامل لا يخرج عمّا ذكره المتقدّمون من النحاة في هذا الموضوع.

ثانيًا: القياس في العربية بين القدماء والمحدثين:

مرّ بنا أنّ الهجوم الذي استهدف منهج السلف في دراساتهم اللغوية ركّز على أصول هذا المنهج ابتداءً بالمادة اللغوية المدروسة وطريقة جمعها، ثم تقسيمها، ثم النظرية التي قامت عليها دراسات السلف النحوية؛ وهي: العامل الذي يوضّح العلاقات بين تراكيب العربية، انتهاءً بالهجوم على النحو كلّه القائم على القياس، فكان لا بدّ من توضيح هذا المفهوم عند السلف، وتبيان الخلاف حوله، والغاية من هذه الهجمة عليه.

مفهومه:

يعادل مفهوم القياس مفهوم النحو العربيّ عمومًا؛ فقليل في تعريفه: "إنّما النحو قياسٌ يُتَّبَعُ"⁵⁶² ويرجع أصل فكرة القياس إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) "وذلك في الكلمة المشهورة التي قالها فيه ابن سلاّم وردّها من بعده آخرون، وذلك وصفه إياه بأنّه أوّل من بعج النحو، ومدّ القياس والعِلل"⁵⁶³ ويظهر أنّ معنى القياس عند ابن أبي إسحاق هو: الطريق الذي ينبغي أن يُسلّك في تناول مسائل علم النحو، وذلك بتفريقه ما بين

⁵⁶⁰ السابق، ص 171، الحاشية 16.

⁵⁶¹ وذلك منطلق ابن مضاء فقد استند إلى مذهبه الظاهري في الهجوم على العامل، يُنظر: القرطبي (د.ت)، ص: 19.

⁵⁶² إلياس (1985)، ص 9.

⁵⁶³ السابق، ص 10.

الظواهر التي ينتظمها قانونٌ جامع -وهو ما كان يعنيه بالقياس- وما لا يخضع لمثل هذا القانون⁵⁶⁴؛ أي: هو القانون المُطَرَّد، وقد ظلَّ هذا المفهوم مهيمًا إلى حدٍّ غير قليل على معظم أشكال القياس وصوره لدى الطبقات التالية من النحويين⁵⁶⁵؛ لذلك قال ابنُ السَّراج في تعريف النحو: "هو علمٌ استخرجه المتقدِّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أنَّ الفاعل رُفع، والمفعول به نُصب، وأنَّ (فعل) مما عيَّنه: ياء أو واو تُقلب عيَّنه من قولهم قامَ وباعَ"⁵⁶⁶.

وواضحٌ من تعريف ابن السَّراج أنَّه يريد علم قوانين لغة العرب المُستخرجة من استقراء كلامهم. وأكثرُ التعريفات التي حاولت الإحاطة بالنحو ذكرت أنَّ النحو هو علم المقاييس، ولم تفصل النحو عن القياس؛ فجاء في (الاقتراح) للسيوطي في حدِّ النحو: "قال الخضراوي⁵⁶⁷: النحو: علم بأقيسة تغير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب. وقال ابن عصفور: النحو علم مستخرج بالمقاييس المُستتبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. وانتقده ابنُ الحاج⁵⁶⁸ بأنَّه ذكر ما يُستخرج به النحو، وتبين ما يُستخرج به الشيء ليس تبيينًا لحقيقة النحو، وبأنَّ فيه: أنَّ المقاييس شيء غير النحو، وعلم مقاييس كلام العرب هو النحو"⁵⁶⁹.

وقد شرح الفاسي⁵⁷⁰ معنى الأقيسة في تعريف الخضراوي بالقوانين، واعتراض ابن الحاج على ابن عصفور في تعريفه يقوم على شيئين؛ الأول: أنَّ بيان ما يُستخرج به النحو ليس بيانًا للنحو، والثاني: أنَّ كلامه يقتضي أنَّ

⁵⁶⁴ يُنظر: السابق، ص 11.

⁵⁶⁵ السابق، ص 12.

⁵⁶⁶ ابن السَّراج (1996)، 35/1.

⁵⁶⁷ الحَضْرَوي: بفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين، نسبة إلى الجزيرة الخضراء، وهو: محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويُعرف بـ (ابن البردعي)، يُنظر: الفاسي (2002)، 235/1.

⁵⁶⁸ هو الإمام أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي، المشهور بـ (ابن الحاج) في كتابه المشهور بـ (النقد)، وهو شرح له، أودعَه دقائق الأبحاث على (مقرب ابن عصفور)، وهو صاحب الشُّلُوبين، يُنظر: السابق، 239/1.

⁵⁶⁹ السيوطي (د.ت)، ص: 23.

⁵⁷⁰ وهو: الإمام اللغوي المُحدِّث أبو عبد الله محمد بن الطَّيِّب الفاسي، صاحب كتاب (فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح) وهو شرح على كتاب (الاقتراح) للسيوطي.

المقاييس شيءٌ غير النحو، مع أنها هو⁵⁷¹. وخلاصة الأمر أن النحو هو علم القياس في عُرف متقدّمي النُحاة ومتأخّريهم، فما هو القياس عند نحاة العرب؟

قال السيوطي في (الاقتراح) في تعريف القياس: "قال ابنُ الأنباري في (جدله): هو حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه. انتهى. قال: وهو معظم أدلّة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنّما النحو قياسٌ يُتَّبَع» كما قيل في حدّه: إنّه علم بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب"⁵⁷².

وقد أشار ابنُ الأنباري إلى أن إنكار القياس لا يتحقّق بناءً على التعريف السابق؛ لأنّ النحو كلّهُ قياس؛ فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو "ولا يُعلم أحدٌ من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنّا أجمعنا على أنّه إذا قال العربي: (كتب زيدٌ) فإنّه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى يصح منه الكتابة؛ نحو عمرو، وبشر، وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل مُحال"⁵⁷³.

لا شكّ في أنّ لكل علم أصولاً تستنبط القوانين العامّة لهذا العلم، ومن أهم أصول النحو القياس وما يستتبعه من تعليل "وأما التفسير والتعليل الذي أدخله النحاة عليها"⁵⁷⁴ من أقدم العصور، فكان لا بدّ منه لتفسير الكثير من العناصر الشاذّة والكثير من التنوع"⁵⁷⁵.

وقد ذكر ابن جنّي أنّ علم أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه⁵⁷⁶، فالقياس بحثٌ في الأصول التي تُوصلنا إلى ضوابط علم النحو، وتحديد مجالاته، وتطبيق القياس في النحو يعني تطبيق القوانين المستخرجة من علم النحو على الظواهر والأبواب التي تتدرج تحت علم النحو، والهجوم على القياس يعني هجوماً على النحو، وعلى المنهج الذي اتّبعه السلف في استخراج قوانين هذا العلم.

⁵⁷¹ يُنظر: الفاسي (2002)، 237-236/1.

⁵⁷² السيوطي (2006)، ص: 79.

⁵⁷³ السابق، ص: 80. ويُنظر: ففيه إحاطة بموضوع القياس وأركانه وأنواعه.

⁵⁷⁴ الـ (ها) في (عليها) ترجع إلى مدوّنة القوانين التي صنعها اللغويون العرب لضبط نظام العربية.

⁵⁷⁵ الحاج صالح (د.ت)، النحو العلمي والتعليمي وضرورة التمييز بينهما، ص: 158.

⁵⁷⁶ يُنظر: ابن جنّي (د.ت)، 2/1.

ثورة المُحدثين على القياس عند علماء العربية:

كان متَّبِعو المنهج الوصفي وعلى رأسهم تَمَام حَسَّان قادة الثورة على القياس النحوي؛ فالقياس يقتضي الحكم على الكلام بالصواب والخطأ، وهذا ليس من عمل اللغوي في رأيهم؛ إذ ينحصر عمله في وصف الكلام في مرحلة معيَّنة من دون حكم عليه على ما مرَّ⁵⁷⁷.

بل إنَّ تَمَام حَسَّان بالغ في ذم القياس في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)؛ فذكر عبارات لا يجوز إطلاقها على المتقدمين من النحاة، ولا سيَّما بعد أن ظهر فيما سبق من هذا البحث فضلُ صنيعهم ودقَّة منهجهم؛ فقال مثلاً: "ولكنَّ النحاة يودون إجراء القياس أيَّا كانت صورته؛ لأنَّ القياس كان لعبتهم التي يتسلون بها في هذه الدراسة المهمة"⁵⁷⁸ ثم حاول إظهار ضعف القياس بصفته منهجاً لدراسة اللغة عن طريق إظهار الاختلاف في بعض المقاييس بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة؛ فقال: "ولقد اختلفت النحاة في قياس نعم وبئس من جهة، وأفعال التعجب من جهة أخرى، على الاسم حينئذٍ، وعلى الفعل حينئذٍ آخر، فذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه أسماء، وذهب البصريون إلى أنَّها أفعال؛ أي: أنَّ الأولين قاسوها على الأسماء، فافتتوا بعد قياسها بأنَّها أسماء، وأنَّ الآخرين قاسوها على الأفعال فافتتوا بعد قياسها بأنَّها أفعال، ومعنى ذلك أنَّ منطق القياس مختلف بين هؤلاء وأولئك، ومعنى هذا أيضاً أن نتائج هذا القياس لا ينبغي أن تكون محل ثقة تامة. وأكبر دليل على فشل القياس النحوي وإخفاقه كمنهج⁵⁷⁹ للبحث أنَّه لا يمنع تعارض النتائج التي يوصل إليها عن طريقه كما رأينا، ومغزى ذلك أنَّ منهج البحث في اللغة ينبغي أن يقوم على الاستقراء والوصف، لا على القياس والمعيار"⁵⁸⁰.

وأرجع كمال بشر سبب التعقيد والاضطراب في قواعد العربية إلى اكتفاء النحويين بمقياس واحد ثم الحكم بالشذوذ أو عدم الصحة على ما يخالفه؛ فقال: "وربَّما يكتفون -في أحيان كثيرة- بوضع القاعدة العامة لهذه الظاهرة طبقاً لما لاحظوه من خواصها في لهجة معيَّنة، ثم يحكمون بالشذوذ أو عدم الصحة أو التأويل على خواصها

⁵⁷⁷ يُنظر: مبحث: "خصائص اللغة العربية بين مناهج دراسة اللغة" من هذه الأطروحة.

⁵⁷⁸ حَسَّان، تَمَام (2000 -أ)، ص: 49.

⁵⁷⁹ إدخال كاف التشبيه في هذا الموضع بعيدٌ عن الصواب في رأي بعض اللغويين؛ فرأوا أنَّ الأفضح إحلال لفظ (بوصفه) أو ما في معناها محلَّها.

⁵⁸⁰ السابق، ص: 49-50.

الأخرى التي تتميز بها في لهجة أو عددٍ آخر من اللهجات. وهذا العمل من اللغويين العرب أمرٌ معروف مشهور يشيع تطبيقه بصفة خاصة على قواعد النحو⁵⁸¹.

فالهجوم على القياس يقوم عند المحدثين على أساسين؛ أولهما: اختلاف نتائج تطبيقه، وثانيهما: حكمه على الكلام بالاطراد أو الشذوذ أو القبح أو الصواب أو الخطأ.

ولم ينتبه أولئك المحدثون على أنّ الخلاف إنّما يكمن في الفروع لا في الأصول وما عليه الجمهور، وقد عرض ابن جنّي هذه الفكرة وأجاب عنها؛ فجاء في (الخصائص): "قإن قلت: زعمت أنّ العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية... قيل: هذا القدر من الخلاف لقنّته ونزارته محتقر غير محتفل به، ولا معيج عليه، وإنّما هو في شيء من الفروع يسير، فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه، ولا مذهب للطاعنين به، وأيضاً فإنّ أهل كل واحدة من اللغتين عدد كثير، وخلق عظيم، وكل منهم محافظ على لغته، لا يخالف شيئاً منها، ولا يوجد عنده تعادٍ فيها، فهل ذلك إلّا لأنّهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرطون ولا يخلطون!"⁵⁸²

ثم بين ابن جنّي أنّ هذا الاختلاف على قنّته له وجهٌ من القياس يؤخذ به؛ فقال: "ولو كانت هذه اللغة حشواً مكياً، وحثوا مهياً، لكثرت خلافها وتعدت أوصافها فجاء عنهم جرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه..."⁵⁸³

فواضح من كلام ابن جنّي أنّ آراء تمام حسّان وكمال بشر ومن لفّ لفهم كانت معروفة، والانتقاد الموجّه للنحاة معروف، لكن الرد على هذا الانتقاد وعدم الالتفات إليه، وعدم تتبّع حقيقة الأصول التي اتّبعتها النحاة مجانِب الموضوعية والعلمية التي دعا إليها الغربيون الوصفيون أنفسهم.

أما الأساس الثاني من أسس الهجوم على القياس (الحكم بالاطراد والشذوذ والقبح والصواب والخطأ على الكلام) فراجع إلى عدم فهم بعض المحدثين ما أُريد بهذه المصطلحات، والحق أنّ النحاة قدّموا السماع على القياس

⁵⁸¹ بشر (1998)، ص: 24.

⁵⁸² ابن جنّي (د.ت)، 243/1-244.

⁵⁸³ السابق، 244/1.

إنَّ تعارضاً، وكان هذا الأمرُ مطَّرداً عندهم، والشواهد على ذلك كثيرة، وإنَّما يُلجأ إلى القياس عندهم بعد غياب السماع؛ إذ قال ابنُ السَّراج: "فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجئ فيه إلى القياس"⁵⁸⁴ وقوله هذا دليلٌ على رسوخ هذه الفكرة في أذهان النحاة، وكذلك قدَّم ابن جني السماع على القياس؛ إذ قال: "باب في تعارض السماع والقياس، إذا تعارضاً نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره... لأنَّك إنَّما تتطرق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"⁵⁸⁵ وقال في موضع آخر: "وإن شُدَّ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله"⁵⁸⁶ وقال: "واعلم أنَّك إذا أدَّك القياس إلى شيءٍ ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيءٍ آخر على قياسٍ غيره، فدَع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"⁵⁸⁷.

كل ما سبق يدلُّ على تقديم السماع على القياس إن تعارضاً؛ فالقياس لا يطبَّق إلا بعد غياب السماع، فإن سُمع عن العرب ما خالف القياس فالواجب على المتكلم اختيار السماع واطِّراح القياس، وقد مرَّ بنا قول أبي حيَّان الأندلسي في ردِّه قاعدة البصريين لمخالفتها السماع واتِّباعه مذهب الكوفيين في مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار⁵⁸⁸، وقد شرح في (التذيل والتكميل) مذهبه في هذه المسألة عند حديثه عن لفظ (كذا) ومذاهب النحاة فيه، وفيما يأتي بعده؛ إذ قال: "فلما اطلَّعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة واختلافهم فيها، رجعنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب؛ فما وجدناه منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم يُنقل من لسانهم اطَّرحناه، وذلك مذهبنا في إثبات القواعد النحوية، إنَّما نرجع فيها إلى السماع، فلا نثبت شخصياً من الأحكام إلا بعد إثبات نوعه، ولا نثبت شيئاً منه بالقياس؛ لأنَّ كل تركيب له شيءٌ يخصّه، فلو قسنا شيئاً على شيءٍ لأوشك أن نثبت تراكيب كثيرة، ولم تتطرق العرب بشيءٍ من أنواعها. والقياس الذي نذكره نحن في النحو إنَّما هو بعد تقرُّر

⁵⁸⁴ ابن السَّراج (1996)، 88/1.

⁵⁸⁵ ابن جني (د.ت)، 117/1.

⁵⁸⁶ السابق 124/1.

⁵⁸⁷ السابق 125/1.

⁵⁸⁸ يُنظر: ص: 90 من هذه الأطروحة.

السماع، فلا نثبت الأحكام بالقياس، إنما نثبتها بالسماع من العرب، ويكون في الأقيسة إذ ذاك تأنيسٌ وحكمةٌ لذلك السماع، ومن تأمل كلام س⁵⁸⁹ وجده في أكثره سالكا هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع⁵⁹⁰.

وقد ذكر أبو حيان قول كثيرٍ من النحاة في إبطال سائر التراكيب التي أجازها الكوفيون ومن وافقهم في (كذا)؛ لأنها ليست من لسان العرب؛ فقال: "ألا ترى أنّ ابن خروف قال عند ذكر قول المبرّد: (هو دعوى وقياس في اللغة، وإنّ توقيفه كذا وكذا على المعطوف قياس في اللغة، ولا تؤخذ إلّا عن أفواه العرب بالمشافهة). وقال ابن عصفور في إجازة الكوفيين: كذا درهم، وكذا دراهم: (لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس، ونهايتهم أن قالوه بالقياس)⁵⁹¹ وكذلك نقل أبو حيان قولَ أبي عليّ الفارسي والزجاجي وابن أبي الربيع وابن عصفور وابن العِلم في تخطئتهم قول الكوفيين في المسألة؛ لعدم ورود السماع بذلك، بما لا يترك مجالا للشك في أنّ منهج النحاة المحققين في القياس منهجٌ قويٌ يقوم على السماع من لسان العرب.

الأحكام المرتبطة بالقياس بين الوصفية والمعارية:

أمّا الأحكام المرتبطة بمفهوم القياس فقد شرح بعضها العلامة عبد الرحمن الحاج صالح، وأظهر حقيقة ما أراده السلف بها منطلقاً من مفهوم (الباب)؛ فقد انتهى الحاج صالح إلى أنّ مفهوم الباب عند سيبويه ومن تلاه من النحاة يُطلق على كل ما هو مثال للكلمة، ومثال للكلام ك (فَعَلَ) أو (فَعَال) وهي بوصفها صيغ جموع وغير ذلك تنطبق على المجموعة من الألفاظ التي تكون على أحد هذه الأوزان، وذكر أنّ المجموعة المسماة بالباب مع كونها شبيهة بالصنف أو الجنس فهي في الحقيقة المجموعة بالمعنى الرياضي "والدليل على ذلك هو وجود الباب وحصوله كنتيجة للقسمّة التركيبية، وذلك مثل جميع التراكيب التي يمكن أن تحصل للثلاثي المجرد؛ وهي: اثنا عشر تركيباً منها فَعَلَ وفُعِلَ... وفِعِلَ، فأما فِعِلَ فهو باب لا يحتوي إلّا على كلمة واحدة في المشهور وهي إِبِل... فهذه مجموعة

⁵⁸⁹ يريّد سيبويه.

⁵⁹⁰ الأندلسي، أبو حيان (2011)، 65/10.

⁵⁹¹ السابق 66/10.

وحيدة العنصر. وأما فَعُل فلا يحتوي على شيء أبداً فهو مجموعة خالية (أو فارغة) في اصطلاح الرياضيات الحالية، ويسمى سيبويه أيضاً باباً كل تركيب من الكلام كالمبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل وما يتفرع عليهما⁵⁹².

ووقفه الحاج صالح عند مصطلح الباب عند النحاة وقفة منهجية موفقة؛ إذ إن مفهومات الكثرة والقلّة والاطراد والشذوذ والكثير والجيد والردىء والقبیح ترتبط به أشد الارتباط؛ فبعد تمحيصه التراث اللغوي، وحديثه عن الاطراد والشذوذ عند ابن جنّي وابن السّراج والرماني انتهى إلى أنّ الكثرة تقسم قسمين: كثرة الشيء في نفسه وكثرته في بابه⁵⁹³.

فالمطرّد في القياس هو الأكثر في داخل الباب الذي ينتمي إليه، ويعنون بذلك المجرى أو الصيغة التي تتصف بها جميع أفراد الباب الواحد (النظائر) أو أكثرها⁵⁹⁴ مثل قياس اسم الفاعل من صيغة أفعل الرباعي أن يكون على مُفْعِل، وهذا ما يجيء أكثر الباب عليه لكن الأكثر في السماع أن يُقال: مكان باقل، فمبقل مع اطرادها في القياس قياساً على الأكثر في بابها إلا أنّها شاذة في الاستعمال، والأكثر في الاستعمال (باقل)، فلفظة (مُبقل) مثلاً هي ما وصفه ابن جنّي بالمطرّد في القياس والشاذ في الاستعمال⁵⁹⁵.

ومن المطرّد في الاستعمال والشاذ في القياس عند ابن جنّي قولهم: استصوبت الأمر أو استحوذ في المعتل العين فالقياس فيه أن تُقلب واوه ألفاً؛ لانفتاحها وسكون ما قبلها قياساً على استقام، لكنّه بقي على الأصل، فالكثرة في هذا الباب (باب المعتل الأجوف) قلب واوه ألفاً، لكن ورد السماع في هذه الأمثلة بخلافه، فالواجب فيه اتّباع السماع الوارد فيه نفسه؛ لأنّه شذٌّ عن الباب، وعدم اتّخاذه أصلاً يُقاس عليه. وقد يكثر استخدام (استصوب أو استحوذ) في الكلام عموماً لكن استخدام هذه الأمثلة قليل إذا ما قورنت ببقية نظائرها في هذا الباب؛ ولذلك حكمنا عليها بالشذوذ في القياس وإن استُخدمت بكثرة في الكلام.

⁵⁹² الحاج صالح، (القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه)، ص: 70-71.

⁵⁹³ يُنظر: الحاج صالح (2012 - ج)، ص: 196.

⁵⁹⁴ يُنظر: السابق.

⁵⁹⁵ يُنظر: ابن جنّي (د.ت) 97/1-98.

في ضوء الكلام السابق يزول التُّخبط عند المعاصرين في فهم مُراد النُّحاة في موضوع الاطراد والشذوذ، ويظهر منه أنَّ القياس قانون في اللغة مستتب من استقراءها لا أنَّه يفرض عليها ما ليس فيها، ويحكم عليها بالصواب والخطأ والاطراد والشذوذ بالمفهوم السائد عند الوصفيين، وبالتالي يصبح قول ابن السَّراج عن (الشاذ) في القياس والاستعمال أكثر وضوحاً؛ إذ قال:

"والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذَّ عن بابه، ولم يشذ في استعمال العرب له نحو: استحوز فإنَّ بابه وقياسه أن يُعل فيقال: استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على مثال هذا، ولكنَّه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك، ومنه ما شذَّ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس نحو ماضي يدع، فإنَّ قياسه وبابه أن يُقال: ودع يدع؛ إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ، ولكنَّهم لم يستعملوا ودع، استغني عنه بـ (ترك) فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذاً، وهذه أشياء تُحفظ، ومنه ما شذَّ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يُطرح ولا يُعرج عليه نحو ما حكي من إدخال الألف واللام على اليجد⁵⁹⁶.

ولعلَّ ابن السَّراج كان أدقَّ نظرًا من ابن جنِّي في حديثه عن الاطراد والشذوذ؛ إذ قيَّده بالحديث عنهما في الأبواب النحوية⁵⁹⁷ التي ينتمي إليها كل مثال.

مصطلح القُبَح:

أمَّا مصطلح القبيح وما يتفرَّع عنه مثل (قُبَح) و(أقبح) فقد تكرر في كتاب سيبويه أكثر من مئة مرَّة، وبتتبُّع هذا المصطلح في كتاب سيبويه -إذ يمثل مرحلة من مراحل النحو العربي- نجد أنَّه أساس لا غنى عنه في فهم القياس عند أولئك الطبقة من النحاة، واستخدام هذا المصطلح في الحكم على الكلام لم يكن استخداماً عبثياً؛ إنَّما كان يُطلق على الكلام الذي خالف نظام العربية بعد قسمته إلى الاحتمالات الممكنة؛ فجاء في الكتاب: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيتك غداً. وأما المحال فأَنْ تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك

⁵⁹⁶ ابن السَّراج (1996)، 57/1.

⁵⁹⁷ أو المجموعات التي ورد ذكرها في مطلع البحث في الحديث عن مصطلح الباب.

غداً، وسأتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنّ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيدٌ يأتيتك، وأشباه هذا...⁵⁹⁸.

وقد ذكر السيرافي الاعتراضَ على وصف سيبويه الكلام بالمستقيم القبيح؛ إذ عدّ السائلُ المستقيم بمنزلة الحسن، فكيف اجتمع النقيضان في قول سيبويه؛ فأجاب: "الكلام ينقسم قسمين: كلام ملحون، وكلام غير ملحون: فالملحون هو الذي لُحِنَ به عن القصد، وكذلك معنى اللحن، إنّما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره، وما لم يكن ملحوناً فهو على القصد، وعلى النحو، ومن ذلك سُمّي النحو نحواً. والمستقيم من طريق النحو ما كان على القصد سالمًا من اللحن، فكان مستقيماً من هذه الجهة. وهو مع ذلك موضوع في غير موضعه فكان قبيحاً من هذه الجهة"⁵⁹⁹.

فظاهر كلام سيبويه كما فهمه السيرافي يدلُّ على أنّ القبيح ما كان فيه وضع الكلام على غير نظام العربية، ومثال سيبويه يدل على ذلك، ف (قد وكى) مختصتان بالدخول على الفعل، وقُبِحَ الكلام من حيث دخولهما على الأسماء.

ولو جننا إلى قسمة النحاة اللاحقين للكلام؛ فنجدهم قسموا الكلام قسمةً أخرى إلى مطّرد وشاذ اعتماداً على معايير السماع والقياس كما تبين، فهل أراد سيبويه ما فهمه اللاحقون من قسمة الكلام العربي؟

إنّ قسمة سيبويه الكلام تدلّ على أنّه حاول استقصاء جميع الاحتمالات الممكنة للجملة العربية سواء سُمعت أم قيسَت أم لم تسمع ويجوزها القياس أو يمنعها؛ فالمسموع عنده له أحكامه والمقيس له أحكامه، وما تحتمله قسمة التراكيب مما لم يسمع ويجري على القياس له أحكامه، وما خرج عن السماع والقياس له أحكامه، وأغلب الأمثلة التي ذكرها سيبويه في كتابه تحت باب القبيح هي مما تحتمله قسمة التراكيب وتقليب الكلام، لكنّه لم يُسمع ولا يجوز القياس أو جاء على وجه ضعيف من القياس، وبعض هذا القبيح يأتي في موضع الضرورة ولا يجوز إتيانه في سعة الكلام.

⁵⁹⁸ سيبويه (1988)، 26-25/1.

⁵⁹⁹ السيرافي (2008)، 187/1.

ونرى سيبويه يفسّر سبب القبح في كثير من المواضع، وليس مراده الحكم على الكلام العربي المسموع بالقبّح بنزعة معيارية كما فهم بعض المحدثين، ولم يفهم السائل في حديث السيرافي السابق الكلام المستقيم فهماً سديداً؛ إذ جعله بمعنى الحسن، ولم يشرحه السيرافي شرحاً يبيّن مقصد سيبويه؛ فسيبويه جعل الاستقامة مقابلةً للإحالة، والإحالة عند سيبويه مرتبطة بأن ينقض الكلام بعضه بعضاً في الجملة، والمستقيم ما ليس فيه نقض من جهة المعنى؛ لذلك مثّل سيبويه للمستقيم الحسن بـ: (أنتيك أمس، وسأتيك غداً)، وللمحال بقوله: أنتيك غداً، فمعنى المضى في (أنتيك) يناقض معنى الاستقبال في (غداً)، وعلى هذا الاستقامة ترتبط بالمعاني، فإذا كانت المعاني مفهومة لا يناقض بعضها بعضاً في الجملة الواحدة فالكلام مستقيم، والمستقيم كذب في مثاله: حملت الجبل؛ إذ لا يناقض بعضه بعضاً لكنه غير حقيقي؛ لأنّ النقيض يقتضي وجود ما يناقضه في المعنى، ولا نقيض لحملت الجبل في الجملة السابقة، أمّا النوع الرابع (المستقيم القبيح) فمثّل له سيبويه بـ: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك... فهذان المثالان لا تناقض في كل جملةٍ منهما، وإنّما فيه وضع اللفظ في غير موضعه؛ فالكلام مستقيم من جهة عدم احتوائه على تناقض، لكنه قبيح من جهة وضع اللفظ في غير موضعه، ويعرّز هذا الرأي قول سيبويه في باب ضرورات الشعر أو ما سمّاه (هذا باب ما يحتمله الشعر) بعد ذكره بعض الشواهد الشعرية على تلك الضرورات: "ويحتملون قُبْح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّهُ مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلّما وصالاً على طول الصدود يدوم

وإنّما الكلام: وقلّ ما يدوم وصالاً⁶⁰⁰ فأصل الكلام على نظام العربية أن يكون: قلّما يدوم وصال، لكن إعادة ترتيب الكلام، وخروجه عن نظام العربية جعلته قبيحاً في سعة الكلام وضرورة في الشعر، وكذلك يُفسّر سيبويه القبح في باب التنازع بالخروج عن نظام العربية؛ فقال: "... ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت: ضربت وضريوني قومك، وإنّما كلامهم: ضربت وضريوني قومك. وإذا قلت ضريوني، لم يكن سبيلاً للأول، لأنّك لا تقول: ضريوني وأنت تجعل المضمر جميعاً، ولو أعملت الأول لقلت مررت ومرّ بي بزيد. وإنّما قبح هذا أنّهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم

⁶⁰⁰ سيبويه (1988)، 31/1.

ينقض معني⁶⁰¹ ففي هذا الاقتباس دليل على أن أغلب الأمثلة على القبيح إنما هي -في ذهن سيبويه- لما تحتمله قسمة التراكيب، وإن لم يكن مسموعاً، ويفسر سبب هذا القبح؛ فيقول: (وإنما كلامهم: ضربت وضربني قومك، وإذا قلت ضربني) أي على افتراض قولك كذا فهو قبيح؛ لأن العرب جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض، ثم يسوق الشواهد على قاعدة العرب هذه. وكذلك يفهم الافتراض من قوله: "ولو قلت: سوف زيداً أضرب لم يحسن، أو قد زيداً لقيت لم يحسن؛ لأنها إنما وضعت للأفعال... فإن قلت: هل زيداً رأيت، وهل زيد ذهب، قبح⁶⁰²".

ولكن سيبويه قد يحكم بالقبح على بعض الكلام المسموع إن خرج عن المتبع في نظام العربية بحيث يؤدي إلى فساد، ومن ذلك تقبيحه قول يونس الذي نقله عن بعض العرب؛ إذ قال: "وزعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح، على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح، وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تضر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضر بعد إن لا في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالح⁶⁰³ فحذف فعلين في الجملة هو ما حدا بسيبويه إلى تقبيح زعم يونس؛ لأن كثرة الحذف تؤدي إلى اللبس، والخروج عن نظام العربية في ظل انعدام القرينة على المحذوف.

مما تقدم نجد أن مصطلح القبيح أطلق عند سيبويه على اللفظ الذي وضع في غير موضعه؛ أي: الخارج عن نظام العربية أو ما يؤدي إلى فساد هذا النظام، وأكثر ما أطلق على ما تحتمله قسمة الكلام وإن لم يكن مسموعاً عن العرب، إضافة إلى أنه أطلق على ما يعرف بـ (الضرورة في الشعر) لكنه قبيح في سعة الكلام.

هذه محاولة لفهم بعض مصطلحات السلف في باب القياس كما فهموها وطبقوها في دراساتهم اللغوية، بالاستناد إلى كلامهم نفسه في مؤلفاتهم، وإلى تطبيقاتهم على امتداد هذه المؤلفات من دون أي نظرة مسبقة، لعل ذلك يجلي مفهوم القياس، ويظهر مقدار ما امتلك لغويونا من الدقة في هذا المجال، ويكشف عوار دعوى بعض المحدثين في ثورتهم على هذا الأصل من أصول دراسة اللغة العربية.

⁶⁰¹ السابق، 76/1.

⁶⁰² السابق 98-99.

⁶⁰³ السابق، 262/1.

المبحث الخامس: نماذج من اقتراحات المُحدثين في البديل عن منهج السلف في التحليل اللغوي.

لخص الدكتور كمال بشر منهج المُحدثين من أتباع المنهج الوصفي في درس النحو العربي، في محاولة لإيجاد البديل عن منهج السلف، وصرّح بأنّ هذا المنهج نتاج اللغويين المُحدثين الثقّات، ولن يخفى على الباحث أنّ تَمّام حَسّان على رأسهم؛ فقال: "ونحن من جانبنا نحاول في السطور التالية أن نقدّم خطة متواضعة تقي بهذه الأمور كلها (يقصد: معالجة عيوب النحو العربي في نظره)، وهي خطة ليست من صنعنا؛ إنّما هي من صنع اللغويين المُحدثين الثقّات، وقد شكّلوها عبر الزمان من واقع الخبرة والتجربة، وقد آل الأمرُ بينهم في النهاية إلى الأخذ بها وطرحها إلى الناس، عامتهم وخاصّتهم على السواء"⁶⁰⁴ ويقوم هذا المنهج عندهم على أربعة أسس: "1- الاختيار. 2- الضم والموقعيّة. 3- التعليق أو بيان العلاقات الداخليّة بين وحدات التركيب. 4- الإعراب (في اللغات المُعرّبة)"⁶⁰⁵.

ثم أخذ يشرح المقصود من كل أساس؛ فقال: "ونعني بالاختيار، اختيار الوحدات أو المورفيمات التي تكوّن التركيب. والمفروض في الاختيار اللغوي أنّ يكون اختيارًا طبيعيًّا خاليًّا من عناصر المفاضلة أو الاختيار المتعمّد الذي يُفاضل بين المورفيمات الصالحة للتعبير؛ إذ إنّ هذا الأخير أدخل في علم الأساليب منه في علم النحو"⁶⁰⁶. وهذا الأساس يقترب من حديث الدكتور عمايرة عن الجملة التوليدية؛ إذ الجملة التوليدية عنده: الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنًى يحسن السكوت عليه، وهي قابلةٌ للتحوّل إلى جملة تحويليّة بعنصر أو أكثر من عناصر التحويل⁶⁰⁷، و: "نقل المعنى إلى معنى مركّب هو التوليد في جزء من أجزاء الجملة أو فيها كلّها، وهكذا يجب أن يفهمها السامع، فلو سمع مثلاً: علي يجتهد، فإنّه يدرك أنّ المتكلم يقصد بتقديم الفاعل عنايةً واهتمامًا به، وإن لم يكن المتكلم يرمي إلى ذلك، فإنّه قد اختار ترتيبًا كان ينبغي أن يختار غيره..."⁶⁰⁸. فالمقصود

⁶⁰⁴ بشر (2005)، ص: 182.

⁶⁰⁵ السابق، ص: 183.

⁶⁰⁶ السابق، ص: 183.

⁶⁰⁷ يُنظر: عمايرة (1982)، ص: 32. وقد حاول عمايرة أن يُظهر الفرق بين نظريته ونظرية تشومسكي، فنظريته منطلقة من الوصف، وقائمة على القياس على ما جاء على ألسنة المُحدّثين باللغة سليقة. في حين تهمل قصد المتكلم الذي جعله تشومسكي نقطة رئيسة في نظريته.

⁶⁰⁸ السابق، ص: 34.

بالاختيار على ما يظهر مرحلة الجملة قبل أن تخضع لنظام اللغة النحوي؛ ثم المرحلة التالية وهي: الضم والموقعية؛ إذ قال كمال بشر: "ثم تأتي مرحلة الضم والموقعية، وهي مرحلة دقيقة تقتضي معرفة جيدة بقواعد البناء وأصوله وإدراكًا واعيًا بنظام ترتيب المورفيمات، ووضعها في نسق صالح مقبول بحسب⁶⁰⁹ قواعد اللغة المعينة، وهنا تُراعى حدود الموقعية للمورفيمات، ومناسبتها بعضها لبعض بحيث تفيد المعنى؛ أي: تصبح صحيحة من الناحية النحوية"⁶¹⁰.

وهذه الموقعية التي تحدت عنها كمال بشر هنا، هي نفسها قرينة الترتيب التي تحدت عنها تمام حسان في باب القرائن اللفظية عنده؛ فقال: "ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة... ومن الرتب المحفوظة أيضًا تقدم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف... ويظهر أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحمة موصولة؛ لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع..."⁶¹¹.

ورأى كمال بشر أن الفرق بين (الضم والموقعية) ونظرية النظم أنه يُعنى بالصحة المطلقة من الناحية النحوية، ولا اهتمام له بمراعاة بلاغة الكلام؛ فقال: "على حين أننا هنا -في الاختيار والضم- إنما نُعنى بالصحة المطلقة من الناحية النحوية لا بما هو أحسن أو أفضل؛ إذ إن وظيفة النحو البحث في الصحة المطلقة. أما ربط الكلام بالمقام للبحث عن وجوه البلاغة فهو يمثل درجة أعلى تدخل في الأساليب وعلوم النقد الأدبي"⁶¹² ويوجب عمايرة أخذ كلمات الجملة مواقعها في ضوء النحو التحليلي⁶¹³.

⁶⁰⁹ يرى بعض اللغويين أن استعمال (بحسب) في هذا الموضع خاطئ؛ والصواب (وفقًا لـ) أو غيرها من الألفاظ التي لا تُخل بسلامة التركيب مبني ومعنى.

⁶¹⁰ بشر (2005)، ص: 183.

⁶¹¹ حسان (1994)، ص: 207-208.

⁶¹² بشر (2005)، ص: 184.

⁶¹³ يُنظر: عمايرة (1982)، ص: 35.

ويظهر أنّ ما تحدّث عنه هؤلاء الوصفون من ضرورة توفر الصحة في الجملة، وجريانها على نظام اللغة العربية لا يخرج عن القياس النحوي الذي سبق الحديث عنه، ولا يختلف عما جاء به السلف إلا بإدخال مصطلح المورفيم⁶¹⁴ إلى صلب الدّراسة النحويّة.

أمّا الأساس الثالث الذي جعله كمال بشر وتمّام حسان بديلاً عن (العامل) فهو التعليق؛ فقال كمال بشر: "أمّا التعليق فالمقصود به: ربط الكلام بعضه ببعض ربطاً يتمشّي مع قواعد اللغة المعيّنة من جهات عدّة⁶¹⁵، مثلاً: 1- من حيث المطابقة في العدد والنوع. 2- من حيث ربط مورفيمات بعينها بمورفيمات أخرى محدّدة كربط أدوات الجزم والنصب بالفعل المضارع، أو نون التوكيد بهذا الفعل وفعل الأمر. 3- أو من حيث طبيعة المورفيمات في الأبواب النحويّة المعيّنة، كأن يكون الحال نكرة مشتقة وصاحبه معرفة، أو أن يكون المفعول المطلق من جنس فعله، أو أن يكون المفعول لأجله مصدرًا... والنظر في التعليق في القواعد بمعنى النظر في الخواص الجزئية بكل أبواب النحو"⁶¹⁶.

أما الأساس الرابع وهو: الإعراب، فنظر إليه على أنّه نتيجة للأسس الثلاثة السابقة فما من داعٍ إلى المبالغة في الاهتمام به⁶¹⁷، وهذا التعليق الذي تحدّث عنه كمال بشر وتمّام حسان، ووظيفته في الجملة "الكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر)⁶¹⁸ يُطابق تمام المطابقة العامل ووظيفته في الجملة على ما فهمه السلف، وإنّما كانت نسبة العمل إليه عند المتقدمين من النحاة لغاية تعليمية، وقد وضّح ذلك ابن جني وغيره من النحاة الذين سبق الحديث عن آرائهم في مبحث (نظرية العامل ومدى صلاحيتها للتطبيق على تراكيب العربية)، والسؤال لكمال بشر والمُحدثين:

ما الأداة التي تُستخرج بها القواعد في اللغة المعيّنة في البديل الذي قدمتموه؟

⁶¹⁴ يُنظر: الصمديعي (2021)، ص: 489.

⁶¹⁵ يُقال إنّ لفظ (عديدة) أصوب في هذه الموضع.

⁶¹⁶ بشر، كمال (2005)، ص: 184-185.

⁶¹⁷ يُنظر: السابق، ص: 185.

⁶¹⁸ حسان، تمام (1994)، ص: 181.

إذ إنَّهم جابهونا في هذه الأسس بنهوض الكلام على قواعد اللغة المعيّنة، وذلك شرط لصحّته، أليس ذلك الأساس هو القياس! القياس بمفهومه الذي شُرح في هذا البحث، لا القياس الذي افترضه بعض المُحدثين وجعلوه مأخذاً على منهج السلف.

إنَّ هذه الخطة التي صاغها كمال بشر لدرس النحو العربي ليست جديدة بل هي عينها ما سار عليه السلف في منهجهم بل بالمصطلحات نفسها أحياناً، ولكن السلف طبّقوها على جميع مباحث النحو وأبوابه بمنهج يستحق التقدير والإجلال، بمنهج مستقر يخلو من التخبُّط الذي نراه عند بعض المُحدثين؛ إذ نراهم تارةً يميلون مع الوصفية وتارةً مع التوليدية التحويلية مع تغيير بعض المسارات في تلك المناهج لتتناسب طبيعة اللغة العربية، ثم نراهم بعد تلك التغييرات يرجعون إلى ما انتهى إليه السلف لكن مع تغيير بعض المفاهيم، وإحلال بعض المصطلحات الغربية محلها.

والقارئ المعنوية واللفظية التي جعلها تَمَام حَسَّان كاشفةً عن النظام النحوي للغة العربية الفصحى⁶¹⁹ أصيلةً في فكر علمائنا القدماء، وأساس من أسس دراسة نظام الجملة في العربية، والناظر في المثال الذي ضربه للدلالة على ما انتهى إليه من أهمية القارئ في نظام الجملة يجدُّ الدليل على أنّه لم يخرج عن فكر القدماء خروجاً واضحاً؛ إذ قال: "إِذَا طُلِبَ مِنَّا مَثَلًا أَنْ نُعَرِّبَ جُمْلَةً مِثْلَ (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، نَظَرْنَا فِي الْكَلِمَةِ الْأُولَى (ضَرَبَ) فَوَجَدْنَاهَا قَدْ جَاءَتْ عَلَى صِيغَةِ (فَعَلَ) وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الصِّيغَةَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَنِ الْمَاضِيِّ سِوَاهُ مِنْ حَيْثُ صَوَّرْتَهَا أَوْ مِنْ حَيْثُ وَقُوفُهَا بِإِزَاءِ (يَفْعَلُ وَافْعَلُ) فَهِيَ تَنْتَدِرُ تَحْتَ قِسْمٍ أَكْبَرَ مِنْ بَيْنِ أَقْسَامِ الْكَلِمِ يُسَمَّى (الْفِعْلُ). وَمِنْ هُنَا نَبَادِرُ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ (ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ)، ثُمَّ نَنْظُرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي زَيْدٍ فَنَلَاظُ مَا يَأْتِي: 1- أَنَّهُ يَنْتَمِي إِلَى مَبْنَى الْاسْمِ (قَرِينَةُ الصِّيغَةِ). 2- أَنَّهُ مَرْفُوعٌ (قَرِينَةُ الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ). 3- أَنَّ الْعِلَاقَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ هِيَ عِلَاقَةُ الْإِسْنَادِ (قَرِينَةُ التَّعْلِيقِ). 4- أَنَّهُ يَنْتَمِي إِلَى رَتْبَةِ التَّأَخَّرِ (قَرِينَةُ الرَّتْبَةِ). 5- أَنَّ تَأَخُّرَهُ عَنِ رَتْبَةِ الْفِعْلِ مُحْفُوظَةٌ

⁶¹⁹ يُنظر: حسان (1994)، ص: 178.

(قرينة الرتبة). 6- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة). 7- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً) (قرينة المطابقة) وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل⁶²⁰.

والحق أن ما جاء به تمام حسن ليس شيئاً جديداً على النحو العربي، ففي كل باب من أبواب العربية يدرس النحويون (قرينة الرتبة) ومتى يجوز التقديم والتأخير، ومتى يتمتع أحدهما استناداً إلى العامل بأدواته الإجرائية التي سبق الحديث عنها من: إسنادٍ وتلازم وقرائن، وسبق الحديث عن ابتداء النحويين مؤلفاتهم بتبيان طبيعة كل قسم من أقسام الكلم وصيغته (قرينة الصيغة).

و(قرينة المطابقة) مدروسة في كل باب نحوي دراسة إجرائية لا نظرية صرفة⁶²¹. وقد تحدّث المحقق الرضي عن القرائن وأثرها في دراسة الكلام العربي حديثاً يدل على تشبّع فكر النحاة القدامى بهذا الموضوع، وتطبيقهم إياه عند دراستهم الكلام العربي؛ فقال في باب (الترتيب بين الفاعل والمفعول): "قوله: (فيهما)؛ أي: في الفاعل والمفعول الذي دلّ عليه سياق الكلام؛ أي: إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل؛ لأنّه إذا انتفت العلامة الموضوعية للتمييز بينهما؛ أي: الإعراب، لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء فليزِم كل واحد منهما مركزه ليُعرفا بالمكان الأصلي⁶²².

وقد استخدم الرضي القرائن اللفظية والمعنوية في شرح العلاقات في تراكيب العربية في شرحه على الكافية أكثر من خمسين مرة⁶²³، وقد تنبّهت أبو المعالي على أن ما جاء به تمام حسن ومن تابعه لا يُعدّ تجديداً، بل يمكن عدّه توافقياً (مع التراث)؛ فقالت: "ومما تقدّم يتبيّن لنا أن الدكتور تمام حسن حاول تطبيق المبادئ والمفاهيم الوصفية ولا سيّما النظرية الفيرثية على التراث اللغوي العربي، ويعمله هذا يمكن عدّه توافقياً على الرغم من محاولته

⁶²⁰ السابق، ص: 181.

⁶²¹ يُنظر مثلاً: الاسترادي (1996)، باب الفاعل، 1/185 إلى الصفحة 213. ويصلح هذا الباب نموذجاً تطبيقياً لجميع ما انتهى إليه تمام حسن من أسس مذهبه الجديد في درس النحو العربي.

⁶²² السابق، 1/190.

⁶²³ وذلك نتيجة إحصاء قمت به عن طريق المكتبة الشاملة في شرحه على الكافية.

في بادئ الأمر أن يكون حداثياً، ويمكن أن نستدل على صحّة ما ذهبنا إليه هو ⁶²⁴أنّ النظرية التي قدّمها (تضافر القرائن) لا تكشف عن أي تجديد حقيقيّ في مقارنة اللغة العربيّة، وأنّها ليست أنموذجاً جديداً يقف بإزاء نماذج العلماء القدماء، وإنّما هو ⁶²⁵دراسة نقدية شاملة مع إعادة ترتيب للدراسات اللغوية العربيّة على ⁶²⁶وفق النموذج الوصفي البنوي ليس إلّا ⁶²⁷.

ومن النماذج التي ارتأها بعض المحدثين وعلى رأسهم إبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ومن تابعهم: دراسة النحو عن طريق المقولات النحويّة، وفي هذا النموذج متابعاً للغربيين بما يُسمى (الفصائل النحويّة) أو (أساليب التعبير) أو غيرها من المصطلحات التي تدل على "المعاني التي يعبر عنها بواسطة المورفيمات. فالنوع والعدد والشخص والزمن والحالة الفعلية والتبعية والغاية والآلة.. الخ، كلها مقولات نحوية في الألسن تسعى المورفيمات إلى التعبير عنها. ويستطيع كلّ منّا أن يتصور ضخامة عددها، وتتوّع مذاهبها بالرجوع إلى معارفه اللغوية. وكما يختلف عدد المورفيمات تبعاً للألسن، كذلك يختلف بطبيعة الحال عدد المقولات، وكلما ضوّل نحو اللسان، قلّت المقولات فيه. ولكن بعض الألسن فيها عدد كبير منها" ⁶²⁸.

ويتمسّ هذا النموذج لدراسة النحو بالقصور؛ إذ إنّّه ينطلق من المعاني العامّة للكلام فيتناولها معنًى حاشراً تحت المعنى الواحد مثل (التوكيد) كل ما يحتمل معنى التوكيد من ألفاظ وجمل وتراكيب، إضافةً إلى توسّع علماء المعاني في هذا الموضوع في مؤلّفاتهم ⁶²⁹.

هذه أشهر النماذج التي قرّر بعض المحدثين تطبيقها في دراسة النحو العربيّ، وهي نماذج معروفة في تراثنا اللغوي، ولو رجع أولئك المُحدثون إلى كتب بعض المبدعين من نحائنا مثل: رضي الدين الاسترأبادي، وحاولوا أن يدرسوا مؤلّفاتهم برفق وأناة، مستخلصين من تلك الدراسات خطّهم في تيسير النحو لحققوا فوائد أكبر مما

⁶²⁴ يسلم التعبير بحذف الضمير وإضافة الباء لـ (أنّ) فيصبح: ... ما ذهبنا إليه بأنّ النظرية...

⁶²⁵ هي.

⁶²⁶ ما من داعٍ لحرف الجر (على) في هذا الموضع.

⁶²⁷ أبو المعالي (2014)، ص 51.

⁶²⁸ الأنطاكي (د.ت)، ص: 262.

⁶²⁹ يُنظر: المصدر السابق، ص: 264، وما بعدها.

حقّقوا، ولخدموا العربيّة بإعادة الرونق والبهاء إلى دراستها عوضاً عن وصف دراسات السّلف بالجمود تارةً، وبالتكلف والتعسف تاراتٍ أُخر.

وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض كبار المُحدثين مثل تمام حسان وكمال بشر قد تغيّرت بعض آرائهم في المنهج في الكتب التي ألفوها بعد أن عاينوا العربيّة عن قُرب، واقتربوا منها ومن مناهج دراستها الأصيلة، وسوف يأتي الحديث في فصل العاميّات عن أنّ كمال بشر كان من الغُير على العربيّة الفصحى الحريصين على تمكينها على ألسن الناس، أمّا تمام حسان فقد كان أحسن ما يكون عندما يقترب من دراسات السّلف الأصيلة؛ فنراه في كتابه (البيان في روائع القرآن) قد أحسن توظيف القرائن اللفظية والمعنوية في دراسته اللغوية في القرآن الكريم، وقد مهّد لكتابه بالحديث عن الأبنية وغيرها مما يعد أساساً لأيّ دراسة لغوية ناجحة، ولم يأت على ذكر المصطلحات والمفاهيم التي ترددت في أوائل كتبه التي ألفها متأثراً بما تعلّمه في الغرب⁶³⁰، وفي كتابه (الأصول) بيّن أصول العربيّة التي نهض عليها النحو العربيّ، شارحاً السماع والقياس شرحاً دقيقاً كما ورد عن علمائنا الأوّلين، نافياً دعوى دخول المنطق إلى دراسات العرب اللغويّة الأصيلة؛ فقال: "... فنحن لا ننكر أنّ المتأخرين تأثروا بعد الترجمة التي كانت في عصر المأمون بالكثير من الفكر اليوناني، وقد جاء هذا الأثر و⁶³¹النحو هيكل بنيوي⁶³² كامل، ومن شأن البنية أن تكون جامعة مانعة، ومن هنا اقتصر التأثير على الشروح والجدل في المسائل. وهو تأثير لا يعني المتقدمين، ولا يعني نشأة النحو على أي حال؛ لأننا ذكرنا أنّ النحاة كانوا يأخذون عن علل الأعراب لا علل اليونان"⁶³³ فهذا إقرارٌ من تمام حسان بأصالة النحو العربيّ ليس فقط في عصر سيبويه بل في العصور اللاحقة، والتأثر بالفكر اليوناني مقصور على الشروح والجدل في المسائل لا في هيكل النحو العربيّ، وبضيف: "أضف إلى ذلك أنّ الأخذ عن المتكلمين والفقهاء ليس أخذاً عن اليونان بالضرورة حتى لو نسبناه إلى المتقدمين؛ لأنّ المتكلمين والفقهاء حتى لو صحّ أخذهم عن اليونان فإنّ أخذهم كان متأثراً ولم يكن نقلاً. فإذا تأثر النحوي بمتأثر

⁶³⁰ يُنظر: حسان، تمام (1993)، البيان في روائع القرآن، القاهرة، عالم الكتب، ص: 610.

⁶³¹ الواو هنا حالية بمعنى (إذ)؛ أي: جاء هذا الأثر إذ النحو هيكل بنيوي كامل.

⁶³² يرى بعض اللغويين أنّ الصواب (بنيوي) مثل (قروي) وبه يأخذ البحث.

⁶³³ حسان (2000 ب)، ص: 166.

باليونان فسوف يكون الأثر الواصل إلى النحوي أثرًا إسلاميًا في طابعه مهما حمل من مؤثرات لا تغير طابعه الإسلامي. هكذا نرى هذه القضية التي خاض فيها الخواضون، وفرح بها أعداء التراث الإسلامي والراغبون في هدم مقومات هذه الأمة الوسط، وما أكثرهم في هذا الزمان⁶³⁴.

إنّ ما انتهى إليه تمام حسان يجب ما قبله في رأينا؛ لذلك ينصح البحث بتتبع آراء أي لغويّ محدث على امتداد كتبه لتوضيح حقيقتها في القضايا اللغوية. وفي كلام تمام حسان السابق وتغير آرائه دليل على ذلك، وقد عاين الرجل المناهج اللغوية الغربية وطبقها كما عاين المناهج اللغوية العربية، وانتهى به الأمر إلى اتباع المناهج العربية الأصيلة في دراساته الأخيرة لأنها تلائم طبيعة العربية وتتطلب منها.

هذه كلمة حق لا بدّ منها؛ إذ ليست غاية البحث تتبّع الأخطاء إنّما تصحيحها، ولعلّ فيما سبق محاولة لتغيير الصورة النمطية - إن صح التعبير - عن لغويّينا العرب قداماء ومعاصرين وتنبيهًا للباحثين على هذه القضية الخطيرة.

⁶³⁴ السابق، ص: 166.

نتائج الفصل:

انتهى البحث في هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

- 1- حفاوة العرب بلغتهم، وإدراكهم بعض خصائصها قبل الإسلام، وتطور هذا الإدراك بعد الإسلام.
- 2- اعتماد علمائنا الأولين على منهج لغوي قادر على استخراج خصائص العربية وتحليلها.
- 3- اللغة ظواهر وضوابط؛ فالوصفية تختص بدراسة الظواهر، والمعيارية تتناول النظام اللغوي المستعمل في لغة معينة.
- 4- منهج العلماء العرب القدماء في السماع اللغوي منهج علمي رصين يوافق أحدث المناهج اللسانية.
- 5- أظهر المنهج التوليدي التحويلي قصور المنهج الوصفي في دراسة اللغة واستخراج خصائصها وفهم قوانينها.
- 6- إن الدعوات إلى إعادة تقسيم الكلم العربي مبنية على أصول فاسدة، وعدم إدراك حقيقة تقسيم علمائنا الأولين.
- 7- إن دعوى تفشي المنطق الأرسطي في جميع مفاصل الدراسات اللغوية العربية الأصلية دعوى باطلة.
- 8- إن فوضى المصطلحات المستوردة من الغرب لدراساتنا اللغوية تمثل مشكلة حقيقية، وفيها الكثير من الخلط والاضطراب.
- 9- إن هجوم المُحدثين على الاشتقاق عند العرب تمهيدٌ لدراسة الكلام العربي دراسةً مقطعيةً أسوءً باللغات الأوروبية.
- 10- إن عدم فهم بعض المُحدثين حقيقة العامل دفعهم إلى انتقاده انتقاداً شديداً.
- 11- ليست الغاية من الأحكام المرتبطة بالقياس تفضيل كلام على كلام، إنما هي أحكام مرتبطة بالباب في اللغة لتنظيم ما احتواه.
- 12- رجوع بعض كبار اللغويين المُحدثين عن آرائهم التي انتقدت منهج السلف في الدراسات اللغوية.

الفصل الثالث: اللغة العربية وأخواتها الساميات بين الأصالة والتغريب.

المبحث الأول: الساميون ولغاتهم.

ترجع تسمية الأقوام التي سكنت القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا -المحاطة بالبحر الأحمر غرباً والخليج العربي شرقاً والمحيط الهندي جنوباً وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط في الشمال الغربي وسلسلة جبال إيران وأرمينيا في الشمال الشرقي الممتدة إلى جبال طوروس في آسيا الصغرى غرباً⁶³⁵- بالساميين إلى اللغوي الألماني شلوتزر عام 1781م⁶³⁶، وضمّ بعض اللغويين ومنهم الأستاذ محمد الأنطاكي القوم الذين سكنوا بلاد الحبشة إليهم⁶³⁷ وذلك موضع خلاف؛ إذ إنّ الأحباش ينتمون إلى الجنس الحامي، ولكنّ لغتهم هي التي تنتمي إلى السامية⁶³⁸.

وقد استقصى حسن ظاظا أصل هذه التسمية في كتابه (الساميون ولغاتهم)؛ فقال: "أمّا الاستعمال العلمي للفظة ساميّ فحديث العهد يرجع إلى عام 1781 م، عندما اقترحه العالم الألماني شلوتزر علماً على الشعوب التي أنشأت في هذا الجزء من غرب آسيا حضاراتٍ ترتبط لغوياً وتاريخياً كما ترتبط إلى حدٍّ ما من حيث الأنساب"⁶³⁹ مُرجعاً أصل هذه التسمية إلى صحيفة الأنساب الواردة في الإصحاح العاشر من سفر التكوين⁶⁴⁰، وذكر إسرائيل ولفنسون أنّ شلوتزر قد استخلص هذه التسمية من الجدول الخاص بأنساب نوح عليه السلام الوارد في التوراة⁶⁴¹، واعترض اللغوي الباحثة الألماني نولدكه على هذه التسمية من عدة أوجه على ما ذكر الدكتور ربحي كمال؛ إذ قال: "ويرى الباحثة الألماني نولدكه في كتابه (اللغات السامية) أنّ ترتيب الأمم في سفر التكوين مبنيّ على اعتبارات

⁶³⁵ يُنظر: ظاظا (1990)، ص: 5، وما بعدها.

⁶³⁶ يُنظر: ولفنسون (1929) ص: 2. و: ظاظا (1990)، ص: 9. و: الصالح (2009)، ص: 47.

⁶³⁷ يُنظر: الأنطاكي (د.ت)، ص: 66.

⁶³⁸ يُنظر: كمال (1963)، ص: 6.

⁶³⁹ ظاظا (1990)، ص: 9.

⁶⁴⁰ يُنظر: السابق، ص: 8، و: الحمد (2005)، ص: 73.

⁶⁴¹ يُنظر: ولفنسون (1929)، ص: 2.

سياسية وثقافية وجغرافية، لا على ظواهر لغوية أو تاريخية. ويعترض نولدكه على هذه التسمية بجملة اعتراضات منها:

1- إنَّ هناك أقوامًا ساميين، على ما ذكرته التوراة، لا يتكلمون بلغة سامية كالإيلاميين والليديين؛ فهم ساميون

بنص التوراة، ولغاتهم ليست من اللغات السامية؛ لأنَّه ليس هناك من قرابة بينها وبين اللغات السامية.

2- إنَّ هناك لغات سامية والناطقون بها غير ساميين، ولا يجمعهم بالأمر السامية أصل قريب مثل الأحباش؛

فلغتهم سامية وهم من الجنس الحامي⁶⁴².

وانتهى الدكتور ربحي كمال إلى قبول تسمية شلوتزر مع ما فيها من عيوب لنقشها بين علماء اللغة⁶⁴³.

أما الإيلاميون فقد أكدَّ حامد عبد القادر عدم إدخالهم ضمن الساميين مستدلًّا بلغتهم ذات الطبيعة

الإلصاقية؛ فقال عن مملكة عيلام: "والمعروف أنَّ سكَّانها لم يكونوا ساميين بدليل أنَّ لغتهم كانت من النوع

الإلصاقي. ويمكن القول بأنَّهم أدخلوا في الساميين لما كان بينهم وبين الساميين من علاقات اجتماعية وسياسية"⁶⁴⁴.

إنَّ اعتماد المستشرقين وبعض من اتَّبعهم من العرب على ما جاء في التوراة من حديث عن الساميين مع

كل ما في التوراة من معلومات تاريخية تبين عدم صحَّتها⁶⁴⁵ أمرٌ يترك الباحث غير مطمئنٍّ من جعلها المصدر

الرئيس للدراسات التي دارت حول الساميين، وبما أنَّ التوراة أقدم كتاب تناول الأمم وأنسابها فلا بدَّ للباحثين من

مصادر أخرى للاطلاع على حقيقة الواقع اللغوي للأمم التي عاشت في منطقة جزيرة العرب (متضمنة بلاد الرافدين

وبلاد الشام)؛ وهذه المصادر هي: النقوش التي ما زالت تظهر في تلك المنطقة، والتحليل اللغوي العميق للغات

التي أُطلق عليها اسمُ (الساميات)، وقد تكفَّل بعض المستشرقين -على ما سيأتي- بهذا الأمر.

⁶⁴² كمال (1963)، ص: 6-7.

⁶⁴³ يُنظر: السابق، ص: 7.

⁶⁴⁴ عبد القادر (د.ت)، ص: 26.

⁶⁴⁵ يُنظر مبحث (العبريون) في كتاب (الساميون ولغاتهم) للدكتور حسن ظاظا، ص: 59، وما بعدها للاطلاع على حجم التناقضات في داخل التوراة ولا سيَّما في المعلومات التاريخية التي تتعلق بالأنساب.

تقسيم اللغات عند الدكتور صبحي الصالح:

فصل صبحي الصالح النظريات التي عمدت إلى تقسيم اللغات بناءً على صلات القرابة اللغوية؛ فقال في معرض حديثه عن أشهر فصائل اللغات: "لعلّ أفضل النظريات في تقسيم اللغات هي التي تعوّل على صلات القرابة اللغوية، فتنشئ من كل مجموعة متماثلة أو متشابهة في الكلمات وقواعد البنية والتراكيب فصيلةً من الفصائل تؤلف بينها غالباً روابط جغرافية وتاريخية واجتماعية"⁶⁴⁶ وقد تحدث لِمَامًا عن الفصائل اللغوية الثلاث حسب تقسيم ماكس مولر⁶⁴⁷.

أمّا الساميّون عند صبحي الصالح بناءً على دراسات من سبقه من اللغويين: فهم الشعوب الآرامية والفينيقية والعبرية والعربية واليمينية والبابلية- الآشورية⁶⁴⁸، ويلحظ القارئ عدّ الصالح اليمينيين شعباً والعرب شعباً آخر في تقسيمه، إضافةً إلى إشارته إلى آراء بعض المستشرقين التي رجّحت أن يكون الموطن الأول للشعب السامي هو القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية⁶⁴⁹.

ومع ذلك لم يناقش الدكتور صبحي هذه الآراء مناقشةً مُجدية مع ما لها من أهمية في تبيان أصل اللغات السامية، وإمكانية رد هذه اللغات إلى أصلٍ واحد يُسمى السامية الأم، وإنّما وجّه حديثه إلى تبيان الخصائص المشتركة بين اللغات السامية⁶⁵⁰، ثم عاد الدكتور صبحي في موضع آخر من كتابه إلى جعل العربية عربيّتين: عربية جنوبيّة، وعربية شماليّة؛ إذ قال: "والعلماء يُطلقون على العربية الجنوبيّة اسم (اليمينية القديمة) أو (القحطانية) ويلقبها بعضهم أحياناً بـ (السبئية) تسمية لها بإحدى لهجاتها الشهيرة التي تغلبت عليها جميعاً في صراعها معها"⁶⁵¹ ثم يصل إلى نتيجة تفيد بأنّ العربية الجنوبيّة تختلف اختلافاً واسعاً عن العربية الشماليّة؛ فقال: "وإنّ كثيراً من النقوش المدونة على التماثيل والقبور والأعمدة والصخور والمذابح وجدّان الهياكل والنقود قد هدتنا إلى أصول هذه

⁶⁴⁶ الصالح (2009)، ص: 41.

⁶⁴⁷ يُنظر: السابق، ص: 42-43.

⁶⁴⁸ يُنظر: السابق، ص: 47.

⁶⁴⁹ يُنظر: السابق، ص: 48.

⁶⁵⁰ يُنظر: السابق، ص: 48.

⁶⁵¹ السابق، ص: 52.

العربية الجنوبية القديمة، وإلى طريقة رسمها وأسلوب تعبيرها، فعرفنا منها أنّ هذه اللغة بلهجاتها المتعددة تختلف عن اللغة العربية الشمالية (التي هي المقصودة بالعربية عند الإطلاق) اختلافاً جوهرياً أساسياً في القواعد النحوية، والمظاهر الصوتية، والدلالات المعنوية⁶⁵².

ويبدو أنّ صبحي الصالح قد تابع بعض المستشرقين في آرائهم التي تجعل الفروق واسعة بين عربية الجنوب وعربية الشمال ومنهم كارل بروكلمان؛ إذ قال: "وتختلف لهجات عرب الشمال، عن لغة عرب الجنوب اختلافاً أشد من الاختلاف الواقع فيما بينها..."⁶⁵³.

وقد أشار سباتينو موسكاتي إلى أنّ العربية الجنوبية متفقة مع الشمالية من عدة أوجه؛ فقال: "ولوحظ من وجهة النظر الوصفية أنّ العربية الجنوبية القديمة متفقة مع العربية الشمالية من عدة أوجه، ومختلفة مع الأثيوبية، والأثيوبية وقد بُنيت على أساس غير ساميّ عانت تطورات معينة لا توجد في العربية الجنوبية..."⁶⁵⁴.

وتصدّى الأستاذ محمد الأنطاكي إلى هذه الشبهة التي جعلت العربية عربيتين وفصلت بينهما فصلاً واسعاً؛ إذ قال: "حين يتحدّث المستشرقون عن اللهجات الجنوبية (المعينية والسبئية وغيرهما، وعن بعض اللهجات الشمالية (الشمودية واللحيانية والصفوية) يوهمون القارئ -عن قصد أو عن غير قصد- أنّ هذه اللهجات ليست من اللسان العربيّ في شيء، وأنها ألسن سامية مستقلة ليس بينها وبين اللسان العربيّ المعروف من وجوه الشبه أكثر مما يوجد مثله بين الألسن السامية كلها. بل إنّ بعضهم يصرّح بهذه الدعوى الباطلة التي لا سند لها من الوقائع اللغوية المعروفة، والتي تتضارب مع أبسط مبادئ علم اللغة ومسلّماته"⁶⁵⁵.

وقد أخذ الأستاذ الأنطاكي على عاتقه تبين حقيقة الوهم الذي دأبت دراسات المستشرقين ومن تبعهم من العرب على ترسيخه، وسعى سعياً حثيثاً إلى إزالته، مبيناً أنّ الاختلاف بين عربية الشمال وعربية الجنوب لا يعدو الاختلاف بين لهجاتي لغة واحدة في منطقة واحدة؛ فأعاد تحليل النقوش التي فكّ المستشرقون رموزها مستعيناً

⁶⁵² السابق، ص: 52.

⁶⁵³ بروكلمان (1977)، ص: 31.

⁶⁵⁴ موسكاتي (1993)، ص: 29.

⁶⁵⁵ الأنطاكي (د.ت)، ص: 93.

بالصبر والأناة، مظهرًا الأخطاء التي وقعت في ترجمة هذه النقوش⁶⁵⁶، وأورد عدة أدلة تُثبت صحّة ما انتهى إليه، ومنها: اتّفاق الجنوبيّة والشمالية في عدد الأصوات اللغوية وصفاتها⁶⁵⁷، واتفاقهما في القواعد اللاتي تقومان عليها⁶⁵⁸، واتفاقهما في أكثر المفردات⁶⁵⁹، وقد استند الأستاذ الأنطاكي إلى المصادر التاريخية التي أثبتت سهولة التواصل بين عرب الجنوب وعرب الشمال من دون الحاجة إلى المترجمين، وقد ثبت تواصل قريش قبيل الإسلام في رحلة الشتاء مع عرب الجنوب من دون مترجمين، وكان التفاهم بين وفد اليمن ورسول الله ﷺ في غاية السهولة؛ بل إنّ الرسول الكريم خاطبهم بلهجتهم⁶⁶⁰، وقد ناقش الأنطاكي نقاشًا طويلًا لسان النقوش التي عُثر عليها مثبتًا أنّه يرجع إلى لسان عرب الشمال، منتهيًا إلى النتائج الآتية:

"1- إنّ لم يكن في جزيرة العرب إلّا لسان عربيّ واحد يتكلّمه أهل الشمال وأهل الجنوب على حدّ سواء، وإنّ الاختلاف بين لهجاته لم يكن أوسع مما تجيزه وتقبله قوانين اللغة بين لهجات اللسان الواحد.

2- إنّ اللسان العربيّ الذي وصلنا عن طريق القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر الجاهلي لسانٌ طبيعيّ بكل معاني الكلمة، نشأ نشأة طبيعيّة وتطوّر تطوّرًا طبيعيًّا، ولا يزال حتى اليوم يسلك خطه الطبيعيّ في التطوّر.

3- إنّ هذا اللسان العربيّ بكل خصائصه وصفاته قديمٌ تمتد جذوره في الجاهليّة قرونًا عديدة أكثر مما يقدره له المستشرقون"⁶⁶¹.

وفي الواقع لم يترك الأستاذ الأنطاكي لقائلٍ مقالًا في إزالة الوهم الذي وقع فيه المستشرقون وأوقعوا بعض من تبعهم فيه، ولعلّ في إجراء بعض المقارنات بين العربيّة ومجاوراتها الساميّات إزالةً لبعض الأوهام التي اعترت أفكار المستشرقين ومن تبعهم من المُحدثين العرب.

⁶⁵⁶ يُنظر: السابق، ص: 99، وما بعدها.

⁶⁵⁷ يُنظر: السابق، ص: 106.

⁶⁵⁸ يُنظر: السابق، ص: 106، وما بعدها.

⁶⁵⁹ يُنظر: السابق، ص: 110.

⁶⁶⁰ يُنظر: السابق، ص: 110. ويُنظر: وافي (2004)، ص: 64.

⁶⁶¹ الأنطاكي (د.ت)، ص: 117-118.

المبحث الثاني: السامية الأم وأصولها.

إنَّ البحث في جذور السامية الأم التاريخية لم يُوصل اللغويين إلى أمرٍ ذي بال في معرفة أصلها ونشأتها ثم تفرّقها إلى ما صار يُعرف باللغات السامية؛ لذلك يُلمح من حديثهم أنَّ السامية الأم ما هي إلا لغة مُفترضة احتفظت كل لغة من بناتها ببعض خصائصها، وقد صرّح رمضان عبد التّوّاب بهذا الأمر في مقدّمته على كتاب (فقه اللغات السامية) لكارل بروكلمان؛ إذ قال: "وإذا ما تناولنا اللغات السامية، من هذه الوجهة، أدركنا على الفور مدى الصعوبة التي تقابل الباحث عندما يريد الرجوع بظاهرة ما في هذه اللغات إلى أصلها؛ ذلك لأنّ هذه اللغات ليست حلقات متصلة في سلسلة لغوية واحدة، يمكن أن نعد إحداها أقدم اللغات والثانية أحدث منها وهكذا، بل هي على العكس من ذلك تعدُّ خلفاً للغة واحدة، هي ما اصطاح العلماء على تسميته بـ (السامية الأم)، وهذه اللغة لا وجود لها الآن في صورة وثائق أو نقوش مكتوبة"⁶⁶² ويبدو أنَّ رأي الدكتور رمضان استند إلى رأي كارل بروكلمان؛ إذ يقول: "... إنّه من الخيال، من باب أولى بالطبع أن نتحدث فيما يأتي عن اللغة السامية الأولى، ونحن لا ندافع مُطلقاً عن الوهم القائل بأنّه من الممكن عن طريق مقارنة اللغات أن يُعاد تكوين أصلها الأول المشترك، حتى ولو كان ذلك عن طريق الاحتمال القريب. والصيغ التي نعدّها هنا صيغاً من السامية الأولى ليست إلا اصطلاحات على وجهٍ ما، تعبّر عن الحالة الراهنة لمعرفتنا بتطوّر الظواهر اللغوية والعلاقات المشتركة بينها"⁶⁶³ فالسامية الأم ليست إلا "مجموعة عناصر يقودنا فحص اللغات السامية الموثقة تاريخياً إلى أن نعدّها خاصيّة مشتركة للمجموعة السامية في أكثر أطوارها قدماً (السمات اللغوية السامية المشتركة)؛ فلهذا السبب نكتشف هنا نقاط البدء لتطورات خاصة بكل لغة من هذه اللغات"⁶⁶⁴.

ويؤكد موسكاتي القول بأنّ السامية الأم ما هي إلا لغة مُفترضة تجري محاولات إعادة بنائها من العدم عن طريق المقارنات بين اللغات التي يُزعم انتماؤها إلى الأقوام الساميّين؛ إذ قال: "... وسواء أكان لمثل إعادة البناء المزعومة هذه واقع ثابت تاريخياً أم لا، فذلك أمرٌ من الصعب الفصل فيه، ولكنّ عدم اليقين هذا لا يقف، بالضرورة،

⁶⁶² بروكلمان (1977)، ص: 5.⁶⁶³ السابق، ص: 14.⁶⁶⁴ موسكاتي (1993)، ص: 33.

عقبةً في طريق الفحص (المقارن)... ويجب ألا يغيب عن البال أن السامية الأم ليست سوى تقليد أو (افتراض) لغوي، ولكن مثل هذا التقليد ضرورة لا بدّ منها لفهم التاريخ اللغوي وإعادة بنائه⁶⁶⁵ فقد قرّر إذاً في أذهان اللغويين أن السامية الأم ليست إلا افتراضاً بعثه بعض اللغويين من عدم عن طريق المقارنات بين لغاتٍ تُداول في مناطق جغرافية متجاورة.

فإذا كانت هذه حال السامية الأم فلماذا يُصر بعض اللغويين ومنهم الدكتور صبحي الصالح على دراسة اللغات السامية ومقارنتها بالعربية، والرجوع بها إلى أصلٍ واحدٍ ظهر في موطنٍ واحد، بل يجعل الدراسة التاريخية لهذه اللغات المتجاورة والمقارنة بينها الوظيفة الأساسية لفقه اللغة؛ فقال في تعريف هذا العلم: "تستطيع أن نعرف فقه اللغة بأنه منهج للبحث استقرائي وصفي يُعرف به موطن اللغة الأول وفصيلتها وعلاقتها باللغات المجاورة أو البعيدة، الشقيقة أو الأجنبية، وخصائص أصواتها، وأبنية مفرداتها وتراكيبها، وعناصر لهجاتها، وتطور دلالتها، ومدى نمائها قراءةً وكتابةً"⁶⁶⁶.

جعل صبحي الصالح معرفة موطن اللغة الأول وفصيلتها... مقدّماً على معرفة خصائص أصواتها، وأبنية مفرداتها وتراكيبها، ومع ذلك يُلمس له العذر؛ لأنّ المنهج الذي طغى على الدراسات اللغوية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي عند العرب خاصّةً هو المنهج الوصفي الذي لم يتمكن من الإفلات من قبضة المنهج التاريخي الذي سبقه إفلاتاً تاماً⁶⁶⁷.

وما زال افتراض موطن واحدٍ لجميع الأمم السامية موضع اختلاف بين المستشرقين أنفسهم، وإن رجّح بعضهم أن تكون جزيرة العرب هذا الموطن الأصلي⁶⁶⁸؛ فزاهم افترضوا افتراضاً لم يؤكده دليلٌ واحدٌ يستندون إليه في دعواهم هذه ينفي سائر الأدلة التي سيقّت حول الموطن الأول للساميين، ثم يبنون على هذا الافتراض الحقائق التي توهم بحقيقة دعواهم ومنها: الهجرات المتعاقبة.

⁶⁶⁵ السابق، ص: 33.

⁶⁶⁶ الصالح (2009)، ص: 21-22.

⁶⁶⁷ يُنظر: زوين (1986)، ص: 10، و: بروكلمان (1977)، ص: 6.

⁶⁶⁸ يُنظر: ولفنسون (1929)، ص: 4-5-6. و: وافي (2004) ص: 10. و: كمال (1963)، ص: 8.

وتحدّث رمضان عبد التّوّاب عن فوائد مقارنة العربيّة بالساميّات؛ إذ قال: "فإنّه فضلاً عمّا تفيدّه هذه المعرفة في الإلمام بتاريخ الشعوب الساميّة، وحضاراتها ودياناتها، وعاداتها وتقاليدها -تؤدّي مقارنة هذه اللغات باللغة العربيّة، إلى استنتاج أحكام لغويّة، لم تكن نصل إليها، لو اقتصرنا دراستنا على العربيّة فحسب، ونفسّر بهذا الأمر سر تقدّم المستشرقين في دراستهم اللغة العربيّة، ووصولهم فيها إلى أحكام لم يُسبقوا إليها؛ لأنّهم لا يدرسون العربيّة في داخل العربيّة وحدها، بل يدرسونها في إطار اللغات الساميّة على المنهج المقارن"⁶⁶⁹.

ولا أعلم لماذا يخلط رمضان عبد التّوّاب التاريخ باللغة لتسويق تعظيم جهد المستشرقين؛ إذ يكفي الراغب في معرفة تاريخ الشعوب التي سكنت منطقة جغرافيّة معيّنة أن يقرأ كتاباً في التاريخ عن شعوب هذه المنطقة وحضاراتهم ومعتقداتهم، أمّا عن الأحكام اللغويّة التي لم يُسبق المستشرقون إليها لأنّهم درسوا العربيّة داخل اللغات الساميّة فلم يطلعنا الدكتور رمضان على أي حكم من هذه الأحكام الجديدة، ومتتبّع دراستهم المقارنة سيجد أنّهم استندوا إلى دراسات علماء العربيّة الأفاضل في كثير من الأحيان ومن دون الإشارة إليهم وإلى جهودهم في دراساتهم المقارنة؛ وربّما يفسّر هذا الأمر عدّههم العربيّة أقرب اللغات إلى الساميّة الأم لاطّلاعهم على حيويّتها واتّساعها وتنوّع أساليبها ووضوح أصواتها، واتّساع المدرج الصوتي لها، وقدرتها على استيعاب كل وافدٍ إليها بأنظمتها الاشتقاقية والتصريفية معتمدين على مناهج اللغويين العرب.

المبحث الثالث: العربيّة والعبريّة والسريانيّة -أوجه التلاقي والاختلاف بينها-.

تحدّث بعض اللغويين العرب عن أهمية دراسة العربيّة داخل مجموعة اللغات الساميّة على المنهج المقارن على ما ظهر من حديث رمضان عبد التّوّاب في ختام المبحث السابق، ولم يكتفوا بذلك؛ إذ جعل صبحي الصالح عدم مقارنة علماء السلف العربيّة بأخواتها خطأ منهجيّاً وقعوا فيه؛ فقال في سياق حديثه عن الأخطاء التي وقع فيها علماء العربيّة الأوّل: "... ولكنّهم ألحقوا به خطأ آخر حين قطعوا ما بين العربيّة وأخواتها الساميّة من صلات، فرأوا خصائص العربيّة من خلال الزاوية التي أعجبهم؛ لأنّها أوسع اللغات وأشرفها وأفضلها..."⁶⁷⁰.

⁶⁶⁹ بروكلمان (1977)، ص: 5.

⁶⁷⁰ الصالح (2009)، ص: 28-29.

لم يتنبّه صبحي الصالح على المرحلة الزمنية التي ظهر فيها مفهوم اللغات السامية وهي عام 1781م على ما تقدّم في مطلع هذا الفصل، فما الذي يجعل مقارنة العربية بالسريانية التي افترض مجاورتها العربية مقدّماً على مقارنة العربية بجارتها الفارسية، أو غيرها من جاراتها؟ وقد اطّلع علماء العربية على اللغات التي كانت حيّة مع اتّساع رقعة العربية؛ لذلك نجد أنّ هذه المقارنات وُجدت فعلاً عند أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي، فقد عرفوا تلك اللغات ولكن من دون ضمّها مع العربية تحت فصيلة واحدة؛ إذ نقل ابنُ جنّي قول بعض العلماء في تفسير أصل اللغة: "إنّ الله سبحانه علّم آدم أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات: العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات، فكان آدم وولده يتكلّمون بها، ثم إنّ ولده تفرّقوا في الدنيا، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلّبت عليه..."⁶⁷¹.

ويدلّ على معرفة ابن جنّي لغات غير العربية، قوله في تفسير قول بعض العلماء المواضعة في لغة محدّدة وانتقالها إلى غيرها من اللغات: "... ثم لك من بعد ذلك أن تتقل هذه المواضعة إلى غيرها، فتقول: الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه (مزد)⁶⁷²، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه (سرّ)، وعلى هذا بقيّة الكلام..."⁶⁷³.

ولم يكتفِ ابن جنّي بالاطلاع على اللغات المجاورة، بل درس بعض الظواهر فيها أيضاً، ومنها اجتماع ثلاثة سواكن في لفظة واحدة؛ فقال: "ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم، فإنّ طريق الحسّ موضع تتلاقى فيه طباع البشر، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر، وذلك قولهم: (آزد) للدقيق و(ماسئت) للبلن، فيجمعون ثلاثة سواكن. إلّا أنّني لم أر ذلك إلّا فيما كان ساكنه الأوّل ألفاً؛ وذلك أنّ الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت (ماسئت) كأنّها (مسئت)⁶⁷⁴ فلم يقف ابن جنّي عند الظاهرة اللغوية في الفارسية، وإنّما حلّّلها ثم علّلها.

ونقل ابنُ جنّي عن أبي علي الفارسي عدم تشدّده في الابتداء بالسواكن في كلام العجم؛ فقال: "ورأيتُ مع هذا أبا عليّ رحمه الله - كغير المستوحش من الابتداء بالسواكن في كلام العجم. ولعمري إنّّه لم يتشدّد فيه تشدّده

⁶⁷¹ ابن جنّي (د.ت)، 41/1.

⁶⁷² مرد: إنسان، في الفارسية، و: سرّ: رأس، في الفارسية، يُنظر: السابق، حاشية المحقق، 44/1.

⁶⁷³ السابق، 44/1.

⁶⁷⁴ السابق، 90/1.

في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن، قال: وذلك أنّ العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإنّ كان في الحقيقة متحرّكاً، يعني همزة بين بين. قال: فإذا كان بعض المتحرك لمضارعتة الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه! قال: وإنّما خفي حال هذا في اللغة العجمية لما فيها من الزممة⁶⁷⁵...⁶⁷⁶.

وقد تحدّث اللغوي ابن فارس عن بعض اللغات الأعجمية أيضاً وقارنها بالعربية، بل أفردَ لبعض ما اختصّ به النظم العربيّ من دون سائر اللغات باباً في كتابه (الصاحبي) مما جاء فيه: "باب نظم للعرب لا يقوله غيرهم، يقولون: (عادَ فلانٌ شيخاً) وهو لم يكن شيخاً قط..."⁶⁷⁷ إضافةً إلى مقارناته العربية بغيرها على امتداد كتابه (الصاحبي)، ومن هذه المقارنات قوله في باب (الإتباع): "للعرب الإتباع وهو: أنّ تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورويها إشباعاً وتأكيذاً. وروي أنّ بعض العرب سئل عن ذلك فقال: هو شيءٌ نتدبر به كلامنا. وذلك قولهم: (ساغبٌ لاغبٌ)، و(هو خبٌ ضبٌ)، و(خرابٌ ييابٌ). وقد شاركت العجمُ العربَ في هذا الباب"⁶⁷⁸.

فلم يقتصر ابنُ فارس على إثبات خاصّة في اللغة للعرب ونفيها عن غيرهم؛ لأنّ ذلك قد لا يؤخذ به؛ لعدم إمكانية إحصاء جميع اللغات، ولكنّه أثبت ظاهرةً في العربية ومثّل لها، وذكر وجود هذه الظاهرة في غيرها من اللغات وهذا يُثبت تعمّقه في لغات حيّة عاصرت العربية.

فهل بقي للمحدثين حُجّة في أنّ علماء العربية قطعوا الصلات بينها وبين اللغات المُجاورة! ألا يطمئنُ المرءُ إلى أنّ إجلال السلف العربية لم يكن ناتجاً عن تعصّب أعمى، إنّما هو بعد معرفة كثيرٍ منهم للغات أممٍ لسائهم أعجمي.

وقد تتبّه بعض علماء العربية ومنهم الخليل بن أحمد على التشابه بين العربية والكنعانية، وكذلك فطنَ ابن حزم إلى ذلك على ما ذكر الدكتور رمضان عبد التّوّاب؛ إذ قال: "ولم تكن اللغات السامية مجهولةً تماماً بالنسبة للعربية، فقد فطن الخليل بن أحمد في كتابه (العين) إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية، فقال: «وكنعان بن سام بن

⁶⁷⁵ ذكر محقق الخصائص (محمد علي النجار) أنّ الزممة: كلام المجوس عند أكلهم، يتراطنون وهم صموت لا يستعملون اللسان ولا الشفة؛ إنّما هو صوتٌ يديرونه في خياشيمهم وحلقهم فيفهم بعضهم عن بعض، يُنظر: السابق، 91/1، الحاشية. ويُنظر: ابن دُرَيْد (1987)، 201/1.

⁶⁷⁶ السابق، 91/1.

⁶⁷⁷ ابن فارس (1997)، ص: 205.

⁶⁷⁸ السابق، ص: 209.

نوح، يُنسب إليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية». كما⁶⁷⁹ فطن ابن حزم الأندلسي إلى العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية؛ فقال في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام): «من تدبر العربية والعبرانية والسريانية أيقن أنّ اختلافها إنّما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم، وأنها لغة واحدة في الأصل»⁶⁸⁰ وكلام الخليل يدل على اطلاعه على الكنعانية ومعرفة خصائصها، كما يدل على أنّ الكنعانية لم تكن مستعملة في زمانه، والخليل كان مطلعاً على بعض اللغات التي استعملت في عصره، أو على أضعف تقدير كانت المقارنات بين العربية وغيرها من اللغات دارجة في عصره، ونلمح ذلك في عبارات مثل قوله: «وليس في شيءٍ من الألسن ظاء غير العربية»⁶⁸¹.

ويُرد على صبحي الصالح من جهةٍ أخرى؛ وهي: هل كانت اللغات التي اصطُلح على تسميتها مجموعة اللغات السامية الشمالية الغربية اللغاتِ الرائجة في شمال الجزيرة العربية وبلاد الشام؟ إذ إنّنا لم نر أن عرب الجزيرة احتاجوا إلى مترجمين عند تواصلهم مع أهل الشام التي كانت معقل السريانية، وإن علمنا أن الأنباط كانوا عرباً والغساسنة كانوا عرباً⁶⁸² وكانوا يفهمون القصائد التي صيغت بعربية فصيحة في مدحهم - قبل الإسلام - من دون مترجمين، فهل كانت السريانية لغة التخاطب في تلك المنطقة حقاً أم أنّ العربية كانت اللغة السائدة فيها وربما لم يتجاوز الاختلاف بينهما اختلاف اللهجات في اللغة الواحدة؟ وهل كانت العبرية لغة اليهود المستعملة في الجزيرة العربية أم أنهم كانوا يتحدثون بالعربية، ولكنّ خط الكتابة عندهم كان السرياني؟ ولا تناقض في روايتي حديث خارجة ابن زيد بن ثابت عن أبيه زيد بن ثابت: «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتعلّم له كتاب يهود، قال: إني والله ما آمن يهود على كتاب، قال: فما مرّ بي نصف شهر حتى تعلّمته له، قال: فلما تعلّمته كان إذا كتب إلى يهود كتبْتُ إليهم، وإذا كتبوا إليّ قرأتُ له كتابهم» وفي رواية أخرى للحديث من غير هذا الوجه «أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتعلّم السريانية»⁶⁸³.

⁶⁷⁹ جعل بعض اللغويين استعمال (كما) في هذا الموضع غير دقيق.

⁶⁸⁰ بروكلمان (1977)، ص: 6. وعبارة (العين): «كنعان بن سام بن نوح يُنسب الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية»، يُنظر: الفراهيدي (2003)، 52/4. ويُنظر كلام ابن حزم في (الإحكام) 32/1.

⁶⁸¹ الفراهيدي (د.ت)، 53/1.

⁶⁸² يُنظر: عبد القادر (د.ت)، ص: 84 - 109، و: وافي (2004)، ص: 11،

⁶⁸³ الترمذي (1978)، 67/5-68.

وفي هذا الحديث دليلٌ على أنَّ اليهود كانوا يتحدثون بالعربية ويكتبون بالخط السرياني، ولا تعارض بين جهتي الحديث إن أدركنا هذه الحقيقة، ولم يرد عن نبيِّنا محمد ﷺ أنه تحدّث بلسان اليهود (العبري) أو السريان، بل كان زيد بن ثابت يكتب لهم باللسان العربيّ ولكن بحروف سريانية، ويدعم هذا الرأي ما ذكره كارل بروكلمان من أنَّ اليهود قد أخذوا الخط الآرامي حين أخذوا اللغة الآرامية⁶⁸⁴.

واليهود أصلاً قبل انتشار الإسلام -وبعده- كانوا مشتتين ذائبين في الأقوام التي خالطوها، متّخذين السنة هذه الأقوام لساناً يتحدّثون به؛ إذ لم يكن للسانهم العبري أهمية تُذكر، ولم يكن لهم وجود حضاريّ مستقل بوصفهم أمة واحدة، أمّا عن المدّة التي اندمجوا فيها مع عناصر هذه الأقوام فغير محدّدة، ولكنّ نظم شعرائهم القاطنين في البيئة العربية أشعارهم بالعربية الفصحى في الجاهليّة، وجودة هذه الأشعار إلى أن أفرد لهم ابن سلام طبقة في كتابه (طبقات فحول الشعراء) دليلٌ على أطراحهم اللسان العبري، واتّخاذهم اللسان العربيّ عوضاً عنه؛ فقال ابن سلام: "وفي يهود المدينة وأكنافها شعرٌ جيّد؛ منهم: السموأل بن عادياء، من أهل تيماء، وهو الذي كان امرؤ القيس استودعهُ سلاحه، فسار إليه الحارث بن شمّر الغساني فطلبه، فأغلق الحصن..."⁶⁸⁵ ثم ذكر ابن سلام ثمانية شعراء منهم، وهذا عدد كبير بالنسبة إلى الطبقات، وهذا يؤكّد ما نتحدّث عنه من اتّخاذ اليهود في البيئة العربية اللسان العربيّ لساناً لهم⁶⁸⁶.

وسيادة العربية على ما جاورها من لغات سابقة زمناً ما تحدّث عنه المستشرقون فهم يربطون ذلك بالنقوش التي ورد فيها ما يدل على اللسان العربيّ، ولكنّ العرب ووجودهم الحضاريّ أسبق من ذلك بكثير؛ إذ قال الدكتور حسن ظاظا في حديثه عن العرب في كتابه (الساميون ولغاتهم): "وقد ورد ذكرهم في الكتابات المسمارية منذ أزمان سحيقة. ففي أوائل الألف الثاني قبل الميلاد كانت الأسرة البابلية الأولى تحكم العراق، وقد ورد إلينا من أحد حكامها وهو نرام سين نقشٌ على قاعدة تمثال له، يذكر مفاخره ومآثره، ويقول فيه: نرام سين، الملك القوي المسيطر على الأقاليم الأربعة... أخضع بلاد مجان، وأخذ (مانيوم) أمير مجان أسيراً. ويظن الأثري الألماني فريتز هومل أن

⁶⁸⁴ يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 37.

⁶⁸⁵ الجمحي (د.ت)، 279/1.

⁶⁸⁶ يُنظر: السابق، 279/1، وما بعدها.

(مجان) ربما كان تحريفًا لاسم إقليم (معين) في اليمن، أمّا نحنُ فنرى أنّه يحتمل أن تكون لفظة (مجان) هو في الأصل (معان) في أقصى الشمال من الحجاز شرقي خليج العقبة. وليس قرب هذا المكان من العراق هو الذي يدعونا إلى ترجيح هذه الفكرة، ولكن اسم هذا الأمير الذي كان يحكم الإقليم (مانيوم)، الذي يبدو أنّه نطق آشوري للاسم العربيّ (معنّ)، بالضم والتنوين، وهو شائع في أسماء عرب الشمال نادر في الجنوب، لا نجده فيما نعلم في النقوش اليمنية بينما⁶⁸⁷ يقابلنا بكثرة جدًّا في الشعر العربي الجاهلي، وفي النقوش العربية القديمة التي عُثر عليها في الشمال...⁶⁸⁸. ويؤكد كلامُ إسرائيل ولفنسون ما انتهى إليه الدكتور حسن في هذا الخلاف؛ إذ قال: "وكان سرجون الأول أول من أسس ملكًا ساميًا كبيرًا في أرض بابل وحارب الأمراء الشومريين، ثم خرج من تخوم بلاد العراق واتّجه شطر الجزيرة العربية مع ابنه نارن، وقاتل قبائل عربية ذُكرت في الآثار البابلية باسم عرب ملوكة، أو عرب ملوكة، وعرب مجان أو معان"⁶⁸⁹.

ويذكر حسن ظاذا تحالف أمير عربيّ (جندب) مع الآراميين ضد الإمبراطور الآشوري سلمانصر الثالث في موقعة (قرقر) في القرن التاسع قبل الميلاد⁶⁹⁰، فإنّ كان للعرب هذا الوجود الحضاري والتأثير في الصراعات السياسية بين أمم المنطقة في العراق والشام، فلماذا يعدُّ بعض اللغويين العبريّة أو السريانيّة صاحبتَي التأثير في العبريّة! ولماذا يُرجع اللغويون لغات الأقوام الساميّة إلى أصلٍ واحد، بدلًا من دراسة علاقات التأثير والتأثير بين لغات هذه الأقوام بصفتها لغات متجاورة؟ وهل كان ذلك في كتابات المستشرقين، وبعضهم من اليهود لربط العبريين بالمنطقة، وجعلهم مكوّنًا من مكوّناتها منذ أقدم العصور؟

لا شكّ في أنّ قراءة ما كتبه عن الكنعانيين والعبريين يؤكد هذه الحقيقة؛ إذ قال إسرائيل ولفنسون: "ونحن نميل إلى الاعتقاد بأنّ الرابطة التاريخية التي كانت تربط العبريين بالكنعانيين كانت قد تفككت عراها، وأمّحت آثارها منذ عهد بعيد قبل خروج بني إسرائيل من الجزيرة العربية التي كانت موطنًا مشتركًا لجميع الأمم العبريّة والكنعانيّة،

⁶⁸⁷ خطأ بعض اللغويين استعمال (بينما) في وسط الجملة وصحّوها ب (في حين)، وجوّزت هذا الاستعمال بعض المجامع اللغوية.

⁶⁸⁸ ظاذا (1990)، ص: 106.

⁶⁸⁹ ولفنسون (1929)، ص: 24.

⁶⁹⁰ يُنظر: ظاذا (1990)، ص: 106.

وهذا هو السبب في عدّ الكنعانيين من بني حام⁶⁹¹. ثم يقول في موضع آخر: "إذا فترجّح أنّ بني إسرائيل نزحوا من اليمن أمرٌ لا يمكن الاطمئنان إليه؛ لأنّ الشعوب العبرية لم توجد في كل العصور التاريخية إلّا في شمال الجزيرة على أطراف فلسطين"⁶⁹².

إنّ هذه الأقوال والتدرّج في نقبّل العنصر العبري بين الأمم السامية إلى أن انتهى ولفنسون إلى عد شمال الجزيرة العربية وأطراف فلسطين موطنًا أصليًا للعبريين على امتداد العصور التاريخية، وبلا سندٍ تاريخي موثوق أمرٌ لا يُمكن الاطمئنان إليه، والتناقض بين قوليه السابقين صارخٌ؛ إذ ذكر في مطلع كتابه خروج بني إسرائيل من الجزيرة العربية مع الهجرات المتعاقبة، ثم ذكر في الاقتباس الثاني عنه أنّ بني إسرائيل وُجدوا في كل العصور التاريخية على أطراف فلسطين، وإسرائيل ولفنسون يطرح القولين على أنّهما من المسلّمات والحقائق التاريخية، فأيّ مسلّمات وحقائق تاريخية يعارض بعضها بعضًا هذا التعارض الواضح، ألا يدلّ ذلك على أنّ كلّ ما جاء عن المستشرقين ينبغي تمحيصه قبل الأخذ به، وعدم عدّه مسلّماتٍ لا تقبل النقد أو النقض.

مقارنات بين العربية والعبرية والسريانية:

لا بُدّ قبل عقد المقارنات بين العربية وما جاورها من لغات أُطلق عليها اسم الساميات من الإشارة إلى أنّ السريانية لهجةٌ متفرعةٌ من الآرامية "وهي لهجة مدينة إدسا كما كان يسميها اليونان أو أرهى كما كان يسميها السريان أنفسهم أو الرها كما كان يسميها العرب"⁶⁹³ وترجع أهمية السريانية إلى أنّ أهلها اعتنقوا الدين المسيحي في القرن الثاني الميلادي؛ فقد جاء في (فقه اللغة) لوافي: "والسريانية أهم اللهجات الآرامية على الإطلاق، وأغناها في الإنتاج الأدبي والعلمي والفلسفي، فقد كانت الرها، منذ اعتنق أهلها المسيحية في القرن الثاني الميلادي أهمّ مركزٍ للثقافة في الشرق المسيحي، وكانت لغتها أهم لغةً للآداب المسيحية بوجهٍ خاص، بل يغلب على الظن أنّ لهجتها كانت مستخدمة لغة أدب وكتابة في منطقة كبيرة في شمال العراق من قبل العصر المسيحي، وقد أتيحت

⁶⁹¹ ولفنسون (1929)، ص: 2-3.

⁶⁹² السابق، ص: 81.

⁶⁹³ وافي (2004)، ص: 49.

لها فرص كثيرة للاحتكاك باليونانية فاقترنت كثيرًا من مفرداتها، وتأثرت بأساليبها، وانتفعت بمناهج التفكير اليوناني...⁶⁹⁴.

والسريان أنفسهم فضلوا هذه التسمية التي تخرجهم من عبادة الآراميات الوثنية أو اليهودية "وإذا كانت لغة الرها منذ ما قبل المسيح قد سُميت آرامية، فإنها بعد انتشار النصرانية بها قد بدأت تُسمى السريانية تمييزًا لها عن الآراميات الوثنية أو اليهودية، ولا سيما أنّ لفظ (آرامي) كان قد اتخذ في أذهان العامة في هذا الإقليم مدلولًا يشبه لفظ (جاهلي) عند المسلمين؛ أي: لا يؤمن، ويعبد الأصنام"⁶⁹⁵.

ويزيد ما ذكر وضوحًا قول الدكتور حامد عبد القادر عنهم: "وأنفوا أن يسموا من الوثنية؛ لأنّ الآراميين لم يكونوا موحدين يدينون بإله واحد، بل كانوا وثنيين عبدة أصنام وكواكب وغيرها؛ لذلك آثر من كان في سوريا من الآراميين أن يسموا أنفسهم (سريان)؛ فالسريان إذا هم فريق من الآراميين اعتنقوا المسيحية، وليس هذا فحسب بل إنّ السريان ابتكروا أبجدية ذات صور مختلفة كانوا يكتبون بها، ويؤلفون كتبهم المقدسة وهي الأبجدية السريانية المعروفة الآن"⁶⁹⁶.

أما العبرية فقد انقرضت في القرن الرابع قبل الميلاد نتيجة الصراع اللغوي حسب رأي الدكتور علي وافي⁶⁹⁷؛ لذلك معلوماتنا ناقصة عنها، ولا تُظهر حقيقة العبرية المستعملة للتخاطب بين العبريين أنفسهم؛ إذ قال الدكتور وافي: "... ويضاف إلى هذا النقص في معلوماتنا عن اللغة العبرية نقص آخر، وهو أننا لم نقف بشكل يقيني على كيفية النطق بأصواتها ومفرداتها، وذلك أنّه ليس من بين المراجع الثلاثة السابقة⁶⁹⁸ التي وصلت إلينا هذه اللغة عن طريقها ما يقفنا بشكل يقيني على كيفية النطق"⁶⁹⁹.

⁶⁹⁴ السابق، ص: 49.

⁶⁹⁵ ظا (1990)، ص: 100.

⁶⁹⁶ عبد القادر (د.ت)، ص: 119.

⁶⁹⁷ يُنظر: وافي (2004)، ص: 40.

⁶⁹⁸ وهي: "الكتب التي دُونت بها، وهي أسفار العهد القديم... وبعض نقوش أثرية على لوحات من الصخر والمعدن، واستخدام اليهود لها في تلاوة بعض الأوراد الدينية وآيات التوراة"، يُنظر: وافي (2004)، ص: 39. وقد بيّن الدكتور وافي في الصفحات التالية سبب عدم عدّ هذه المصادر مصادر موثوقة تؤخذ العبرية عنها.

⁶⁹⁹ السابق، ص: 40.

والصراع اللغوي الذي تحدّث عنه الدكتور وافي، وأودى بحياة العبريّة شرحه كارل بروكلمان في كتابه (فقه اللغات الساميّة)؛ فقال: "غير أنّه بابتداء العصر الهليني انتهت حياة اللغة العبريّة؛ إذ لم يستطع ذلك العدد الضخم من اليهود الذين رحلوا حينذاك إلى مصر وما بعدها ناحية الغرب أن يحتفظ بلغته الأصلية في وسط يتكلّم الإغريقية. كذلك كان الحال مع بني جلدتهم الذين ظلوا في موطنهم الأصلي؛ إذ وجدوا أنفسهم حينذاك وجهاً لوجه أمام تلك اللغة الشعبية التي اكتسحت كل صدر آسيا، وهي الآراميّة، فكان من السهولة أن يتعاملوا بهذه اللغة بدلاً من لغتهم الأصلية؛ لأنّ كل واحدة من اللغتين قريبة من الأخرى بدرجة كبيرة جداً"⁷⁰⁰.

نفهم من كلام بروكلمان شدة القرب بين الآرامية والعبريّة؛ وهو ما ساهم بسهولة انتقال اللسان الآرامي للعبريين من جهة، واندثار اللغة العبريّة، واقتصارها على ما في بطون الكتب. وبالعودة إلى مقارنة العبريّة بما يجاورها من لغات ساميّة فسيكتفي البحث بتناول مجالات الأصوات والألفاظ والضمائر لعلها تُطلعنّا على حقيقة العلاقة التي تربط العبريّة بجارتها السريانيّة والعبريّة، والعلاقة التي تربط الجارتين بعضهما ببعض.

في مجال الأصوات:

تُعَدُّ العبريّة أكثر الساميّات احتفاظاً بأصوات الساميّة الأم على رأي علماء اللغة المُقارنين؛ إذ قال بروكلمان في (فقه اللغات الساميّة): "وتقابل اللغة العبريّة مع اللغة الحبشية تحت اسم السامية الجنوبية الغربيّة اللهجات الكنعانيّة والآراميّة تحت اسم الساميّة الشماليّة الغربيّة، وتفترق الأولى عن الثانية في احتفاظها الكامل بالأصوات الأصليّة الغنيّة على الأخص بأصوات الحلق وأصوات الصفير المختلفة الدرجة، كما أنّها تفترق عنها كذلك في احتفاظها التام بالحركات القديمة. وطريقة بناء الصيغ في الساميّة الأولى توجد هنا في أرقى مراحل تطوّرها..."⁷⁰¹.
ويجد قارئ جدول موسكاتي للأصوات في الساميّة الأم احتفاظ العبريّة بجميع أصوات الساميّة الأم باستثناء حرف الـ (پ)⁷⁰² الذي يبدو أنّه تطوّر في النطق إلى صوت الفاء.

⁷⁰⁰ بروكلمان (1977)، ص: 19.

⁷⁰¹ بروكلمان (1977)، ص: 28.

⁷⁰² يُنظر: موسكاتي (1993)، ص: 48.

أمّا إن أردنا مقارنة الساميّات بعضها ببعض حسب المجموعات الصوتيّة الفرعية الموزّعة على امتداد جهاز النطق؛ فيقول بروكلمان عن مجموعة الأصوات الحلقية والطبقية والغارية: "احتفظت العربية القديمة، في الغالب، بالأصوات الأصلية، غير أنّ صوت الجيم (g) -الذي لا يزال يحتفظ بنطقه القديم في اللهجة التي يُتكلّم بها الآن في مصر- قد تحوّل في العربية القديمة، كما في معظم اللهجات الحديثة إلى صوت مغور مركّب من جزأين: أحدهما شديد والآخر رخو⁷⁰³...⁷⁰⁴، وتوصّل بروكلمان إلى أنّه "في العبريّة والآرامية تحوّلت الغين إلى عين، والحاء إلى خاء...⁷⁰⁵".

وفي الجدول المقارن الذي وضعه بروكلمان بين الساميّات لأصوات الصفيّر والأصوات الأسنان نجد أنّ العربيّة أكثر الساميّات محافظةً على أصوات الساميّة الأم؛ فلم يقلّب إلّا السامخ إلى شين والشين إلى سين، في حين نجد أنّ الأصوات اللثوية (في العربيّة): الظاء والثاء والذال قد تحوّلت في العبريّة إلى أصوات: الصاد والشين والزاي⁷⁰⁶، وكذلك حدث في أقدم نقوش الآرامية التي عُثر عليها على ما ذكر بروكلمان⁷⁰⁷، مع أنّ الجدول الذي وضعه يظهر تطوّر نطق الثاء إلى تاء والذال إلى دال في الآرامية⁷⁰⁸، هذه المجموعة سمّاها موسكاتي (أصوات ما بين الأسنان)؛ إذ أقرّ عند الحديث عنها بافتراض وجودها في الساميّة الأم؛ فقال في حرفي الثاء والذال: "للساميّة الأم صوتان ساكنان غير مفخمين، مخرجهما من بين الأسنان وهما الثاء المهموسة والذال المجهورة، وهذان الساكنان قد ثبت وجودهما في عدة لغات، غير أنّ وضعهما في الساميّة الأم، على ما يبدو، تقدّمه مجموعة مقابلات لا يمكن تفسيرها تفسيرًا مُقنعًا إلّا في ضوء هذا الافتراض"⁷⁰⁹.

وافترض موسكاتي إلى جانب هذين الحرفين وجودَ حرفي الظاء والضاد بالمبدأ نفسه؛ إذ تطوّر نطق الظاء إلى صاد في العبريّة وطاء في السريانية، وتطوّر نطق الضاد إلى صاد في العبريّة وعين في السريانية⁷¹⁰، مع

⁷⁰³ سبق الحديث عن حرف الجيم في فصل الأصوات من هذه الأطروحة، وأزيل الالتباس الذي اعتراه، يُنظر: ص: 47-48-49.

⁷⁰⁴ بروكلمان (1977)، ص: 48.

⁷⁰⁵ السابق، ص: 48.

⁷⁰⁶ يُنظر: السابق، ص: 50.

⁷⁰⁷ يُنظر: السابق، ص: 50.

⁷⁰⁸ يُنظر: السابق، ص: 50.

⁷⁰⁹ موسكاتي (1993)، ص: 53.

⁷¹⁰ يُنظر: السابق، ص: 54.

تفسيره ما انتهى إليه بروكلمان من تطوّر أصوات الظاء والثاء والذال إلى صاد وشين وزاي على الترتيب كما حدث في العبريّة بالحديث عن آراميّتين: آرامية قديمة يشابهها ما في العبريّة، وآرامية مشتركة يوضّحها ما في الجداول المذكورة سابقاً⁷¹¹.

ومن خلال هذه المقارنات يجد الباحث شدة التقارب بين الآرامية والعبريّة في هذه الأصوات على ما وضّح المستشرقون، وتأثّر إحداها بالأخرى تأثراً أوسع من تأثرهما بالساميّة الأم المفترضة والعبريّة.

أمّا الأصوات الشفوية فقد تحوّل الصوت الشفوي الشديد المهوس (پ) إلى الصوت الرخو المهموس (ف)، أمّا في الساميّة الشماليّة (العبريّة والآراميّة) فيبدو أنّ الرخاوة لا تحدث هنا، وفي الصوت المقابل ب < ف إلا عن طريق تأثر الأصوات الصامتة بالحركات⁷¹²، ووضع موسكاتي مثلاً للدلالة على ذلك كلمة (بقد) = (pqd) المستعملة في العبريّة والسريانية ومعناها (فقد)، يقابلها في العبريّة (فقد) = (fqd)⁷¹³.

ولا دليل يثبت تحوّل نطق صوت (پ) إلى الفاء، بمعنى: لا دليل على أنّه كان مستعملاً في العبريّة؛ إذ لو كان مستعملاً لاحتفظت به بعض الكلمات أو على الأقل لتراذفت بعض الألفاظ التي تحتل أحد الحرفين (الباء والفاء) مثل ما حدث من إبدال السين صادّاً في (صلهب) والراجح أنّ الأصل (سلهب)؛ لأنّه أكثر تصرّفاً على رأي ابن جنّي⁷¹⁴.

أمّا عند اللغويين العرب ف (الفاء) تُبدل من (الثاء)، جاء في (سر صناعة الإعراب): "وأما البديل فأخبرني أبو علي قراءةً عليه بإسناده إلى يعقوب، أنّ العرب تقول في العطف: (قام زيدٌ فمّ عمرو)، وكذلك قولهم: (جدف وجدت). والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء؛ لأنّهم قد أجمعوا في الجمع على (أجداث)، ولم يقولوا (أجداًف)"⁷¹⁵. ثم إنّ موسكاتي نفسه ذكر وجود حرفي الـ (ف) والـ (پ) في الأثيوبية، فلماذا لم يُصب القلب جميع الكلمات التي احتوت على حرف الـ (پ) مثل ما حدث في العبريّة التي تقترب كثيراً من الأثيوبية!⁷¹⁶ وقد قرّر في

⁷¹¹ السابق، ص: 57.

⁷¹² يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 51.

⁷¹³ يُنظر: موسكاتي (1993)، ص: 48.

⁷¹⁴ يُنظر: ابن جنّي (1993)، 209/1.

⁷¹⁵ السابق، 248/1.

⁷¹⁶ يُنظر: موسكاتي (1993)، ص: 49. للوقوف على هذه المسألة.

أذهان اللغويين أنّ "التطوّر الصوتي عام شامل، إذا أصاب صوتاً من أصوات النظام لم يصبه في كلمة ويتركه في أخرى، بل يصيبه في كل كلمات اللسان"⁷¹⁷.

وعليه فلا دليل على تطور حرف الـ (پ) إلى (ف)؛ إنّما هو حرف أصيل من حروف العربية وُجد بوجودها على ألسنة الناطقين بها.

أمّا الواو والياء فـ "في العبريّة والآرامية تقلب الواو ياء"⁷¹⁸.

يتّضح من هذه المقارنات بين الأصوات الأصول في اللغات الساميّة أنّ التقارب بين العبرية والآرامية أكبر من تقاربهما مع الساميّة الأمّ المفترضة والعربيّة، وذلك يؤيد فكرة أنّ بداية تأثر العبريّة بالآرامية وذوبانها فيها قديمة جدّاً، إضافةً إلى أنّ ألسنة العبريين سريعة التحوّل إلى ألسنة الأقوام ذوي التأثير الحضاري في المنطقة، وهذا يظهر غياب الأثر الحضاري لهم في المنطقة منذ القدم.

في مجال الأسماء:

وضع إسرائيل ولفنسون معجماً يذكر فيه الأسماء متقاربة اللفظ في اللغات الساميّة⁷¹⁹ ونقل بعض ما جاء فيه الدكتور ربحي كمال⁷²⁰، ويظهر الجدول أنّ أسماء النّسب وبعض أعضاء الجسم وبعض أسماء الحيوانات وعناصر الطبيعة وأسماء الأعداد متقاربة جدّاً، ولا يتجاوز الاختلاف تحوير صوت غير منطوق في اللغة المنقول إليها اللفظ ليوافق نطق أصواتها، ومما جاء فيه – مقتصرين على الساميّات الثلاث (العربيّة والعبريّة والسريانيّة):

العربيّة	العبريّة	السريانيّة (أو الآرامية)
أبّ	أب	أبا
ابنّ	بن	برا
أخّ	أح	أحا
بنت	بّت	برّتا
أذنّ	أزن	أودنا

⁷¹⁷ الأنطاكي (د.ت)، ص: 281.

⁷¹⁸ بروكلمان (1977)، ص: 52.

⁷¹⁹ يُنظر: ولفنسون (1929)، ص: 283.

⁷²⁰ يُنظر: كمال (1963)، ص: 25.

أَنْفٌ	أَفْ	أَبَايَا
رَأْسٌ	رُوشٌ	رِيشَا
سِنَّ	شَن	شَنَا
عَظْمٌ	عَصْمٌ	عَظْمَا
لِسَانٌ	لِشُونٌ	لِشَنَا
شَعْرٌ	سَعَارٌ	سَعْرَا
يَدٌ	يَدٌ	إِيدَا
نَّوْرٌ	شُورٌ	تَوْرَا
خَنْزِيرٌ	حَزِيرٌ	حَزِيرَا
ذَنْبٌ	زَابٌ	دَابَا
ذُبَابٌ	زُيُوبٌ	دَبُوبَا
أَرْضٌ	أَرْصٌ	أَرْعَا
سَمَاءٌ	شَمَائِمٌ	شَمَايَا
شَمْسٌ	شَمِشٌ	شَمِشَا
ظِلٌّ	صِلٌ	طُلَا
سُنْبُلَةٌ	شِبِلَتٌ	شِبِلَتَا
أَحَدٌ (واحد)	أَحَادٌ	حَدٌ
اِثْنَتَانِ	شَتَائِمٌ	تَرِينٌ
ثَلَاثٌ	شَلُوشٌ	تُلَاثٌ
أَرْبَعٌ	أَرْبَعٌ	أَرْبَعٌ
خَمْسٌ	حَمَشٌ	حَمَشَا
سِتٌّ	شَشٌ	شَتَا
سَبْعٌ	شَبَعٌ	شَبَعٌ
ثَمَانٌ	شَمُونَه	ثَمَانَا
تِسْعٌ	تَشَعٌ	تَشَعٌ
عَشْرٌ	عَسْرٌ	عَسْرٌ

إنَّ رجْعنا إلى الأصوات الأصول في كل لغة من اللغات الثلاث المقارن بينها، وكلام المستشرقين لنتبين اللغة التي

أثَّرت في جاريته نَجْد أنَّ العربية بحفاظها على أصوات السامية الأم المُفترضة هي صاحبة التأثير في مجاورتيها؛

لأنَّ الألفاظ الأساسية للتواصل البشري -وجميع ما ذكر من الألفاظ المحسوسة الموجودة فيما يحيط بالإنسان⁷²¹- حافظت على نطقها الأصلي، ولو أنَّ العربية أحدثت من جارتها كما زعم بعضهم -ولا دليل يقطع بذلك- فإنَّها أكثر أصالةً من جارتها؛ لأنَّها حافظت على الأصل القديم المشترك، ولم تتطور أصواتها كما تطوَّرت أصوات جارتها، ولم يُكتب الكلام السابق تعصُّبًا لزعمنا أنَّ العربية أشرف اللغات، وإنَّما هي مقارنات أجراها المستشرقون أنفسهم توصلوا من خلالها ومن خلال القوانين اللغوية إلى أنَّ العربية أكثر الساميات محافظة على الأصل السامي القديم بأصواته، والزعم بتطور التاء إلى ثاء لا يصح استنادًا إلى قانون الجهد الأقل؛ وقد قال رمضان عبد التواب في ذلك: "ونظرية السهولة والتيسير، واختصار الجهد العضلي، هي التي تفترض أصالة هذه الأصوات الثلاثة في السامية الأولى؛ لأنَّ تعليل تطورها إلى غيرها أسهل من تعليل تطورها من غيرها"⁷²² ولم يمرر بالباحث أمثلة على ذلك، ولا سيَّما أنَّ حرف التاء حرف أصيل من حروف العربية فلا حاجة إلى قلب صوت التاء إلى ثاء عند إدخال اللفظة إلى العربية، فالراجح أنَّ الألفاظ التي فيها الأصوات اللثوية في العربية هي الأصل الذي استعارته اللغات المجاورة لها.

في مجال الأفعال:

أوزان الفعل في اللغات السامية: إنَّ مقارنة أوزان الفعل في اللغة العربية بجارتها (العبرية والسريانية) تُظهر تنوعًا فيها قلَّ نظيره في جارتها، إضافةً إلى احتفاظ العربية بأوزانٍ للفعل فقدت في العبرية والآرامية أو وُجدت في مراحل متقدمة فيهما ثم أخذت بالاختفاء منهما؛ فوزن الفعل الأصلي (مُجَرَّد الثلاثي) بصيغة (فَعَلَ)⁷²³ موجودٌ في العبرية والآرامية لكنَّ بصيغة (فَعَلَ) على ما ذكر بروكلمان⁷²⁴ يُضاف إليه وزن هـا: (فَعَلَ) للدلالة على الخصائص الثابتة المستمرة مثل (حَسَنَ) في العربية، katon (صَغُرَ) في العبرية، والوزن الثاني للدلالة على الأعراس المتغيرة،

⁷²¹ لذلك سمّاها الدكتور محمود حجازي: (الألفاظ الأساسية)، يُنظر: كمال الدين (2008)، ص: 19.

⁷²² عبد التواب (1997)، ص: 219.

⁷²³ اختار بروكلمان وزن (pkd) بديلاً عن (فعل) العربي لدراسة الأوزان. يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 109.

⁷²⁴ يُنظر: السابق، ص: 109.

مثال ذلك في العربية (يَيْسَ)، والعبرية *yābēš* (يَيْس) ⁷²⁵، ثم ذكر بروكلمان أن "الوزن الأول في العبرية نادر جداً، ولا يوجد في الآرامية إلا في بعض البقايا الجامدة" ⁷²⁶.

ويؤكد موسكاتي كلام بروكلمان على هذه الأوزان الأصلية؛ إذ يقول في تنوع هذه الأوزان وقدمها: "وهذا التنوع أوضح ما يكون ملحوظاً فيما يتصل بعلاقته الدالية في الرقعة السامية الجنوبية الغربية في تصريف اللواحق، حيث بناء (فتح عين الفعل) *a-a-a* قَبَر (فَعَلَ) يمثل حَدَثًا، و(بناء) قَبَر (كسر عين الفعل) *a-i-a* يمثل حالة عابرة، وبناء قَبَر (ضم عين الفعل) *a-u-a* يمثل وضعًا ثابتًا أو حالة ثابتة... وقدم هذا البناء الصوتي الثلاثي في العربية بؤيده بعض أقدم المظاهر في السامية الشمالية الغربية، العمورية والأوغاريتية ومسارد تل العمارنة ... ⁷²⁷

ويلاحظ أن الفتحة في نهاية الثلاثي المُجَرَّد قد فُقدت من الآرامية والعبرية، ويبدو أن الأصل حضورها في نهاية هذه الصيغة، واستدل الدكتور رمضان عبد التّواب على ذلك بظهورها في نهاية الفعل قبل اتّصاله بضمائر النصب؛ إذ قال: "الأصل هنا هو وجود هذه الحركة، وهي وإن سقطت من العبرية والآرامية، فإنّها توجد فيهما قبل ضمائر النصب ⁷²⁸؛ إذ يُقال في العبرية مثلاً: *ktalani* وفي الآرامية: *katlan* بمعنى: (قتلني). ومن القواعد المقررة في دراسة اللغات أن الصيغ المتصلة بضمائر النصب، كثيرًا ما تحتفظ بالعناصر القديمة في اللغة" ⁷²⁹.

وذكر موسكاتي احتفاظ الأوغاريتية -التي لم تكن مكتشفة عند تأليف بروكلمان كتابه (فقه اللغات السامية)- بعلامات الإعراب الموجودة في العربية نفسها؛ فقال: "وكان من العسير الفصل في مسألة إمكان عزو هذه السلسلة إلى السامية الأم حينما كتب بروكلمان... وفي هذه الأيام أمدّت الأوغاريتية التي تناظر العربية بعلامات

⁷²⁵ يُنظر: السابق، ص: 109.

⁷²⁶ السابق، ص: 109.

⁷²⁷ موسكاتي (1993)، ص: 210.

⁷²⁸ يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 118.

⁷²⁹ عبد التّواب (1997)، ص: 229-230. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب ما كتبه الدكتور رمضان عبد التّواب عن اللغات السامية والمقارنات بينها فيه تأثر واضح بكارل بروكلمان، ولا غرابة في ذلك فالدكتور رمضان هو مترجم كتابه (فقه اللغات السامية).

الإعراب نفسها، أمدّت بإثبات واضح لهذا التنوّع في الأواخر... وفي لغات ساميّة غربيّة أخرى ظهرت بقايا من أحوال الفعل تتفق كلياً أو جزئياً مع الشواهد التي أمدّتنا بها العربيّة والأوغاريّة⁷³⁰.

إنّ فيما سبق تبيّنه -من احتفاظ العربيّة بعلامات الإعراب منذ أقدم العصور التاريخيّة، ووجود آثار لهذه العلامات في لغات مجاورة للعربيّة- دليلاً قطعياً على أنّ علامات الإعراب قديمة قدم العربيّة نفسها، وركنٌ أصيلٌ من أركانها.

وذكر بروكلمان أنّ تكرار عين الفعل في صيغة الوزن الأصلي يدل على الشدة والتكرار، وتكون الصيغة **fakkada** (فَعَلَّ) في العربيّة، وفي العبريّة **pikked** وفي الآرامية **pakked**، وذكر بروكلمان أنّ حركة العين في العربيّة والآرامية مقاسة على حركتها في المضارع⁷³¹.

وحبذا لو ذكر بروكلمان بعض الأمثلة مع هذه الأوزان مباشرةً لنتبيّن مدى التقارب بين اللغات الثلاث المتجاورة، لأنّ الأوزان دقيقة جدّاً، وتغيّر الحركة أو حذفها يغيّر زمن الفعل.

ووزن (فَاعَلَّ)⁷³² مقصور على العربيّة؛ إذ لا يوجد -حسب بروكلمان- إلّا في العبريّة في البقايا المتجمدة، مثل: **mesofet** (خَصَمَ) من الفعل: **safat** (قضى).

وتوسّع موسكاتي في الحديث عن هذا الوزن، وتناول دلالته تتاولاً أفضل من تناول بروكلمان؛ فقال: "يبدو أنّ لهذا الجذر، بادئ ذي بدء، معنىً مشتركاً؛ أي: يدلّ على حدثٍ تمّ مع شخصٍ آخر، مثلاً العربيّة: كَتَبَ، كَاتَبَ، كما يدلّ أحياناً على حَدَثٍ موجّهٍ نحو غرض، أو يدلّ على محاولة للقيام بشيء (مرغوب فيه)، مثلاً: العربيّة، قَتَلَ، قَاتَلَ، وهذا الجذر موجود في العربيّة وفي الأثيوبية، وإن كان في الأثيوبية أقل... ثم إنّ العربيّة أفادت من تنوّع نظام صوت المدّ للتعبير عن التمييز بين المبني للفاعل والمبني للمفعول..."⁷³³.

⁷³⁰ موسكاتي (1993)، ص: 227-228.

⁷³¹ يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 109.

⁷³² ترجمه الدكتور رمضان عبد التواب إلى: وزن الهدف، يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 109. ولم يوضّح الدكتور رمضان معنى هذه التسمية.

وصيغة (فَاعَلَّ) تدلّ على تعلّق الفعل بمتعدّد وعلى المنافسة، يُنظر: المبارك (1964)، ص: 116.

⁷³³ موسكاتي (1993)، ص: 212-213.

أما رابع أوزان الفعل عند بروكلمان فهو وزن السببية⁷³⁴، ورأى بروكلمان أنَّ هذا الوزن في جميع اللغات السامية، ويتشكّل "بواسطة مقطع يُزاد في الأوّل، بعد سقوط حركة فاء الفعل، وهذا المقطع هو: (a) في العربية والحشية والآرامية، و ha (hi) في العبرية...⁷³⁵. ورأى بروكلمان أنَّ (هراق) العربية داخلة في هذا الوزن بدل الهمزة مع ندرة هذا الأمر⁷³⁶، وتابعه على ذلك الدكتور رمضان عبد التّواب⁷³⁷.

وفي مناقشتها هذا الوزن اتّبعنا طريقة اللغات الإصاقية⁷³⁸، وسبق الحديث في هذه الأطروحة عن هذا الأمر وتبيان عيوبه (في مبحث: علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربية). وفي الفعل (هراق) خلاف واسع بين أئمة اللغة فمنهم من عدّ الهاء بدلاً من الهمزة، ومنهم من جعلها أصليةً مثل قولهم (أَهْرَقَهُ يُهْرَقُهُ) على وزن (أَفْعَلُ يُفْعَلُ) وفي هذا الفعل لغةٌ ثالثة، هي: (أَهْرَقَهُ يُهْرَقُهُ أَهْرِيقًا، فهو مُهْرِقٌ)⁷³⁹.

وقد انتقد صبحي الصالح رأي بروكلمان في أنَّ اللغات السامية تخلو من الصياغة التركيبية؛ فقال: "وإنّ لك أنْ تقدّر جسامه الخطأ الذي وقع فيه بروكلمان حين أطلق القول بأنّ اللغات السامية تخلو من الصياغة التركيبية، شاملاً بحكمه هذا حتى العربية التي لا يرتاب باحثٌ محقّق في شدّة تعويلها على البناء والتركيب"⁷⁴⁰.

وكذلك انتقد محمد المبارك هذه النظرة الإصاقية للصيغ؛ فقال: "وهذه الطريقة في تركيب الألفاظ واشتقاقها من موادّها الأصلية، وتصريفها في أشكال متنوّعة تختلف عن طريقة التركيب الإلحاقى المعروفة في لغات أخرى كثيرة والتي تقوم على زيادة أحرف مخصوصة في أوّل الكلمة أو في آخرها؛ للدلالة على معنى خاص يحصل بهذه

⁷³⁴ يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 109، ولم يوضّح الدكتور رمضان عبد التّواب معنى هذه التسمية أيضاً. والظاهر أنّ المقصود هنا همزة التعدية المعروفة عند اللغويين، وتسمية الوزن بوزن التعدية أقرب إلى العربية المترجم إليها الكتاب.

⁷³⁵ بروكلمان (1977)، ص: 110.

⁷³⁶ يُنظر: السابق، ص: 110.

⁷³⁷ يُنظر: عبد التّواب (1997)، ص: 233.

⁷³⁸ وكذلك فعل موسكاتي، يُنظر: موسكاتي (1993)، ص: 217، وما بعدها.

⁷³⁹ يُنظر: مادة (هرق) في تاج العروس، فقد استقصى المؤلف الأقوال في هذه المسألة، وناقشها نقاشاً واسعاً مبيّناً رأي العلماء فيها، يُنظر: الزبيدي (1975)، 10/27.

⁷⁴⁰ الصالح (2009)، ص: 329.

الإضافة⁷⁴¹ ثم شرح المبارك طريقة الصوغ في العربية بقوله: "إنَّ الكلمة العربيّة تبدو كأنّها أُذيت ثم صيغت وتوزّعت أجزاؤها وحُشيت أطرافها وأوساطها، مع الاحتفاظ دومًا بمادّتها الأصلية، فخرجت في قالب معيّن ووزن محدود لا يختلف من مادّة إلى أخرى..."⁷⁴² ثم بيّن الدكتور المبارك الفرق بين العربية وبعض اللغات في طريقة الصوغ، وانتهى إلى أنّه في العربية "المادّة الأصليّة تبقى الغالبة والأوزان أو الأبنية باطرادها تُظهر الأصل من الزائد، ولا يقع الالتباس؛ لأنّ طريقة التوليد بالصياغة والوزن على أوزان معهودة معروفة غير طريقة التوليد بالإضافات والزوائد التي لا حدّ تقف عنده"⁷⁴³.

وتجدر الإشارة إلى أنّ إبراهيم مصطفى من أوائل الذين انتقدوا طريقة المستشرقين في دراسة العربية؛ فقال عند حديثه عن تكلف المستشرقين في البحث عن أصل كل حركة من الحركات العربيّة: "والتكلف المُبعد عن الحق أن نلتبس لكل حركة من هذه الحركات أصلًا؛ لأنّا نحاول أن نكلّفها نظام غيرها من اللغات؛ إنّما هي صورة ألفها الباحثون في اللغات الأجنبية فغلبت عليهم حين يفكرون في فقه العربيّة"⁷⁴⁴.

ومع وجاهة رأي إبراهيم مصطفى السابق في تكلف التماس أصل لكل حركة من الحركات إلّا أنّه وقع فيما حدّر منه؛ إذ ادّعى في كتابه (إحياء النحو) أنّ الفتحة "ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المُستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة⁷⁴⁵ السكون في لغة العامّة"⁷⁴⁶ بل إنّهُ يؤوّل كلام بعض اللغويين، ويلوي أعناق نصوصهم ليثبت أنّ الفتحة أخف من السكون، ويخلط بين مخرج الحرف ومخرج حركته ليصل إلى مُرادهِ⁷⁴⁷، وقد ردّ عليه غير واحدٍ من العلماء⁷⁴⁸.

⁷⁴¹ المبارك (1964)، ص: 120.

⁷⁴² السابق، ص: 121.

⁷⁴³ السابق، ص: 122.

⁷⁴⁴ مصطفى (1992)، ص: 47.

⁷⁴⁵ خطأ بعض اللغويين استعمال مثابة بمعنى منزلة؛ فالأفصح استعمال لفظ (منزلة) مكانها.

⁷⁴⁶ مصطفى (1992)، ص: 50.

⁷⁴⁷ يُنظر: السابق، ص: 81-82.

⁷⁴⁸ منهم كمال بشر؛ حيث ردّ جميع افتراضات إبراهيم مصطفى، وأثبت اضطراب آرائه في الحركات العربيّة، يُنظر: بشر (1998)، ص: 166 وما بعدها.

ويتأبّع بروكلمان في كتابه (فقه اللغات السامية) ذكر أوزان الأفعال في اللغات السامية متبّعاً المنهج الإلصاقى (إضافة زوائد في بداية الوزن أو نهايته)؛ فيقول مثلاً: "ويبنى من كل وزن من الأوزان السابقة وزنٌ جديد وهو ما يُسمى بوزن الانعكاسية بزيادة المقطع (ta) في الأول⁷⁴⁹ وفي الانعكاسية من الوزن الأصلي ينبغي أن تسقط حركة فاء الفعل...⁷⁵⁰".

وكثير من الأوزان التي ذكرها بروكلمان فُقدت من اللغات السامية أو حُوّرت في حين حافظت على حضورها وحيويتها وراثتها في اللغة العربية، ومنها أبنية المبني للمجهول التي فقد معظمها من الساميات المجاورة للعربية؛ إذ جاء في (فقه اللغات السامية) لبروكلمان: "وفي آرامية العهد القديم لم يبق خالصاً إلا المبني للمجهول من وزن السببية: **honhat** (أُنزل)، أمّا المبني للمجهول من الوزن الخاص بالشدة فقد ضاع منها، وأمّا المبني للمجهول من الوزن الأصلي فقد حُوّر قياساً على نموذج اسم المفعول: **terid** (طُرِد)، ولا يظهر المبني للمجهول في الآرامية المتأخرة إلا في أسماء المفعولين والمصادر التي لا تعدُّ شيئاً أكثر من أسماء المفعولين. وأخيراً فإنّ المبني للمجهول لا يظهر في البابلية إلا في بعض الصيغ النادرة، هذا وتصوغ العربية المبني للمجهول من الأوزان الانعكاسية كذلك، ولا يوجد من ذلك في العبرية إلا آثار ضئيلة"⁷⁵¹.

وأكد رمضان عبد التّوّاب فقدان صيغة المبني للمجهول من الحبشية، وضياح الصيغة الأصلية للمبني للمجهول من الثلاثي في العبرية⁷⁵².

أزمنة الفعل في اللغات السامية وتصريفاته:

أمّا من حيث ارتباط الزمن بالفعل، فقد درس بروكلمان زمن الفعل في اللغات السامية كما درس الصيغ على الطريقة الإلصاقية، وقد سبق الحديث عن عدم ملائمة هذه الطريقة في دراسة اللغة العربية لطبيعتها الاشتقاقية؛ فقال -مثلاً- في التفريق بين الأزمنة في اللغات السامية: "تفرّق اللغات السامية بين نوعين فحسب من الأزمنة،

⁷⁴⁹ وهو وزن المطاوعة على ما ذكر الدكتور رمضان عبد التّوّاب، يُنظر: عبد التّوّاب (1997)، ص: 234.

⁷⁵⁰ بروكلمان (1977)، ص: 110.

⁷⁵¹ السابق، ص: 111.

⁷⁵² يُنظر: عبد التّوّاب (1997)، ص: 239.

يُبنى أحدهما بزيادة مقاطع في الأول على صيغة الأمر، وهو ما يسميه العرب المضارع، ويبنى الثاني -فيما عدا الآشورية- بزيادة مقاطع في نهاية أصل آخر يختلف عن الأمر بالتدرج المُطَرَّد للحركات فيه، وهو الماضي⁷⁵³. ويظهر للدارس سطحية هذه الدراسة التي وقفها بروكلمان على أزمنة الفعل في اللغات السامية، وربما ساهم منهجه المقارن في هذا الأمر؛ فلو أراد تتبع كلام اللغويين العرب في الفعل وحالاته لمأدّ أسفار في هذه الموضوع، وما يهمنّا أنّه انتهى إلى أنّ الراجح إمكانية التفرقة في الساميات بالنهايات بين بعض العلاقات الإعرابية في المضارع؛ فقال: "ومن الراجح أنّه قد وُجدت في السامية الأولى إمكانية التفرقة بالنهايات بين بعض العلاقات الإعرابية في المضارع... وقد بلغ تطوّر إعراب المضارع إلى أقصى مراحل الوفرة والثبات في العربية؛ ففيها إلى جانب حالة رفع المضارع بالضمّة، حالة النصب بالفتحة، وحالة الجزم بغير حركة، كما أنّ فيها حالتين لتأكيد المضارع بالنون الخفيفة والنون الثقيلة"⁷⁵⁴ في حين لم تحافظ بقية الساميات على هذه التفرقة؛ فقال بروكلمان في العبرية: "وأما العبرية فإنّها كانت تفرّق أصلاً بين حالة الرفع بحركة في نهاية الفعل، وحالة الجزم بدون⁷⁵⁵ نهاية، غير أنّ هاتين الحالتين قد تشابهتا في الأفعال الصحيحة بعد سقوط النهايات، ولكنّ الأفعال المعتلة العين بالواو أو الياء قد حافظت على هذا الفرق بين الحالتين؛ لأنّه في حالة الرفع هنا تبقى الحركة الطويلة في وزن السببية: **yakim** على حين تقصر تلك الحركة في حالة الجزم: **yakim < yakem** ... وهناك بقايا لتأكيد الفعل بمعناه الأصلي في العبرية فيما يُسمى التحريض للمتكلم..."⁷⁵⁶. أمّا الآرامية فتحدّث بروكلمان عن آثار لحالة الجزم فيها؛ إذ قال: "... ويظهر هذا البناء أيضاً في الآرامية الغربية التي يوجد فيها كذلك آثار لحالة الجزم، على حين فُقدت الفروق بين جميع الحالات في الآرامية الشرقية"⁷⁵⁷.

وذكر بروكلمان خلوّ جميع اللغات السامية -باستثناء العربية- من صيغة المثني في الماضي والمضارع والأمر؛ فقال في تصريف فعل الأمر: "ولا يوجد إلّا في العربية صيغة الأمر للمثنى المذكّر والمؤنث بالنهاية

⁷⁵³ بروكلمان (1977)، ص: 113.

⁷⁵⁴ بروكلمان (1977)، ص: 114.

⁷⁵⁵ خطأ بعض اللغويين إلصاق الباء في لفظ (دون) وقالوا: الأفضح؛ دون أو من دون.

⁷⁵⁶ السابق، ص: 114.

⁷⁵⁷ السابق، ص: 115.

(ā)...⁷⁵⁸ وكذلك ذكر غياب صيغة المثني فيما عدا العربية من الساميات في المضارع؛ فقال: "ولا يوجد إلا في اللغة العربية صيغة للمثنى في المضارع للمخاطب والغائب، وتُبنى هذا الصيغة من المفرد بالنهاية (ni)ā"⁷⁵⁹ وكُرّر حديثه عن غياب صيغة الماضي المثني كما فعل في الأمر والمضارع⁷⁶⁰.

يتّضح مما سبق ذكره أنّ العربية أكثر الساميات محافظةً على الأوزان الأصلية للفعل والفروق بين حالاته، وأكثرهنّ قُرْباً من السامية الأم المفترضة.

في مجال الضمائر:

الضمائر صنفان: منفصلة، ومتصلة تتصل بالأسماء والأفعال والحروف، وتأخذ موقعاً لها في معظم مواضع الجملة؛ فهي إما أن تكون مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه أو... وللمتكلم ضمائر تأتي معه، وللمخاطب ضمائره وللغائب ضمائره، ولتنوّع الضمائر المتصلة بالفعل، وأثرها، وتعدّد مواضعها اكتفى البحث بها للدلالة على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الساميات.

المفرد الغائب: ذكر موسكاتي صيغة (قَبَر) qabar(a) (فَعَلَ) للمذكر، وَقَبَرَتْ qabarat (فَعَلَتْ) للمؤنث في السامية الأم، ثم قال: "ويبدوان كما هما في العربية وفي الأثيوبية (وكذلك في الأوغاريتية، وفي مسارد تل العمارنة... والفتحة في العبرية (a) للمذكر تعود إلى الظهور صوت مدّ رابط قبل لواحق ضميرية..."⁷⁶¹.

المفرد المخاطب: وضع موسكاتي صيغتي: قَبَرْتَ qabarta (فَعَلْتَ) للمذكر، وَقَبَرْتِ qabarti (فَعَلْتِ) للمؤنث في السامية الأم حيث "تبدوان في العربية (وربما في الأوغاريتية)"⁷⁶².

⁷⁵⁸ بروكلمان (1977)، ص: 116.

⁷⁵⁹ السابق، ص: 117.

⁷⁶⁰ يُنظر: السابق، ص: 119.

⁷⁶¹ موسكاتي (1993)، ص: 233.

⁷⁶² السابق، ص: 233-234.

المفرد المتكلم: اقترح موسكاتي صيغة قَبْرُكُ qabarku (فَعْلُكُ) للمفرد المتكلم في السامية الأم، وذلك بناءً على ورودها في الأثيوبيّة⁷⁶³، ثم علّل حلول التاء محل الكاف في السامية الشماليّة الغربيّة والعربيّة بالقياس؛ فقال: "عملية القياس على المفرد المُخاطب في السامية الشماليّة الغربيّة وفي العربيّة تجعل الضمير في الآخر تاء"⁷⁶⁴. وإن كانت العمليات التي أجراها موسكاتي للوصول إلى أصول اللغات السامية تعتمد على الافتراض القائم على المنطق اللغوي بأداته الأقوى (القياس) فلماذا جعل الكاف ضميراً للمتكلم عوضاً عن التاء التي صرّح بموافقتها القياس اللغوي في تعليل مجيئها في الساميات الشماليّة الغربيّة والعربيّة!

جمع الغائبين: اقترح موسكاتي لجمع الغائبين صيغتي السامية الأم qabaru (فَعَلُوا) للمذكر، و qabara (فَعَلَا) للمؤنث "اللتين تبدوان كذلك في الأثيوبية (وربما في الأوغاريتية أيضاً) فالألف ā وهي علامة التأنيث تأتي أيضاً في آرامية الكتاب المقدس... وفي العبريّة كما في مسارد تل العمارنة، وأخيراً في النبطيّة يجري المؤنث على قياس المذكر. وفي السريانية اللاحتتان المكملتان -un و en جاءتا لغرض الانسجام مع الضميرين الشخصيين 'atton و 'atten واللاحتين hon و hen (فالمشابهة كاملة).. وفي العربيّة (نَ) na علامة التأنيث في الآخر ربما كانت للمطابقة مع نهاية الزيادة في الصدر"⁷⁶⁵.

يبدو أنّ اقتراح موسكاتي لصيغة (فَعَلَا) للمؤنث في السامية الأم يستند إلى إلحاق ألف التأنيث بالصيغة للدلالة على تأنيثها، إضافةً إلى خلوّ اللغات السامية باستثناء العربيّة - من صيغة المثنى؛ لذلك اعتمدت العربيّة على الألف في نهاية الصيغة للدلالة على المثنى، وعلى النون التي سمّيت نون النسوة أو الإناث للدلالة على صيغة جمع المؤنث، وإذا ما سلّمنا بحديث رمضان عبد التّوّاب عن أنّ أصل الضمائر المتصلة التي تلحق الماضي في اللغات السامية إنّما هو جزءٌ من الضمير المنفصل؛ إذ قال: "ليست اللواحق التي تتصل بالفعل الماضي في اللغات السامية للدلالة على جنس الفاعل وعدده إلّا بعض عناصر ضمائر الرفع المنفصلة في هذه اللغات، مع بعض التغييرات الطفيفة... وانظر مثلاً إلى لاحقة المخاطب المفرد (ta) في مثل: (كُتِبَتْ)؛ فإنّك لن تجدها إلّا

⁷⁶³ يُنظر: السابق، ص: 234.

⁷⁶⁴ السابق، ص: 234.

⁷⁶⁵ موسكاتي (1993)، ص: 235.

جزءًا من ضمير الرفع المنفصل: (أنت...) ⁷⁶⁶ إضافةً إلى ما ذكره بروكلمان عند حديثه عن نهايات الخطاب للجمع من أن "الصيغة الأصلية للمؤنث هي: tinna التي تحولت في العربية قياسًا على المذكر إلى tunna... وفي العبرية: tena، وغالبًا: ten، وفي الآرامية: ten...⁷⁶⁷.

كل ما سبق من حديث الدكتور رمضان عبد التّوّاب وكارل بروكلمان يدلُّ على أن استعمال العربية نون النسوة أقرب إلى حقيقة الأصل الذي افترض انبثاق الساميات منه، وليس كلام موسكاتي إلا مجرد افتراض لا يؤيده الواقع اللغوي والقياس؛ إذ معظم الساميات تستخدم (النون) للدلالة على الجمع المؤنث عند إسناد الفعل إلى الضمائر.

جمع المخاطب: اقترح موسكاتي للسامية الأم صيغتي: قَبْرْتُمُ qabartumu (فَعْلْتُمُ) للمذكر، وقَبْرَتِن (نَ) qabartin-n-a "اللتين يبدو أنهما كصيغتي الأوغاريتية"⁷⁶⁸. وحدثت بضعة تحويرات في هاتين الصيغتين في الساميات.

جمع المتكلمين: اقترح موسكاتي لجمع المتكلمين في السامية الأم صيغة: "قَبْرَنَ qabarna (فَعْلَنَ) التي تبدو كذلك في العربية وفي الأثيوبيّة"⁷⁶⁹ وكان على المترجمين أن يُثبتوا الألف بعد النون على هذه الصورة (قَبْرَنًا)؛ أي: (فَعْلَنًا) حتى لا تلتبس هذه الصيغة بصيغة الجمع الغائب المؤنث، ولا سيما أن موسكاتي صرح بأن الصيغة التي اقترحها مأخوذة من العربية.

المثنى: ذهب رمضان عبد التّوّاب إلى اختصاص العربية من بين الساميات بتصريف الفعل مع المثنى؛ إذ قال: "هذا وتختص العربية وحدها بتصريف الفعل مع المثنى؛ ففي الغائبين والغائبتين تلحق بالفعل لاحقة التنثية في الاسم دون النون فيها؛ ففي العربية الشمالية سادت لاحقة الرفع في المثنى (ā): (ضَرَبَا) و(ضَرَبَتَا)؛ كما يُقال: (كتابان) و(كراستان)، وفي العربية الجنوبية سادت لاحقة النصب والجر في المثنى، وهي الياء؛ فقليل فيها: ق ت

⁷⁶⁶ عبد التّوّاب (1997)، ص: 267.

⁷⁶⁷ بروكلمان (1977)، ص: 119.

⁷⁶⁸ موسكاتي (1993)، ص: 235.

⁷⁶⁹ السابق، ص: 236.

ل ل (قتلا) في الغائبين، كما قيل: ق ت ل ت ل (قتلتا) في الغائبين⁷⁷⁰ أما في حديث الدكتور رمضان عن تصريف الفعل مع المثنى المخاطب فذكر المعهود من صيغة التثنية للمخاطب في العربية وهو (tum) + ألف التثنية مثل: (ضربتما) للمذكر والمؤنث على السواء، وتحدث عن عدم ورود شيء يُثبت وجود هذه اللاحقة في العربية الجنوبية⁷⁷¹.

ولا شك في أن عدم ورود شيء من العربية الجنوبية لا ينفي وجوده فيها، وقد بُين في هذه الفصل شدة التقارب بين العربية الشمالية والجنوبية؛ إذ هما لهجتان للغة واحدة على ما بين الأستاذ محمد الأنطاكي. وقد تحدث بروكلمان عن غياب صيغة الماضي للمثنى في الغيبة والخطاب فيما عدا العربية من الساميات⁷⁷².

أما موسكاتي فقد اقترح للمثنى الغائب في السامية الأم صيغتي qabara (فَعَلًا) للمذكر، و qabarata (فَعَلَتًا) للمؤنث على ما هو الحال في العربية، مع ذكره احتمال مجيء هاتين الصيغتين في الأوغاريتية، وتحدث عن وجود صيغ المثنى الغائب في أقدم عهود الأكديّة والآشورية والبابلية القديمة⁷⁷³. وفي تحليل الجداول التي وضعها بروكلمان وموسكاتي للمقارنة بين الساميات على مستوى تصريف الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين والضمائر نجد التقارب بين العبرية والآرامية واضحاً في حين تقترب العربية من السامية الأم أكثر من مجاوراتها ويكون التشابه بين العربية والحبشية واضحاً في بعض المواضع أكثر من التشابه بين العربية ومجموعة اللغات السامية الشمالية الغربية.

إن التشابه بين العربية والسامية الأم واشتمالها على جميع خصائص السامية الأم التي حاول بعض المستشرقين بعثها من عدم جعلت بروكلمان يعترف بفضلها وتمييزها وأصالتها مقارنة بغيرها من اللغات؛ فقال: "وقد استوعبت لغة الشعر هذه كل خصائص الأصل اللغوي السامي أكمل استيعاب، وإن لم تحتفظ في جميع

⁷⁷⁰ عبد التواب (1997)، ص: 287.

⁷⁷¹ يُنظر: السابق، ص: 288.

⁷⁷² يُنظر: بروكلمان (1977)، ص: 119.

⁷⁷³ يُنظر: موسكاتي (1993)، ص: 236.

نواحيها بأقدم الصيغ والقوالب⁷⁷⁴. ولم تضارعها لغة من نسبها السامي في مرونتها ودقتها في التعبير عن العلاقات التركيبية. وهي مع واقعيتها التامة في وصف الأشياء تتأجج بروحانية تمكنها من التعبير عن أرق أحاسيس الحب، وكذلك عن أقوى خوالج الشعور بكرامة الرجولة⁷⁷⁵.

وأصالة العربية حدت ببعض المحدثين العرب إلى أن يغيروا نظرتهم في تأثر العربية بغيرها من اللغات؛ وجعلها تابعة لا متبوعة⁷⁷⁶، فانتهى كمال بشر بعد طول مفاتشته للغة العربية، وانشغاله الطويل بها إلى أن "العربية ليست إلا امتداداً لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع في قدمه إلى اللغة الأم أو السامية الأصلية"⁷⁷⁷.

والحق أن وصف الدكتور كمال اللغة العربية وقدمها -بعد ما قُدم من حديث موجز عن اللغات السامية- أصاب كبد الحقيقة؛ فهي في الحقيقة ليست إلا امتداداً لنفسها عبر تاريخ طويل تُدرك ثماره ولا تُدرك جذوره.

⁷⁷⁴ هذا الكلام مردود بما سبق ذكره خلال هذا الفصل، وكفي وجود صيغ في العربية لم تُعرف إلا في أقدم عهود الأكديّة والآشورية والبابلية ولا سيما في باب المثني على ما ذكر موسكاتي.

⁷⁷⁵ بروكلمان (د.ت)، 43/1.

⁷⁷⁶ يُنظر آراء الدكتور كمال بشر حول اتباع العربية مجاوراتها من الساميات في كتابه (دراسات في علم اللغة)، ص: 29-38.

⁷⁷⁷ بشر (2005)، ص: 321.

نتائج هذا الفصل:

انتهى البحث في هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

- 1- اعتماد اللغويين في تسميتهم الأقوام التي سكنت جزيرة العرب -بامتداداتها- بالساميين على ما ذكر في التوراة، وفيها خلاف كبير بين المستشرقين أنفسهم؛ لعدم دقة ما ورد في التوراة، وتشكيك بعض اللغويين بأن هذا التقسيم جاء لأسباب سياسية وثقافية وجغرافية لا لأسباب لغوية وتاريخية.
- 2- إن تاريخ العرب ولغتهم أقدم مما حدده المستشرقون، ويرجع إلى أزمان سحيقة في عمق التاريخ.
- 3- لا فروق واسعة بين العريبتين الشمالية والجنوبية، وإنما هما لهجتان للغة واحدة.
- 4- إن السامية الأم ما هي إلا افتراض حاول بعض اللغويين بعثه من عدم معتمدين على المقارنات بين اللغات السامية.
- 5- العربية أقرب الساميات إلى السامية الأم المفترضة بما فيها من استعداد لاستيعاب جميع خصائص تلك السامية الأم المفترضة وأصالتها.
- 6- التقارب بين العبرية والآرامية أكبر من التقارب بين هاتين اللغتين وسائر اللغات السامية؛ وربما يرجع ذلك إلى اتخاذ العبريين اللسان الآرامي لساناً لهم، إضافةً إلى اتخاذهم الخط الآرامي خط كتابة لهم بعد انقراض العبرية في القرن الرابع قبل الميلاد.
- 7- إن المقارنة بين الساميات التي ادعى انتسابها إلى رحم واحدة قد يكون وراءها نيات خبيثة؛ وهي: زرع فكرة أصالة العبريين في منطقة شرق المتوسط، ومحاولة إيجاد أثر حضاري لهم فيها يمنحهم أحقية السيطرة على أرض فلسطين، وقد وقع بعض لغويينا العرب في هذا الفخ فأكثرُوا من الدعوة إلى المقارنة بين اللغات السامية بحجة الفوائد التي تصب في مصلحة العربية، وفي هذا الفصل ما ينقض ذلك.

الفصل الرابع: دراسة العاميات وأثرها في اللغة العربية.

المبحث الأول: مستويات اللغة العربية بين القدماء والمحدثين.

سبق الحديث في الفصل الثاني من هذه الأطروحة (منهج البحث اللغوي بين الأصالة والتغريب) عن أنَّ المادة المدروسة (موضوع الدراسات اللغوية) عند السلف هي المسماة (العربية الفصحى)، وهي المستهدفة بالدراسة عندهم، وعلى أساسها وُضعت القواعد الصوتية والنحوية والصرفية للعربية، وذكر في ذلك الفصل اعتماد علمائنا الأولين أصولاً علميةً في جمع المادة اللغوية أقرَّ المحدثون بصلاحياتها وجودتها. وأما مستوى اللغة العربية الموصوفة سابقاً؛ فهو: مستوى العربية الفصحى.

وقد أدخل بعض المستشرقين -وتبعهم بعض المحدثين- مصطلح (اللغة المشتركة) أو (اللغة المشتركة الأدبية) أو (النموذجية) على الدراسات اللغوية، مدَّعين أنَّ العربية الفصحى لها عاميات أيضاً، ولم تكن هي اللغة المستعملة في لغة التخاطب اليومي، والفصحى هي لغة القرآن الكريم والشعر والخطب المستعملة في المواقف الرسمية؛ فنستطيع أن نطلق على هذا المستوى مصطلح (مستوى اللغة المشتركة الأدبية) أو (مستوى العربية النموذجية)، ويظهر للقارئ أنَّ المصطلحين (العربية الفصحى) و(العربية المشتركة الأدبية "النموذجية") يتضمنان المدلول نفسه، ويندرجان تحت مستوى واحد فعلياً.

أما اللغة المستعملة في التخاطب اليومي بين العرب فهي (العامية)؛ وبذلك نصل إلى مستويات ثلاثة للغة العربية هي: 1- مستوى العربية الفصحى. 2- مستوى العربية المشتركة الأدبية. 3- مستوى العامية.

أما الحديث عن العربية الفصحى فقد استُوفي في فصل المنهج في مبحث (المادة اللغوية المدروسة - موضوع الدراسات اللغوية-)، وتأتي الإشكالية من المستويين الثاني والثالث؛ وهما: العربية المشتركة الأدبية والعامية، ولم يُذكر مستوى (اللهجة)؛ لأنها تنحصر في بعض التغيرات الصوتية في نطق بعض الأصوات إضافةً إلى بعض العادات النطقية المعينة في بيئة لغوية ما، ولكنها لا تخرج عن النظام المتَّبَع في اللغة على ما سيأتي.

العربية المشتركة الأدبية (النموذجية):

أشير إلى أنّ بعض المستشرقين ذكر أنّ العربية الفصحى كانت لغة القرآن الكريم والشعر والمواقف الرسمية عند العرب، ومن القائلين بذلك كارل بروكلمان؛ فقال في معرض حديثه عن لغة الشعر القديم في كتابه (تاريخ الأدب العربي): "ولا شك أنّ لغة الشعر القديم هذه لا يمكن أن يكون الرواة والأدباء اخترعوها على أساس كثرة من اللهجات الدارجة، ولكن هذه اللغة لم تكن لغة جارية في الاستعمال العام، بل كانت لغة فنية فوق اللهجات وإن غدتها جميع اللهجات"⁷⁷⁸.

وممن تبع المستشرقين في هذا الطرح إبراهيم أنيس رأس المحدثين العرب وإمامهم⁷⁷⁹؛ إذ يقول في مقدمة كتابه (في اللهجات العربية): "وربما كان السرّ في تباين هذه اللهجات الحديثة أنها: أولاً انحدرت من لهجات عربية قديمة متباينة. فلم تكن القبائل التي نزحت إلى هذه البيئات ذات لهجة واحدة، بل وفدت إليها في عهود الغزو الإسلامي وبعده ومعها لهجاتها المختلفة، وأقامت بها، وكلّ منها يحتفظ بخصائصه ومميزاته في لهجات التخاطب التي تأثّر بها أهل البلاد المفتوحة، وبدؤوا يحذون حذوها في لهجات كلامهم وتخطيبهم. هذا رغم⁷⁸⁰ أنّ تلك القبائل قد احتفظت جميعها باللغة النموذجية، لغة الأدب والدين التي نزل بها القرآن الكريم؛ فكانوا بها يكتبون ويقرؤون، وينظمون الشعر ويخطبون، فإذا خلوا إلى أنفسهم أو عنّ لهم من أمور حياتهم ما ليس بذي بال، فعبروا عنه بلهجتهم الخاصة دون حرج أو تردد؛ فكلامهم في حياتهم العادية كان يخالف إلى حدّ كبير لغة الكتابة والأدب التي كانوا يلجؤون إليها في المجال الجديّ من القول"⁷⁸¹.

وحديث الدكتور إبراهيم أنيس السابق فيه من الوهم والافتراض ما فيه، ومن دون دليل يثبت صحته؛ فهو يفترض أنّ للعربي لغتين: لغة يستعملها في المواقف الرسمية، ولغة يستعملها في شؤون حياته اليومية، بل إنّه يُطلق الكلام في هذا الأمر وكأنّه مسلّم من المسلمات، ولا دليل يقطع بصحته، ويناقضه ما ورد عن العرب من شواهد

⁷⁷⁸ بروكلمان (د.ت)، ج: 1، ص: 42. ويُنظر تعليقات المستشرق الألماني أنطون شبيبتالر على بعض آراء المستشرق يوهان فك في كتاب (العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب)، ص: 8، وما بعدها.

⁷⁷⁹ يُنظر: حسين (1988)، ص: 78.

⁷⁸⁰ خطأ بعض اللغويين هذا الأسلوب، وصحّوه ب: على الرغم، فتصبح العبارة: على الرغم من أنّ تلك...

⁷⁸¹ أنيس (1992)، ص: 10-11.

ظهرت فيها آثار اللهجات في شعر العرب الفصيح، واستدلّ بها علماؤنا القدماء على بعض قضايا اللغة مثل (ذو الطائفة وغيرها)⁷⁸²، ويناقضه استرضاع الأمهات في بعض القبائل العربيّة لأبنائهنّ في بيئات عربيّة أخرى، ومنهم نبينا محمد ﷺ إذ أرسل إلى بني سعد بن بكر بن هوازن على ما جاء في (السيرة النبوية) لابن هشام⁷⁸³، ونشأ في مضارب أولئك القوم حتى بعد إتمامه السنتين من العمر صلى الله عليه وسلم⁷⁸⁴، فهل نقلت لنا كتب السيرة والحديث اختلاف بعض الخواص النطقية واللهجية في لهجة نبينا عن لهجة قريش اللهم إلا حديثه بلهجة أهل اليمن في الحديث المشهور (ليس من امبرّ امصياؤ في امسفر) الذي ذكره اللغويون، ومنهم ابن جني في (سر الصناعة)⁷⁸⁵، ثم إنّ تمام حسان نفسه ينفي وجود هذه الفصحى المشتركة القائمة على لهجة قريش مستدلّا بنشأة النبي محمد ﷺ في (سعد بن بكر) أيضاً؛ فقال: "إنّ القرآن نزل (بلسان عربيّ مبين) ولم ينزل بلسان قُرشي، ولو كانت الفصحى في أصلها لهجة قريش، وكانت قريش أصفى العرب لساناً لكان من المتوقّع أن يكرم الله رسوله بالإشادة بفصاحة لهجته، ولا غرابة في ذلك فقد أشاد النبي ﷺ بفصاحة لسانه، وحين فعل ذلك أشار إلى أنّه نشأ في (سعد بن بكر) وهي غُليا هوازن. فهل كانت قبيلة سعد بن بكر أولى بالفصاحة من قريش؟ وقد قال الله تعالى: (وما أرسلنا من رسولٍ إلاّ بلسانٍ قومه) فإذا كانت إحدى الآيتين تفسّر الأخرى فإنّ (قومه) هنا هم العرب جميعاً لا قريش فقط"⁷⁸⁶.

ثم كيف تمكن العربيّ من منع تسرّب العاميّة التي يستخدمها في شؤون حياته اليومية إلى لغة كتابته وشعره وخُطبه، وبعض لغويينا يقرأ ثلاثين سنة أو أكثر في أمهات كتب اللغة ونحوها وألفاظها فإن ارتجل الحديث بالعربيّة الفصحى لم يسلم حديثه من بعض الأخطاء اللغوية والنحويّة، فهل يُعقل أنّ لغة العرب على امتداد ثلاثة

⁷⁸² يُنظر الشواهد على (ذو الطائفة) في: ابن الأنباري (2002)، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 327-328.

⁷⁸³ يُنظر: ابن هشام (1990)، ج: 1، ص: 186.

⁷⁸⁴ يُنظر: السابق، ج: 1، ص: 189.

⁷⁸⁵ يُنظر: ابن جني (1993)، ج: 2، ص: 423. وذكر ابن جني أنّ "النمر لم يرو عن النبي ﷺ غير هذا الحديث، إلاّ أنّه شاذ لا يسوغ القياس عليه..." وذكر الدكتور حسن هنداي (محقق سر الصناعة) في تعليقه على الحديث أنّ الحديث في صحيح البخاري والمسلم بأداة التعريف (ال).

⁷⁸⁶ حسان (2000 ب)، ص: 71. ويُنظر ما بعدها؛ فقد ذكر تمام حسان بعض الأدلة التي تنفي هذه المزاعم.

قرون أو أربعة في الجاهلية والإسلام وصلتنا سالمَةً من اللحن والخروج عن نظام العربية مع اختلاط مستويين من مستويات اللغة في أذهان الناطقين بها!

وقد يعترض معترض؛ فيقول: إنّ إبراهيم أنيس قصد اللهجة، وهذا أمرٌ واقع فقد يختلف جرس صوت الحرف أحياناً من بيئة لبيئة أخرى؛ فلهجة العربيّ الخاصة هي التي يستخدمها في شؤون حياته اليومية، والنموذجية في الدين والشعر والخطب.

ويُجاب عن الاعتراض بأنّ تغيير جرس صوت حرفٍ ما باستمرار فيه من العناء والمشقة ما فيه، وقد رأيتُ بعض الأساتذة الجامعيين الذين بلغوا أعلى المراتب العلمية في دراسة العربية لا يستطيعون إخراج القاف الفصيحة بصفاتها من دون أن تمتزج بالكاف تأثراً ببيئاتهم الخاصة، هذا من جانب، ومن جانب آخر إنّ إبراهيم أنيس قال في أواخر الاقتباس السابق: "فكلامهم في حياتهم العادية كان يخالف إلى حدٍّ كبير لغة الكتابة والأدب التي كانوا يلجؤون إليها في المجال الجدّي من القول" واللهجة لا تختلف عن اللغة اختلافاً كبيراً -على ما سيأتي- إنّما تتبع نظامها، فليس المقصود إذاً من كلام إبراهيم أنيس السابق إلّا العاميّة.

ولإبراهيم أنيس كثيرٌ من التوهّمات التي انتقدها الدكتور محمد محمد حسين وغيره من العلماء⁷⁸⁷.

وممن تبع المستشرقين وإبراهيم أنيس في هذا الطرح كمال بشر؛ فقال عند حديثه عن اللغة والبيئة في كتابه (التفكير اللغوي بين القديم والجديد): "لاحظ العرب منذ بدء تقعيد لغتهم العلاقة بين اللغة والبيئة: لاحظوا اختلاف الكلام باختلاف البيئات الجغرافية والثقافية؛ فعندهم ما يمكن أن يُسمى اللغة المشتركة أو النموذجية، وهناك كذلك اللهجات التي استطاعوا أن يربطوا بينها وبين بيئتها، بل إنّهم سمّوها بأسماء قبائلها أو بيئاتها الجغرافية، فهناك اللغة الحجازية، والتميمية، ولغة الطائيين، ولغة أزد عمان ... إلخ"⁷⁸⁸.

⁷⁸⁷ يُنظر: شهاب الدين (2019) فقد جمعت الباحثة في هذه الأطروحة الكثير من أقوال العلماء الذين انتقدوا معظم ما جاء به إبراهيم أنيس في المجالات اللغوية.

⁷⁸⁸ بشر (2005)، ص: 197.

وفي الاقتباسات السابقة قضيتان؛ أولاهما: ادّعاء وجود لغة مشتركة نموذجية تقابلها لغات القبائل، وأخرهما: تداخل مفهومي اللغة واللهجة، فلعله من المفيد تبيان الفرق بين اللغة واللهجة قبل الإجابة عن القضية الأولى.

الفرق بين اللغة واللهجة عند القدماء وعند المُحدثين:

كثيراً ما يتداخل مفهومَا اللغة واللهجة عند علماء العربية الأولين على ما ذكرت كثيرٌ من الكتب التي تناولت دراسة اللهجات⁷⁸⁹، ويبدو أنّ مصطلح (لسان) يعادل مصطلح (لغة) في استعمالنا المعاصر؛ إذ قال الدكتور عبد الجواد الطيب في (لغة هُذيل): "وإذا كان العلماء القدامى قد أكثرُوا من استعمال لفظ (لغة) بمعنى (لهجة)؛ فإنهم قد استعملوا كذلك لفظ (لسان) وهم يريدون المعنى الذي يريده المُحدثون من لفظ (اللغة). ويبدو أنّ هذا الاستعمال قديم عند العرب، وأنّه قد بدأ أول ما بدأ على سبيل المجاز؛ لأنّ اللسان أداة اللغة، وأداة الكلام، ولكنه قد تطوّر مع الزمن حتى صار أشبه ما يكون بالحقيقة العرفية..."⁷⁹⁰.

واتّبع أكثر المُحدثين تعريف اللهجة عند إبراهيم أنيس؛ إذ قال فيها: "اللهجة في الاصطلاح العلمي الحديث هي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة"⁷⁹¹ وعلاقة اللغة باللهجة عند إبراهيم أنيس هي علاقة العام بالخاص؛ فقال: "وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدّة لهجات، لكل منها خصائصها ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسّر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض... وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات، هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص"⁷⁹² ويكاد ينحصر الاختلاف

⁷⁸⁹ يُنظر مثلاً: عيد (د.ت)، ص: 52، وما بعدها، و: راين (2002)، ص: 46-47. و: الطيّب (د.ت)، ص: 5.

⁷⁹⁰ الطيب (د.ت)، ص: 6. ويُنظر: أنيس (1998)، ص: 16.

⁷⁹¹ أنيس (1998)، ص: 16.

⁷⁹² السابق، ص: 16.

بين لهجة ولهجة في المجال الصوتي "أما الصفات التي تتميز بها اللهجة فتكاد تنحصر في الأصوات وطبيعتها، وكيفية صدورها، فالذي يفرق بين لهجة وأخرى هو بعض الاختلاف الصوتي في غالب الأحيان"⁷⁹³.

فإن كان العُرف اليوم أنّ اللهجات المختلفة التي تنتمي إلى لغة واحدة إنّما تختلف فيما بينها في بعض العادات النُطقية فالأولى اتّباع هذا المعيار وتعميمه؛ إذ يُدرك أنّ الاختلاف بين اللهجات إنّما هو في جزء من الفروع يسير، ويكاد ينحصر في طريقة نطق أصوات بعض الحروف؛ ولذلك كان صبحي الصالح على طريق مستقيمة عندما اقتصر على إطلاق مصطلح (اللهجات) على السنة القبائل العربية، وإنّ كان قد وقع فيما وقع فيه بعض المستشرقين ومن تبعهم من لغويي العرب المُحدثين في مواضع أخرى.

أما القضية الأولى وهي قضية اللغة المشتركة أو النموذجية التي تستعمل في الدين والأدب والمواقف الرسمية، وتسريها إلى فكر معظم اللغويين المُحدثين فمسألة فيها نظر؛ لأنّها توغّلت في فكر بعض اللغويين ممن يوثق بهم وبحرصهم على تنقيّة العربية والدراسات التي تناولتها من الشوائب مثل: صبحي الصالح؛ إذ قال في معرض حديثه عن هذه العربية النموذجية: "ويبدو أنّ اللغويين الأقدمين لم يعرضوا للهجات العربية القديمة في العصور المختلفة عرضاً مفصلاً يقفنا على الخصائص التعبيرية والصوتية لهاتيك اللهجات؛ لأنّهم شغلوا عن ذلك باللغة الأدبية الفصحى التي نزل بها القرآن، وصيغت بها الآثار الأدبية في الجاهلية وصدر الإسلام"⁷⁹⁴.

ولم يكتف الدكتور صبحي الصالح بالإقرار بهذا التقسيم للعربية بل تجاوزه إلى انتقاد معيار علمائنا الأولين في دراسة جميع اللهجات العربية التي تنتمي إلى اللغة العربية؛ فقال: "وهم -لشعورهم بعدم توفرهم على دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة عميقة- كانوا يتخلّصون من اختلاف اللهجات بالاعتراف بتساويها جميعاً في جواز الاحتجاج بها، بعد الاكتفاء بإشاراتٍ عابرة مبنوثة في كتب الرواية واللغة إلى بعض تلك اللهجات"⁷⁹⁵ ثم ساق عدّة أمثلة من كتب الأولين على تجويزهم الاحتجاج بجميع اللهجات العربية⁷⁹⁶ إلى أن وصل إلى نتيجة مبنية على مقدمات فاسدة، وهي: التناقض الكبير في قواعد العربية؛ فقال: "ومنشأ هذا كله خلطهم بين اللغة الأدبية المثالية الموحدة

⁷⁹³ السابق، ص: 17.

⁷⁹⁴ الصالح (2009)، ص: 60.

⁷⁹⁵ السابق، ص: 60-61.

⁷⁹⁶ يُنظر: السابق، ص: 61، وما بعدها.

التي هي لغة الخاصة وبين لهجات التخاطب العامة لدى القبائل الكثيرة المشهورة، على حين أنّ شرط اللغة هو الاطراد والتوحد في الخصائص⁷⁹⁷.

وكلام صبحي الصالح مشعرٌ أنّ الفروق بين اللهجات العربية واسعةٌ سعة تكاد تخرج اللهجات من مفهومها الذي ذكر (بعض التغيرات النطقية لبعض الأصوات أو عادات لغوية معينة لقبائل معينة) إلى مفهوم اللغات المستقلة. ولا يخفى أنّ ما صنعه السلف يدلّ على أنّ العربية المستعملة على امتداد جزيرة العرب واحدة في جميع أنظمتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية، وبعض الاختلاف في نطق بعض الأصوات (مثل نطق الصاد زائلاً في بعض الألفاظ لانتظام الحروف في اللفظ انتظاماً معيناً) لا يوحي بالفروق الواسعة بين اللهجات العربية، بل إنّ هذا الأمر قد يحدث مع أبناء البيئة اللغوية الواحدة.

وعدم تفريق اللغويين بين اللهجات العربية كان خدمةً للقرآن الكريم وللحديث الشريف؛ إذ قال محمد حسين في مقالاته: "جمّع لهجات القبائل كان ضمن جمعٍ شامل للغة لم يفرّق فيه اللغويون بين لهجة ولهجة، خدمةً للقرآن الكريم وللحديث الشريف، عسى أن تكون كلمةً من لغة هذه القبيلة أو تلك نافعةً في تفسير هذه الآية أو ذلك الحديث، وقد اعتبر⁷⁹⁸ أصحاب اللغة هذه اللهجات على اختلافها صحيحةً فصيحةً، مع التسليم بفضل بعضها على بعض، واعتبار ما جاء منها في القرآن الكريم والحديث الشريف أفصح"⁷⁹⁹.

وجمع اللهجات ودراستها عند قبائل العرب فيما ورد عن علمائنا الأولين كان حُجّةً بعض المُحدثين لتسوية دراسة اللهجات العامية، ويصح الاستشهاد بكلام الدكتور محمد حسين السابق على هذه القضية أيضاً.

وحديث صبحي الصالح عن ضرورة دراسة اللهجات دراسةً أوفى فيه فتحٌ لبابٍ يُنتقد من خلاله جهدُ السلف في تعويد قواعدهم التي وصفوا من خلالها العربية وصفاً دقيقاً؛ فقد يظن قارئ ما أورده المُحدثون في هذا السياق أنّ قواعد العربية المذكورة في كتب النحاة إنّما تختص بلهجة قريش أو بالعربية النموذجية في زعمهم، والحق أنّ القواعد التي وضعها علماؤنا الأولون كانت شاملةً العربية بجميع لهجاتها؛ وفي تخريج بعض الشواهد عند اللغويين

⁷⁹⁷ الصالح (2009)، ص: 64.

⁷⁹⁸ جعل بعض اللغويين لفظ (عدّ) أفصح من (اعتبر) في مثل هذا الموضع.

⁷⁹⁹ حسين (1988)، ص: 50.

معتمدين على لهجات القبائل دليلٌ على ذلك⁸⁰⁰، وقد قرَّ في أذهان علمائنا القدماء أنَّ العربية واحدة واللسان العربي واحد، وإنَّما قد يقع الخلاف بين لهجة ولهجة في أمور يسيرة؛ فالقاضي الجرجاني يتحدَّث عن هذه القضية وكأنَّها مسلَّمة من المسلمات في وساطته؛ إذ يقول: "... وأنتَ تعلم أنَّ العرب مشتركة في اللغة واللسان، وأنَّها سواء في المنطق والعبارة، وإنَّما تفضلُ القبيلةُ أختها بشيءٍ من الفصاحة، ثم تجد الرجل منها شاعراً مُفلقاً، وابن عمه وجار جنبه ولصيقُ طُنبه بكياً مُفحماً، وتجد فيها الشاعر أشعر من الشاعر، والخطيب أبلغ من الخطيب..."⁸⁰¹.

فهل بقي بعد ذلك شكٌّ في رسوخ فكرة جواز الاحتجاج بجميع لهجات قبائل العرب، والتفاضل بين قبيلة وأخرى يكون في الفصاحة كما يقع التفاضل في الفصاحة بين شاعرين من القبيلة نفسها، فهل نعد لسان أحد الشعارين مختلفاً عن لسان ابن بيئته لأنَّه أفصح منه!

وعليه فإنَّ قواعد العربية التي وضعها علمائنا الأولون واصفين فيها نظام العربية بدقَّة وأمانة لم تعتمد لهجةً عربيةً وتهمل أخرى والسبب أنَّ العربية واحدة.

والتناقض واقعٌ في أقوال المُحدثين أنفسهم من حيث ذكرهم عدم اهتمام علمائنا الأولين باللهجات ودراستها، ثم انتقادهم وضع السلف قواعدهم معتمدين على جواز الاحتجاج بجميع اللهجات العربية، فهم إنَّ أرادوا تجويز دراسة العاميات تحدَّثوا عن أنَّ علماء العربية قد سبقوهم إلى ذلك، ثم إنَّ أرادوا إظهار التناقض في قواعد العربية تحدَّثوا عن منشأ هذا التناقض؛ وهو اعتماد قواعد العربية على جميع لهجات قبائل العرب، فكلَّ موضع حجة، ولا يهم مدى التناقض في هذه الحجج.

موقف العلامة عبد الرحمن الحاج صالح من اللغة المشتركة الأدبية (النموذجية):

حاول بعض المحدثين من العرب -من مُتبعي المستشرقين- ترسيخ فكرة أنَّ العربية عريبتان: نموذجية، ولهذه النموذجية عامية تستعمل في التخاطب اليومي، وبُيِّن في الصفحات السابقة تفشِّي هذه الدعوى بين أكثر

⁸⁰⁰ يُنظر على سبيل المثال كتاب (الإنصاف) لابن الأنباري ففيه تعرُّض لبعض هذه المسائل، ومنها الحديث عن أثر (ذو) الطائفة؛ إذ ذكر الفراء ارتفاع الاسم بعد (مذ) و(منذ) بتقدير مبتدأ محذوف، لا فعل محذوف على رأي الكوفيين، ولا على أنه خبرٌ لهما على رأي البصريين؛ حيث قال: "وذلك لأنَّ (مذ) و(منذ) مركبتان من (مِنْ) و(ذو) التي بمعنى الذي، وهي لغة مشهورة، قال قول الطائي..."، يُنظر: ابن الأنباري (2002)، ص: 327-328.

⁸⁰¹ الجرجاني (2006)، ص: 23.

المُحدثين من اللغويين العرب، وقد رأينا أنّ حُجج بعض المُحدثين تحتوي الكثير من التناقضات؛ فهم إنّ أرادوا الطعن في السماع اللغوي عند العرب قالوا: إنّ علماء اللغة الأولين اهتموا بلهجات قبائل محدّدة من العرب، وإنّ أرادوا الطعن في النحو العربيّ قالوا: إنّ استشهاد نحاة العربيّة بجميع لهجات القبائل العربيّة عند وضع قواعدهم ومساواتهم بينها في جواز الاحتجاج بها أدى إلى الخلط والاضطراب في هذه القواعد.

وقد تصدّى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح لهذه الادّعاءات مبيناً التوهّمات التي وقع فيها المستشرقون وأوقعوا بعض لغويي العرب المُحدثين فيها معهم.

فقال في دعوى اقتصار علماء العربيّة على بعض القبائل العربيّة عند جمع اللغة: "... حتى إذا قام العلماء مثل أبي عمرو بن العلاء وأصحابه بالمسح الكامل للأراضي الفصيحة قصروا تحريّاتهم على بعض القبائل دون بعض، وهذا ما تأوّلوه الكثير من المُحدثين فقالوا بأنّ ما اعتمد في التحليل هو فقط ما دُونوه في تلك القبائل (أهل البدو فقط) وهو غير صحيح؛ فالاستقراء للشواهد النحويّة واللغويّة يبيّن أنّ المدوّنة اللغويّة العربيّة تشمل كلّ ما حقّقه العلماء من الشعر الجاهلي، وهو صادر من أكثر القبائل لا من بعضها، وشعر الحواضر الحجازيّة في صدر الإسلام، وكذلك شعر من سُمّوا بساقّة الشعراء⁸⁰²803".

وقد سبق الحديث عن قضية السماع اللغوي في مبحث "المادة اللغوية المدروسة" من الفصل الثاني من هذه الأطروحة، ولكن من العسير الفصل بين موضوعات ترتبط ببعضها بعضاً أشد الارتباط، وينشأ عن هذا الارتباط كشف حقيقة أو إزالة وهم.

أمّا قضية اللغة المشتركة أو النموذجية؛ فقال فيها عبد الرحمن الحاج صالح: "... ثم وهم آخر ما شاع في أيامنا على إثر ما يزعمه المستشرقون؛ وهو: وجود لغة مشتركة نزل بها القرآن الكريم، وتُظم بها الشعر ولا تستعمل في التخاطب اليوميّ، ولا يوجد في هذا المستوى إلّا اللهجات، وههنا أيضاً يبيّن الاستقراء أنّ في القرآن

⁸⁰² ساقّة الشعراء هم: روبة، وابن هرمة، وابن ميادة، والحكم الخُضري، يُنظر: المصدر السابق، ص: 52. وهم آخر من تُساق أشعارهم شواهد للاحتجاج بها بناءً على ما استقرّ في ذهن علمائنا القدماء. وذكر ذلك أيضاً الحاج صالح؛ إذ قال: "ساقّة الشعراء وهم آخر من استشهد بهم من الشعراء الذين عاشوا في النصف الأوّل من القرن الثاني الهجري، وذكر العلماء منهم ابن هرمة (ت 158 هـ)، وابن ميادة (ت 136 هـ)، ورؤية وحكم الخُضري (ت 150 هـ) ودكين العذري" يُنظر: الحاج صالح (2012 -)، 36/1.

⁸⁰³ الحاج صالح (2012 -)، 27/1.

من جميع لغات العرب، وأنّ في الشعر ظواهر لهجيّة كثيرة. ثم إنّ الفوارق اللهجية لم تكن كثيرةً حتى يضطر الشاعر إلى اللجوء إلى لغة مشتركة⁸⁰⁴ فنفى الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وجود لغة مشتركة "تمودجية" بالأدلة النقلية وباستقراء مصادر العربيّة الأصول، وبالأدلة العقلية كقوله: "فاللغة الفصيحة كانت في معظم استعمالاتهم اليومية -والشعرية منها- لغةً واحدة مع وجود تنوّعات لغويّة قَبَلِيّة وإقليمية (اللغات بمعناها الأصلي) وعناصر أخرى كان بعضها أشيع من بعض وهذا معنى الفصح والأفصح. ثم كيف نفسر أنّ العلماء العرب الذين عايشوا هؤلاء العرب لم يتفطن أيّ واحد منهم إلى وجود هذه اللغة المشتركة حتى يأتي المستشرقون فيكشفون ذلك بتفوّق ذكائهم!"⁸⁰⁵.

وقد تتبّع الحاج صالح القبائل العربيّة على امتداد جزيرة العرب، وذكر بعض أسماء الشعراء الذين استشهد بأشعارهم في كل قبيلة من هذه القبائل، وصحّح بعض الأوهام التي بُنيت على قول بعض علماء العربيّة القدماء كابن قتيبة⁸⁰⁶، ذاكراً أنّ "لجوء العلماء إلى أشعار العرب إنّ دلّ على شيءٍ فإنّه يدلّ على أنّ لغة القرآن هي لغة الشعراء، ولغة كافة العرب قبل أن يختلطوا بغيرهم، وليست لغة مشتركةً مثاليّة وُضعت فوق اللهجات للشعر خصيصاً كما يزعمه المستشرقون ومن اتبعهم من المُحدثين. وأكبر دليلٍ على ذلك هو الاستقراء للدواوين الشعرية القديمة؛ فهو يبيّن أنّ هذا الشعر غير خالٍ من الظواهر اللهجيّة بل هي كثيرةٌ فيه بحيث لا يمكن أن نعتبر⁸⁰⁷ اللغة الفصحى لغةً مشتركة خارجةً تماماً عن اللهجات"⁸⁰⁸. وذكر في الحاشية معقّباً على قوله السابق: "فلو كانت لغة الشعر وحدها هي اللغة المشتركة؛ أي: الخالية من الفوارق الإقليمية والقَبَلِيّة لما وُجدت فيه هذه الفوارق"⁸⁰⁹.

⁸⁰⁴ السابق، 27/1.

⁸⁰⁵ السابق، 28/1.

⁸⁰⁶ يُنظر: السابق، 32-33/1.

⁸⁰⁷ نَعَدّ.

⁸⁰⁸ السابق، 34/1.

⁸⁰⁹ السابق، الحاشية.

ولم يترك الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح هذه القضية من دون أن يُشبعها دراسة؛ إذ أسقط جميع حجج المستشرقين -ومن تبعهم من المُحدثين العرب- التي تدعم وجود عربية نموذجية خاصة تستعمل في الدين والشعر والخطب في حين تسقط عن السنة العرب في مخاطبتهم اليومي⁸¹⁰.

ولتمام حسن رأي في مسألة ارتفاع مستوى لغة الشعر عن لغة النثر يدحض دعوى وجود لغة مشتركة تتمثل في لهجة قريش وسيطرتها على سائر اللهجات العربية في لغة الشعر والدين؛ إذ قال: "إنّ النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، بل إنّنا لم نسمع عن شاعر جاهليّ قرشيّ فحل، ولا نكاد نظفر من العصر الجاهلي بنص أدبي ذي بال ينسبه الرواة إلى قريش. وفي مقابل هذه الصورة القرشية الخالية من النشاط الأدبي نجد الشعر في قبائل عربية شمالية وجنوبية حجازية ونجدية، بل إنّنا لنجد الشعر على السنة العباديين في العراق وعلى مسامع الغسانيين في الشام، أفلا يدلّ هذا على أنّ الفصحى لغة جميع العرب وليست لغة قريش فقط؟"⁸¹¹.

وإنّ ارتفاع مستوى لغة الشعر عن مستوى النثر الدارج على السنة الناس لا يعني تباين المستوى اللغوي بين القبليين (الشعر والنثر) إنّما هو أمر يخص البلاغة لا الفصاحة؛ فكلا المستويين عربيّ فصيح، ولم يفرّق لغويونا القدماء في جواز الاستشهاد بهما معاً على قواعد العربية، ولكنّ للشعر ميزة عكف الجرجاني وبعض علمائنا على إظهارها وهي: ارتفاعه من الجانب البلاغي لا جانب الفصاحة؛ فحين تحدّث الجرجاني عن النظم وائتلاف الكلام في بيت الشعر ائتلاقاً يرتفع بمستواه عن لغة التخاطب بين الناس نثر بيت شعر لسبيع بن الخطيم التيمي⁸¹² ليُظهر الفرق بين نظم ونظم وكلاهما يسير على قوانين العربية؛ إذ قال: "وإن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك، فانظر إلى قوله:

سالت عليه شعاب الحيّ حين دعا أنصاره بوجوه كالدنانير

⁸¹⁰ يُنظر بحث: (الشعر ديوان العرب) للدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في كتاب (بحوث ودراسات في اللسانيات العربية)، الجزء الأول من الصفحة 27 إلى الصفحة 41.

⁸¹¹ حسن (2000 ب)، ص: 72.

⁸¹² يُنظر: حاشية المحقق محمود شاكر، الجرجاني (2004)، ص: 74.

فإنك ترى هذه الاستعارة، على لطفها وغرابتها، إنما تمّ لها الحُسْنُ وانتهى إلى حيثُ انتهى، بما توخّى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجدها قد ملّحت ولطّفت بمعاونة ذلك وموازرتها لها. وإنْ شككتَ فاعمُدْ إلى الجارين والظرف، فأزلْ كلّاً منهما عن مكانه الذي وضعه الشاعرُ فيه، فقل: (سالتُ شعابُ الحيّ بوجوه كالذنانير عليه حين دعا أنصاره)، ثم انظر كيف يكون الحال، وكيف يذهب الحُسْنُ والحلاوة؟ وكيف تُعدّم أريحيتك التي كانت؟ وكيف تذهب النشوة التي كنتُ تجدها؟⁸¹³ فكلا النظمين جارٍ على شروط اللغة وقوانينها لكن مزية بيت الشعر في طريقة نظمه، لا في اتباع لغة الشعر مستوى لغوياً يختلف عن مستوى لغة التخاطب اليومي.

المبحث الثاني: الدعوة إلى دراسة العاميّات.

أرجئ الحديث عن مستوى (اللغة العاميّة) إلى هذا المبحث؛ لارتباطها بالدعوة إليها. وقد سبق الحديث عن أنّ دراسة اللهجات العربيّة القديمة لا تشكّل خطراً على العربيّة الفصحى؛ لأنّ اللهجة تتبع نظام اللغة التي تنتمي إليها، والاختلاف محصورٌ في بعض الأمور الصوتيّة والعادات النُطقية التي تختص بها البيئة اللغوية المحدّدة، وإنّما الخطر في دراسة العاميّات أو اللهجات العاميّة، واقترن اسم اللهجات بالعاميّة؛ لأنّ العاميّة تختلف اختلافاً واسعاً عن اللغة العربيّة لا من حيث الأصوات فحسب بل من حيث مختلف الأنظمة اللغوية التي تسير عليها، فإنْ أخذ هذا الاختلاف بالاعتّساب أصبحت العاميّة لغةً مستقلة كما حصل مع اللغات المتفرعة عن اللاتينية، وبالتالي يصير لهذه العاميّة -بصفتها لغةً- لهجات تنتمي إليها.

والحق أنّ العاميّة متفرعة غالباً عن الفصحى ولكنّها تشويّة لها على ما ذكر صبحي الصالح؛ إذ قال: "ومهما تتطور اللهجات الإقليميّة العاميّة في بعض الأقطار العربيّة، ومهما يحاول الدعاة إليها من وضع القواعد لها والأصول، فمّا لا ريب فيه أنّ العاميّة متفرّعة عن الفصحى، ومتأثّرة بها، وإنْ كانت أحياناً تشويهاً وتحريفاً لها"⁸¹⁴.

وقد نقل صبحي الصالح عن طه حسين التنبيه على خطورة الالتجاء إلى العاميّات؛ إذ قال الدكتور طه: "أحبُّ أنْ ألقتَ نظر أدبائنا الذين يطالبون بالالتجاء إلى اللهجات العاميّة إلى شيء خطير ما أرى أنّهم قد فكروا

⁸¹³ السابق، ص: 99.

⁸¹⁴ الصالح (2009)، ص: 360.

فيه فأحسنوا التفكير، وهو أنّ العالم العربيّ الآن وكثيراً من أهل العالم الشرقيّ كله يفهم العربيّة الفصحى، ويتخذها وسيلةً للتعبير عن ذات نفسه، وللتواصل الصحيح القوي بين أقطاره المتباعدة، فلنحذر أن نشجّع الكتابة باللهجات العاميّة؛ فيمعن كل قطر في لهجته، وتمعن هذه اللهجات في التباعد والتدابير، ويأتي يومٌ يحتاج فيه المصري إلى أن يُترجم إلى لغته كتب السوريّين واللبنانيّين والعراقيّين، ويحتاج أهل سورية ولبنان والعراق إلى مثل ما يحتاج المصريون من ترجمة الكتب المصريّة إلى لهجاتهم كما يترجم الفرنسيون عن الإيطاليّين والإسبانيّين، وكما يترجم هؤلاء عن الفرنسيّين⁸¹⁵.

فإذا كان طه حسين وهو من كبار المُحدثين ممن تتلمذوا على يد المستشرقين يستشعر خطر الدعوة إلى استخدام اللهجات العاميّة فعلينا أن ندرك مدى استفحال هذه الدعوة في النصف الأول من القرن الماضي. ولكن متى بدأت العاميات بالظهور على ألسنة القاطنين في البيئة العربيّة؟

حدّد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح المدة الزمنية لبدء انتشار العاميّة في التخاطب اليومي من القرن الثاني إلى القرن الرابع الهجري في كتابه (بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة)؛ فقال: "في هذه الفترة⁸¹⁶ بدأت العاميّة تنتشر في التخاطب اليومي حتى في البوادي والنواحي المنعزلة من الجزيرة، ومن ثم صارت العربيّة الفصحى لغة ثقافة بعد أن كانت لغة كل أنواع التبليغ والاتصال. إلّا أنّ ذلك لم يتم إلّا في فترة طويلة؛ ولهذا فإنّ اللغويّين في القرن الثالث والقرن الرابع كانوا لا يزالون يبحثون عن الفصحاء؛ فهذا الأزهري مثلاً (صاحب تهذيب اللغة) يحكي أنّه أسره عرب من هوازن وأسد وتميم في البحرين، ولاحظ أنّهم كانوا على جانب تام من الفصاحة فأخذ الكثير عنهم، وكذا فعل ابن جنّي إلّا أنّه في آخر حياته يقول: (إنّا لا نكاد نرى بدويّاً فصيحاً وإنّ نحن آنسنا منه فصاحةً في كلامه، لم نكد نعدم ما يُفسد ذلك) ومنذ ذلك الوقت أغلقت المدونة اللغوية العربيّة فيما يخص العربيّة العفوية⁸¹⁷.

⁸¹⁵ السابق، ص: 359-360.

⁸¹⁶ خطأ بعض اللغويّين استعمال لفظ (الفترة) في هذا الموضع، وقدّروا أنّ الفصحى إحلال لفظ (المُدّة) محلّها.

⁸¹⁷ الحاج صالح (2012 -)، ج: 1، ص: 37.

ويظهر من حديث الحاج صالح السابق أنّ علماءنا الأولين كانوا على صواب، وعلى جانب كبير من الدقة عندما لم يستشهدوا في اللغة بكلام أحد من سكان المدن بعد سنة 150 هـ و250 هـ من سكان البادية؛ لبدء تسرب العاميات إلى لغة التخاطب اليومي.

الدعوة إلى العاميات في العصر الحديث وآثارها:

يعد كتاب (تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر) للدكتورة نفوسة زكريا سعيد⁸¹⁸ أهم كتاب يتناول أصول هذه الدعوة ونيات أصحابها -إذا استثنينا حديثها عن ملازمة العامية الفصحى منذ أقدم عصور العربية نتيجة تأثرها بالفكر الذي كان سائداً في زمانها- وبمنظرة سريعة في عنوانات الأبواب والفصول التي قدمت من خلالها الدكتورة بحثها، وما احتوت من معلومات نلمح جودة عملها، وسعيها الحثيث إلى الكشف عن أصول هذه الدعوة وآثارها في مصر (أول بلد عربي ابتلي بمواجهة هذه الدعوات)⁸¹⁹؛ ففي الباب الأول: تناولت أصول الدعوة إلى العامية من مصادرها الأجنبية، وكشفت في فصول هذا الباب عن منبع الدعوة، وعرفت بأوائل دعائها، وذكرت الحجج التي أقاموا عليها دعوتهم وجهودهم في تدعيمها، ثم تناولت في الباب الثاني الدعوة إلى العامية في مرحلتها الثانية على ألسن عرب مصر، وكشفت في فصول هذا الباب عن الصراع بين الفصحى والعامية، وعن صدق هذه الدعوة في صحف مصر، وعن اقتران الدعوة بحركات التجديد والإصلاح للفصحى بحيث تخدم دراسة العامية باللغة العربية الفصيحة، وتحدثت الدكتورة في الباب الثالث عن أثر الدعوة في الدراسات التي تناولت العامية، وكيف أثارت الدعوة إلى العامية اهتمام الباحثين بدراسة العامية التي جعل منها دعائها منافساً للفصحى بما أسبغوه عليها من ميزات، وتحدثت الدكتورة عن ردة فعل بعض الباحثين العرب على هذه الدعوات بحيث وجهوا جهودهم إلى دراسة العربية الفصحى محاولين تذليل الصعوبات وتيسير تدريسها، ثم تحدثت في الباب الرابع عن أثر الدعوة في انتشار المؤلفات المدونة بالعامية؛ ونستطيع أن نعدّ هذا الباب قسماً تطبيقياً للدراسة، وعنوانت الباحثة الباب الخامس من هذه الدراسة بـ (التجربة ترد للفصحى اعتبارها) تحدثت فيه عن بعض رواد الأدب الحديث الذين مارسوا الكتابة بالفصحى والعامية.

⁸¹⁸ يُنظر: سعيد (1964).

⁸¹⁹ يُنظر: السابق، المقدمة.

والكتاب مصدر أساسي لكثير من الدراسات التي تناولت موضوع العاميات، وكفتنا الباحثة بما لديها من صبر وجَلَد مؤونة الحديث عن أصول هذه الدعوة وآثارها، بل كفت أعلام الأمة الدائدين عن حياض العربية مشقة البحث في أصول هذه الدعوة؛ فاستحققت تقريظ العلامة محمود شاكر كتابها في كتابه (أباطيل وأسمار)؛ إذ قال فيه: "والجهد المبذول في جمع مادة هذا الكتاب جهداً يدل على التجرد الصحيح السليم في طلب المعرفة، وعلى الصدق في السعي إلى الحقيقة، وعلى النفاذ في إدراك الحقائق، وعلى الصبر في معاناة التتقيب بلا كلال ولا ملل. ولا أظنني قرأت منذ سنوات طوال كتاباً يتناول المسائل العامة في حياتنا الحديثة بذل فيه صاحبه من الوقت والجهد والأناة ما بذلت الدكتورة نفوسة في كتابها هذا...⁸²⁰".

وكان للدكتور محمد محمد حسين حديثاً نافذاً إلى أصول هذه الدعوة، وتبيان حقيقة بعض أساليبها المتلوية لتسويغ دراسة العاميات، ولا سيما بعد أن لاقت هذه الدعوة ردّاً قوياً؛ فقال في مقالاته: "واقترنت الدراسات اللغوية الحديثة على الطريقة الغربية -الصوتية منها بنوع خاص- بالدعوة إلى العناية باللهجات العامية وآدابها، أو ما يسمونه (الأدب الشعبي)، والدعوة بشكلها هذا جديدة على الدراسات العربية، لم يُسمع لداعٍ بها صوت قبل القرن الأخير، وقد نشأت أول ما نشأت باقتراح بعض المستشرقين من رجال الاستعمار حين جمعوا طائفة من الأغاني والمراثي والمواويل والأنشيد العامية تدعياً لدعوتهم"⁸²¹ وقد ردّ الدكتور محمد حسين في مقالاته على قول من قال بزوال خطر هذه الدعوة، وبالتالي لا ضير من دراسة بعض اللهجات العامية خدمةً للفصحى؛ فقال: "سلموا بأنّ هذه الدراسات قد نشأت نشأة فاسدة في حضانة الاستعمار، ولكنهم زعموا أنّ الدعوة قد ماتت وزال خطرها، وأنهم يريدون توجيه هذه الدراسات لخدمة الفصحى، والزعم بأنّ الدعوة قد ماتت غير صحيح، وخفوت صوت الداعين إليها ليس مظهرًا لموتها، ولكنّه في الحقيقة مظهر لاستقرارها، فقد ظلّت تسري وتحتل أرضاً جديدة، وتغلّت في زحفها من القصة إلى المسرح وإلى السينما وإلى وسائل الإعلام كلها من صحافة وإذاعة وإلى منابر المحافل على

⁸²⁰ شاكر (2005)، ص: 125-126.

⁸²¹ حسين (1988)، ص: 48.

اختلافها وإلى قاعات المحاضرات في الجامعات، حتى أعلنت الصحف عن ظهور مجلة يُصدرها أحد اللبنانيين (سعيد عقل) تحرّر بالعاميّة بحروف لاتينية⁸²².

اقتراحات الدكتور كمال بشر لعلاج مشكلة سيطرة العاميّات:

شغلت قضية انتشار العاميّات في البيئات العربيّة وسيطرتها على ألسنة المتحدثين بالعربيّة فكر الدكتور كمال بشر؛ فألّف كتاباً سمّاه (اللغة العربيّة بين الوهم وسوء الفهم)⁸²³؛ إذ قال في واجهته: "لقد راعنا وحرك وجداننا ما آلت إليه لغتنا، وما أصابها من هزة تهددها بالانهيار والتمزّق، أو إزاحتها عن مملكتها، وإحلال أنماط أخرى من الكلام محلّها تعطي عرشها في صلف وتبجح، أو يُدفع بها دفعاً إلى هذا العرش بأيدي غير واعية وسط جلجلة أصوات نافرة، زاعقة بأحقية هذه الأنماط من الكلام لاعتلاء هذا العرش والسيطرة على مقدّرات الجماهير"⁸²⁴.

وقد تنبّه كمال بشر على أنّ الدعوة إلى العاميّة ارتبطت بالشعوبية عند المنادين بها؛ فقال: "وإمعاناً في الانحياز إلى العاميّة، طلع علينا نفر من (العلمانيين والداثيين) بصيحة العودة إلى الشعوبية في السياق اللغوي الذي لا مناص من امتداده إلى سياقات الحياة الأخرى، القوميّة منها، والثقافية والاجتماعية والسياسيّة كذلك، ادّعى هؤلاء أنّ بين العاميّة المصريّة واللغة المصريّة القديمة نسباً قريباً وصلةً حميمة، وراحوا يتفننون في إثبات هذا النسب وتلك الصلة في أقوالٍ لهم متناثرة مكتوبة وغير مكتوبة..."⁸²⁵.

وعطفاً على كلام الدكتور بشر السابق أخذت مثل هذه الدعوات تظهر من جديد في بعض الدول العربيّة؛ حيث انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي بعض الدعوات إلى التقليل من شأن العربيّة، وإعلاء شأن اللغات التي درجت قبل تمكّن العربيّة الفصيحة على ألسنة أهل هذه الدول، وعدّ العربيّة لغةً غازية، ولبعض أعضاء مجمع اللغة العربيّة بدمشق جهداً محمود في مواجهة هذه الدعوات وفضحها، ومن ذلك محاضرة عُقدت في مجمع اللغة العام الفائت⁸²⁶ تتناول المقارنة بين العربيّة والسريانيّة، وتدفع الكثير من الأوهام حول مدى تأثر العربيّة بالسريانيّة-

⁸²² السابق، ص: 49.

⁸²³ يُنظر: بشر (1999).

⁸²⁴ السابق، ص: 5.

⁸²⁵ السابق، ص: 259.

⁸²⁶ 2022 م.

ونتفي الدعاوى القائمة على دخول كثير من الألفاظ السريانية لغتنا أو ردّ كثير من ألفاظ العربية إلى أصول سريانية⁸²⁷.

وبعد مناقشة كمال بشر سائر الاتجاهات التي دعت إلى العاميات انتهى إلى أنّ "الدعوة إلى العامية في أية صورة من صورها دعوةٌ خادعةٌ مخدوعة"⁸²⁸ وفسّر بشر كون هذه الدعوة خادعة (ومخدوعة أيضاً) بقوله: "لأنّ جملة ما أوردوا وما يمكن أن يوردوه من أمثلة في هذا الشأن لا تفي بحالٍ لإثبات (الصلة الحميمة) والنسب القريب بين العامية المصرية التي تأثرت قليلاً أو كثيراً بلغة الأجداد، ولكن أصولها وجوهرياتها المشكلة لبنائها الحقيقيّ عربيّة صميّة، وإنْ خضعت لشيءٍ من التعديل والتطوير، وفقاً للحياة المصرية وظروفها الحيائيّة"⁸²⁹.

ويمكن حلّ هذه المشكلة من وجهة نظر كمال بشر بالالتفات إلى العربية الفصحى ورعايتها "وذلك بسبيلين متّصلين غير منفصلين، أمّا الأوّل فيتمثّل في الإصرار على توظيفها بصورة من الصور - والتفاعل معها بإمدادها بالغذاء والري؛ وذلك بمنحها بنات الفكر وكوامن النفس والثقافة حتى يصلب عودها وتقوى على مواجهة الرياح المثربة الحاملة نوافر الكلام وشوآده من عاميات ورطانات، وأمّا الثاني فهو الانصراف إلى تلك العوامل والأسباب التي مستها وتمسّها وضيقّت عليها الخناق، ورزأتها بشيءٍ من العلة، وبذل الجهد الصادق في حجبها والإلقاء بها بعيداً ..."⁸³⁰.

والذي يفهم من كلام الدكتور كمال في الاقتباس السابق هو الاعتماد على العربية في التعبير الصادق، وجعلها أداةً للتفكير لا الاكتفاء بتزيينها في الكتابة الأدبية بما يجعلها متكلفةً ومقتصرة على هذا الجانب، وقد أشار في مواضع أخرى من كتابه إلى توظيفها في الأداء النطقي الحر؛ أي: عدم الاكتفاء بقراءتها من نصوص مكتوبة؛ فقال: "إنّ أكثر هذا الأداء يأتي في صورة قراءة لنص أو عمل مكتوب، ومعنى هذا أنّ لغتنا تكاد تكون محرومة حرماناً كاملاً من الأداء النطقي الحر الذي يأتي عفواً وطواعية، مولّداً من مخزون لغوي مستقر، و مترجماً لمحصل

⁸²⁷ يُنظر: هزيم (2022).

⁸²⁸ بشر (1999)، ص: 262.

⁸²⁹ السابق، ص: 265.

⁸³⁰ السابق، ص: 269.

العقل والنفس من البنية الكامنة، وإذا حاول أحدهم الإتيان به ارتجالاً دون إعداد سابق أو غير مقروء من الأوراق، وقع في خطيئة اللحن والخطأ⁸³¹.

وتركيز الدكتور كمال بشر على الجانب النطقي الحر المستند إلى مخزون لغوي مستقر لأداء العربية تركيزٌ موفقٌ، ولا شك في أنّ هذه الفكرة من أهم الأفكار التي لفت الدكتور كمال النظر إليها⁸³².

المبحث الثالث: الدعوة إلى إحلال الخط اللاتيني محلّ الخط العربي.

اقتزنت الدعوة إلى اللهجات العامية بالدعوة إلى إحلال الخط اللاتيني محلّ الخط العربي، ومن أبرز الداعين بهذه الدعوة من العرب عبد العزيز فهمي باشا على ما ذكر منتقدو آرائه "وكان عبد العزيز فهمي أكثر المتحمسين لهذه الفكرة، وتقدّم للمجمع باقتراح ظل سنوات يناقش هذا الاقتراح، وانتهى إلى أطراح ذلك الاقتراح⁸³³. ومن هؤلاء علي الجارم؛ حيث تقدّم باقتراح، كما⁸³⁴ أنّ المجمع أعلن مسابقةً لهذا الغرض عام 1944 م، وأعطى جائزةً مقدارها ألف جنيه لمن يقتنع المجمع باقتراحه، فانهاالت بعد ذلك الاقتراحات⁸³⁵.

وتتهض دعوة الداعين إلى استعمال الخط اللاتيني في كتابة العربية على جملةٍ من المشكلات التي افترضوها في الخط العربي، بينها الدكتور كمال بشر في مبحث (نظام الكتابة العربية) من كتابه (اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم)⁸³⁶؛ إذ قدّم لهذه المشكلات بعرض قولين أحدهما للبيروني يدّعي فيه وجود آفة في الكتابة العربية والآخر لحمزة الأصفهاني؛ إذ قال: "ويروى عن أبي الريحان البيروني قوله: «إنّ للكتابة العربية آفة عظيمة هي تشابه الحروف المزدوجة فيها، واضطرارها في التمايز إلى نقط الإعجام»، ويقول حمزة الأصفهاني: «سبب حدوث التصحيف في كتابة العرب أنّ الذي أبدع حروفها لم يضعها على حكمةٍ ولا احتاط لمن يجيء بعده» وما نقوله هنا

⁸³¹ السابق، ص: 324.

⁸³² ويُنظر: الحمد (2005) ص: 473، وما بعدها؛ فقد ذكر الدكتور محمد الحمد ردود بعض العلماء التي تبطل جميع مزاعم دعاة الالتجاء إلى العاميات.

⁸³³ كان يمكن لصاحب الاقتباس أن يستعيض عن تكرار لفظ (الاقتراح) بذكر ضميره الذي يدل عليه تجنّباً لهذا التكرار المخل بجودة السبك.

⁸³⁴ استخدام (كما) في هذا الموضع على هذه الصورة غير صحيح.

⁸³⁵ السابق، ص: 470. و: وافي (2004)، ص: 200. و: حسان (2000)، ص: 141، 144. ويُنظر: جمال (2003)، ج1، ص: 258. و: بشر (1999)، ص: 206.

⁸³⁶ يُنظر: بشر (1999)، ص: 171.

حق وصدق؛ إذ ليس بمنكور أن نظام الكتابة العربية فيه شيء من القصور، ويشوبه شيء من الصعوبة والتعقيد، يظهر ذلك في صور مختلفة...⁸³⁷.

وسوق كمال بشر هذين القولين لا يستقيم في زماننا هذا للتدليل على أن مشكلات نظام الكتابة العربي مشكلات قديمة جديدة؛ ولا سيما بعد ذكره أن هذه المشكلات أصلحت على ثلاث مراحل عند السلف؛ أولها: نُقَط الشكل التي وضعها أبو الأسود الدؤلي لعلاج مشكلة خلوّ الكلمات من الشكل⁸³⁸، وثانيها: ما رواه الدكتور كمال عن صنيع نصر بن عاصم وزميله يحيى بن عمر في إحداث نظام لنقط الحروف المتشابهة بحيث زال الإشكال الذي تحدّث عنه البيروني بنقط الإعجام⁸³⁹، وثالثها: التخلّص من مشكلة تداخل نُقَط الشكل بنقط الإعجام بصنيع الخليل بن أحمد الذي استبدل بنقط الشكل نظامًا آخر يتمثّل في وضع رموز الحركات القصيرة بصورها المعهودة لنا الآن⁸⁴⁰.

وعلى ما يبدو كان حديثا البيروني والأصفهاني عن الكتابة العربية قبل إصلاحها على يد العلماء سابقا الذكر؛ فلا حجة في رأيهما على إثبات مشكلة في نظام الكتابة العربي.

ومشكلات الكتابة في رأي المُحدثين تأتي من عدة مواضع، منها أن الحركات القصار تكتب خارج بنية الكلمة مما يؤدي إلى اللبس أحيانًا "إذ قد يلتبس الأمر على الكاتب ويقع منه تجاوزٌ بالنسبة⁸⁴¹ لمكانها أو رمزها، كما أنها كثيرًا ما تهمل أو تترك كليًا أو جزئيًا فيقع الخطأ في بنية الكلمة صوتيًا وصرفيًا، أو سلامة التركيب وصحّته من الناحية النحويّة، كما في حالات الإعراب ووجوهه المختلفة"⁸⁴²، ومنها أن بعض رموز الكتابة الضرورية لسلامة اللفظ تكتب خارج بنية الكلمة أيضًا، وهي: همزة القطع والتنوين والتضعيف⁸⁴³، ومنها: "عدمُ مقابلة المنطوق أحيانًا بالرمز الدال عليه، والمفصح عن طبيعته، كما في نحو (هذا - هؤلاء - الرحمن... إلخ)... ويحدث العكس

⁸³⁷ السابق، ص: 171-172.

⁸³⁸ يُنظر: السابق، ص: 199.

⁸³⁹ يُنظر: السابق، ص: 200.

⁸⁴⁰ يُنظر: السابق، ص: 201.

⁸⁴¹ يرى بعض اللغويين أن تعدّي تركيب (بالنسبة) ب (إلى) هو الصواب.

⁸⁴² السابق، ص: 172.

⁸⁴³ السابق، ص: 173.

في بعض الحالات، حيث يؤتى بالرمز الكتابي دون مقابل له منطوق، كما في نحو (أولئك - أولو) ... ويلحق بهذه الحالة الثانية إثبات الألف بعد واو الجماعة في نحو (كتبوا ولن يكتبوا واكتبوا)، وذكر الواو في اسم العلم (عمر) ...⁸⁴⁴، ومنها (الألف اللينة) في نحو (دعا) وفي نحو (سعى)، ومنها: ما يُعرف بالأخطاء الشائعة التي تُخرج الكلم عن مواضعه⁸⁴⁵.

هذه معظم المشكلات التي رآها دعاة إحلال الخط اللاتيني محل الخط العربي؛ ومنهم تَمَام حَسَّان الذي دعا إلى اشتقاق رموز عربية من الأبجديتين الإغريقية واللاتينية، ثم عدل عن رأيه فيما بعد في كتابه (اللغة بين المعيارية والوصفية)⁸⁴⁶، وقَدَّم الدكتور علي وافي أيضًا حلاً لعلاج هذه المشكلات في كتابه (فقه اللغة) لا عن طريق استعمال الحروف اللاتينية، وإنما عن طريق كتابة حروف الكلمات العربية منفصلة بحيث يُفسح للحركات مكان في صُلب الكلمة⁸⁴⁷، ثم عدل عن رأيه -بعد ما يقرب من ثلاثين عامًا على رأيه السابق-؛ إذ يقول في حاشية الصفحة (204) من كتابه (فقه اللغة): "هذا كان موقفي في الأربعينيات، ولكنني الآن (ديسمبر 1972)، لعدة اعتبارات من أهمها ما يوجد بين هذه الطريقة والطريقة الحالية من خلاف غير يسير، أصبحت ممن يُؤثرون إبقاء الرسم العربي على حاله مع الاكتفاء بشكل جميع الكلمات للمبتدئين، والاقتصار على شكل الكلمات التي تثير اللبس لغير المبتدئين"⁸⁴⁸.

ويتَّضح سبب رجوع أكثر اللغويين عن آرائهم بعد إدراكهم أنَّ الخط العربي الموروث عن السلف أفضل نموذج كتابي للعربية، وجميع المشكلات التي سبق الحديث عنها مردّها إلى إهمال الالتزام بنظام الكتابة العربي من جهة، وإلى قلة الدربة والتعلم من جهة أخرى، وقد أقر بذلك كمال بشر بعد مناقشته هذه المشكلات؛ فقال: "ومهما يكن من أمر فإنَّ أمثلة الحالتين السابقتين أمثلةٌ محدودة معدودة يمكن التعامل معها بالخبرة والدربة، ولعلها بقية باقية من آثار قديمة، حيث لم يكن نظام الكتابة قد استقرت أوضاعه وحدوده"⁸⁴⁹، وسبق الأستاذ محمود شاكر

⁸⁴⁴ السابق، ص: 175.

⁸⁴⁵ يُنظر: السابق، ص: 180.

⁸⁴⁶ يُنظر: حَسَّان (2000 - أ)، ص: 145، ويُنظر الحاشية في الصفحة نفسها حيث عدل فيها الدكتور تَمَام عن رأيه.

⁸⁴⁷ يُنظر: وافي (2004) ص: 202.

⁸⁴⁸ السابق، ص: 204، الحاشية.

⁸⁴⁹ بشر (1999)، ص: 175.

الدكتور كمال في الحديث عن هذا الأمر عند مناقشته آراء (عبد العزيز فهمي) المذكورة سابقاً، فجاء في جمهرة مقالاته: "فالخطأ عندنا لا يعود إلى صعوبة الحرف المكتوب، وإنما يعود إلى القارئ المُخطئ نفسه، هذا هو وضع القضية عندنا: إذا كان المتكلم حين يتكلم يستطيع أن يسوق كلامه على العربية الصحيحة غير مخطئ، فمحال أن يُخطئ فيها عند القراءة مهما اختلف الخط عليه سهولةً وصعوبةً؛ لأنّ النطق سابقٌ للقراءة، فالذي لا يُخطئ وهو يتكلم (أي: كأنه يقرأ من حرف غير مكتوب)، لا يتأتى له أن يُخطئ وهو يقرأ حرفاً مكتوباً ظاهراً مميزاً ببعض الدلالات. وإذا عولج بعض العسر بوضع الشكل على الحروف، فالخطأ عندئذٍ أشد استحالة لوجود دلالات صريحة لا تقل في إفصاحها وبيانها عن حروف الحركات التي أرادها صاحب هذا المشروع اللاتيني⁸⁵⁰.

فالقضية ليست قضية صعوبة الخط العربي وعدم تمكّنه من الوفاء بتمثيل النطق العربي تمثيلاً دقيقاً، بل القضية قضية إتقان اللغة؛ فمن يُتقن الحديث بالعربية سوف يتقن الكتابة بخطّها، والخلاف بين النطق والكتابة خلاف يسير وله مقتضياته ووظائفه، ثم إنه يُضبط ببعض الدربة، وبدروس قليلة تُمنح لإملاء العربية لطلاب المرحلة الابتدائية؛ وهذا ما جرت عليه مناهج اللغة العربية في الوطن العربي فيما نعلم.

ومشكلة الضبط مشكلة تتبّه عليها السلف في مصنفاتهم اللغوية؛ لذلك نجدهم يُسقطون وزن الكلمة المعروفة عند العامة والخاصّة على الكلمات التي قد تُوقع في اللبس؛ مثل اتّخاذ اللغويين الفعل (فَرَحَ) معياراً لضبط الكلمات المُلبسة التي لها وزنها (فَعَلَ) تأكيداً لصحة ضبطها كما ورد في (القاموس المحيط) عن مادة (تَفَى): "تَفَى، كَ (فَرَحَ): اِحْتَدَّ وَغَضِبَ"⁸⁵¹.

وقد أقرّ كثير من العلماء بأنّ نظام الكتابة العربي للعربية أفضل من أنظمة الكتابة التي تستخدم الحروف اللاتينية مثل الإنجليزية والفرنسية بعد عقد مقارنات بين هذه الأنظمة⁸⁵². ومن هؤلاء العلماء كمال بشر بعد مناقشاته الطويلة معظم الآراء التي تناولت مشكلات الخط العربي ومحاولات إصلاحه؛ إذ انتهى إلى النتيجة الآتية: "ومهما يكن الأمر؛ فنظام الكتابة العربية بوصفه الحالي -على الرغم مما يشوبه من هنوات ونواقص- ما زال أجود نظام

⁸⁵⁰ جمال (2003)، ص: 263.

⁸⁵¹ الفيروز آبادي (2005)، ص: 35.

⁸⁵² يُنظر: بشر (1999)، ص: 188، وما بعدها، و: حسين (1992)، ج: 2، ص: 366-367.

وأحسنه للغة العربية، إنّه يفوق غيره من النظم للغات المختلفة، وهو كذلك -لحسن الحظ- جاء في مجموعته وفقاً للمبدأ الصوتي العالمي المشهور (رمز واحد لكل وحدة صوتية). علامات أو رموز الحركات القصار وما لفّ لفّها موجودة بالفعل، ويبقى علينا أن نعيها وأن نوظّفها بطريق سليم. ومن هنا نرى أنّ العلاج العمليّ الفاعل لهذه الحالة هو ضرورة الإصرار على تسجيل هذه الرموز كاملةً في كل نص مكتوب، وبخاصة في معاهد العلم ومقرراتها بدءاً بالحضانة وانتهاءً بالجامعة. ومع ذلك ما زال باب الاجتهاد في الإصلاح مفتوحاً أمام العارفين المخلصين من ذوي الاختصاص⁸⁵³ وختم حديثه عن مشكلات نظام الكتابة العربيّ بقوله: "ومعنى هذا أنّ النقد الموجّه إلى نظام الكتابة العربية ينبغي أن يوجّه إلى أصحاب اللغة أنفسهم؛ إذ يفوّت بعضهم استيعاب هذا النظام، وإدراك قيمته في بنية اللغة، ويهملون أو يتجاهلون تطبيقه تطبيقاً سليماً كاملاً في نصوصهم المكتوبة"⁸⁵⁴.

ومع تقدير رأي الدكتور كمال بشر النابع من حرصه على ضبط العربية ضبطاً سليماً كاملاً إلاّ أنّه يواجه بعض العقبات؛ ومنها: إضاعة الوقت في الاعتناء بضبط الكلمة ضبطاً كاملاً مع غياب اللبس، فلا يلبث الكاتب أن يبرم بهذا النهج؛ لذلك يتبنى البحث رأي الدكتور علي وافي المعدّل ورأي بعض أساتذتنا؛ وهو: ضبط الكلمة ضبطاً كاملاً بالشكل لطلاب المرحلة الابتدائية وما قبلها، ثمّ التخفّف منه تدريجياً في المرحلة الإعدادية، وفي تلك المرحلة العمرية يكون قد استقام لسان الطالب على العربية، وأمّا في المرحلة الثانوية فيُدرج ضبط الكلمات بالشكل ضبطاً كاملاً تحت باب (توضيح الواضحات)؛ لذلك يُكتفى بضبط ما يُتوقّع فيه اللبس من الكلمات، مع الاعتناء برموز الهمزة وصورها، والتضعيف والألف اللينة، وبقية قضايا الإملاء من فصل ووصل وحذف وذكر... وإثبات العلامة الإعرابية في أواخر جميع الكلمات، إلى أن نصل إلى المرحلة الجامعية، فنكتفي بضبط ما يُتوقّع فيه اللبس من الكلمات، إضافةً إلى إثبات العلامة الإعرابية عند خشية وقوع اللبس في معاني التراكيب، وهذا ما اتّبع في هذه الأطروحة وعند معظم أساتذتنا، وعند كمال بشر نفسه في كتابه الذي دعا فيه إلى ضبط الكلمات ضبطاً كاملاً⁸⁵⁵.

⁸⁵³ بشر، (1999)، ص: 215-216.

⁸⁵⁴ السابق، ص: 216.

⁸⁵⁵ أي: اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم.

المبحث الرابع: تسرُّب العاميَّات إلى الدراسات اللغويَّة العربيَّة (دراسات كمال بشر اللغويَّة أنموذجًا).

لئن لاقَتِ الدعوة إلى العاميَّات ردًّا قويًّا يُعَرِّبها مما سحرت به أعيُنُ الباحثين، ويكشف سَوَّعتها أمام العامَّة والخاصة على السواء، فإنَّ الدعواتِ المُقنَّعة لها ما زالت تُقْبَل وتُدبَّر في هيئات متنوعة، في ظاهرها جلب الخير والنفع للعربيَّة، وفي باطنها من قِبَلها الفساد والإفساد، وفي ذلك يقول الدكتور محمد حسين في مقالاته: "وهذه الدعوة قدَّرَ مشترك بين كل دعاة التغريب الذي يسمونه تجديدًا، إنَّ خلا كتاب من الدعوة الصريحة إليها، لم يخلُ من الدعوة المقنَّعة في الاستشهاد بأمثلة من اللهجات العاميَّة تصوِّر ما يذهبون إليه من القواعد التي تحكم التطور في اللهجات وأصواتها"⁸⁵⁶، وينتقد الدكتور محمد حسين بعض الباحثين العرب الذين تأثروا بالدراسات الغربيَّة، مع إقراره بغيرتهم على العربيَّة مثل علي وافي ومحمد المبارك وصبحي الصالح⁸⁵⁷، وإن كان البحث يوافق الدكتور محمد حسين في معظم انتقاداته لوافي والصالح فإنَّه يرى أنَّ حميَّته للعربيَّة أدخلت الضيم على الدكتور محمد المبارك فيما كتبه عنه، وفيه تلميح إلى عدم إدراك محمد المبارك خطر الدعوات الظاهرة أو المقنَّعة للعاميَّة من خلال إطاره لكتب إبراهيم أنيس؛ إذ قال: "ومن هذا القبيل إطرء محمد المبارك لكتب إبراهيم أنيس. فهي في تقديره «تتضمن محاولة ناجحة إلى حد كبير لتطبيق النظريات في فقه اللغة العام والمقارن على اللغة العربيَّة، ويبدو ذلك واضحًا في كتابيه: (من أسرار اللغة) المطبوع عام 1951 م، و(دلالة الألفاظ) المطبوع عام 1958 م. وقد جمع فيهما بين الجدة والجودة». ومن ذلك قوله: «أصبح لا غنى للباحث في فقه اللغة عن الاطلاع على ما كتب في اللغات الأجنبية في العقدين الأخيرين من السنين»"⁸⁵⁸ ثم نقل عن الدكتور المبارك قوله في الحذر من العاميَّات وإقحامها في المباحث اللغويَّة؛ فقال: "ومع ذلك فهو نفسه الذي يجعل «الاطلاع على كلام العرب وما وصل إلينا من شعرهم ونثرهم على اختلاف العصور، ولا سيَّما عصور الأصالة العربيَّة، شرطًا أساسيًا لمن يريد البحث المنتج في فقه اللغة العربيَّة» ويقول: «إنَّ فقدان هذا الشرط، والاكتفاء بما تحصَّل لدى علماء الغرب من نتائج، وتطبيقها في حدود المعرفة المعتادة المشتركة بين جميع المثقفين، يؤدي إلى نتائج خاطئة، وإلى إفساد العربيَّة وسوء فهمها،

⁸⁵⁶ حسين (1988)، ص: 91

⁸⁵⁷ يُنظر: السابق، ص: 97.

⁸⁵⁸ السابق، ص: 98.

وخصوصًا إذا لابس ذلك الخلطُ في الدراسة بين الفصحى والعامية، فإنَّ إقحام العامية في هذه المباحث اللغوية مفسدٌ للغتنا، وإقرارٌ بشرعيته العلمية، وتمهيدٌ لاستساغتها، وفي ذلك ما فيه من شعوبية يقصد إليها كثيرٌ من المستشرقين»⁸⁵⁹ إنَّ نقل الدكتور محمد حسين في اقتباسه الأخيرين حديث الدكتور محمد المبارك عن ضرورة اطلاع الباحث في اللغة على كلام العرب؛ شعرها ونثرها ليثمر بحثه ويؤتي أكله، وضرورة الحذر من إقحام العامية في المباحث اللغوية العربية؛ لإفسادها العربية والإقرار بشرعيتها العلمية ينفي تهمته الأولى في إقراره بفكر إبراهيم أنيس اللغوي، ويدعم ذلك ما كتبه الدكتور محمد المبارك في مقدمة الطبعة الثانية لكتابه (فقه اللغة وخصائص العربية) عن الكتب التي ألقت في فقه اللغة بعد تأليفه كتابه الأول (فقه اللغة) فهو يعدّها ثم ينقدها جميعًا مع كل ما ألفه المُحدثون؛ فيقول: "وإنّا لنأمل أن تتسع في العربية هذه الأبحاث اللغوية وتنمو وتتجاوز مرحلة الاقتباس إلى مرحلة الأصالة المبنية على خصائص العربية من جهة، وعلى القوانين التي وصل إليها الباحثون في سائر اللغات"⁸⁶⁰. والدكتور المبارك دَمِثُ الخلق لطيفُ العبارة، ويظهر ذلك من خلال نقده لدراسات زملائه، فلا يُتَوَقَّع منه أن يؤلّف بحثًا في اختصاصٍ ما سبقه إلى التأليف فيه أحدُ زملائه من دون التعرّيج على ذكر ذلك المؤلف، وقد استعملَ عبارةً توحى بنقصه لا بالإقرار بشرعيته ومناسبته لدراسة خصائص العربية؛ إذ في كتاب الدكتور محمد المبارك ردٌّ على أنيس وزملائه، ولكنّه كان ردًّا تطبيقيًّا؛ إذ ركّز جهوده في الموضوعات التي غمز منها المُحدثون واختصّت بها العربية مثل: الاشتقاق وأنواعه، والأبنية والأوزان، وحديثه عن اختلاف طبيعة العربية عن غيرها من اللغات الإلصاقية⁸⁶¹ المستعملة في الغرب مثل الإنجليزية والفرنسية؛ فهذا الاختلاف يتطلب دراسة اللغة العربية بمنهج يوافق طبيعتها لاستخراج خصائصها لا بمنهج الغربيين. ولا عيب في دعوة الدكتور محمد المبارك إلى الاطلاع على ما كُتب في اللغات الأجنبية بل هو واجب فإنَّ وجدنا خيرًا بنتيجة هذا الاطلاع أخذنا به، وإنَّ لم نجد فيه خيرًا انتقدناه وأظهرنا عيوبه ثم اطّرحناه وحجّجنا في يدنا.

⁸⁵⁹ السابق، ص: 98.

⁸⁶⁰ المبارك (1964)، ص: 8.

⁸⁶¹ يُنظر: السابق، ص: 120.

وقد ذكر فيما تقدّم أنّ الدعوة إلى العاميّات لاقت ردًّا قويًّا؛ لكنّها دخلت دراساتنا اللغويّة مقتنعةً من خلال الاستئناس ببعض الأمثلة من العاميّات لعلنا ندرك من خلالها أصوات لغتنا إدراكًا دقيقًا. ولا يخفى تأثّر كمال بشر بدراسات الغربيين ومن تبعهم من المُحدثين، مع غيرته على العربيّة وحرصه على إظهارها بأبهى حُلّة على ما ظهر في المبحث السابق؛ لذلك اختار البحثُ الإشارة إلى بعض ما تسرّب من عاميّات إلى دراساته اللغوية، ولا سيّما في مجال الأصوات. وقبل البدء بذكر أمثلة تطبيقية على هذا التسرّب، لا بدّ من الإقرار بأنّ البحث لا يوجّه أصابع الاتّهام إليه؛ ففضله على الدراسات اللغوية العربيّة غير منكور، وإنّ زلّت به القدم في هذا الميدان، لكنّها ثابتة في ميادين لغويّة أخرى.

استعمال العاميّات عند كمال بشر.

إنّ فيما تقدّم عرضه من بعض آراء كمال بشر الرافضة للعاميّات، والداعية إلى الاعتناء بنظام الكتابة العربيّ شرط الالتزام التام به دليلٌ على أنّ الرجل لم يقصد من استشهاده ببعض الألفاظ العاميّة الترويج لهذا النمط من الدراسات، وإنّما هو تأثّر بالاتجاه السائد عند أتباع المنهج الوصفي، والدكتور كمال من المنادين بهذا المنهج الذي أظهر هذا البحث عجزه عن إدراك خصائص العربيّة بله فهم طبيعتها.

أولاً: استشهاده بالعاميّات على فروع علم وظائف الأصوات (الفنولوجيا).

ذكر في فصل الأصوات (مبحث: علم الأصوات الحديث وتطبيقاته على اللغة العربيّة) قصور الدراسات التي تناولت اللغات الإلصاقية عند الغربيين عند تطبيقها على العربيّة؛ لأنّها مناهج مستوردة لم تستند إلى طبيعة اللغة العربيّة الاشتقاقية، فإنّ أعيان بعض المُحدثين البحث في العربيّة الفصحى عن أمثلة يمكن تطبيق المفهومات العربيّة عليها لجؤوا إلى العاميّة؛ وذلك ما فعله كمال بشر عندما وجد قلة الشواهد في العربيّة الفصحى على التنعيم؛ إذ قال في كتابه (علم الأصوات): "وما لنا نذهب بعيداً وأمامنا اللهجات العاميّة؛ حيث تخلو جملها الاستفهاميّة التي تقتضي الإجابة عنها بلا أو نعم -تخلو هذه الجمل من أداة الاستفهام دائماً. تقول: شفت أخوك؟ وفهمت؟

فتقول في الإجابة: نعم، أو لا، فيهما. والذي حدّد قيم هاتين الجملتين إنّما هو التنغيم في إطار السياقات وملابسات الكلام، ومما يؤكد أهميّة التنغيم هنا -بوصفه أمانة الفصل في الموضوع كله- أنّ هاتين الجملتين كليهما تصلحان -في الموقف المناسب وبالتلون الموسيقي الملائم- لأنّ تكونا جملتين مثبتتين⁸⁶².

ويجد الباحث في الاقتباس السابق أنّ كمال بشر لم يكتفِ بالاستشهاد بالعاميّة بل وضع قاعدة لها أيضًا.

وفي مبحث (تحديد أنماط الجمل والعبارات) وهو فرع على التنغيم يعتمد كمال بشر على التنغيم -الذي حاول إثبات صلاحية تطبيقه على الجمل العربيّة مستعينًا باللهجات المحليّة- في الاستغناء عن باب (الفصل والوصل) في العربيّة؛ إذ قال في (علم الأصوات): "والحق أنّ الاعتماد على هذه الخواصّ الصوتيّة وأمثالها لذو أهميّة بالغة في تحليل المادة النحويّة، وفي بيان قيم التراكيب ودلالاتها. وقد يكون من المفيد أن نعلم إلى باب (الفصل والوصل) في قواعد العربيّة ونتأمله من جديد على أسس صوتيّة، فلربما يمكننا هذا الاتجاه من الوصول إلى قواعد أكثر دقة وموضوعيّة مما نألفه في الدراسات التقليديّة"⁸⁶³ وضرب لذلك مثلاً عربيّاً على باب الفصل والوصل وحلّله على أسسه الصوتيّة الحديثيّة؛ فقال: "فلقد قالوا مثلاً: إنّهُ يجب الوصل في قول القائل: لا وأيدك الله. أي: بدون⁸⁶⁴ فصل بين (لا) وما بعدها لدفع إيهام خلاف المقصود (والمقصود الدعاء له لا عليه)، ولاعترازهم بهذه الواو الواصلة نعتوها بأنّها «أحلى من واوات الأصداغ على خدود الملاح» على أنّ الأمر -في نظرنا- أبسط⁸⁶⁵ من هذا بكثير، حيث هناك المقام وما يصحب النطق من خواصّ صوتيّة، فكلها عوامل تعيّن المراد، وتبيّن ما إذا كان المقصود الدعاء له أو عليه. كما⁸⁶⁶ أنّه في المثال المذكور نفسه يمكن الاستغناء عن هذه الواو بالوسائل الصوتيّة؛ وذلك بأن تُتبع أداة النفي بسكتة (أو وقفة)، فتكون جملة بذاتها ثم نعقبها بالجملة الأخرى بدون⁸⁶⁷ واو، ويمكن الإشارة إلى ذلك في الكتابة بوضع نقطة أو فاصلة بعد أداة النفي، هكذا: لا. - ، أيدك الله⁸⁶⁸.

⁸⁶² بشر (2000)، ص: 613.

⁸⁶³ السابق، ص: 615.

⁸⁶⁴ الصواب عند بعض اللغويين: دون أو من دون؛ أي: بحذف الباء من اللفظ.

⁸⁶⁵ خطأ بعض اللغويين استعمال (أبسط) بمعنى اليسر والسهولة هنا؛ لأنّ البسط ضد القبض لا ضد الصعوبة والمشقة.

⁸⁶⁶ استعمال (كما) في هذا الموضع غير دقيق.

⁸⁶⁷ الأفضح: دون أو من دون.

⁸⁶⁸ السابق، ص: 616.

يحتمل قول كمال بشر السابق الكثير من المغالطات؛ ومنها:

إنَّ كمال بشر في الفقرة السابقة منح التنعيم الشرعيّة بذكره أمثلة من العاميّة يكثر فيها استخدام هذه الأداة في التحليل اللغوي، ومع ذلك قد يتفق الباحث معه في أنَّ للحال المشاهدة أثرًا كبيرًا في فهم المقصود، هذه الحال المشاهدة عند السلف تعادل التنعيم عند المُحدثين، ولكن أن يعتمد إلى باب من أبواب العربيّة ويستغني عنه تطبيقًا لمفهوم غربيّ فهذا غير مقبول، ولا سيّما أنَّ كلامه غير دقيق، فلو أردنا الاستغناء عن الواو، وفصلنا فصلًا قسرًا بين لا (التي عدّها جملة) وما بعدها (أيديك الله) فكم مُدة السكتة، والألفُ في (لا) حرف مد نستطيع مدّه إلى أن ينقطع النَّفس وبعده فتحة على الهمزة في (أيديك)، فلو حاولنا خطف ألف المد خطفًا ثم سكتنا أو وقفنا -على رأيه- فكم مدة الوقوف لكيلا يلتبس على السامع المقصود من الكلام! وألف المد فتحةً مشبعةً على ما بيّن في فصل الأصوات، ثم أين العسر في نطق الواو لبيسر الدكتور كمال! أليس نطقنا الواو أسلم وألس في النطق من قطع حرف المد والوقوف مدة زمنية غير مضبوطة ثم نُطق حرف حركته جزء من حرف المد، وما البديل عنده؟ البديل أن نأتي بنقطة أو فاصلة بعد (لا) في المثال السابق لتوضّح الوصل في العبارة المكتوبة!

افتراض كمال بشر مشكلةً ثم افتراض حلّها بمشكلةٍ أكبر منها؛ وذلك لتسويغ تطبيق بعض ما في علم الأصوات الغربي على لغتنا العربيّة، وهذا هو الخطر في إقحام العاميّات على دراستنا العربيّة؛ إذ إنّها -بالشواهد المأخوذة منها- تسوّغ تطبيق المنهج الغربي على لغتنا على حساب منهج علمائنا الأوّلين الأصيل.

وقد أيد كمال بشر رأيه في أنَّ الاستفهام غير واقع في الشاهد المشهور (هل رأيت الذئب قط) وإنّما هي جملة خبريّة بكلام عامي؛ فقال: "وحقيقة الأمر أنَّ هذه جملة اكتست بكساء الاستفهام، ولكنها ليست استفهامًا، وإنّما هي من نمط خاص يُؤتى به في مواقف معيّنة بقصد التمثيل أو التوضيح، وهي خبريّة في مدلولها، وتشبه النماذج العاميّة المتداولة في قول القائل: «كان وشه أصفر، شفت اللمونة»!! وهذا النمط نفسه نادر الوقوع في

العربيّة الفصيحة، وقد يكون من المفيد حصر أمثله ودراستها دراسة مستقلة⁸⁶⁹.

وإن كان البحث لا يُصَادِر رأي أي لغويٍّ في تفسير ما ورد عن العرب -وقد يكون للمعنى الذي بيّنه كمال بشر وجهته- ولكنه يعترض على أن لغويًّا كبيرًا مثل كمال بشر أعينهُ العربيّة الفصيحة بغزارة مفرداتها وتنوّع تعابيرها عن أن يبيّن المعنى المقصود في الشاهد من خلالها، ولم يكتف بذلك بل كتب الكلمة المشتركة بين الفصحى والعاميّة (الليمونة) بحذف الياء ليكون الشاهد عاميًا صرفًا.

ثانيًا: استشهاد كمال بشر بالعاميّات للخروج عن بعض قواعد العربيّة الصوتيّة.

ويضرب البحث مثالًا على ذلك القاعدة الصوتية المقررة عند اللغويين العرب: لا يجوز الابتداء بالساكن في لغة العرب، وقد نقل ابنُ جنّي عن أبي عليّ الفارسي تشدّده في منع جواز الابتداء بالساكن في لغة العرب في حين لم يفعل ذلك في غيرها؛ فقال: "ورأيتُ مع هذا أبا عليّ -رحمه الله- كغير المستوحش من الابتداء بالساكن في كلام العجم. ولعمري إنّه لم يتشدّد فيه تشدّده في إفساد إجازة ابتداء العرب بالساكن، قال: وذلك أنّ العرب قد امتنعت من الابتداء بما يقارب حال الساكن، وإن كان في الحقيقة متحرّكًا، يعني همزة بين بين. قال: فإذا كان بعض المتحرّك لمضارعتة الساكن لا يمكن الابتداء به، فما الظن بالساكن نفسه!"⁸⁷⁰.

فإن كان يمتنع الابتداء في لغة العرب بما يقرب من حال الساكن ولكنه ليس بساكن -والحرف إمّا أن يكون متحرّكًا وإمّا أن يكون ساكنًا، فإن لم يكن ساكنًا فهو متحرّك، ولو بحركة خفيفة مثل: همزة بين بين- فلماذا يسعى كمال بشر في كتابه (دراسات في علم اللغة) إلى تجويز ذلك مستخدمًا كلّ ما في يديه من أدوات أمده بها الغربيون، مثل المقارنة بين اللغات الساميّة -إن كان البحث يرفض هذا الاصطلاح أصلًا- وبانيًا على هذه المقارنة وجود النطق بالساكن في التراث اللغوي القديم! "والواقع أنّ ظاهرة النطق بالساكن في أوّل الكلام ليست مقصورة على التراث اللغوي القديم"⁸⁷¹ وأي تراث لغويّ قديم يقصد؛ يقصد وجودها في السريانية والعبريّة بصفتها أقدم من العربيّة أو أصل لها في فكر بعض المُحدثين، وقد أثبت البحث في الفصل السابق زيف هذا الادّعاء بما يغني عن تكراره هنا، ولم يكتف باستخدام أداة المقارنة بين الساميّات، بل عمد إلى دراسة العاميّات مستنتجًا من تحليله بعضًا جواز الابتداء بالساكن بل ووقوعه؛ إذ قال في تنمّة الاقتباس السابق: "والواقع أنّ ظاهرة النطق

⁸⁷⁰ ابن جنّي (د. ت)، 91/1.

⁸⁷¹ بشر (1998)، ص: 106.

بالساكن في أول الكلام ليست مقصورةً على التراث اللغوي القديم، بل هي موجودةٌ كذلك في اللهجات العربية الحديثة المنتشرة في أرجاء الوطن العربي، ففي لهجة لبنان مثلاً: (وبخاصة لهجة الدروز والقطاع الشمالي كله) توجد هذه الظاهرة في مجموعة من السياقات اللغوية، من أهمها.... وظاهرة النطق بالساكن نلاحظها كذلك في لهجة القاهرة...⁸⁷².

إلى أن يصل إلى نتيجة تفيد بأن إمكانية الابتداء بالساكن قائمة، بل الاعتقاد بوقوع ذلك النطق حقيقةً في اللغة العربية أو في لهجاتها⁸⁷³.

ثالثاً: استعمال كمال بشر الحروف اللاتينية في دراساته.

في جدول الألفباء الصوتية الذي أدرجه كمال بشر في ختام كتابه (علم الأصوات) وضع رموز الأصوات العربية ومقابلاتها اللاتينية (بصفتها عالمية)، ولكنّه وضع معها أصوات الحروف في العامية أيضاً؛ فالتاء يقابلها ثلاثة رموز: رمز يدل عليها في الفصيحة ويقابلها رمزان في العامية هما: التاء (t) والسين (s) مثل كلمة (ثلاثة) في الفصيحة و(تلاتة) و(سلاسة)⁸⁷⁴ في العامية.

ومع رفض كمال بشر تغيير نمط الكتابة العربي؛ لأنّه أفضل أنظمة الكتابة على ما بيّن هو نفسه فيما سبق، إلّا أنّه يستعمل الحروف اللاتينية في كتابه (دراسات في علم اللغة) عند دراسة أي كلمة صوتياً، فمن ذلك حديثه عن الواو والياء ومشكلاتهما -في نظره- فيقول: "تُطلق الواو والياء في اللغة العربية قديماً وحديثاً على مدلولين صوتيين مختلفين؛ فهما اسمان (ورمزان كذلك) للواو والياء في نحو: وُلد، يَلد: (walada)، (yalidu) كما يدلّان (ويصوران أيضاً) الواو والياء في نحو: نَتَلُو، نَرْمِي: (narmii)، (natluu)⁸⁷⁵ ويريد بالمدلولين: الأول (في ولد وولد): الحرفين الأصليين -هما صامتان عندهم- والثاني (في نتلو ونرمي) حرفي المد -هما حركتان طويلتان عندهم- وقد نُوقِشت آراؤه في حروف المد في فصل الأصوات؛ إذ انتهى بعد نقاش طويل إلى الإتيان بما

⁸⁷² بشر (1998)، ص: 107-108.

⁸⁷³ يُنظر: السابق، ص: 109.

⁸⁷⁴ يُنظر: بشر (2000)، ص: 636.

⁸⁷⁵ بشر (1998)، ص: 33.

انتهى إليه السلف في قضية هذه الحروف؛ فلماذا لا يكتفي بوضع ضمة قبل واو المد، وكسرة قبل ياء المد للدلالة على أنهما مدتان عوضاً عن استخدام الحرف اللاتيني⁸⁷⁶!

وكذلك فعل عند حديثه عن همزة الوصل في العربية، وقد درسها في الكلمات التي تدخل عليها دراسة مقطعية⁸⁷⁷؛ فمنهج الدراسة المتبع عنده غربي، والحروف التي شرح فيها فكرته لاتينية، فهل بقي تغريب في دراسة اللغة العربية أبعد من هذا!

نتائج الفصل:

انتهى البحث في هذا الفصل إلى النتائج الآتية:

- 1- قسمة المحدثين مستوى العربية الفصحى إلى مستويين: نموذجية، وهي اللغة الرسمية، وعامية: وهي لغة التخاطب اليومي غير دقيقة.
- 2- أثبت الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وهم المستشرقين والمحدثين العرب ممن قالوا بوجود لغتين على لسان العربي منذ أقدم عصور العربية.
- 3- لا يتجاوز الفرق بين اللهجات التي تنتمي إلى لغة واحدة بعض التغيرات الصوتية في نطق أصوات بعض الأحرف، وتجري هذه التغيرات على ألسنة جميع أفراد القبيلة.
- 4- إن الفروق بين اللهجات العربية القديمة يسيرة؛ ولا تخرجها من عباءة العربية لذلك جاز علماءنا الأولون الاحتجاج بجميعها على القضايا اللغوية والنحوية والصرفية.
- 5- إن اختلاف مستوى لغة الشعر عن مستوى لغة التخاطب اليومي يكمن في طريقة نظم الكلام لا في تباين المستويين اللغويين.
- 6- إن مشكلات نظام الكتابة العربي ليست نابعة من خلل فيه، بل الخلل في عدم إتقان الناطقين بالعربية لغتهم.
- 7- إن ادعاء وجود خلل في نظام الكتابة العربية تسويغ لإدخال حروف الكتابة اللاتينية إلى نظام كتابتها.
- 8- إن نظام الكتابة العربي أفضل نظم كتابة اللغات في العالم، على ما بين كمال بشر وغيره من اللغويين.
- 9- إن الدعوات المقنعة لإدخال العاميات في الدراسات اللغوية العربية لا تقل خطراً عن الدعوة إلى إحلال العاميات محل العربية الفصيحة.
- 10- وقوع كمال بشر على امتداد دراساته اللغوية بما حذر منه في كتابه (اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم).

⁸⁷⁶ يُنظر: الصفحات: 41-42-84-95-108 من كتابه السابق للتمثيل على استخدامه الحروف اللاتينية.

⁸⁷⁷ يُنظر: بشر (1998)، ص: 132.

الخاتمة:

تضمنت الخاتمة أهم النتائج والمقترحات التي توصل إليها الباحث، وذلك على النحو الآتي:

نتائج الدراسة:

- إنَّ مقارنة دراسات المُحدثين الصوتية بدراسات علماء العربية الأولين تظهر دقّة ما حوت كتب علمائنا الأولين اللغوية في مجال الأصوات.
- إقرار المستشرقين والمتأثرين بهم من العرب بفضل دراسات العرب الصوتية.
- يمكن إرجاع معظم الخلافات بين دراسات المُحدثين الصوتية ودراسات علماء العربية الأولين إلى اختلاف المعايير التي طُبِّقت عند دراسة الأصوات العربية.
- يرجع الخلاف بين دراسات المُحدثين الصوتية ودراسات علمائنا الأولين إلى غياب الدقّة أحياناً عند المُحدثين في وصف الأصوات اللغوية، واعتمادهم العامّيّات أنموذجاً لوصف أصوات العربية الفصحى.
- إنَّ تطبيق أحدث ما انتهى إليه الغربيّون في مجال الأصوات تطبيقاً تعسُفياً على اللغة العربية لم يؤدِّ إلى النتائج المرجوة؛ بسبب اختلاف طبيعة اللغة العربية (الاشتقاقية) عن معظم اللغات الأوربيّة (الإلصاقية).
- حفاوة العرب بلغتهم، وإدراكهم بعض خصائصها قبل الإسلام، وتطوّر هذا الإدراك بعد الإسلام.
- اعتماد علمائنا الأولين على منهجٍ لغويٍّ قادر على استخراج خصائص العربية وتحليلها.
- اللغة ظواهر ووضوابط؛ فالوصفية تختص بدراسة الظواهر، والمعياريّة تتناول النظام اللغوي المستعمل في لغة معيّنة.
- منهجُ العلماء العرب القدماء في السماع اللغويّ منهجٌ علميٌّ رصين يوافق أحدث المناهج اللسانية.
- أظهر المنهج التوليدي التحويلي قصور المنهج الوصفي في دراسة اللغة واستخراج خصائصها وفهم قوانينها.
- إنَّ الدعوات إلى إعادة تقسيم الكَلِم العربيّ مبنيةً على أصول فاسدة، وعدم إدراك حقيقة تقسيم علمائنا الأولين.
- إنَّ دعوى نقشي المنطق الأرسطي في جميع مفاصل الدراسات اللغوية العربية الأصلية دعوى باطلة.

- إنّ فوضى المصطلحات المستوردة من الغرب لدراساتنا اللغوية تمثل مشكلة حقيقية، وفيها الكثير من الخلط والاضطراب.
- إنّ هجوم المُحدثين على الاشتقاق عند العرب تمهيدٌ لدراسة الكلام العربي دراسةً مقطعيةً أسوءَ باللغات الأوروبية.
- إنّ عدم فهم بعض المُحدثين حقيقة العامل دفعهم إلى انتقاده انتقاداً شديداً.
- ليست الغاية من الأحكام المرتبطة بالقياس تفضيلَ كلام على كلام، إنّما هي أحكام مرتبطة بالبَاب في اللغة لتنظيم ما احتواه.
- اعتماد اللغويين في تسميتهم الأُقوام التي سكنت جزيرة العرب بامتداداتها بالساميين على ما ذُكر في التوراة، وفيها خلاف كبير بين المستشرقين أنفسهم؛ لعدم دقّة ما ورد في التوراة، وتشكيك بعض اللغويين بأنّ هذا التقسيم جاء لأسباب سياسية وثقافية وجغرافية لا لأسباب لغوية وتاريخية.
- إنّ تاريخ العرب ولغتهم أقدم مما حدّده المستشرقون، ويرجع إلى أزمان سحيقة في عمق التاريخ.
- لا فروق واسعة بين العربيّتين الشماليّة والجنوبيّة، وإنّما هما لهجتان للغة واحدة.
- إنّ الساميّة الأم ما هي إلّا افتراض حاول بعض اللغويين بعثه من عدم معتمدين على المقارنات بين اللغات الساميّة.
- العربيّة أقرب الساميّات إلى الساميّة الأم المفترضة بما فيها من استعداد لاستيعاب جميع خصائص تلك الساميّة الأم المفترضة وأصالتها.
- التقارب بين العبريّة والآراميّة أكبر من التقارب بين هاتين اللغتين وسائر اللغات الساميّة؛ وربما يرجع ذلك إلى اتّخاذ العبريين اللسان الآرامي لساناً لهم، إضافةً إلى اتّخاذهم الخط الآرامي خط كتابة لهم بعد انقراض العبريّة في القرن الرابع قبل الميلاد.
- إنّ المقارنة بين الساميّات التي ادّعي انتسابها إلى رَحِم واحدة قد يكون وراءها نوايا خبيثة؛ وهي: زرع فكرة أصالة العبريين في منطقة شرق المتوسط، ومحاولة إيجاد أثر حضاري لهم فيها يمنحهم أحقيّة السيطرة على أرض فلسطين، وقد وقع بعض لغويينا العرب في هذا الفخ فأكثرُوا من الدعوة إلى المقارنة بين اللغات الساميّة بحجة الفوائد التي تصب في مصلحة العربيّة.

- قسمة المحدثين العربية إلى مستويين؛ نموذجية: وهي اللغة الرسمية، وعامية: وهي لغة التخاطب اليومي غير دقيقة.
- أثبت الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح وهم المستشرقين والمحدثين العرب ممن قالوا بوجود لغتين على لسان العربي منذ أقدم عصور العربية.
- لا يتجاوز الفرق بين اللهجات التي تنتمي إلى لغة واحدة بعض التغيرات الصوتية في نطق أصوات بعض الأحرف، وتجري هذه التغيرات على ألسنة جميع أفراد القبيلة.
- إن الفروق بين اللهجات العربية القديمة يسيرة؛ ولا تخرجها من عباءة العربية لذلك جَوَزَ علماؤنا الأولون الاحتجاج بجميعها على القضايا اللغوية والنحوية والصرفية.
- لا يصح الاستناد إلى دراسات علمائنا الأولين في درسهـم اللهجات العربية لتسويغ دراسة العاميات العربية اليوم؛ لأن العاميات تختلف عن العربية الفصحى اختلافاً وسعاً.
- إن مشكلات نظام الكتابة العربي ليست نابعة من خلل فيه، بل الخلل في عدم إتقان الناطقين بالعربية لغتهم.
- إن في ادعاء وجود خلل في نظام الكتابة العربي تسويغاً لإدخال حروف الكتابة اللاتينية نظام الكتابة العربي.
- إن نظام الكتابة العربي أفضل نُظِم كتابة اللغات في العالم، على ما بين كمال بشر وغيره من اللغويين.
- إن الدعوات المقّعة لإدخال العاميات في الدراسات اللغوية العربية لا تقل خطراً عن الدعوة إلى إحلال العاميات محل العربية الفصيحة.
- وقوع كمال بشر على امتداد دراساته اللغوية بما حذر منه في كتابه (اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم).

التوصيات والمقترحات: يقترح البحث مجموعة من التوصيات للمؤسسات التعليمية وللباحثين في ميدان الدراسات اللغوية؛ وهي:

- دعوة أقسام اللغة العربية في الجامعات السورية إلى زيادة الاهتمام بميدان الدراسات المقارنة بين اللغات الشرقية، بحيث لا يتولى تدريس هذه المواد إلا الخبير الذي يتقن العربية ويدرك خصائصها، إضافةً إلى إتقانه اللغة الشرقية المقارن بها، وتاريخها الدقيق وخصائصها.

- دعوة أقسام اللغة العربية في الجامعات السورية إلى تغيير سياساتها في تدريس مادة التاريخ؛ بحيث يُدرّس التاريخ اللغوي، ثم يُلمُّ الطالب بالأحداث التاريخية في أي عصر من العصور المدروسة، لا أن تكتفي هذه المقررات بعرض تاريخ الأحداث المهمة من دون التفات إلى الجانب اللغوي؛ أي: مدرّس المادة يجب أن يكون لغويًا قبل أي شيء.

- دعوة القائمين على كليات الآداب في الجامعات السورية إلى عقد ملتقيات علمية دورية شهرية أو نصف شهرية بين أقسام اللغات في هذه الكليات على مستوى أساتذة الجامعة، وطلبة الدراسات العليا، بحيث يتبادلون الآراء في أحدث ما توصلت إليه الدراسات اللغوية، ولا سيما أقسام اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

- إن الرجوع إلى مصنفات علمائنا الأولين واجبٌ على كل باحث في الدراسات اللغوية قبل تبني أي رأي أو فكرة صادرة عن المُحدثين.

- الانتباه إلى أنه ليس كلُّ جديدٍ صادر عن الغرب مفيدًا لنا؛ لأنهم ينطلقون في أبحاثهم اللغوية من طبيعة لغاتهم التي تختلف عن طبيعة اللغة العربية (الاشتقاقية).

- الحذر من بعض الأفكار التي حاول المستشرقون دسّها في الواقع اللغوي في منطقتنا مثل تسويغ المقارنة بين العربية والعبرية؛ لأنها تمنح العبريين أحقية الوجود في المنطقة، وتمنحهم أهمية لم تكن لهم منذ أقدم العصور التاريخية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- القرآن الكريم.

- ابن الأثير، ضياء الدين (د.ت)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي ويدوي طبانه، القاهرة، دار نهضة مصر، 4 مجلدات.

- ابن الأنباري، أبو البركات (2002)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح: جودة مبروك محمد مبروك ورمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: 736.

- ابن ثابت، حسان (2006)، ديوان حسان بن ثابت، تح: وليد عرفات، لبنان، دار صادر، مجلدان.

- ابن ثابت، حسان (1994)، ديوان حسان بن ثابت، الطبعة الثانية، تح: عبد أ علي مهنا، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ص: 260.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد (د.ت)، النشر في القرآن العشر، تح: علي محمد الضَّبَّاع، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، مجلدان.

- ابن الجزري، أبو الخير محمد (2001)، التمهيد في علم التجويد، الطبعة الأولى، تح: غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة، ص: 255.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 3 مجلدات.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1993)، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هندراوي، الطبعة الثانية، دمشق، دار القلم، مجلدان.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954)، المنصف، الطبعة الأولى، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، 3 مجلدات.

- ابن الحاجب، أبو عمر عثمان (د.ت)، الإيضاح في شرح المفصل، تح: موسى بناي العلي، العراق، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، مجلدان.

- ابن حجر، امرؤ القيس (د.ت)، ديوان امرؤ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف، ص: 540.
- ابن حزم، أبو محمد (د.ت)، الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد شاكر، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 8 مجلدات.
- ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن (1991)، الاشتقاق، الطبعة الأولى، تح: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، مجلدان.
- ابن دُرَيْد، أبو بكر محمد بن الحسن (1987)، جمهرة اللغة، تح: رمزي بعلبكي، بيروت - لبنان، دار العلم للملايين، ثلاثة مجلدات.
- ابن السَّرَّاج، أبو بكر (1996)، الأصول في النحو، الطبعة الثالثة، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، 3 مجلدات.
- ابن سينا، الحسين بن عبد الله (د.ت)، أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان ويحيى مير علم، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 168.
- ابن فارس، أحمد (1997)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الطبعة الأولى، تح: أحمد حسن بسج، بيروت - لبنان، دار الكتب العلميّة، ص: 238.
- ابن فارس، أحمد (1979)، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 6 مجلدات.
- ابن قتيبة، أبو عبد الله محمد (د.ت)، الشعر والشعراء، الطبعة الثانية، تح: أحمد شاكر، القاهرة، دار المعارف، مجلدان.
- ابن منظور، جمال الدين (1999)، لسان العرب، تح: أمين عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، الطبعة الثالثة، بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي، 18 مجلدًا، الثلاثة الأخيرة فهارس.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك (1990)، السيرة النبوية، تح: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي، 4 مجلدات.

- الاسترلابادي، رضي الدين (1982)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 3 مجلدات.
- الاسترلابادي، رضي الدين (1996)، شرح الرضي على الكافية، الطبعة الثانية، تح: عمر يوسف حسن، بنغازي، جامعة قاريونس، 4 مجلدات.
- الإشبيلي، ابن عصفور (1996)، الممتع الكبير في التصريف، الطبعة الأولى، تح: فخر الدين قباوة، لبنان، مكتبة لبنان ناشرون، ص: 565.
- الأصمعي، عبد الملك بن قُريب (1994)، اشتقاق الأسماء، الطبعة الثانية، تح: رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: 162.
- الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين (د.ت)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت - لبنان، إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، 30 مجلدًا.
- الياس، منى (1985)، القياس في النحو، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر، ص: 240.
- الأندلسي، أبو حيان (1998)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، 5 مجلدات.
- الأندلسي، أبو حيان (1993)، البحر المحيط، الطبعة الأولى، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 8 مجلدات.
- الأندلسي، أبو حيان (2011)، التذيل والتكميل في شرح التسهيل، الطبعة الأولى، تح: حسن هندراوي، المملكة العربية السعودية، دار كنوز إشبيلية، ج: 10، ص: 372.
- الأنصاري، ابن هشام (2000)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 7 مجلدات، السابع فهارس.
- الأنطاكي، محمد (د.ت) دراسات في فقه اللغة (المعروف بالوجيز)، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الشرق العربي، ص: 389.

- أنيس، إبراهيم (د.ت)، الأصوات اللغوية، مصر، مطبعة نهضة مصر، ص: 203.
- أنيس، إبراهيم (1992)، في اللهجات العربية، الطبعة الثامنة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: 349.
- أنيس، إبراهيم (1966)، من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو، ص: 341.
- باي، م (1998)، أسس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، ص: 291.
- البركاوي، عبد الفتاح عبد العليم (د.ت)، في فقه اللغة العربية واللغات السامية، الطبعة الثانية، القاهرة، الجريسي، ص: 260.
- بروكلمان، كارل (د.ت)، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: عبد الحليم النجار وآخرين، الطبعة الخامسة، دار المعارف، 6 مجلدات.
- بروكلمان، كارل (1977)، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، ص: 175.
- بشر، كمال (2005)، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، القاهرة، دار غريب، ص: 534.
- بشر، كمال (1998)، دراسات في علم اللغة، القاهرة، دار غريب، ص: 335.
- بشر، كمال (2000)، علم الأصوات، القاهرة، دار غريب، ص: 640.
- بشر، كمال (1999)، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، القاهرة، دار غريب، ص: 340.
- البغدادي، عبد القادر (1997)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، الطبعة الرابعة، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، 13 مجلدًا، الأخير للفهارس الفنية.
- البكوش، الطيب (1992)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الطبعة الثالثة، تونس، المطبعة العربية، ص: 203.
- البيطار، عاصم (1988)، النحو والصرف، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ص: 457.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة (1978)، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، الطبعة الثانية، تح: أحمد شاکر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، مصر، مصطفى البابي الحلبي، 5 مجلدات.

- تشومسكي، ن (1987)، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، بغداد، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة، ص: 160.
- تشومسكي، ن (2009)، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ترجمة: عدنان حسن، اللاذقية، سورية، دار الحوار، ص: 430.
- التفتازاني، سعد الدين (2013)، المطوّل (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، الطبعة الثالثة، تح: عبد الحميد هنداي، بيروت، دار الكتب العلميّة، ص: 856.
- الجرجاني، عبد القاهر (2004)، دلائل الإعجاز، الطبعة الخامسة، تح: محمود شاكر، ص: 716.
- الجرجاني، علي بن عبد العزيز (2006)، الوساطة بين المتنبي وخصومه. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، بيروت، المكتبة العصرية. ص: 397.
- جمال، عادل سليمان (2003)، جمهرة مقالات الأستاذ محمود شاكر، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، مجلدان.
- الجُمحي، ابن سَلّام (د.ت)، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، جدّة، دار المدني، سِفْران.
- الحاج صالح، عبد الرحمن:
- (2012 -أ)، بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، الجزائر، موفم للنشر، مجلدان.
- (2016)، البنى النحوية العربيّة، الجزائر، منشورات المجمع الجزائري للغة العربيّة، ص: 333.
- (2012 -ب)، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص: 450.
- (2012 -ج)، منطق العرب في علوم اللسان، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، ص: 397.
- حسان، تَمّام (1990)، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: 279.
- حَسّان، تَمّام (1993)، البيان في روائع القرآن، القاهرة، عالم الكتب، ص: 610.
- حسان، تَمّام (1994)، اللغة العربيّة معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، ص: 373.
- حسان، تَمّام (2000 -أ)، اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة، عالم الكتب، ص: 184.

- حسان، تمام (2000 ب)، الأصول، القاهرة، عالم الكتب، ص: 350.
- حسين، محمد محمد (1988)، مقالات في الأدب واللغة، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: 151.
- حسين، محمد محمد (1992)، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، الطبعة التاسعة، المملكة العربية السعودية، دار الرسالة، مجلدان.
- الحمد، غانم (2007)، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، الطبعة الثانية، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع، ص: 527.
- الحمد، غانم (2004)، المدخل إلى علم أصوات العربية، الطبعة الأولى، الأردن، دار عمار للنشر والتوزيع، ص: 329.
- الحمد، محمد بن إبراهيم (2005)، فقه اللغة مفهومه - موضوعاته - قضاياها، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار ابن خزيمة، ص: 523.
- خرما، نايف (1978)، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص: 279.
- الخنساء، تماضر بنت عمرو (1985)، ديوان الخنساء، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ص: 468.
- الداني، أبو عمر (2000)، التحديد في الإتقان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى، عمان، دار عمار، ص: 201.
- الداية، فايز (1996)، علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، الطبعة الثانية، دمشق، دار الفكر، ص: 514.
- رابين، تشيم (2002)، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص: 448.
- رومية، وهب (1996)، شعرنا القديم والنقد الجديد، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص: 380.

- الزبيدي، محمد مرتضى (1975)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، والجزء الذي أفدنا منه بتحقيق: الترزي، وحجازي، والطحاوي، الزياوي، ومراجعة: عبد الستار أحمد فراج، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 40 مجلدًا.
- الزجاجي، أبو القاسم (1979)، الإيضاح في علل النحو، الطبعة الثالثة، تح: مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ص: 159.
- زكريا، ميشال (1986 -أ)، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، الطبعة الثانية، بيروت -لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص: 184.
- زكريا، ميشال (1986 -ب)، الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، الطبعة الثانية، بيروت -لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ص: 181.
- الزمخشري، جار الله (1998)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، الطبعة الأولى، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الرياض، مكتبة العبيكان، 6 مجلدات.
- زوين، علي (1986)، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ص: 213.
- السعران، محمود (د.ت)، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، بيروت، دار النهضة العربية، ص: 462.
- سعيد، نفوسة زكريا (1964)، تاريخ الدعوة إلى العامية وآثارها في مصر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار نشر الثقافة، ص: 514.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (د.ت)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، 11 مجلدًا.
- سويد، أيمن (2019)، شرح منظومة المقدمة، الطبعة الأولى، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ص: 590.
- سيبويه، أبو بشر (1988)، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، 4 مجلدات والخامس فهارس.

- السيرافي، أبو سعيد (2008)، شرح كتاب سيبويه، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 5 مجلدات.
- السيوطي، جلال الدين (2006)، الاقتراح في أصول النحو، الطبعة الثانية، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ص: 176.
- السيوطي، جلال الدين (د.ت)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، الطبعة الثالثة، تح: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، القاهرة، دار التراث، مجلدان.
- شاكر، محمود (2005)، أباطيل وأسمار، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: 512.
- الشدياق، أحمد فارس (د.ت)، الساق على الساق في ما هو الفاريق، مصر، مكتبة العرب، ص: 439، وألحق بها ذئبُ الكتاب: 23 صفحة.
- شيخو، لويس (1991)، تاريخ الآداب العربية، الطبعة الثالثة، بيروت، دار المشرق، ص: 542.
- الصالح، صبحي (2009)، دراسات في فقه اللغة، بيروت - لبنان، دار العلم للملايين، ص: 400.
- ظليمات، غازي مختار (2000)، في علم اللغة، الطبعة الثانية، دمشق، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص: 252.
- الطيب، عبد الجواد (د.ت)، من لغات العرب (لغة هذيل)، (د.ن). ص: 574.
- ظاظا، حسن (1990)، الساميون ولغاتهم، الطبعة الثانية، دمشق، دار القلم، ص: 208.
- عبد التواب، رمضان (1997)، المدخل إلى علم اللغة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: 320.
- عبد التواب، رمضان (1985)، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: 438.
- عبد القادر، حامد (د.ت)، الأمم السامية (مصادر تاريخها وحضارتها)، القاهرة، دار نهضة مصر، ص: 153.
- العسكري، أبو هلال (د.ت)، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، القاهرة، دار العلم والثقافة، ص: 320.
- العلايلي، عبد الله (د.ت)، مقدمة لدرس لغة العرب، مصر، المطبعة العصرية، ص: 256.

- عمايرة، خليل (1982)، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي. دمشق، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ص: 106.
- عمر، أحمد مختار (1997)، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، ص: 445.
- عمر، أحمد مختار (1998)، علم الدلالة، الطبعة الخامسة، القاهرة، عالم الكتب، ص: 297.
- عيد، محمد (د.ت)، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والشعر والنثر، القاهرة، عالم الكتب، ص: 180.
- الفاسي، أبو عبد الله (2002)، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، الطبعة الثانية، تح: محمود يوسف فجّال، الإمارات، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، مجلدان.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (2003)، كتاب العين مرتباً على حروف المعجم، تح: عبد الحميد هندراوي، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، 4 مجلدات.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (د.ت)، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، 8 مجلدات.
- فك، يوهان (1980)، العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمة: رمضان عبد التواب، مصر، مكتبة الخانجي، ص: 336.
- فندريس، ج (د.ت)، اللغة، ترجمة: عبد الرحمن الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ص: 471.
- الفيروز آبادي، مجد الدين (2005)، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص: 1498.
- قدور، أحمد (2008)، مبادئ اللسانيات، الطبعة الثالثة، دمشق، دار الفكر، ص: 422.
- القرطبي، ابن مضاء (د.ت)، الرد على النحاة، الطبعة الثانية، تح: شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ص: 149.
- القسطلاني، أبو العباس (د.ت)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 10 مجلدات والعاشر فهارس.

- كانتينو، ج (1966)، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة: صالح القرمادي، تونس، نشر: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ص: 221.
- كمال، ربحي (1963)، دروس في اللغة العربية، الطبعة الثالثة، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ص: 599.
- كمال الدين، حازم (2008)، معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الآداب، ص: 420.
- المبارك، محمد (1964)، فقه اللغة وخصائص العربية، الطبعة: الثانية، دار الفكر، ص: 348.
- المبارك، محمد (د.ت)، فقه اللغة، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ص: 203.
- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (1994)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، الطبعة الثالثة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 4 مجلدات والخامس فهارس.
- المخزومي، مهدي (1986)، في النحو العربي - نقد وتوجيه-، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، دار الرائد العربي، ص: 336.
- المرادي، الحسن بن قاسم (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ص: 682.
- مصطفى، إبراهيم (1992)، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة، ص: 200.
- مصطفى، عادل (2007)، المغالطات المنطقية، الطبعة الأولى، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ص: 274.
- معن، مشتاق عباس (2001)، المعجم المفصل في فقه اللغة، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، ص: 263.
- موسكاتي، سباتينو وآخرون (1993)، مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمة: مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، الطبعة الأولى، بيروت، عالم الكتب، ص: 320.
- ناصف، حفني (2002)، حياة اللغة العربية، الطبعة الأولى، مكتبة الثقافة الدينية، ص: 158.
- نصر، عطية قابل (1994)، غاية المرید في علم التجويد، الطبعة الرابعة، ص: 304.

- النعيمي، حسام (1980)، الدراسات اللهجية والصوتية عند علماء التجويد، العراق، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ص: 397.

- وافي، علي عبد الواحد (2004)، فقه اللغة، الطبعة الثالثة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 247.

- ولفنسون، إسرائيل (1929)، تاريخ اللغات السامية، الطبعة الأولى، مصر، مطبعة الاعتماد، ص: 294.

الرسائل العلمية:

- أبو عمشة، نبيل (1990)، شرح الشافية للجاربردي، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، دمشق، سورية، جامعة دمشق. ص: 669.
- أبو المعالي، معالي هاشم علي (2014) الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة - الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أنموذجاً، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد. ص: 419.
- شهاب الدين، سناء (2019) الجهود اللغوية عند إبراهيم أنيس - دراسة تأصيلية نقدية، أطروحة دكتوراه، شعبة الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، دمشق، سورية، جامعة دمشق، ص: 375.
- العودات، نزيه (2019) الجهود اللغوية عند تمام حسان - دراسة تأصيلية نقدية، أطروحة دكتوراه، شعبة الدراسات اللغوية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، دمشق، سورية، جامعة دمشق، ص: 254.
- مصرع، أسمهان (2016)، آليات تيسير الدرس اللغوي العربي في فكر تمام حسان، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة والأدب العربي، كلية اللغة والأدب العربي والفنون، الجزائر، جامعة الحاج خضر (بانتة1)، ص: 537.

الدوريات:

- التميمي، صبيح، (2010، 1/13)، علم الأصوات عند سيبيويه للمستشرق الألماني أرتور شاده (1883-1952) محاضرة برؤية استشرافية ومراجعة حديثة، مجلة آداب الرفدين، العدد (58). صفحاتها غير مرقمة.
- الحاج صالح، عبد الرحمن (د.ت)، النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: 127، ص: 145-175.
- الحاج صالح، عبد الرحمن (1971)، مدخل إلى علم اللسان الحديث - تحليل ونقد لأهم مفاهيمه ومناهجه - مجلة اللسانيات، المجلد الأول، الجزء الأول، ص: 9-35. الجزائر.
- الحاج صالح، عبد الرحمن (د.ت)، القياس على الأكثر عند نحاة العربية وما يترتب عليه، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: 115، ص: 69-83.

- حسوني، هديل عبد الأمير (د.ت)، التنعيم بين القدماء والمُحدثين -قراءة في الأداء اللغوي- مجلة أهل البيت، العدد 29، ص: 231-251.
 - الحلواني، محمد خير (1980)، بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام، مجلة المورد، مج: 9، العدد الأول، ص: 19-26، العراق.
 - حليم، لطيفة (1986)، التيار البراغماتي، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج: 17، العدد الأول، إبريل - مايو - يونيو، ص: 221-244.
 - الصميدعي، قحطان (2021)، نظرية المورفيم في العربية (دراسة تحليلية تطبيقية)، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد: 64، ص: 485-515.
 - طعمة، منى (2021)، نظرات في البحث عند د. تمام حسّان، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، مج: 37، العدد الرابع، ص: 38-63، دمشق، سورية.
 - قدور، أحمد (2022)، كانون الثاني - حزيران)، ما استُدرِك على سيبويه في درسه المخارج، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 95، عدد: حزيران، ص: 25-49، دمشق، سورية، مجمع اللغة العربية بدمشق.
 - مصلوح، سعد وبسيم عبد العظيم (2016/8/30)، العربية بين اللغات: رؤية مغايرة، سياقات، المجلد الأول، العدد الثالث، 30 آب (أغسطس) 2016. ص: 7-15.
- الندوات والمحاضرات:**
- الحاج صالح، عبد الرحمن (21-25/9، 1985). الذخيرة اللغوية العربية، المؤتمر الخامس للتغريب، عمان.
 - الشريف، أحمد (2014)، الفرق بين دراسات القدامى للغة واللسانيات الحديثة، جامعة دمشق، قسم اللغة العربية.
 - هزيم، رفعت (2022/3/30)، مقارنة بين العربية والسريانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، والمحاضرة على موقع المجمع الإلكتروني في باب النشاطات.

Abstract

The research addresses the subject of philology between originality and occidentalization ; and it consists of an introduction, a preface and four chapters.

The introduction discussed the justification of the research, its methodology and its objectives. In the preface, some essential foundations for understanding the subject, which linguists followed different doctrines, were mentioned.

The first chapter was dedicated to Arabic sounds and it stated its types, articulation and characteristics. It also mentioned a synopsis of the opinions of some neolinguists about what the ancestors said regarding this field and to what extent of agreement and difference between the two sides.

The second chapter was dedicated to the methodology of linguistic research followed by the old and neolinguists, so it mentioned the most important advantages of the old linguists' methodology which stems from the nature of Arabic itself and showed the flaws of neolinguists' methodology which they wanted to impose on Arabic.

The third chapter discussed Arabic in relation to a group of Semitic languages and talked about the origin of naming them as Semitic languages and why they were so called. It also showed the difference between Arabic, Hebrew and Syriac and the originality of Arabic. It compared Arabic to what was claimed to be its sisters and proved wrong the claims of occidentalists and their Arab followers.

The fourth chapter was set apart to talk about slang and its effect on the Arabic language and pointed out the danger of asking people to speak slang and the origin of slang . It also mentioned an empirical sample that shows how slang infiltrates into linguistic fields.

The research concluded results and suggestions which will be beneficial to the future studies in this field.

Key words: philology, linguistics, originality, occidentalization, old linguists, neolinguists

Syrian Arabic republic

Damascus University

Faculty of arts

Department of Arabic literature



Arabic Philology between Originality and Occidentization

**“Subhi Assaleh, Mohammad Al Mubarak, Kamal Bishr
and Mohammad Alantaki”**

A chosen examples for study

A Dissertation submitted to obtaining doctorate degree in Arabic literature

Prepared by:

Omar Al-Miqdad

Supervised by:

Prof. Soukaina Maoed

2023 AD- 1444 H